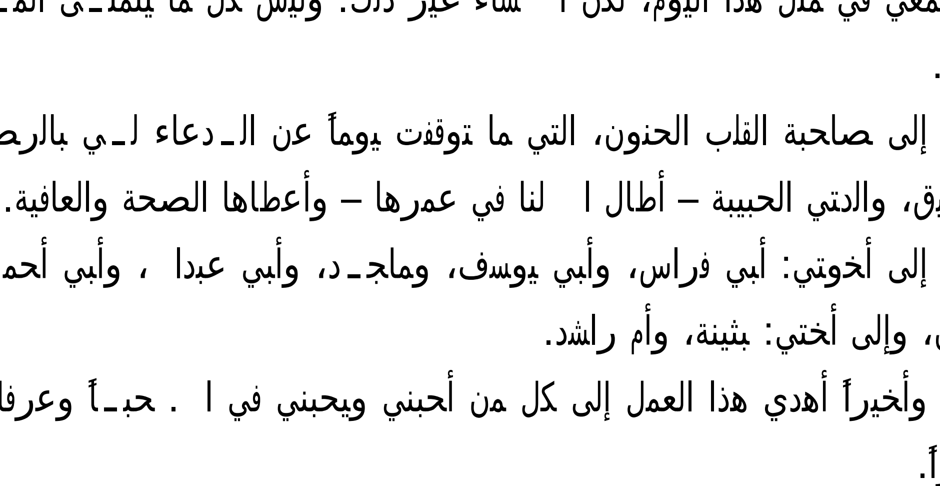
الإهـداء



إلى روح والدي الطاهرة في عليين، أهدي ثمرة هذا الجهد، الذي تمنيـت أن يكون معي في مثل هذا اليوم، لكن ا شاء غير ذلك. وليس كل ما يتمنـى المـرء يدركه.

إلى صاحبة القلب الحنون، التي ما توقفت يوماً عن الـدعاء لـي بالرضـا والتوفيق، والدتي الحبيبة – أطال ا لنا في عمرها – وأعطاها الصحة والعافية.

إلى أخوتي: أبي فراس، وأبي يوسف، وماجـد، وأبي عبدا ، وأبي أحمـد، ووازن، وإلى أختي: بثينة، وأم راشد.

وأخيراً أهدي هذا العمل إلى كل من أحبني ويحبني في ا . حبـاً وعرفانـاً وتقديراً.

سكينة الرواشدة

الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً سبحانه وتعالى، الذي هداني وألهمني الصبر ووفقني لإعداد هذهِ الأطروحة.

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي؛ لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة. الذي كان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة عظيم الأثر في إخراج هذه الدراسة بالصورة التي هي عليها الآن. فجزاه ا عني كل الجزاء، وأبقاه منار علم يهتدى به على مر الأيام.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الأكارم: الدكتور مصطفى طاهر الحيادرة، والدكتور فايز عيسى محاسنة، والدكتور سيف الدين الفقراء لتفضلهم بإبداء ملاحظاتهم القيمة التي أثرت الدراسة. أمامهم جميعاً أقف ممنونةً شاكرةً داعيةً لهم بالخير كل الخير.

والشكر كله إلى الأساتذة الأفاضل في قسم اللغة العربية –جامعة مؤتة- الذين لا يألون جهداً في تقديم العون والمساعدة للطلبة.

كما أرى أنه لزاماً علي أن أتقدم بالشكر والثناء للدكتور أحمد الزعبي والدكتور هارون القضاة اللذين كانا لي بمثابة الأخوين الناصحين.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة جامعة مؤتة وأخص منهم الأخ سامي زريقات وأبا عبد ا اللذين أنظر إليهما بعين الإكبار على ما قدماه لي من خدمات جليلة وتوفير المصادر اللازمة لهذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أذكر تلك الأيادي الرقيقة التي رافقتني في طباعة هذه الدراسة (أختي التي لم تلدها أمي أمل الضمور) فسهرت معي الليالي وأفرغت لي كل صبرها ووقتها في سبيل إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة؛ فلها مني كل الحب والتقدير والعرفان. وجزاها ا عني خيراً ورزقها إياه من حيث لا تحتسب هي وزوجها (ماجد).

سكينة الرواشدة.

فهرس المحتويات

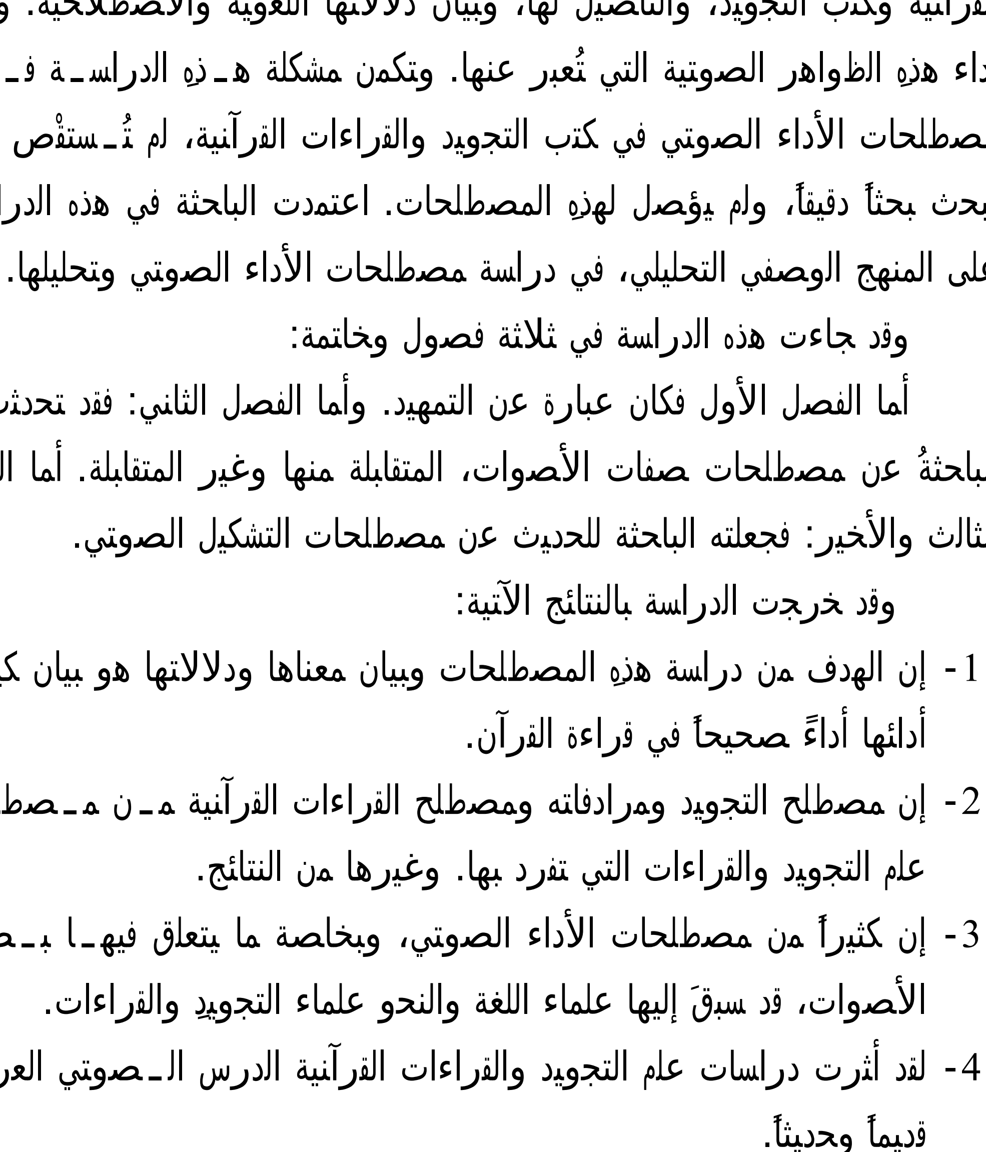
قائمة الملاحق

الملخص

مصطلحاتُ الأداءِ في كُتُبِ القراءاتِ
القرآنيةِ وكُتُبِ التجويد

سكينة يوسف الرواشدة

جامعة مؤتة، 2007م



تهدفُ هذه الدراسة إلى دراسة مصطلحات الأداء الصوتي في كتب القراءات القرآنية وكتب التجويد، والتأصيل لها، وبيان دلالاتها اللغوية والاصطلاحية. وكيفية أداء هذِهِ الظواهر الصوتية التي تُعبر عنها. وتكمن مشكلة هذِهِ الدراسة في أن مصطلحات الأداء الصوتي في كتب التجويد والقراءات القرآنية، لم تُستقْص ولم تُبحث بحثاً دقيقاً، ولم يؤصل لهذِهِ المصطلحات. اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في دراسة مصطلحات الأداء الصوتي وتحليلها.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة:

أما الفصل الأول فكان عبارة عن التمهيد. وأما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه الباحثةُ عن مصطلحات صفات الأصوات، المتقابلة منها وغير المتقابلة. أما الفصل الثالث والأخير: فجعلته الباحثة للحديث عن مصطلحات التشكيل الصوتي.

وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

1- إن الهدف من دراسة هذِهِ المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كيفية أدائها أداءً صحيحاً في قراءة القرآن.

2- إن مصطلح التجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنية من مصطلحات علم التجويد والقراءات التي تفرد بها. وغيرها من النتائج.

3- إن كثيراً من مصطلحات الأداء الصوتي، وبخاصة ما يتعلق فيها بصفات الأصوات، قد سبقَ إليها علماء اللغة والنحو علماء التجويدِ والقراءات.

4- لقد أثرت دراسات علم التجويد والقراءات القرآنية الدرس الصوتي العربي قديماً وحديثاً.

Abstract

The Terminology of Phonological Phenomena in the Books of Koranic Readings and Recitations

Sukina Yusif Al-Rawashdah

Mu'tah University, 2007

This study aims at investigating the terminology of different phonological phenomena in the books of Koranic readings and recitations. It also aims at tracing the origin and development of such terminology and unfolding its linguistic and idiomatic meanings. The problem of the study lies in the fact that this terminology has not been thoroughly studied and traced before. The study is an attempt to approach this terminology and classify the different phonological terms into systematic patterns based on the viewpoints of different scientists of Koranic readings and recitations.

The researcher is going to use the descriptive analytic approach in her attempt to study the phonological terms along with the phenomena they stand for.

The study consists of three chapters and a conclusion:

The first chapter is an introduction in which the researcher mainly talks about the terminology of phonology and the history of publication on various phonological phenomena. It also tackles the science of recitation, the science of Koranic readings, and the synonymous terms of recitation.

The second chapter focuses on the different antonymous and non-antonymous terminology of the properties of speech sounds.

The third chapter encompasses a study of the terminology of different phonological phenomena used in the books of Koranic readings and recitations. These include terms like Ibdaal (phonetic change), idagaam (phonetic contraction), waqf (pause), rawm, išmaam, madd (vowel lengthening), qasr (vowel shortening), and others.

The study concludes with the following results:

1- The aim behind investigating the meanings of these terms is to apply the phonological phenomena they stand for appropriately when reciting the holy Koran.
2- The terminology of Koranic readings and recitations form a science by themselves.
3- Many phonological terms were introduced by phonological and syntactic scholars and not by the scholars of Koranic readings and recitations.

The studies of Koranic readings and recitations have added to the -4 phonology of Arabic language.

المقدمةُ:

الحمد   على نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على خير رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه الفائزين باصطفائه، ومن سار على دربهم إلى يوم لقائه، وبعد،

تُعد مصطلحات الأداء الصوتي عند علماء التجويد، وعلماء القراءات القرآنية ميداناً خصباً للدراسات الصوتية؛ ذلك أنها تعملُ على تحديدِ طريقةِ القراءةِ التي يقرأُ بها القرآن الكريم.لذلك فإن معرفةَ هـذهِ المـصطلحات، وكيفيـةِ التعامـل معهـا وتطبيقهـا تطبيقـاً صحيحاً تُمكن القارئَ مِن الحكمِ على مدى صحةِ قراءتِهِ وقراءةِ غيـرِهِ، ومـن هنا جاءت أهميةُ هذا العلمِ.

تَهدِفُ هذهِ الدراسةُ إلى دراسة مصطلحات الأداء الصوتي في كتب القراءات القرآنيةِ وكتب التجويد، والتأصيل لهـذهِ المصطلحات، وبيـان دلالاتِهـا اللغويـة والاصطلاحية، وكيفية أداء هذهِ الظواهر الصوتية التي تُعبر عنها. وتكمن مـشكلةُ هذهِ الدراسة في أن مصطلحات الأداء الصوتي في كتب التجويد والقراءات القرآنية، لم تُستقص ولم تُبحثْ بحثاً دقيقاً، ولم يؤَصلْ لهذهِ المصطلحات. ولذلك جاءت هـذهِ الدراسةُ لاستقصاء هذهِ المصطلحات وتبويبها، والتأصيل لها مـن خـلال نظـرة علماء التجويد والقراءات القرآنية القدماء منهم والمحدثين.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في دراسـة مصطلحات الأداء الصوتي وتحليلها، وتفسير الظواهِر الصوتية التي تُعبر عنها. وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة:

أما الفصل الأول فكان عبارة عن التمهيد، حيث تحدثت فيـه الباحثـة عـن مصطلح الأداء الصوتي وتاريخ التأليف في فن الأداء، ثم بعد ذلك تحدثت عن علـم التجويد والمصطلحات المرادفة لمصطلح التجويد.

وأما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه الباحثة عن مصطلحات صفات الأصوات، المتضادة منها وغير المتضادة.

أما الفصل الثالث والأخير: فجعلته الباحثة للحديث عن مصطلحات التـشكيل الصوتي، كالإبدال، والإدغام، والوقف، والروم، والإشمام، والمد، والقصر، وغيرها من مصطلحات التشكيل الصوتي الأخرى.

وقد انتهت الدراسة بخاتمة، عرضت فيها أهم النتائج ومنها:

1- إن الهدف من دراسة هذهِ المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كيفية أدائها أداءً صحيحاً في قراءة القرآن.

2- إن مصطلح التجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنية من مصطلحات علم التجويد والقراءات التي تفرد بها.

3- إن علماء اللغة والنحو سبقوا علماء التجويد والقراءات في كثير من مصطلحات الأداء الصوتي وبخاصةٍ ما يتعلق منها بصفات الأصوات.

4- لقد أثرت دراسات علم التجويد والقراءات القرآنية الدرس الصوتي العربي قديماً وحديثاً.

وأثبتت الباحثة في بداية الرسالة ملخصان باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، وقد ألحق بالدراسة فهرس للمصطلحات التي جاءت في الدراسة حسب موقعها.

الفصل الأول

التمهيد

1.1 الأداء الصوتي

الأداء لُغَةً: أدى الشيء: قام بِهِ، وأدى الدين: قضاه وأدى الصلاة: قـام بهـا لوقتها، وأدى الشهادة: أدلى بها. وأدى إليه الشيء: أوصله إليه. والاسم الأداء[1].

الأداء اصطلاحاً: هو عِلْمٌ بِكيفيةِ أداءِ كلماتِ القرآن الكريم واختلافِها معـزواً لناقِلِه. ويعني قراءةَ الكلماتِ باللفظ المؤدي للمعنى المطلوب، حـسب مـا تقتـضيهِ الآيةُ، ومـا تشتمله من معنى، وتصويرٍ لفظي لمعنى الآيةِ، ويشترك فيـهِ اللـسان والعقلُ والقلـب. فحظ اللسان تصحيح الحروفِ، وحظ العقل الوعي والتفسير، وحظ القلبِ الاتعـاظُ والتدبر والائتمار. فالكلام إذا خرج من القلبِ دخلَ القلب، وإذا خرج من اللسان لـم يتجاوز الأذان[2].

ويسمى علم أو فن الأداء بفن التجويد، حيثُ إن الفَن من الشيءِ هـو النـوع منـه، والتجويد نوعٌ من العلمِ الشرعي أو العلوم الشرعية. ووجه تسميةِ هذا العلـمِ بهـذا الاسم أنه يعرفُنا كيفَ نَنْطِقُ بالقرآن الكريم، ونؤديهِ أداءً سليماً، كمـا هــو الواجب، ولا يخلو من الدلالةِ على ما يستحسن. فهناك قدرٌ ضروريٌ يتم بهِ العلـم، وقدرٌ زائدٌ عليهِ يكمل بهِ العلم[3].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (أدا): 30/14-31، التهانوي، محمد علي، موسـوعـة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعـة: رفيـق العجم، تحقيـق: علـي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت – لبنان)، ط1: 126/1.

(2) العقرباوي، الشيخ زيدان محمود سلامة، أساليب التعليم عِنْـد القُـراءِ والمقـرئين، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدساتِ الإسـلاميةِ، مديريـةُ التعلـيم الـشرعي، (1417هــ - 1418هـ/1997 – 1998م): 63.

(3) الحفيان، أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القـراءات، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، (1422هـ - 2001م): 15.

كما يطلقُ عليهِ تسمياتٍ عدة منها: فن القراءة، وعلم تـلاوة القـرآن وعلـم التلقين، ووصف القراءة [1]. وجاءت تسميةُ هذا العلمِ بـ (الأداء) مـن قـول ابـن الجزري (ت 833هـ): "وله كتابٌ حسنٌ في الأداء" في كتابهِ غاية النهاية أثنـاء حديثهِ عن مطرف بن عبد الرحمن[2].

2.1 تاريخ التأليف في فن الأداء وأول من جمع القراءات:

إن أولَ من وضع قواعد التجويد العلميةِ أئمةُ القراء واللغة في ابتداء عـصر التأليف، وقيلَ إن الذي وضعها الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) كمـا ورد في العميد للشيخ محمود علي بسة، وقالَ بعضهم أبو الأسود الدؤلي، وقيلَ أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) وذلك بعد مـا كثـرت الفتوحـات الإسـلامية، وانضوى تحت راية الإسلام كثيرٌ من الأعاجم، واختلط اللسان الأعجمـي باللـسان العربي، وفشا اللحن على الألسنة، فخشي ولاةُ المسلمين أن يفضي ذلك إلى التحريف في كتابِ ا ، فعملوا على تلافي ذلك، وإزالة أسبابِهِ، وأحدثوا من الوسائل ما يكفـلُ صيانة كتاب ا عز وجل من اللحن، فأحدثوا فيه الـنقط والـشكل بعـد أن كـان المصحفُ العثماني خالياً منهما، ثُم وضعوا قواعِد التجويد حتى يلتزم كل قارئ بهـا عندما يتلو شيئاً من كتاب ا [3].

وقال أحمد مختار عمر في كتابِهِ (دراسةِ الصوت اللغوي) في أثناء حديثـهِ عن تعليم الأداء: "إن الأداء هو فن النطق، وقد احتل مكانـاً هامـا فـي التعلـيم الحديـث. وسوفَ يأخذُ ولا شك اهتماما أكثر فأكثر. وعلم الأصوات هـو القاعـدة الأساسية لأي تعليمٍ من هذا النوع"[4].

---

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 15-17.

(2) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غايةُ النهايةِ في طبقات القُراء، مكتبة الخانجي بمصر سنة (1352هـ - 1933م) عني بنشره ج. براجشتراسر: 300/2.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات: 35.

(4) عمر، أحمد مختار، دارسة الصوت اللغوي، عالم الكتب-القاهرة، (1418هـ - 1997م): 402.

3.1 عِلْم التجويد

التجويد لُغَةً: جوده جودةً أي صار جيداً، وهو مصدر جود يجود، وأجـدتُ الشيء فجاد والتجويد مثله، وقد جاد جودةً وأجاد: أَتى بالجيد من القول والفعل[1].

التجويد اصطلاحاً: قال مكي بن أبي طالب (ت 437هـ): "هو تلاوةُ القرآن بإعطاءِ كل حرفٍ حقه من مخرجهِ وصفتِهِ اللازمةِ له من همسٍ، وجهـرٍ، وشـدةٍ، ورخاوةٍ، ونحـوها: وإعطاء كل حرفٍ مستَحقه مما يشاء من الصفاتِ المذكـورةِ، كترقيـق المستفـل، وتفخيمِ المستعلي، ونحوها، ورد كل حرفٍ إلى أصلِهِ من غير تكلفٍ"[2].

وعرفَه الداني (ت 444هـ) فقال: "هو إعطاء الحروفِ حقوقها وترتيبهـا مراتبها، ورد الحرفِ من حروفِ المعجمِ إلى أصلِهِ ومخرجِهِ، وإلحاقُـه بنظيـرِهِ وشكلِهِ، وإشباع لفظِهِ، وتمكين النطق به على حال صيغتِهِ وهيئتِهِ من غير إسـرافٍ ولا تعسفٍ، ولا إفراطٍ ولا تكلفٍ، وليس بين التجويد وتركِهِ إلا رياضةُ من تـدبرِهِ بفكِهِ". وقالَ أيضاً: "هو انتهاء الغايةِ في اتقانهِ، وبلوغ النهايةِ في تحسينِهِ"[3].

---

(1) ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، لـسان العرب، حققه وعلق عليه ووضع حواشِيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المـنعم خليـل إبراهيم، دار الكتب العلمية، (بيروت- لبنـان)، ط1، (1424هـ - 20003م) (جـود): 166/3.

(2) القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلـم مراتـب الحـروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيـان الحركـات التـي تلازمها، تحقيق: أحمد حسن فرحـات، دار عمار، (عمـان–الأردن)، ط2، (1404هـ - 1984م): 22. وانظر: التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلـوم: 386/1-387.

(3) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، التحديد في الاتقان والتجويد، دراسة و تحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، مطبعة الخلود، ط1، (1407هـ - 1988م): 70، وانظر: العقرباوي، زيدان محمود سلامة، المرشد في علم التجويد، دار الفرقان للنـشـر، عمان، (1991م): 26.

وعرفه الهمذاني (ت 569هـ) بقولِهِ: "إن تجويد القـراءة وتحبيـرها هـو تصحيح الحروفِ وتقويمها، وإخراجها من مخارجها، وترتيبها مراتبها، وردها إلـى أُصولها، وإلحاقُها بنظائرها من غير إفراطٍ يؤدي إلى التشنيع، ولا نقصان يفـضي إلى التضييع، بل بملاحظة الرفق والسهولة، ومجانبة الشدة والصعوبةِ، ومتـى مـا أخل بشيءٍ من وصفها فقد أزالها عن حدها ورصفها"[1].

وعرفه ابن الجزري (ت 833هـ) حيثُ قال: "والتجويد هو التحسين وبلـوغُ الغايةِ في الإحكامِ والاتقان، وهو الإتيان بالقراءةِ مجودةَ الألفاظِ، بريئةً من الـرداءةِ في النطق. ومعناه انتهاء الغايةِ في التصحيح وبلوغُ الغايةِ في التحسين"[2].

ولذلك عد علماء التجويد القراءةَ بغير تجويدٍ لحناً وعدوا القارئَ بها لحانـاً، وتلافياً لذلك أعطوا كل حرفٍ حقه، ونزلوه منزلته وأوصلوه مستَحقه من التجويـد والاتقان، والترتيل والإحسان"[3]. وقال: "هو حليةُ التلاوةِ، وزينةُ القراءةِ"[4].

وقال المرعشي (ت 1150هـ): "هو علمٌ يبحثُ فيهِ عن مخارج الحـروف وصفاتِها، وقد يطلقُ على إعطاءِ الحروفِ حقوقها مـن المخارج، ومستحقها مـن الصفات"[5].

هذا وقَد عرفه المحدثُون مِن علماءِ التجويد بتعاريفَ عدةٍ أذكر منها ما يلي:

1- هو النطق بالألفاظِ القُرآنيةِ متْقَنةً محسنَةً خاليةً من الزيادةِ والنقـصان، وذلـك بتصحيح الحروفِ وتقويمها وإعطائِها حقها، وتوفْيتها واجب مستحقها وصفاتِها

---

(1) الهمذاني، أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار، التمهيد في معرفة التجويد، تحقيـق: غانـم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط1، (1420هـ - 2000م): 62.

(2) ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القـراءات العـشـر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمد الضباع، دار الفكـر للطباعـة والنشر والتوزيع: 210/1.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 211/1.

(4) ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد ، التمهيد في علم التجويد، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4، (1418هـ-1997م):59.

(5) المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده، جهد المقل، دراسة وتحقيـق: سالـم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، (1422هـ-2001م): 109.

الذاتيةِ والعرضيةِ من غير إفراطٍ أو تفريطٍ أو تكلفٍ أو تخليط[1].

2- هو العلم بقواعد وأحكام كيفية النطق بالكلماتِ القرآنية على الكيفية التي أُنزِلَ بها على النبي، كما أنه العلم الذي يبحث في كيفياتِ نطق الحروفِ والعنايةِ بمخارجها وصفاتها وما يعرض لها من أحكامٍ وما يتعلقُ بذلك وقْفاً وابتداءً ووصلاً وقطعا[2].

وليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير الفم، ولا بتعويج الفَك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشد، ولا بتَقطيع المد، ولا بتطنين الغُنـات، ولا بحصرمـةِ الراءات، قراءة تنفِر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع، بل القـراءةُ الـسهلة العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغَ فيها ولا لوك، ولا تعسفَ ولا تكلفَ، ولا تَصنع ولا تنطع، ولا تخرج عن طباع العرب، وكلام الفـصحاء بوجـهٍ مـن وجـوه القـراءاتِ والأداء[3]. ولأجل توضيح ذلك نقول: "وتمضيغُ اللسان كنايةٌ عن لـوكِ الحـروف وعدم تبيينها، ولا بتقعير الفم حيثُ يقال رجلٌ مقَعر: إذا تكلم من أقصى الحلق، وهي كناية عن التكلف والتنطع والتشدق في إخـراج الحـروف، وتـضخيم الصوت فـي القرءاة، ولا بتعويج الفك وهو كنايةٌ عن المبالغةِ في ترقيق الحـروف المستفلةِ، ولا بترعيدِ الصوت وهو أن يحرك صوته، كالذي يرعد من بردٍ أو ألـمٍ، ولا بتمطيـط الشد أي الزيادة في المقدار، ولا بتقطيع المد أي تحريكِ الصوت فـي المدودِ بالرفـعِ والخفضِ والحبسِ والإطلاق، فتتولَّد مـن الألـف الممدودةِ ألفَـاتٌ ونحـو ذلك، ولا بتطنين الغُنات – ويقال: تطنين النونات – وهو المبالغة في الغنة،

---

(1) أبو فراخ، محمد إبراهيم، الوجيز في أحكام التجويد، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، (1410هـ - 1990م): 39.

(2) شكري، أحمد خالد و رفاقه، المنير في أحكام التجويد، المطابـع المركزيـة، (عمـان – الأردن)، ط5، (1425هـ - 2004م): 11.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 213/1.

وتحريك الصوت فيها، أو تغنين الحروف التي لا غنة فيها، كأنه يخرج كل حـرف من الخيشوم، ولا بحصرمة الراءات"[1].

والحصرمةُ بالحاء المهملة، من الحصر: وهو العِي في المنطق، فالذي يبالغُ في إخفاء تكرير الراء المشددة، يجد في لسانِهِ ثقلاً يشبه الحصر وهو العِي، وسمي فعـل ذلك بالحصرمة. أما المرعشي (ت 1150هـ) فضبطـَه بالخـاء والـضاد المعجمتين، وقال: "معناه: القطع، والمراد قطع صوت الراء في مخرجـه بحبـسِهِ حبساً تاماً، كما في الحروف الشديدة"[2].

والخضرمةُ – بالمعجمتين – تكون في الراء المرققة الساكنةِ مثلُ: (فِرعون، مِريةٍ)؛ لأن فيها قَطْع الصوت من غير ثقل على اللسان، أما الحصرمة – بالمهملتين – فتكون في المشددةِ، المفتوحةِ أو المضمومة؛ لحصول الثقل الذي يشبه الحـصر، عند المبالغةِ في إخفاء التكرير[3].

إذن فالتجويد هو إخراج كل حرفٍ من مخرجهِ وإعطاء كل حـرفٍ حقـه ومستحقه. وحق الحرفِ هو صفاتُه الذاتية اللازمةِ له والتي لا تنفك عنه ولا تفارقه كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والاستعلاءِ والاستفال، وغيرها من الـصفاتِ، وهي التي يتميز بها الحرفُ عن غيره. أما مستحقُ الحرفِ فهو صفـاتُ الحـرف العرضيةِ كالإظهارِ والإدغامِ والإقلابِ والإخفاءِ والتفخيم والترقيـق وغيـرها. إذ يوصف الحرف بهذِهِ الصفات أحياناً، وتفارقُه أحياناً أخرى[4].

قال الداني (ت 444هـ): "ليس بين التجويد وتركِهِ إلا رياضةٌ لمن تـدبره بفكِهِ"[5]. ومعنى هذا القول كما قال ابن الجزري هو: "أي ليس بين التجويد وتركـهِ

---

(1) الحصري، محمود خليل، أحكام قراءة القرآن الكريم، ضبط نَصه وعلق عليه: محمد طلحه بلال منيار، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيـع، (بيـروت – لبنـان)، ط4، (1420هـ - 1999م): 24.

(2) المرعشي، جهد المقل: 36.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 106.

(4) أبو فراخ، الوجيز في أحكام التجويد:39، العقرباوي، المرشد: 26.

(5) الداني، التحديد: 70، ابن الجزري، النشر: 212/1.

فرقٌ بمعنى فارق إلا مداومة امرئ على التكرار وسماعِهِ من ألفاظِ المشايخ الحذاق الأبرار لا مجرد اقتصارٍ على نقلٍ من الكتبِ المدونةِ أو اكتفـاءٍ بالعقـل المختلـف الأفكار، إلا رياضةُ امرئ أي مداومته على القراءة والتكرار والسماع مـن أفـواه المشايخ الحذاق، لا مجرد اقتصارٍ على النقل"[1].

وعلم التجويد هو علمٌ ينبني على الممارسةِ والتطبيق، والأخـذِ من أفـواهِ المشايخ فإن القراءةَ سنةٌ متبعةٌ يأخذُها الآخر عن الأول، ولا يتأتى هذا إلا بـالتلقي، والمشافهةِ عن القُراء[2].

4.1 أقسام علمِ التجويد:

يقسم التجويد في اصطلاح علماءِ القراءةِ إلى قسمين: **القسم الأول:** (التجويد العلمي): وهو معرفةُ القضايا والأحكام التي وجِدت في كتبِ التجويد[3] أي العلـم بالقواعد التي وضعها علماء التجويد ودونَها الأئمةُ الأعلام القُـراء، مـن مخـارجِ الحروفِ وصفاتِها، وبيان ومعرفةِ المثلين والمتقاربين والمتجانسين، وأحكامِ النـون الساكنةِ والتنوين، وأحكامِ الميم الساكنة، والمد وأقسامِهِ، وأحكامِهِ، وأقـسامِ الوقـفِ والابتداء، وشرح الكلماتِ المقطوعةِ والموصولةِ في القرآن، وذكر التاء المربوطـة والمفتوحة ... إلى غير ذلك مما سطره علماء القراءةِ[4].

---

(1) القاري، ملا علي بن سلطان محمد المكي، المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية وبهامـشها شرح شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري على المقدمة الجزرية، لأبي الخيـر محمـد الجزري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبـي وأولاده بمـصر، (1367هـ - 1948م): 23.

(2) منصور، محمد خالد عبد العزيز، الوسيط في علم التجويد، دار النفائس للنشر والتوزيـع، (عمان – الأردن)، ط1، (1419هـ - 1999م): 88.

(3) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد:13، العقرباوي، المرشد: 26.

(4) العقرباوي، المرشد: 26-27، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 17.

وحكم هذا القسم أنه مندوب وليس بواجب لأن صحةَ القراءةِ لا تتوقفُ على معرفةِ الأحكام، وأما بالنسبةِ لأهل العلم فهو واجبٌ وفرض كفايةٍ كسائر العلوم التي يحتاج إليها المسلمون[1].

أما **القسم الثاني** من أقسامِ التجويد فهو: (التجويد العملي) الذي يعني تطبيقَ القواعد التجويدية النظرية في أثناءِ تلاوةِ القرآن. وهو إحكام حروفِ القرآن، واتقان النطق بكلماتِهِ، وبلوغُ الغايةِ في تحسين ألفاظِهِ، والإتيان بها في أفصح منطـقٍ، وأعذبِ تعبير[2]. وحكم هذا الجانب: الوجوب العيني على كل قارئ للقرآن، ويمكن تحصيل هذا العلم بطريقتين هما:

أ- **طريقةُ الرواية:** وتكون بالعرض أو بالتلقين أو بكلا الأمرين، ومعنى العرض أن يقرأ الطالب على الشيخ، ومعنى التلقين: أن يقرأ الشيخُ أمام الطالبِ ثُم يعيـد الطالب ما قرأه الشيخُ عليهِ. والجمع بين الأمرين أولى.

فإذا أخذَ القارئُ عن شيخِهِ تلاوة القرآن الكريم، باتقان وتدقيقٍ حتى صار حافظاً لها عارفاً بأحوالِها روايةً أمكنَه أن يتْلُو القرآن وأن يكون ماهراً بهِ، ولكن يخشى عليهِ النسيان مع تطاول الزمن[3].

ب- **طريقةُ الدرايةِ:** وهي أن يلم بأحكامِ التجويد النظريةِ دراسةً ومعرفةً، ثُـم يبـدُأ بتطبيقِها على آياتِ القرآن الكريم، فإذا نَسِي شيئاً رجـع إلى القاعدة فَصحح قراءتَه بناءً عليها. ولا بد له أيضاً من التلاوة على شيخٍ متقِنٍ حتى يبلغَ الغايةَ في الكمال ويجمع بين الروايةِ والدرايةِ[4].

قالَ ابن الجزري (ت 833هـ): "ولا شك أن الأُمةَ كما هم متعبـدون بفهـم معاني القرآن وإقامةِ حدودِهِ، متعبدون بتصحيح ألفاظهِ وإقامةِ حروفِهِ على الـصفة المتلقاةِ من أئمة القراءةِ المتصلةِ بالحضرةِ النبوية الأفصحيةِ العربيةِ التي لا يجـوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسنٍ مأجورٍ، ومسيءٍ

---

(1) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 13، العقرباوي، المرشد: 27.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 17.

(3) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 13-14.

(4) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 14.

آثِمٍ، أو معذورٍ، فمن قَدِر على تصحيح كـلام ا تعالى باللفظِ الصحيـح العربـي الفصيح، من لا يعدل عن اللفظ الفاسدِ العجمي أو النبطي القبـيح؛ اسـتغناءً بنفـسهِ واستبداداً برأيهِ وحدسِهِ واتكالاً على ما ألف من حفظهِ واستكباراً عن الرجوع إلـى عالِمٍ يوقفه على صحيح لفظِهِ، فإنه مقَصرٌ بلا شك وآثِمٌ بلا ريب ... أما من كان لا يطاوعه لسانه، أولا يجد من يهديهِ إلى الصواب بيانَـه، فـإن اللّـه لا يكلـفُ نفسـاً إلا وسعها..."[1].

وحكم هذا القسم أنه واجبٌ وجوباً عينياً كما سبق ذكر ذلك، على كل من حفظَ القرآن الكريم كُله أو بعضه قَل أو كثُر، أو قرأ شيئاً منه مسلماً كان أو مسلمةً بلـغَ حد التكليفِ الشرعي. والدليلُ على أن التجويد العملي فـرض عـين هـو: أن ا سبحانَه وتعالى أنزلَ القرآنَ الكريم من اللوحِ المحفوظِ على جبريلَ على هذهِ الكيفيةِ ثُم إلى النبي، ثم تلقاه الصحابةُ ثم التابعون جيلاً بعد جيل على هذهِ الكيفيةِ بطريق التواتر[2].

وقد أجمعت الأُمةُ على الوجوب في قراءة القرآن الكريم قراءةً مجودةً سليمةً لا خلافَ بين المسلمين في كل عصر. وقد عبر ابن الجزري عن ذلك بقوله:

والأخذُ بالتجويد حتمٌ لازمٌ   من لم يجود القرآن آثِمٌ
لأنـه بـهِ الإلـه أنـزلا   وهكذا منه إلينا وصلا[3]

وهذا يتفق مع قول الرسول الكريم ﷺ: "من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كمـا أنـزل فليقرأ قراءة ابن أُم عبدٍ"[4].

---

(1) ابن الجزري، النشر: 210/1– 211.

(2) العقرباوي، المرشد: 26-29.

(3) الأنصاري، شيخ الإسلام زكريا، شرح المقدمة الجزرية في علم التجويـد، راجعـه: أبـو الحسن محي الدين الكردي، علق عليه: محمد غياث صباغ، مؤسـسة مناهـل العرفـان – بيروت، مكتبة الغزالي – دمشق، ط2، (1411هـ - 1990م): 57.

(4) أخرجه ابن ماجة في (سننِهِ) – باب في فضائل أصحاب رسـول ا ﷺ، 138/1، والإمـام أحمد في المسند، 7/1، من حديث عبدا بن مسعود أن أبا بكرٍ وعمر بـشراه أن رسـول ا ﷺ قال ذلك. ولفظُ أحمد: (من سره) إلى آخر الحديث.

نَخلص مما سبق إلى أن الحكم في القسم الأول من التجويد أنه بالنسبةِ لعامةِ المسلمين مندوبٌ إليهِ، وليس بواجبٍ؛ لأن صحة القراءةِ لا تتوقفُ على معرفةِ هذهِ الأحكام، فهو كسائر الأحكامِ أو العلومِ الشرعية التي لا تتوقف صحة العبادةِ على معرفتِها.

أما بالنسبةِ لأهل العلمِ فمعرفته واجبة على الكفايةِ، ليكون في الأمةِ طائفةٌ من أهل العلم تقوم بتعلم وتعليمِ هذهِ الأحكام لمن يريد أن يتعلمها، فإذا قامت طائفةٌ منهم بهذهِ المهمة سقطَ الإثم والحرج عن باقِيهم، وإذا لم تقم طائفةٌ منهم بذلك أثموا جميعاً.

أما الحكم في القسم الثاني من أقسام التجويد فهو: أنه واجبٌ وجوباً عينياً على كل من يريد قراءة شيء من القرآن الكريم، قل أو كثُر، سواءٌ أكان ذكراً أم أُنثى من المكلفين، وهذا الحكم – وهو الوجوب – ثابتٌ بالكتاب، والسنةِ، والإجماع.

5.1 تاريخ التأليف في التجويد

يبدو إن أولَ من استخدم مصطلح (التجويد) بعد ابن مجاهد هو أبو الحسن علي بن جعفر السعيدي المتوفى في حدود (410هـ) أما بالنسبةِ للواضع لعلم التجويد فنجد أن علم التجويد في أصلهِ وكيفيتِهِ وحيٌ من عند الله تبارك وتعالى فقد نزلَ القرآن على قلبِ الحبيبِ المصطفىﷺ عن طريق الملك جبريل – عليه السلام – مرتلاً مجوداً من رب العزةِ بلا زيادةٍ أو نقصان، وهكذا تلقاه الصحابةُ الكرام.

قالَ الشيخُ المرصفي: "أما الواضع له من الناحيةِ العلميةِ، فهو سيدنا محمدﷺ لأنه نزلَ عليهِ القرآن من عندِ الله مجوداً، وتلقاه صلوات الله عليه وسلامه من الأمين جبريل- عليهِ السلام- كذلك وتلقتْه عنه الصحابة والتابعون... وهكذا إلى أن وصلَ إلينا عن طريق شيوخنا متواتراً، ولا ينكر هذا إلا مكابرٌ، أو معاند"[1].

وقد اختلفَ العلماء بعد ذلك في واضعه من الناحية النظرية، أي استخراج القواعد والأحكام التي وجدت في كتب التجويد.

---

(1) المرصفي، عبد الفتاح السيد عجمي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، دار الفجر الإسلامية -المدينة المنورة ، ط1، (1421هـ - 2001م): 46/1.

إن الوقتَ الذي ظهرت فيهِ كلمةُ التجويد بمعناها الاصطلاحي هو الوقت الذي ظهر فيه أولُ مصنفٍ مستقل في علم التجويد، فقد قال ابن الجزري، وهـو يترجـم لأبي مزاحم موسى بن عبيد ا (ت 325هـ): "هو أولُ من صنفَ في التجويد فيما أعلم، وقصيدتِهِ الرائيةِ المشهورة، وشرحها الحافظ أبو عمرو..."[1].

والمصنف الذي أشار إليهِ ابن الجزري هنا هو أول مصنف في التجويد هـو قصيدةُ أبي مزاحمِ الرائيةِ المشهورة بالقصيدة الخاقانية التي يقولُ في مطلعها:

أقولُ مقالاً معجِباً لأُولي الحِجرِ ولا فَخر، إن الفَخْر يدعو إلى الكِبرِ

وعدد أبياتها واحد وخمسون بيتاً، ومع أن القصيدة الخاقانية هي أول مصنف ظهر في علم التجويد إلا أن أبا مزاحم لم يستخدم فيها كلمةَ التجويد ولا أيـاً مـن الألفاظِ الأخرى التي تُشاركها في المادة اللغويةِ، واستخدم مكانها كلمة الحسن ومـا اشتُقَ من مادتِها. فقد قالَ في صدر البيت الخامس:

أيا قارئَ القرآن أحسِن أداءه.

وقالَ في صدر البيت السابع عشر:

فقد قلتُ في حسن الأداءِ قصيدةً.

ويرجع هذا المصنف إلى القرن الرابع الهجري، وقد كان لهذهِ القصيدة أثـرٌ في جهود العلماء اللاحقين من خلال استشهادهم بأبياتِهـا أو معارضتهـم لهـا أو شرحهم لها ولمعانيها[2].

إن أول من صنفَ في علم التجويد هو أبو مزاحم الخاقـاني حيـث جـاءت قصيدتُه في قالبٍ شعري لا يسمح بمناقشة القضايا على نحوٍ مفصلٍ، ومع ذلك تظلُ هذهِ القصيدة رائدةً في مجالها، أصليةً في موضوعها، سهلة في أسلوبها، مـشتملـةً على أصول علم التجويد في إيجازٍ ووضوح[3].

---

(1) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 321/2.

(2) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 12.

(3) الحمد،غانم قـدوري، أبحـاث في علـم التجويد، دار عمار للنـشـر والتوزيـع، ط1، (1422هـ - 2002م): 47.

وهناك ثلاثةُ كتبٍ كانت تتنافس على أن تكون أول كتابٍ أُلفَ في التجويد بعد القصيدةِ الخاقانية، هي:

أولاً: كتاب التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي – لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي الرازي، المتوفى في حدود سنة 410هـ الذي تحدثتُ عنه سابقاً.

ثانياً: كتاب الرعاية لتجويد القراءةِ وتحقيق لفظِ التلاوةِ – لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المتوفى سنة 437هـ.

ثالثاً: كتاب التحديد في الإتقان والتجويد – لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي المتوفى سنة 444هـ[1].

أما كتاب الرعاية فيعد من أقدم الكتب المصنفةِ وأهمها في علم التجويد، وقد اعتمد عليهِ أكثر المؤلفين في هذا العلم بعد مكي، وقد حاول مكي تأليف الكتاب سنة 390هـ قبل دخول الأندلس بثلاث سنوات[2].

لكنه ترك المحاولة لعدم تَيسر ما يعينه في ذلك، ولم يعد إلى تأليف الكتاب إلا بعد ثلاثين سنة، أي في حدود 420هـ، وقد صرح مكي أنه لم يجد كتاباً مؤلفاً في علم التجويد من خلال قولِهِ: "ثُم تركته إذ لم أجد معِيناً فيهِ، من مؤلفٍ سبقني بمثلِهِ قبلي، ثُم قوى الله النية وجدد البصيرة في إتمامِهِ بعد نحو ثلاثين سنةً، فَسهلَ الله أمره، ويسر جمعه، وأعان على تأليفه"[3].

أما بالنسبة لكتاب التحديد في الإتقان والتجويد فقد تحدث الداني في مقدمة الكتاب عن السبب الذي حمله على تأليف الكتاب فقال: "أما بعد، فقد حداني ما رأيته من إهمال قُراءِ عصرنا ومقرئي دهرنا تجويد التلاوة وتحقيق القراءة، وتركهم ما ندب الله تعالى إليهِ، وحث نبيه  أمتَه عليه، من تلاوة التنزيل بالترتيل والتَرسل. أن أعملْتُ نفسي في رسم كتاب خفيف المحمل، قريب المأخذ، في وصف علم الإتقان والتجويد، وكيفية الترتيل والتحقيق، على السبيل التي أداها المشيخة من الخلف، عن الأئمة من السلف واجتهدتُ في بيان ذلك، وبذلتُ طاقتي، وبالغتُ في

---

(1) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 48.

(2) ابن الجزري، غاية النهاية: 309/2.

(3) القيسي، الرعاية: 24-25.

إيضاحِهِ عنايتي، وأفْصحتُ عن جليهِ وظاهرِهِ، ودلَلْتُ على خفيهِ وداثرِهِ، وأودعتُـه الوارد من السنن والأخبار في معناه، على حسب ما إلينا أداه من لقيناه من العلماءِ، وشاهدناه من الفهماءِ، عن الأئمةِ الماضين والقُراءِ السالفين، لِتَتَوفر بـذلك فائدتـهِ، ويعم نَفْعه من رغِب حِفْظَه وأراد معرفتَه من المتناهين والمقَـصرين، إن شـاء ا تعالى"[1].

إذا كان من المسلم بِهِ أن كتاب (الرعاية) لمكي، وكتاب (التحديد) للداني، هما من أقدم الكتب التي ُألفت في علم التجويد، فإنه من غير المعروف – الآن – أيهمـا أسبق من الآخر في التأليف، ففي الوقت الذي نعرفُ فيهِ أن مكياً أكملَ كتابـه فـي حدود سنة 420هـ، فإننا لا نعلم بالضبط السنة التي انتهى فيها الداني مـن تـأليف كتابِهِ.

لكن هناك طريقة واحدة لعلها تؤدي إلى معرفة السابق من الكتابين في اكتمال التأليف، وهي الدراسة الفاحصة لمنهج الكتابين، ومقارنـة الأسـلوب والنـصوص والأقوال فيهما، لنعرف أيهما قلد صاحبه أو نقل عنه، إذا صح ما نتـصوره، مـن احتمال أن يكون أحدهما استفاد من الآخر في هذا المجال، لا سيما أنهما أقاما فـي الأندلس في فترةٍ متقاربةٍ [2].

أما منهج الكتابين وطريقة ترتيب الموضوعات فيهما، فالكتابان متقاربان في ذلك، وإن كان الناظر فيهما يلمح أحياناً اختلافاً في تناول بعض الموضوعات، وأما أسلوب معالجة الموضوعات، فالكتابان يختلفان في ذلك اختلافاً يدركُه كل من قرأَ لهذين العالِمين الجليلين في كتابي (الرعاية) و (التحديد) أو في غيرهما من الكتب التي ألفاها[3].

مهما يكن من أمر فإن القصيدة الخاقانية يظَل وصفها بأنها أول مؤلف في التجويد صحيحاً، وتظل هذهِ الكتب الثلاثة: (التنبيه، والرعاية، والتحديد) هي أول ما ُألف بعد قصيدة أبي مزاحم، في عِلم التجويد، أياً كان المتقدم من الثلاثةِ على

---

(1) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد: 68-69.

(2) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 57.

(3) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 57.

صاحبيه، وكذلك الحال بالنسبة للكتاب الذي شرح فيهِ الداني قصيدة أبي مزاحم، أو أي كتابٍ آخر ألفَه في علم التجويد، ويظل أبو الحسن السعيدي (ت في حدود 410هـ) وأبو محمد مكي (ت 437هـ) وأبو عمرو الداني (ت 444هـ) يمثلون الجيل الأول من علماء التجويد الذين أرسوا بكتبهم ودراساتهم المعالم الأولى لهذا العلم[1].

كما ألفَ أبو الفضل الرازي (ت 454هـ) كتاباً في التجويد، وألف عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ) كتابه (الموضح في التجويد)؛ حيث قدمه وحققَه غانم قدوري الحمد.

وقد أحصى غانم قدوري الحمد في كتابِهِ: (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) ما يزيد على مائة كتاب ورسالة في علم التجويد، منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع ورتبها من بداية التأليف حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجري بحسب وفاة مؤلفيها. وللاستفادة ينصح بالرجوع إلى كتاب الدراسات الصوتية ذاته[2].

أما مكي فقد استخدم كلمة التجويد كثيراً، حتى في عنوان الكتاب: (ارعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة)، واستخدم التجويد مِن غير إضافة: حيث ذكر أن القُراء يتفاضلون في علم التجويد[3]، كما استخدم أبو عمرو الداني (ت 444هـ) كلمة التجويد بكثرة مضافة وغير مضافة، حيث سمى الداني كتابه في التجويد باسم (التحديد في الإتقان والتجويد). وقد وردت كلمة التجويد في هذا الكتاب في مواضع عدة[4].

---

(1) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 59.

(2) الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، (1406هـ-1986م): 25-43.

(3) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: 89.

(4) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد:70، 79، 89.

6.1 موضوع علم التجويد:

إن موضوع علم التجويد هو الكلمات القرآنية من حيث إحكام حروفها وإتقان النطق بها، وبلوغ الغايةِ في تحسينها وإجادة التلفظ بها. وأضافَ بعـض علمـاء التجويد إلى ذلك: الحديث، فجعلَه من موضوع علم التجويد. وعليهِ يكون موضوعه هو: الكلمات القرآنية، والأحاديث النبوية، فحينئذٍ يجب في قراءة الحديث ما يجب في قراءة القرآن من إجادةٍ للتلاوة، وإحكام الأداء، ولكن الجمهور رأى أن موضوع علم التجويد هو: القرآن فحسب[1].

قال ابن الجزري (ت 833هـ): "أول ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن: تصحيـح إخراج كل حرف من مخرجه المختص بهِ، تـصحيحاً يمتـاز بـهِ عـن مقاربِهِ، وتوفيةُ كل حرف صيغته المختصة بهِ توفيةً تُخرجه عن مجانِـسِهِ، يعمِـل لسانَه وفَمه بالرياضة في ذلك إعمالاً بحيث يصير ذلك له طبعاً وسليقةً"[2].

وأخيراً نخلص إلى نتيجةٍ مؤداها أن علم التجويد هو من أشرف العلوم إن لم يكن أشرفها، لتعلقه بكتاب ا ، وهو أشرف كتاب لاحتوائه على أشرفِ كلامٍ أُنزل، على أشرف بشرٍ أُرسِلَ كما أن الهدف والثمرة والغاية المرتجاةِ من هذا العلم هـي صون الكلمات القرآنية من التحريف والتصحيف، والزيادةِ والنقصان. والظفر بمـا أعده ا تعالى لأهل القرآن من الجزاء الأوفى، والنعيم المقيم، وذلك بمعرفة ماهيات صفات الحروف.

وتظهر أهمية علم التجويد في أنه طريقٌ لصون اللسان عن اللحن فـي لفـظ القرآن الكريم، حال الأداء، وهو طريقٌ لتدبر معاني كتاب ا عز وجل، والتفكـر بآياتِهِ، والتبحر في مقاصدِهِ[3]. وذلك تحقيقـاً لقولـهِ تعـالى: ﴿ [illegible]

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 25.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 214/1.

(3) منصور، الوسيط في علم التجويد: 88.

[illegible][1].

ومن فوائد علم التجويد تقويم اعوجاج اللسان، وتدريبِهِ على النطق بالعربيـة الفُصحى، وفي هذا إحياءٌ للغة العربية، وحث على تعلمهـا، فكثيـرٌ مـن مباحـث التجويد، والقراءآت القرآنية هي مباحثٌ لغوية، لا يتم فهمها والعمل بها إلا بالتمرس في اللغة، نحواً وصرفاً؛ لذلك فعلم التجويد من العلوم التي لقيت عناية متميـزة لأن الهدف منه خدمة كتاب ا تعالى، والحرص على تلاوتِهِ وتسهيل هذِهِ التلاوةِ وتيسير أدائِهِ، وبلوغ أفضل درجات إتقان التلاوة وتحسين القراءة[2] وقد حث رسول ا ﷺ على ذلك في قولِهِ: "زينوا القُرآن بأصواتكم"[3].

7.1 المصطلحات المرادفة لمصطلح التجويد

1.7.1 مصطلح التحقيق:

التحقيق لغةً: هو الإشباع، يقال: صبغتُ الثوب صبغاً تحقيقـاً: أي مشبعـاً، وثـوبٌ محققٌ إذا كان محكم النسيج[4].

التحقيق اصطلاحاً عرفه الداني (ت 444هـ) بقولِهِ: "والتحقيـق مـصـدر حققت الشيء، أي عرفتُه يقيناً والعرب تقول بلغتُ حقيقة هذا الأمر، أي بلغتُ يقـين

---

(1) [ص: 29].

(2) منصور، الوسيط في علم التجويد: 89.

(3) روى هذا الحديث ابن عباس عن الرسولﷺ حيث أخرجه أبو داوود فـي الـسنن 383/5 حديث رقم 1438، والنسائي 179/2 رقم الحديث 1015 في كتاب الافتتاح، بـاب تـزيين القرآن بالصوت. وأخرجه الحاكم في المستدرك 571/1، وأخرجه ابن ماجة: فـي كتـاب إقامة الصلاة باب في حسن الصوت بالقرآن 426/1 حديث رقم 1342، وأخرجـه الإمـام أحمد في المسند 304/4،285.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (حقق): 66/10، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون:392/1.

شأنِه، والاسم منه الحق، فمعناه أن يؤتى بالشيء على حقهِ من غير زيادةٍ فيـهِ ولا نقصانٍ منه"[1].

وقال أحمد بن أبي عمر (ت بعد 500هـ) في كتابِهِ (الإيضاح) في مصطلح التحقيق: "ومعناه أن يقرأ القرآن فَيؤَدى كل حرفٍ منه حقه من التشديدِ والتخفيـفِ، والمد والقصر، والتسكين والتحريك، والوصل والقطـع، والإشبـاع والاختـلاس، والإظهار والإدغام والإخفاء والتفخيم، الإضجاع، والهمز وترك الهمز، لا زيادةَ في كل ذلك ولا نقصان. فحد الحرف المشدد أن لا يكون مخففاً، وحد الحرف المخفـف أن لا يكون مشدداً ... فهذهِ الأشياء التي وصفناها هي حدود التحقيق"[2].

كما عرفه ابن الجزري (ت 833هـ) فقال: "وأما التحقيق فهو مصدر مـن حقق تحقيقاً، إذا أتى بالشيء على حقّهِ، وجانَب الباطل فيه"[3] ونجده يعرفه في النشر قائِلاً: "هو المبالغة في الإتيان بالشيء على حقهِ من غير زيادة فيه ولا نقصان منه. فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه. والوصول إلى نهاية شأنِهِ، وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرفٍ حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية النونات، وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعضٍ بالسكت والترسيل واليسر والتؤدةِ وملاحظة الجائز من الوقـوف ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محركٍ ولا إدغامـه؛ فـالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءةِ بغايـة الترتيـل، وهـو الـذي يستحسن ويستحب الأخذُ بهِ على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيهِ إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراآت وتطنين النونـات بالمبالغة في الغنات"[4].

---

(1) الداني، التحديد: 72.

(2) الخراساني، أحمد بن أبي عمر أبو عبد ا الأندرابي، الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم، مخطوط في جامعة استانبول (رقم 1350): 66، نقلاً عـن غانـم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية: 566.

(3) ابن الجزري، التمهيد: 59-60.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 205/1.

وعرفه الحفيان فقال: "والتحقيق قراءةٌ بالتأني أبلغ من الترتيل في اصـطلاح القراءة وإسناد الحديث المذكور مستقيم، والحديث أصل كبير في وجوب اسـتعمال قراءة التحقيق وتعلم الاتقان والتجويد لاتصال سنده وعدالة نقلتـه، وفيـه إخـراج الحروف مستوفية زمنها بتمكينها من مخارجها، وهو القراءة بتؤدةٍ وطمأنينة، بقصد التعليم، مع التدبر للمعاني ومراعاة الأحكام"[1].

2.7.1 مصطلح الترتيل:

الترتيل لغةً: رتلَ الكلام: أحسن تأليفه وأبانَه وتمهـل فيـه. والترتيـل فـي القـراءة: الترسل فيهـا والتبيـين مـن غيـر بغـي، وفـي التنزيـل العزيـز﴿ ❒◆❻◆✍☐♋✍⇮ ✂☞◎☎⇘☽→❷⇗↗◆✂♌♦ ✍⬩❷⇗✍♋⓿☒◷ ﴾[2].

الترتيل اصطلاحاً: قالَ الداني (ت 444هـ) في تعريف مـصطلح الترتيـل: "والترتيل مصدر رتلَ فلان كلامه: أتْبع بعضه بعضاً على مكثٍ وتُؤَدةٍ، والاسم منه الرتل، والعرب تقول: ثغرٌ رتلٌ إذا كان متفرقاً. وهو صفةٌ من صفات التحقيق وليس بهِ، لأن الترتيل يكون بالهمز وتركهِ والقصر لحرفِ المد والتخفيـف والاخـتلاس وليس ذلك في التحقيق"[3]. ثم قال: "والترتيل يكون للتـدبر والتفكيـر والاسـتنباط، والتحقيـق لرياضـة الألسـن وترقيق الألفـاظ الغليظة وإقامة القراءة، وإعطـاء كل حرف حقه من المد والهمز والإشباع والتفكيك، ويؤمن معـه تحريـك سـاكن واختلاس حركة متحرك"[4].

ونَقَلَ أحمد بن أبي عمر عن الشيخ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (ت 454هـ) أنه قال: "القراءة على ثلاثةِ أوجهٍ: ترتيلٌ وحدرٌ وزمزمة، والتجويـد

---

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات: 159.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (رتل): 317/11، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 414/1.

(3) الداني، التحديد: 71.

(4) الداني، التحديد: 72، ابن الجزري، التمهيد: 61.

والاحسان مصحوباها. فالترتيل للفكرة والإفادة والرياضـة، والحـدر للاستكثـار والدراسةِ، والزمزمة القراءة في النفس خاصة. وهي ضربٌ من الحدر"[1].

وعرفه ابن الجزري (ت 833هـ) فقال: "وأما الترتيل فهو مصدر من رتـلَ فلان كلامه إذا أتْبع بعضه بعضاً على مكثٍ وتفهم من غير عجلة وهو الذي نزلَ بهِ القرآن"[2] وأضافَ في كتابهِ التمهيد قائلاً: "والاسم منه الرتل، والعرب تقول: ثَغْـرٌ رتْلٌ، إذا كان مفرقاً لم يركب بعضه بعضاً، قال صاحب العين: رتلْتُ الكلام تمهلتُ فيه. وقال الأصمعي: في الأسنان الرتل، وهو أن يكون بين الاسنان الفرج، لا يركب بعضها بعضاً. وحده: ترتيب الحروف على حقها في تلاوتِها، بتلبثٍ فيها"[3].

وعن الحفيان "والترتيل هو القراءة بتؤدةٍ وطمأنينة، لا بقصد التعليم مع تدبر المعـاني ومراعـاة الأحكـام، وبالترتيـل نـزلَ القـرآن، قـال تعـالى: ﴿ ❐◆❻◆✍❑♑✍✍⇗ ✁✍♒◉✉◑➔❷⬀↗◆✁♌♦ ✍♦❷⬀✍♑⓿☒🕑 ﴾[4] وهو واجب على كل من قرأ شيئاً من القرآن"[5] قال صاحب التحفة:

والأخذ بالتجويد حتمٌ لازمٌ	من لا يجود القرآن آثمٌ
لأنـه بـهِ الإلـه أنـزلا	وهكذا منه إلينا وصلا
وهـو أيضاً حليةُ تـلاوةِ	وزينة الأداءِ والقراءة[6]

وفي الفرق بين التحقيق والترتيـل قال العطار (ت 569هـ): "اعلـم أن التحقيق والترتيل يتفقان من وجهٍ ويفترقان من وجهٍ. فأما وجه اتفاقهمـا، فمن حيثُ إن الترتيل صفة من صفات التحقيق وليس بهِ، وذاك أنه مصدر رتل الرجل كلامه إذا أتْبع بعضه بعضاً على تؤدةٍ وتمهل، والتحقيق مصدر حققت الشيء والاسم منه الحق، ومعناه أن يؤتى بالشيء على حقهِ. وقد علمت أن إعطاء الحروف حقوقها

---

(1) أحمد بن أبي عمر، الإيضاح: 67، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 557.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 207/1-208.

(3) ابن الجزري، التمهيد: 60.

(4) [المزمل: 4].

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات: 159.

(6) الأنصاري، شرح المقدمة الجزرية: 57.

وترتيبها مراتبها إلى غير ذلك ... وأما وجه افتراقهما فمن حيث إن الترتيل يكون بتحقيق الهمزات وتخفيفها واختلاس الحركات وإقرارها، والتحقيق بخلاف ذلك"[1].

ويقول ابن الجزري (ت 833هـ) الترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسن، وترقيق الألفاظ الغليظة وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه، من المد والهمز والإشباع والتفكيك، ويؤمن معه تحريك ساكن واختلاس حركة. وتفكيك الحروف وفكّها بيانها وإخراج بعضها من بعضٍ بيسرٍ وترسل، ومن ذلك فك الرقبة، وفك الأسير، لأنه إخراجهما من الرق والأسر، وكذا فك الرهن هو إخراجه من الارتهان، وفك الكتاب هو استخراج ما فيه، وفك الأعضاء هو إخراجها من مواضعها"[2]. إذن كلّ تحقيق ترتيل وليس كل ترتيل تحقيقاً.

3.7.1 مصطلح الحدر:

الحدر لغةً: الحدر من كل شيء تحدره من علُو إلى أسفل، والمطاوعة منه الانحدار، والحدر: الإسراع في القراءة، وحدر في قراءته وفي أذانه حدراً أي أسرع[3].

الحدر اصطلاحاً: قال ابن الجزري (ت 833هـ): "وأما الحدر فهو مصدر من حدر بالفتح يحدر وبالضم إذا أسرع فهو من الحدور الذي هو الهبوط. لأن الإسراع من لازمه بخلاف الصعود، فهو عندهم عبارة عن ادراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك، مما صحت بهِ الرواية ووردت بهِ القراءة مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب ومراعاة تقويم اللفظ، وتمكن الحروف. وهو عندهم ضد التحقيق. فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليتحرز فيهِ عن بتر حروف

---

(1) العطار، التمهيد: 89.

(2) ابن الجزري، النشر: 209/1، والتمهيد: 61–62، وانظر: الداني، التحديد: 72.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حدر): 201/4-202، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 626/1.

المد، وذهاب صوت الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غايةٍ لا تصح بها القراءة، ولا تُوصفُ بها التلاوة، ولا تخرج عن حد الترتيل"[1].

كما أضافَ ابن الجزري في كتابهِ التمهيد لقولِهِ السابق ما يلي: "وإنما يستعمل الحدر والهذرمةُ، وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ، وتمكين الحروف، لتكثر حسناته، إذ كان بكل حرف عشر حسنات. وأن ينطق القارئ بالهمز من غير لكز، والمد من غير تمطيط، والتشديد من غير تمضيغ، والإشباع من غير تكلف، هذهِ القراءة التي يقرأ بها كتاب الله تعالى"[2] وكان ابن الجزري في قولِهِ هذا موافقاً للداني الذي أورد هذهِ العبارة من قبلِهِ[3].

قال الحفيان: "الحدر هو القراءة بسرعة، مع مراعاة الأحكام من مخارج وصفات وغنة وإخفاء واقلاب وإدغام وإظهار وغيرها من الأحكام التي تتعلق بحروف القرآن"[4].

4.7.1 مصطلح التدوير:

التدوير لغَةً: هو تدوير الشيء أي: جعله مدوراً[5].

التدوير اصطلاحاً: عرفَه ابن الجزري (ت 833هـ) قائلاً: "وأما التدوير فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر. وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيهِ الإشباع وهو مذهب سائر القُراء وصح عن جميع الأئمة. وهو المختار عند أهل الأداء قالَ ابن مسعود رضي الله عنه: لا تنثروه – يعني القرآن – نثر الدقل ولا تهذوه هذو الشعر"[6].

---

(1) ابن الجزري، النشر: 207/1.

(2) ابن الجزري، التمهيد: 62–63.

(3) الداني، التحديد: 73.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات: 160.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (دور): 342/4، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 404/1.

(6) ابن الجزري، النشر: 207/1.

وقد وردت عبارةٌ لدى ابن الجزري بخصوص هذا المصطلح لكنني اعتبرها بمثابة تعريف لهذا المصطلح في كتابهِ (التمهيد) وهي:

" وأما صفة قراءة أبي عمرو بن العلاء فالتوسط والتدوير، همزها سليم من اللكـز، وتشديدها خارج عن التمضيغ، بترسل جزلٍ وحدرٍ بينٍ سهل، يتلو بعضها بعضاً"[1].

وقد ورد ذكـر هذهِ المصطلحات الثلاثة في شرح المقدمة الجزريـة لكــن مـن دون تفصيل[2].

كما عرفه الحفيان بقولهِ: "هو القراءة بطريقة بحيث تكـون متوسطـة بـين الطمأنينة والسرعة، مع مراعاة الأحكام"[3].

بناءً على السابق نَخلُص بأن أفضلَ مراتبِ القراءةِ من دون شكٍ هي مرتبـة الترتيل؛ وذلك لنزول القرآن بها ونص الوحي عليها. وأن باقي المراتب صحيحة ما توافر فيها شرط مراعاة الأحكام.

كما وجدتُ بعض المصطلحات المرادفة لمـصطلحات (التجويـد والترتيـل والتحقيق والحدر والتدوير) "وهي من ابتداع الناس في قراءة القرآن، وهي أصوات الغناء التي أخبر عنها رسول ا ﷺ أنها ستكون من بعدهِ، ونهى عنها، ويقـال إن أول مــا غُنــي بــهِ مــن القــرآن قولــهِ عــز وجــل: ﴿ 🕮❒👌□ 👓✂ 👓✆○○🏁✆⓿✡□□➔ ▫♦▤♦🕭☼♦💣⇳ ✆✆🙰☺⍓○❁🕔▤⇦✓✗♦ ③♦➔⇙☺⍓🖬➔❑♌♦ ✗✆❼ ✂👓✆⇘⌨♦⬧⬄❷🙾 ﴾[4] حيـث نقلـوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر:

أما القطاة سوف أنعتها نعتاً يوافق عندي بعض ما فيها

وقد قال رسولﷺ في هؤلاء: "مفتونةٌ قلوبهم وقلوب من يعجبهم شـأنهم"[5].

وهذه المصطلحات هي:

---

(1) ابن الجزري، التمهيد: 64.

(2) الأنصاري، شرح المقدمة الجزرية: 60.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 159.

(4) [الكهف : 79].

(5) ابن الجزري، التمهيد: 55.

1- الترقيص:

الترقيص لغةً: الرقْص والرقصان: الخَبب، وفي التهذيب: ضربٌ من الخبب، وهو مصدر رقَص يرقُص رقصاً[1].

والترقيص اصطلاحاً: هو أن يروم السكتُ على الساكن ثم ينْفِر مع الحركـة في عدوٍ وهرولة.

2- الترعيد:

الترعيد لغةً: تَرعدد: أخذته الرعدةُ، والارتعاد: الاضطراب تقـول: أرعـده فارتعد[2].

والترعيد اصطلاحاً: هو أن يرعد القارئ صوته كالذي يرعد من بردٍ وألـم، وهو أحد عيوب المد. وقد يخلط بشيءٍ من ألحان الغناء.

3- التطريب:

التطريب لغةً: التطريب في الصوت: مده وتحسينه. وطرب في قراءتِهِ: مـد ورجع. وطرب الطائر في صوتِهِ كذلك[3].

والتطريب اصطلاحاً: هو أن يترنم القارئُ بالقرآن ويتنغم بهِ، فيمد في غير مواضع المد، ويزيد في المد على ما ينبغي لأجل التطريب، فيأتي بما لا تجيزه العربية. وكثر هذا الضرب في قراءة القرآن.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (رقص): 46/7.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (رعد): 221/3.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (طرب): 649/1.

4- التحزين:

التحزين لغةً: فلان يقرأ بالتحزين إذا أرق صوته[1].

والتحزين اصطلاحاً: هو أن يترك طباعه وعاداته في التلاوة، ويأتي بالتلاوة على وجهٍ آخر، وكأنه حزين يكاد يبكي من خشوعٍ وخضوع، ولا يأخـذ الـشيوخ بذلك، لما فيه من الرياء. وهو بالزاي المعجمة عند بعض متأخري القراء أن يتـرك طباعه وعاداته في التلاوة ويأتي بها على وجهٍ آخر كأنه حزين يكاد أن يبكي مـن خشوع وخضوع وهو منهي لما فيهِ من الرياء[2].

5- التحريف :

التحريف لغةً: تحريف الكلم عن مواضعِهِ: تغييره. والتحريف فـي القـرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه كمـا كانـت اليهـود تُغيـر معاني التوراة بالأشباه، فوصفهـم ا ُ بفعلهـم فقـال تعالـى: ﴿ **يحرفون الكلم عن مواضعه**﴾ [3].

والتحريف اصـطلاحاً: هو أن يجتمع القُراء في القراءة كُلهم بصوتٍ واحـد، فيقولون في قوله تعـالى: ﴿ 🕮❒▫⬧•☒• ③♦➔⬀☽⬃🖬➔❑♌♦ ﴾ [4] وقولـه تعالى: ﴿ 🕮❒❒◆•• ③♦➔⇳🖬■☺←❑♌♦ ﴾ [5]: أَفَلَ يعقلون، أولَ يعلمون،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (حزن): 134/13.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 391/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حرف): 52/9.

(4) [يس: 68].

(5) [البقرة: 77].

فيحذفون الألف، فيقطعون القراءة ويأتي بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها كما كانوا يحافظون على مراعاة الأصوات خاصة. وهو حرام[1].

8.1 القراءات القرآنية:

القراءات لغةً: جمع قراءة وهي في اللغة مصدر قرأ يقرأُ قراءةً وقرآناً، فهو قارئٌ من قوم قُراء وقارئين، بمعنى تلا ويأتي الفعل غير مهمـوز (كقـرى)، ولا يختلف عن الآخر في المعنى[2].

ويقول ابن فارس: "القاف والراء والحرف المعتل،أصلٌ صحيح يـدل علـى جمع واجتماع...، وإذا همِز هذا الباب كان هو والأولُ سواءً، ويطلق لفظ قرأ ويراد منه عدة معانٍ: أقرأت حاجتك إذا دنتْ، وقرأتُ الشيء قُرآنـاً: جمعتـه وضـممتُ بعضه إلى بعض، وإذا قلتَ: قرأتُ في الكتاب؛ فمعناه تفقهتُ فيه، وأقرئه السلام: أي أبلغْه وقارأه مقارأةً وقِراءً دارسه، والقرء الوقت[3].

القراءات اصطلاحاً: تعددت تعريفات العلماء للقراءات القرآنية، حيث اختلفوا في تحديد مفهومها، وأوردوا العديد من التعريفات نذكر منها: تعريف الزركشي (ت

---

(1) ابن الجزري، التمهيد: 56، الأنصاري، شرح المقدمة الجزرية: 65، ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، كتاب الإقناع في القراءات السبع، حققه وقـدم له: عبد المجيد قطامش، ط1، 1403هـ: 555/1–561.

(2) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، حقق وقدم له: عبد الـسلام هـارون، راجعه: محمد النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (1384هـ - 1964م)، (قرأ):271/9-272.

(3) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبـد الـسلام محمـد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ-1991م)، (قرى):79/5، ابن منظور، لسان العرب، (قرأ): 158/1-159.

794هـ) للقراءة بقولهِ: "القراءاتُ اختلافُ ألفاظِ الوحي المذكورةِ في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما"[1].

غير أن ابن الجزري (ت 833هـ) يعرفها بقولهِ: "إنهـا علـمٌ بكيفيـة أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[2]. أي بإسنادها إلى الناقل. في حـين أسـهب البناء الدمياطي (ت 1117هـ) في تعريف القراءات، فهي عنده: "...علمٌ يعلَم منـه اتفاق الناقلين لكتاب ا تعالى واختلافهم في الحذفِ والإثبات والتحريك والتـسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث الـسماع"[3]. وتبعه في ذلك القسطلاني في كتابهِ (لطائف الإشارات)[4].

وهي عند التهانوي: "أن يقرأ القرآن، سواء أكانت القراءة تلاوةً، بأن يقرأ متتابعاً، أو أداءً، بأن يؤخذ عن المشايخ، ويقرأ"[5].

نلاحظ أن علم القراءات القرآنية يهتم بكيفية النطق بألفاظ التنزيل، كما نزلَ بها الوحي، وبالطريقة المثلى لأدائها. كما أن الهدف الرئيس من تعدد القراءات، هو التسهيل على العباد والتخفيف عليهم.

9.1 تاريخ التأليف في القراءات:

---

(1) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية (صيدا-بيروت): 318/1، انظر: القسطلاني، لطـائف الإشارات: 116/1.

(2) ابن الجزري، محمد بن محمد ، منجد المقرئين ومرشـد الطـالبين، دار الكتـب العلميـة، (بيروت-لبنان)، (1400هـ): 3.

(3) البناء الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، اتحاف فضلاء البشر في القراآت الأربع عشر، رواه وصححه وعلقَ عليهِ: علي محمـد الـضباع مراجع عموم المصاحف ومراقبها بمشيخة المقارئ المصرية، دار الندوة الجديدة، (بيـروت – لبنان): 5.

(4) القسطلاني، لطائف الإشارات: 116/1.

(5) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1312/2.

لقد اهتمت الأمة الإسلامية بعلم القراءات، اهتماماً كبيـراً، لإدراكهــم أن الاهتمام بالقراءات القرآنية هو جزء من اهتمامهم بالقرآن الكريم، انطلاقاً من قولـه تعـــــــــــالى: ﴿ ◑♑︎☼✵🙵 ✞⬩◆⬂♊︎← ☼◆❽◻◙♒︎⬂☪◆🙵
✁🙵✎♎︎♏︎♑︎✍︎⬂❷◆ ◻◆◑♑︎☼✵🙵 ◙♒︎⬩❍🡸✆
💻❍◆◘✆▦♑︎→⬥◻♌︎◆ ﴾[1].

فقد اختلف المؤرخون في أول من ألف في القراءات، وذهب معظمهم إلى أنه أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة 224هـ، حيث ألف كتاب (القراءات) الـذي جمع فيه قراءات خمسة وعشرين قارئاً، فيقول ابن الجزري: "لمـا كانـت المائـة الثالثة، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلـك العصر، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات. فكان أول إمـام معتبـر جمع القراءات في كتاب واحد: "أبو عبيد القاسم بن سلام" جعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة[2]. ومن الغريب أن ابن الجزري في كتابه (غايـة النهاية) يرى أن أول من ألف في القراءات هو، أبو حاتم السجستاني المتوفى سـنة 255هـ، إذ يقول: "وأحسبه أول من صنف في القراءات"[3].

واستمر التأليف بشكل عام إلى أن جاء ابن مجاهد البغدادي المتـوفى سـنة 324هـ واقتصر على القراءات السبع في كتابه الموسوم بـ: (القراءات الـسبعة). وقد أثار هذا الكتاب ضجة، إذ كره بعض علماء القراءات اقتصار ابن مجاهد علـى سبعة من القراء، مما أوجد التباساً بين القراءات السبعة والأحرف السبعة[4].

وقد علل مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) اقتصار ابن مجاهد على القراءات السبع بقوله: "فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي قامت من أجلهـا اشـتهار هـؤلاء

---

(1) [الحجر: 9].

(2) ابن الجزري، النشر: 34/1.

(3) ابن الجزري، غاية النهاية: 320/1.

(4) انظر: الخطيب، عبـد اللطيف، معجم القراءات أصول ومصطلحات وفهارس، دار سـعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق: 73/1-78.

السبعة بالقراءة دون من فوقهم؟، فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازاً وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم ممن هم أعلى درجة منهم وأجل قدراً منهم.

فالجواب: إن الرواة من أئمة القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرين في العدد، وكان اختلافهم كثيراً، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهلُ حفظُه وتنضبط القراءة به؛ فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره وأجمع أهل عصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرجه قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفاً، إماماً هذه صفحته وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان"[1].

أي أن ابن مجاهد في تسبيعه للقراءات حاول الاقتصار على النقل الموثوق به عن الرسولﷺ.

الفصل الثاني

مصطلحات صفات الأصوات

1.2 مصطلحات الصفات المتقابلة:

(الجهر والهمس)

---

(1) القيسي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: محي الدين رمضان، دار المأمون، دمشق: 47-48.

1.1.2 الجهر:

الجهر لغةً: هو الاعلان والظهور، وهو ضد الهمس، يقال: جهر بـالقول إذا رفع بهِ الصوت، فهو جهير، وأجهر فهو مجهر إذا عرفَ بشدة الـصوت، وجهـر الشيء: علُن وبدا؛ وأجهر بقراءتِهِ، وأجهر وجهور: أعلن بهِ وأظهرهُ[1].

الجهر اصطلاحاً: الجهر من مصطلحات سيبويه (ت 180هـ)؛ حيث ذكره حين تحدث عن صفات الأصوات. فقد عرف الجهر بقولِهِ: "فـالمجهورة: حـرفٌ أُشْبِـع الاعتماد في موضعِهِ، ومنِـع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتمـاد عليـهِ ويجري الصوت. فهذهِ حالُ المجهورة في الحلقِ والفم، إلا أن النون والمـيم قد يعتَمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكتَ بأنفك ثُم تكلمت بهما لرأيت ذلك أخل بهما"[2].

وعرفَ المبرد (ت 285هـ) الجهر قائلاً: "ومنها حروفٌ إذا رددتها ارتـدع الصوت فيها وهي المجهورة"[3].

وقد اتبع سيبويه في تعريفِهِ السابق للمجهور أغلب علماء اللغة القدماء مـن أمثال: ابن السراج (ت 316هـ)، وابن جني (ت 392هـ) وكـذلك الحـال مكـي (ت 437هـ)، والداني (ت 444هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)[4] إلا أن

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (جهر): 175/4.

(2) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هـارون، دار الجيل، (بيروت – لبنان)، ط1، (1411هـ - 1991م): 434/4، النويري، أبـي القاسـم محمد بن محمد بن محمد بن علي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تقديم وتحقيـق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان)، ط1، (1424هـ - 2002م): 238/1-239.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخـالق عظيمـة، عـالم الكتب، بيروت، 194/1.

(4) ابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيـق: عبـد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (بيروت – لبنان)، ط3، (1408هـ - 1988م)، 402/3، ابن جني، أبي الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، (1405هـ -1985م):60/1، مكي بن أبي طالـب،

مكياً أضافَ إلى تعريف سيبويه الكلام عن القوة في الصوت المجهور، والضعف في الصوت المهموس إضافةً إلى الخفاء[1].

وقد عرف مكي (ت 437هـ) الصوت المجهور بأنه: "حرفٌ قوي يمنع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه"[2] ووافقه في ذلك الداني (ت 444هـ) والقرطبي (ت 461هـ)[3] ثم ربط المعنى الاصطلاحي للجهر بالمعنى اللغوي له فقال: "وإنما لقب هذا المعنى بالجهر؛ لأن "الجهر": الصوت الشديد القوي، فلما كانت في خروجها كذلك، لقبت به لأن الصوت يجهر بها لقوتها"[4]. وقال عن الأصوات المجهورة: "وهي أقوى من المهموسة المذكورة وبعضها أقوى من بعض، على قدر ما فيها من الصفات القوية غير الجهر. وهذهِ الحروف هي ما عدا المهموسة ..."[5].

وقال الداني (ت 444هـ): " والمجهورة هي ما عدا المهموسة، وهي تسعة عشر حرفاً، يجمعها قولك ظل قيد بضغم زر بطا واذ نعج"[6].

كما عرف السكاكي (ت 626هـ) مصطلح الجهر بأنه: "انحصار النفس في مخرج الحرف"[1]. وعرفه ابن الجزري (ت 833هـ) مقتفياً أثر سيبويه في تعريفِهِ الصوت المجهور[2].

الرعاية: 117، الداني، التحديد: 107، الخفاجي، أبو محمد عبد ا بن محمد بن سعيد الحلبي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، (بيروت– لبنان)، ط1، (1402هـ -1982م): 30.

(1) القيسي، الرعاية: 206.

(2) القيسي، الرعاية: 117.

(3) الداني، التحديد: 107، القرطبي، الموضح: 88.

(4) القيسي، الرعاية: 117.

(5) القيسي، الرعاية: 116-117.

(6) الداني، التحديد: 107.

نجد مما سبق أن تعريف سيبويه قد شاع في كتب التراث، وكلامه عن المجهور من الأصوات ظل أساساً ثابتاً لبناء الدرس الصوتي القديم إذ لم يضف أي عالمٍ لهذا البناء، الدمياطي الشيء الكثير، إن لم يضيفوا إليهِ البتة، أما علماء الدرس الصوتي الحديث، فقد وقفوا طويلاً عند تعريف سيبويه، إذ لَقِي هذا التعريف اهتماما بالغ الأهمية من دراساتهم؛ ذلك أنهم حاولوا تفسير ألفاظِهِ وشرح تراكيبه التي تحتاج إلى توضيح، وقد دعاهم إلى هذا أنهم وجدوا أن تعريف سيبويه للجهر يبتعد عن تعريفهم لهذا المصطلح، وهذا سنبينه لاحقاً – إن شاء ا – إذ المعيار ليس هو المعيار إن لم يكن في جوهرِهِ، ففي ألفاظِهِ التي تحتاج إلى شرح وتفسير، ولأجل هذا الغموض الذي نجده في تعريف سيبويه شرع العلماء المحدثون في تفسير هذا التعريف وبيانِهِ؛حيثُ توقفَ بعض دارسي الأصوات العربية من المحدثين أمام تعريف سيبويه للصوت المجهور محاولين تفسيره بموجب الفهم المعاصر لظاهرة الجهر، وهم لا يخفون حيرتهم في بعض جوانبِهِ، ولكنهم يقررون أن سيبويه حين قسم الأصوات إلى مجهورةٍ ومهموسةٍ كان يريد بالمجهورةِ الأصوات التي يهتز معها الوتران الصوتيان، على عكس المهموسة.

وعلى الرغم من اعترافهم بأن سيبويه لم يعرف الوترين الصوتيين لكنه أدرك أثرهما، وعلى الرغم من أنه عد كُلا من الطاء، والقاف والهمزة أصواتاً مجهورة، - كما سنوضح ذلك لاحقاً -، وهي ليست كذلك في نطقنا المعاصر[3].

كما عرفَ الاستراباذي (ت 686هـ) الجهر بقولِهِ: "والمجهور لا اعتبار فيهِ بعدم جري الصوت، بل الاعتبار فيهِ بعدم جري النفس عند التصويت، فعلامة المجهور رفع الصوت"[1].

---

(1) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1، (1400هـ - 1981م): 109.

(2) ابن الجزري، التمهيد: 98، والنشر: 202/1.

(3) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، ط3، 1961م: 120-126، تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب): 60-62، شاهين، عبد الصبو، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة: 202.

بناءً على قول الاستراباذي السابق يقول إبراهيم أنيس: "أنه لا يوجد تناقض في كلام سيبويه في تعريفِهِ للمجهور، إذ فرقَ بين منع النفس في المجهور، ولا يكون ذلك في الحنجرة، أما منع الصوت في الشديد فمكانه مخرج واحد"[(2)].

وبهذا الخصوص قالَ عبد القادر مرعي: "ولو كان سيبويه يعرف مكان منع الصوت، ومكان منع النفس لكان هذا الكلام صحيحاً. ولكن سيبويه لم يكن يعرف الحنجرة ولا أجزاءها، كما أنه اضطرب في تحديد الصوت والنفس"[(3)].

الجهر عند علماء التجويد والأصوات المحدثين:

وللجهر عدة تعاريف في الاصطلاح تجدر بنا الإشارة إليها كما وردت عند بعض المحدثين من علماء التجويد والأصوات:

أولاً: تعريف الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "الجهر هو الصوت القوي الشديد"، وقالَ أيضاً: "هو انحباس جري النفس عند النطق بالحرف، لقوتِهِ وقوة الاعتماد عليهِ في موضعِهِ أو موضع خروجِهِ"[(4)].

ثانياً: تعريف الحفيان فيقول: "هو ظهور الحرف وإعلانه لقوتِهِ"[(5)].

ثالثاً: تعريف المرصفي: "هو قوة التصويتِ بالحرفِ لقوةِ الاعتمادِ عليهِ في المخرج حتى مَنِع جريان النفس معَه فكان فيهِ جهرٌ، أي إعلانٌ وإظهارٌ ولذا سمي مجهوراً"[(6)].

---

(1) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها : محمد محي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان)، (1395هـ - 1975م): 260/3.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 93–94.

(3) مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي، ط1، 1993م: 109.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

(6) المرصفي، هداية القارئ: 79/1.

رابعاً: تعريف إبراهيم أنيس: "والمجهور هو الصوت الذي يتذبذب معـه الـوتران الصوتيان حالَ النطق بهِ"[1] ويوافقه في هذا الرأي محمد محمـد داود[2]. إذن فالصوت المجهور عند علماء الأصوات المحدثين – هو الصوت الـذي يـصاحب تكونه في مخرجه تذبذب أو اهتزاز الوترين الصوتيين في الحنجرة. وهما يـشبهان شفتين رقيقتين تعترضان مجرى النفس في أعلى القصبة الهوائيـة، فـإذا تذبـذب الوتران حدثت نغمة صوتية مصاحبة لتكون الصوت في مخرجه تُـسمى الجهـر، وسمي ذلك الصوت مجهوراً، وإذا ظل الوتران ساكنين في أثناء تكون الصوت فـي مخرجِهِ لم تحدث تلك النغمة، وكان الصوت مهموساً [3].

خامـساً: تعريف عبد القادر مرعي: "المجهور هو الصوت الذي يهتز فيهِ الـوتران الصوتيان نتيجة احتكاك الهواء المندفع من الرئتين بهما"[4].

كما يقول عبد القادر مرعي إن: "المجهور هو صوتٌ لغوي يسمع بواسـطة نشاط الأعضاء الصوتية في مخـرج معين، ويـزداد أثـره الـسماعـي نتيجـة التقـارب بين عضوي النطق وحدوثِ الجهر، أي خروجِ الهـواء حـاملاً ذبـذباتٍ صوتيةٍ أثناء إنتاجِهِ "[5].

الأصوات المجهورة:

الأصوات المجهورة هي ماعدا المهموسة، وهي تسعة عشر صوتاً، يجمعهـا قولك: (عظُم وزن قارىءٍ ذي غض جد طالبٍ) أي رجح ميزان قـارئ ذي غـضِ

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 21.

(2) داود، محمد محمد، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة: 121.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 18-20-22، عمر، دراسة الصوت اللغوي:137، الـسعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، (1420هـ - 1999م): 144،.

(4) مرعي، المصطلح الصوتي: 105.

(5) مرعي، المصطلح الصوتي: 104.

للبصر واجتهادٍ في طلب العلم[1]. وهذا يدلنا على أن الجهر هو من صفات القوة في الصوت.

ونلاحظ مما سبق أن حروف الجهر التسعة عشر لقوتها في نفـسها، وقـوة الاعتماد عليها في موضع خروجها لا تخرج إلا بصوت قوي شديد يمنع النفس من الجري معها عند النطق بها، وبهذا الاعتبار سميت مجهورة، كما أن بعـض هـذهِ الأصوات أقوى من بعض في الجهر.

أما الأصوات المجهورة في العربية في النطق المعاصر فهي خمـسة عـشر صوتاً: "ع، غ، ج، ي، ل، ر، ن، د، ذ، ض، ز، م، ب، و، ظ"[2].

ويكاد ينحصر الخلاف بين القُدامى والمحدثين في أصوات ثلاثة هـي: (ق، ط، ء)، فقد اعتبرهن القُدامى من المجهورات، وتبرهن التجارب الحديثة على أنهـن خاليات من صفة الجهر كما ننطق بهن الآن[3]. كما وصف بعض المحدثين الهمـزة بأنها صوتٌ شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس[4].

وهذا يدل على أن في صوت الهمزة خلافاً كبيراً، وسيبقى إلى أن يجد المحدثون حلا لهذا الخلاف من خلال التجارب الحديثةِ.

2.1.2 الهمـس:

---

(1) سيبويه، الكتاب: 434/4، النويري، شرح طيبة النشر: 238/1، الجريسي، محمـد مكـي نصر، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، ضبطها وصححها وخـرج آياتهـا: عبد ا محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، (بيـروت – لبنـان)، ط1، (1424هـ - 2003م): 44.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 22.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 52، شاهين، في التطور اللغوي: 193، 195، 208.

(4) السعران، علم اللغة: 134، عمر، دراسة الصوت اللغوي: 277.

الهمس لُغَةً: هو الخفاء، وهو الخفي من الصوت والكلام الذي لا يفهم[1].

الهمس اصطلاحاً: وصفَ سيبويـه (ت 180هـ) الأصـوات المهموسـة بقولِـهِ: "المهموس حرفٌ أُضعِفَ الاعتماد في موضعِهِ، حتى جرى الـنفس معـه، وأنت تعرفُ ذلك إذا اعتبرتَ فرددتَ الحرف مع جري النفس، ولو أردتَ ذلك فـي المجهور لم تقدر عليهِ، فإذا أردتَ إجراء الحروف فأنتَ ترفَـع صـوتك إن شـئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها وإن شئتَ أخفيت"[2].

وقد اتبع معظم علماء العربية القدماء سيبويه في تعريف الأصوات المهموسة ومنهم: المبرد (ت 285هـ)، وابـن الـسراج (ت 316هـ)، وابـن جنـي (ت 392هـ)، ومكي (ت 437هـ)، وابـن سـنان (ت 466هـ)، والـسكاكي (ت 626هـ) وغيرهم من علماء اللغة وعلماء القراءات[3].وسار على نهجـه مكـي(ت 437هـ)[4].

نجد مما سبق أن مكياً اقتفى آثار سيبويه في تعريفِهِ للمهموس كما فعلَ غيره من علماء العرب القدماء.

الهمس عند علماء التجويد والأصوات المحدثين:

وللهمس عدة تعاريف في الاصطلاح لدى علماء اللغـة وعلمـاء التجويـد المحدثين أهمها ما يلي:

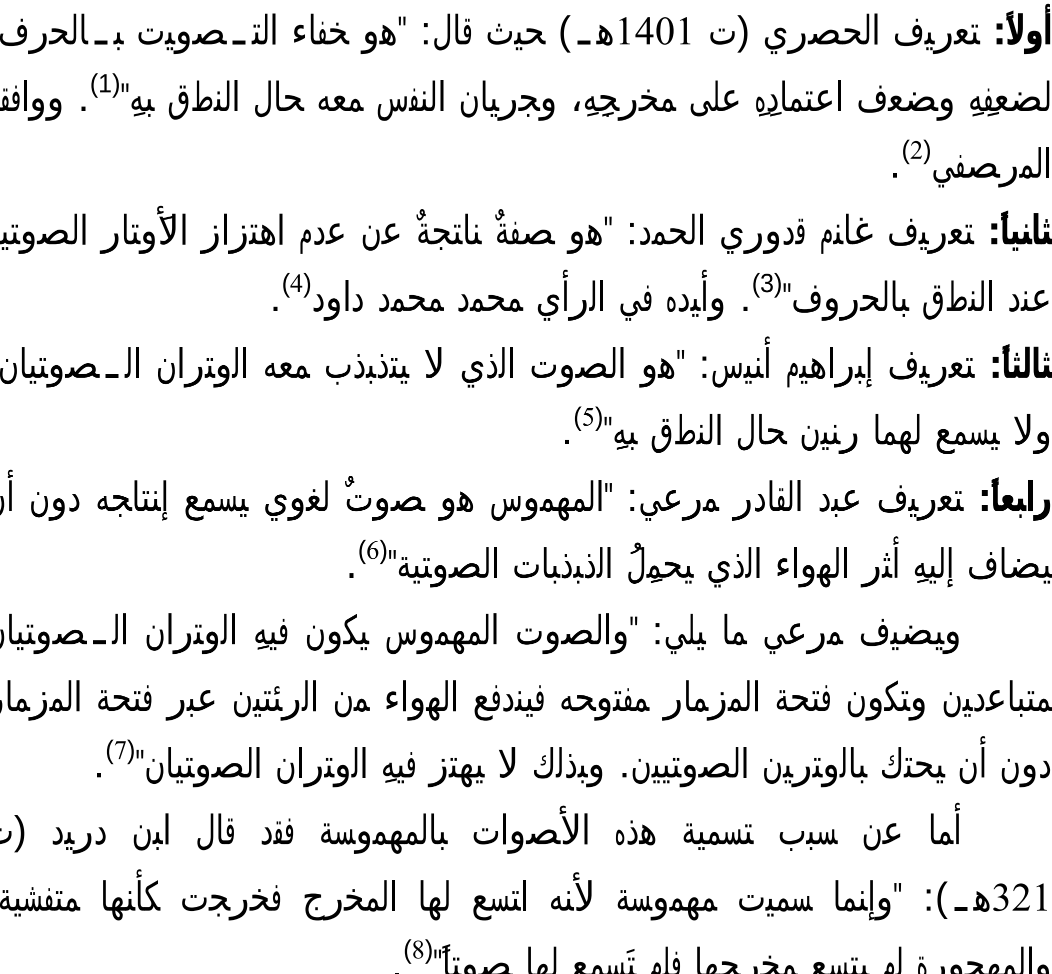
---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (همس): 301/6.

(2) سيبويه، الكتاب:434/4، الداني، التحديد في الاتقان والتجويد: 107.

(3) المبرد، المقتضب: 194/1، ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3، ابن جنـي، سـر صناعة الإعراب: 60/1، القيسي، الرعاية: 116، ابن سنان الخفاجي، سر الفـصاحة:30، السكاكي، مفتاح العلوم:4.

(4) القيسي، الرعاية: 116.



أولاً: تعريف الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "هو خفاء التصويت بالحرف، لضعفِهِ وضعف اعتمادِهِ على مخرجِهِ، وجريان النفس معه حال النطق بهِ"[1]. ووافقه المرصفي[2].

ثانياً: تعريف غانم قدوري الحمد: "هو صفةٌ ناتجةٌ عن عدم اهتزاز الأوتار الصوتية عند النطق بالحروف"[3]. وأيده في الرأي محمد محمد داود[4].

ثالثاً: تعريف إبراهيم أنيس: "هو الصوت الذي لا يتذبذب معه الوتران الصوتيان، ولا يسمع لهما رنين حال النطق بهِ"[5].

رابعاً: تعريف عبد القادر مرعي: "المهموس هو صوتٌ لغوي يسمع إنتاجه دون أن يضاف إليهِ أثر الهواء الذي يحمِلُ الذبذبات الصوتية"[6].

ويضيف مرعي ما يلي: "والصوت المهموس يكون فيهِ الوتران الصوتيان متباعدين وتكون فتحة المزمار مفتوحه فيندفع الهواء من الرئتين عبر فتحة المزمار دون أن يحتك بالوترين الصوتيين. وبذلك لا يهتز فيهِ الوتران الصوتيان"[7].

أما عن سبب تسمية هذه الأصوات بالمهموسة فقد قال ابن دريد (ت 321هـ): "وإنما سميت مهموسة لأنه اتسع لها المخرج فخرجت كأنها متفشية، والمهجورة لم يتسع مخرجها فلم تَسمع لها صوتاً"[8].

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(2) المرصفي، هداية القاري: 79/1.

(3) الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 238.

(4) داود، العربية وعلم اللغة الحديث:121.

(5) أنيس، الأصوات اللغوية:21.

(6) مرعي، المصطلح الصوتي: 104.

(7) مرعي، المصطلح الصوتي: 105.

(8) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، كتاب جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت، ط1: 8/1.

وقال مكي (ت 437هـ): "وإنما لُقب هذا المعنى بالهمس؛ لأن (الهمس) هو الحس الخفي الضعيف، فلما كانت ضعيفةً لُقبت بذلك"[1]. وأيده ابن الجـزري (ت 833هـ)[2] قال تعالى: ﴿ ▫•⊠• ✍■○⬄☺⊠➚← ◑⊗•· ♎⊠☺⇕○❄✍ ﴾[3] ووصفت هذِهِ الأصوات بالهمس لضعفها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها، حتى أنها لم تَقْوَ على منع النفس من الجري معها، فبسبب ذلك صار فيها نوع مـن الخفاء[4].

الأصوات المهموسة:

والأصوات المهموسة في العربية عشرة أصوات هي: (الهاء والحاء والخـاء والكاف والسين والشين والتاء والصاد والثاء والفاء) يجمعها هجاء قولك (ستـشحثك خصفه) أو هجاء (سكت فحثه شخص) أو هجاء (كست شخصه فحث)[5].

وقد قال مكي (ت 437هـ): "إن بعض هذِهِ الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصاد والخاء أقوى من غيرهما؛ لأن في الصاد اطباقاً واستعلاءً وصفيراً. وكل هذِهِ الصفات من صفات القوة، وفي الخاء استعلاء"[6].

---

(1) القيسي، الرعاية:116.

(2) ابن الجزري، التمهيد: 97، النويري، شرح طيبة النشر: 238/1.

(3) [طه : 108].

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(5) سيبويه، الكتاب: 434/4، القيسي، الرعاية: 116، والكشف عن وجود القـراءات الـسبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسـسة الرسالـة، ط4، (1407هـ - 1987م): 137/1 ،الداني، التحديد: 107، ابن الجزري، التمهيد في علـم التجويـد: 97، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(6) القيسي، الرعاية: 116، النويري، شرح طيبة النشر: 238/1.

وقد أيد الحصري (ت 1401هـ) مكياً بأن بعض الأصوات المهموسة أضعف من بعض فقال: "وينبغي أن تعلم أن هذهِ الحروف ليست في مرتبةٍ واحدة في الهمس، بل بعضها فيهِ نوع من القوة لم يكن في البعض الآخر، وبعضها أضعف من بعض؛ فالصاد المهملة والخاء المعجمة أقوى من غيرهما؛ لأن في الصاد اطباقاً واستعلاءً وصفيراً، وكلها من صفات القوة، وفي الخاء استعلاء، والكاف والتاء المثناة أقوى من باقي الحروف – غير الصاد والخاء –لِما فيهما من الشدة وهي من صفات القوة. وأضعف الحروف المهموسة الفاء والحاء والثاء المثلثة والهاء إذ ليس فيهن صفةُ قوة، وأضعفها الهاء. ولِشِدة ضعفها وخفائها قووها بالصلة"[1].

(الشدةُ والرخَاوةُ والتوسطُ):

3.1.2 الشـدةُ:

الشدة لغةً: هي الصلابة، وهي نقيض اللين، تكون في الجواهر والأغراض، والجمع شِدد. عن سيبويه قال: جاء على الأصل لأنه لم يشبه الفعل، وقد شده يشده شداً فاشتد[2].

والشدة اصطلاحاً: عرفَ سيبويه (ت 180هـ) الصوت الشديد فقال: "الصوت الشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وذلك أنك لو قلت (الحج) ثم مددت صوتك لم يجر ذلك، أي لم يجر لك مد الصوت بالجيم"[3].

وقد تبع سيبويه في تعريفِهِ لمصطلح الشدة عدد من علماء العربية من أمثال المبرد (ت 285هـ)، وابن السراج (ت 316هـ) وابن جني (ت 392هـ) وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)[1].

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83-84.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (شدد): 286/3، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون ورفاقه، المكتبة العلمية، طهران، (1985م): 475/1–478.

(3) سيبويه، الكتاب: 434/4.

وعنى سيبويه بمنع الصوت من الجريان في الشديد حصر الصوت في مخرجه، وقد استخدم سيبويه كلمة الحصر، فهو يقول: "لأن الدال ليس فيها إطباق فإنما تَغْلِب على الطاء؛ لأنها في موضعها، ولأنها حصرت الصوت في موضعها كما حصرتْه الدال"(2).

فاستخدام سيبويه عبارة (حصر الصوت في الموضع أي المخرج) يدل على أن سيبويه يبني تقسيمه للحروف إلى شديدة ورخوة على أساسٍ واضحٍ يعتمِد على حالة المخرج أثناء مرور الصوت خلاله، فإذا حصِر الصوت فهو شديد. ويكون معنى قولِه: (يمنع الصوت أن يجري) في تعريفِهِ للشديد أنه يحصر الصوت فَيمنَعه من الجريان حتى ينقضي الاعتماد في المخرج فينطلق الصوت بالحرف(3).

كما أن بعض النحاة والعلماء كان لَهم رأي موافق لرأي سيبويه، ولكنهم استخدموا كلمة (الحصر) في تعريف الشديد وتركوا كلمة (المنع) الواردة في كتاب سيبويه، فيقول ابن الحاجب (ت 646هـ): "ومعنى الشدة أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري، والرخاوة بخلافها، وما بينهما هو أن لا يتم لَه الانحصار، ولا يتم لَه الجري"(4).

وعرف مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) الشدة فقال: "ومعنى الحرف الشديد أنه حرفٌ اشتَد لزومه لموضِعِهِ، وقَوِي فيه، حتى منع الصوت أن يجري معه عند

---

(1) المبرد، المقتضب: 195/1-196، ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 70/1، ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: 30.

(2) سيبويه، الكتاب: 460/4.

(3) الحمد،الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 142.

(4) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي الفليلي، ط2، بغداد، (1983م): 486/2.

اللفظ بهِ"[1]. وتبعه في ذلك الداني(ت 444هـ) والقرطبي(ت 461هـ) والخفاجي (ت 466هـ) وغيرهم الكثير من علماء التجويد القدماء[2].

أما أبو العلاء الهمذاني (ت 569هـ) فحين عرف الشديد والرخو فقد ركز على امكانية مد الصوت مع الرخو وعدمها مع الشديد – كما سنلاحظ لاحقاً -، فقال: "والشديد ما لزم مخرجه فلا يمكنك مد الصوت بهِ لتمكنه، ألاَ ترى أنك إذا قُلْتَ: (الشج والشطْ)، ثُم رمتَ مد الصوت بالجيم والطاء امتنع عليك...والرخو ما لم يلزم مخرجه لزوم الشديد فيمكن مد الصوت بهِ، ألا ترى أنك إذا قُلتَ: الهز والمس والرش والسح ونحو ذلك، امتَد بهِ صوتك جارياً مع ز، س، ش"[3].

وعرف الاستراباذي (ت 686هـ) الشدة بقولِهِ: "ونعني بالشديد ما إذا اسكنتُه ونطقتَ بهِ لم يجرِ الصوت معه"[4].

وتابع علماء التجويد علماء اللغة القُدامى في تحديدِ صفةِ الشدة. فقال الحصري (ت 1401هـ): "الشدة هي كمال انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة اعتمادِهِ على مخرجه"[5]. ويظهر هذا الانحباس عند إسكان الحرف، أي أن الانحباس عند إسكان الحرف أظهر منه في حال التحرك، مثل غنة الميم والنون، وهي ثابتة في حالتي التحرك والسكون، لكنها في حالة السكون أظهر، سواء انحبس معه النفس كما في الأحرف الجهرية الشديدة – وهي ستة أحرف: الهمزة وحروف القلقلة (قطب جد) – أم لم ينحبس، كما في الكاف التاء الشديدتين المهموستين. وبذلك عِلِم الفرق بين الصوت والنفس[6].

---

(1) القيسي، الرعاية: 117-118.

(2) الداني، التحديد: 107، القرطبي، عبد الوهاب، الموضح في التجويد، تحقيق وتقديم: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط1، (1421هـ - 2000م): 89، الخفاجي، سر الفصاحة: 30.

(3) الهمذاني، التمهيد: 280.

(4) الاسترابادي، شرح الشافية: 260/3.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84-85.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84–85.

وعرفه المرصفي بقولِهِ: "الشدة هي لزوم الحرف لموضعه لقوة الاعتماد عليهِ في المخرج، حتى حبس الصوت عن الجريان معه فكان فيه شدةٌ أي قوة، ولذا سمي شديداً"[1].

وأيدهما الحفيان في تعريف الشدة حيث قال: "الشدة هـي قـوة الحـرف لانحباس الصوت من الجريان معه عند النطق بِهِ"[2]. وهو: "انحباس جري الصوت

عند النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على مخرجه"[3].

وقال غانم قدوري في تعريف الصوت الشديد: "فالصوت الشديد (الانفجاري) لدى علماء الأصوات المحدثين هو الذي ينحبس مجرى النفس أو الصوت المندفـع من الرئتين لحظةً من الزمن في مخرجِهِ، وذلك بالتقاء عضوين من أعـضاء آلـة النطق، ثم ينفصل العضوان فيندفع الهواء المحبوس فجأةً محدثاً صوتاً انفجارياً، مثل الباء والتاء والدال وغيرها"[4]. وقد أخرج بعض المحدثين (الجيم) مـن قائمـة الأصوات الانفجارية، وأدخلوا (الضاد) كما ينطق بها في مصر[5].

هذا يدلنا على أن رأي اللغويين المحدثين يخالف رأي علماء العربية القـدماء في صفة صوتي (الجيم والضاد)؛ إذ عد القدماء صوت الجيم شديداً وصوت الـضاد رخواً، أما علماء اللغة المحدثون فهم يعدون صوت (الجيم الفصيحة) مزدوجـاً، أي يجمع بين الشدة والرخاوة، ويعدون (الضاد الحديثة) صوتاً شديـداً[6]. وفي هـذا الخصوص قال محمد محمد داود: "الشدة هي خروج الصوت فجـأة في صـورةٍ

---

(1) المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: 80/1.

(2) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

(3) نصر، عطيه قابل، غاية المريد في علم التجويد، دار التقوى للنشر والتوزيع: 131.

(4) الحمد، الدراسات الصوتية: 140.

(5) السعران، علم اللغة: 132–135.

(6) أنيس، الأصوات اللغوية: 65-66، حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، (1400هـ - 1979م): 119–120، عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، (1405هـ - 1985م): 46.

انفجارٍ للهواءِ عقب احتباسهِ عند المخرج، أي أن اعتراض هواء الزفير هنا يكـون اعتراضاً تاماً. وقال بخصوص الجيم: إن القدماء يضمون إلى حروف الشدة صوت (الجيم المعطشة)، والصواب أنها صوتٌ مزجي مركب من انفجاري واحتكـاكي أي أنها صوتٌ مزدوج"[1].

يقول عبد القادر مرعي: "والأصواتُ الشديدةُ لدى سيبويه تقابـل الأصـوات الانفجارية عند المحدثين، حيث سمى علماء اللغة المحدثون الـصوت الـشديد بـ ـ (الصوت الانفجاري) أو (الصوت الوقفي) وهو الصوت الذي يتكون نتيجةً لحـدوث انغلاق تام لمجرى الصوت في نقطة المخرج، ثُم يتبعه انفتاح مفاجئ فيندفع الصوت أو الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً"[2].

ووصفت هذهِ الأصوات بالشدة، لمنعها الصوت أن يجري معها، لقوتها فـي مخارجها، قال ابن المصنف (أحمد بن محمد بن محمد، أبو بكر، ابن الجزري) فـي كتابه: (الحواشي المفهمة في شرح المقدمة الجزرية): "سميت هذهِ الحروف شـديدة لمنعها الصوت أن يجري معها، لأنها قويت في مواضعها فلزمتْها". وقالَ في (العقد الفريد): سميت شديدة لاشتداد حروفها في مخارجها حتى منعت الصوت أن يجـري معها عند اللفظ بها. ألا ترى أنك تقول في الحرف الـشديد (أج) (أد) فـلا يجـري الصوت في الجيم، ولا في الدال، وكذلك أخواتهما، فلما اشتَد الحرفُ في موضـعِهِ ومنِع الصوت أن يجري معه سمي حرفاً شديداً[3].

الأصوات الشديدة:

---

(1) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 123.

(2) مرعي، المصطلح الصوتي: 109.

(3) القيسي، الرعاية: 118، النويري، شرح طيبة النشر: 239/1، الحصري، أحكـام قـراءة القرآن الكريم: 85–86.

والأصوات الشديدة ثمانية أصوات جمعت في عبارة: (أجـدت طبقـك) أو عبارة (أجد قطٍ بكت) وجمعها بعضهم في عبارة: (أجدك تطبق) أو (أجدت كقطب) أو (قطب جدٍ تكأ) أو (أجِدك قُطِبت)[1].

وهذهِ الحروف متفاوته في القوة، يقول مكي (ت 437هـ): "والشدة من علامات قوة الحرف فإن كان مع الشدة جهرٌ وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوة في الحرف، لأن كل واحدة من هذهِ الصفات تَدل على القوة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذهِ الصفات في الحرف أو أكثر فهي غاية القوة كالطاء، فعلى قدر ما في الحروف من الصفات القوية، كذلك قوته، وعلى قدر ما فيهِ من الصفات الضعيفةِ كذلك ضعفه"[2].

إذن فالأصوات الشديدة عند علماء العربية القدماء هي: (الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والباء)، أما عند علماء اللغة المحدثين فهي كما دلت عليها التجارب الصوتية الحديثة: (الهمزة والباء والتاء والثاء والضاد والطاء والكاف والقاف).

ونجد هنا أن رأي اللغويين المحدثين يخالف رأي علماء اللغة القدماء في صفة صوتي (الضاد والجيم) إذ عد القدماء صوت الجيم شديداً، وصوت الضاد رخواً. أما علماء اللغة المحدثون فهم يعدون صوت (الجيم الفصيحة) مزدوجاً، أي يجمع بين الشدة والرخاوة، ويعدون صوت (الضاد الحديثة) صوتاً شديداً.

4.1.2 الرخَاوةِ:

الرخاوة لغةً: اللين، والهش من كل شيء، يقال: ريحٌ رخاء أي ريحٌ لينة[3].

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 69/1، القيسي، الرعاية: 117-118، الداني، التحديد: 107، القرطبي، الموضح في التجويد: 89، المرعشي، جهد المقل: 69، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 85، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد:128.

(2) القيسي، الرعاية: 117-118، ابن الجزري، التمهيد: 98، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 85-86.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (رخا): 387/14–388.

الرخاوة اصطلاحاً: عرفَ سيبويه (ت 180هـ) الأصوات الرخوة بالآتي: "هي التي يجري معها الصوت، وذلك لو أنك قُلتَ: (الطس، وانقض) وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت، إن شئت"[1].

واتبعه في ذلك المبرد (ت 285هـ)، وابن السراج (ت 316هـ) وابن جني (ت 392هـ)، وقد أضاف المبرد ما يلي: "فأما الرخوة فهي التي يجري النفس فيها من غير ترديد"[2].

وقد عرفه مكي (ت 437هـ) بقولِهِ: "انه حرفٌ ضعفَ الاعتماد في موضعِهِ عند النطق بهِ، فجرى معه الصوت، فهو أضعف من الشديد، ألا ترى أنك تقول: (الس، الش)، فيجري النفس والصوت معهما، وكذلك أخواتهما، بخلاف الشديدِ"[3]. وأضاف الداني (ت 444هـ) إلى قول مكي ما يلي: "ومعنى الرخو أنك إذا قُلْتَ: (الطش والغض) أجريتَ فيهِ الصوت إن شئت"[4].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ): "والرخو هو الذي يجري فيهِ الصوت ويمتد بهِ ألا ترى أنك تقول: المس والرش والسح ونحو ذلك. فتجد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء، ولو قُلت: الحج والشطّ والحقّ ثُم مددت صوتك لم يتأت لك ذلك"[5]. واتبعه في ذلك الخفاجي (ت 466هـ) والمقدسي (ت 665هـ)[6].

الرخاوة عند المحدثين من علماء التجويد:

وعرفه المحدثون من علماء التجويد بما يلي:

---

(1) سيبويه، الكتاب: 4/434-435.

(2) المبرد، المقتضب: 1/195، ابن السراج، الأصول في النحو: 3/402، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/61، 70.

(3) القيسي، الرعاية: 119.

(4) الداني، التحديد: 108.

(5) القرطبي، الموضح في التجويد: 89.

(6) الخفاجي، سر الفصاحة: 30، أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن اسماعيل، إبراز المعاني من حرز الاماني، تحقيق وضبط وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية: 751.

1- الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "الرخاوة هي لين الحرف لضعفِهِ وجريان الصوت عند النطق بهِ"[1] واتبعه في ذلك الحفيان، وعطيه قابل نـصر، وعـزة عبيد دعاس[2].

2- وعرفه المرصفي فقال: "هو ضعف لزوم الحرف له لضعف الاعتماد عليهِ في مخرجه حتى جرى معه الصوت فكان رخواً"[3].

أما المحدثون من علماء اللغة فعرفوا الرخاوة بقولهم: "الرخاوة هي خـروج الصوت مستمراً في صورة تسربٍ للهواء محتكاً بالمخرج، أي أن اعتراض هـواء الزفير هنا يكون اعتراضاً متوسطاً"[4].

والصوت الرخو (الاحتكاكي) هو الذي لا ينحبس الهواء في مخرجِهِ حبـساً تاماً، وذلك بأن يضيقُ مجرى النفس باقتراب عضوين من أعضاء آلة النطق نحـو بعضهما في مخرج الحرف، دون أن يقفِلا المجرى، فَيحدِث النفس في أثناء مرورِهِ بمخرج الصوت حفيفاً مسموعاً تختلفُ نسبته تبعاً لنسبة ضيق المجرى. وذلك مثـل صوت (السين والزاي والحاء) وغيرها[5].

أما معيار التمييز بين الصوت الشديد والرخو عند علماء العربية القدماء فهو عدم جريان الصوت الشديد، وجريانُه في الصوت الرخو. وهذا يعنـي انقطـاع

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(2) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251، نصر، غاية المريد: 141، دعـاس،عزة عبيـد، فـن التجويد، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، (الزرقـاء- الأردن)، ط2، (1407هـ - 1987م): 72.

(3) المرصفي، هداية القاري: 108/1، فروخي، أحمد، التجويد الواضح، الجزائـر، (1972م): 14.

(4) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 123.

(5) السعران، علم اللغة: 143، عبد التواب، المدخل إلى علم اللغـة: 33، الحمـد، الدراسـات الصوتية: 140.

الصوت عند نقطةٍ ما في الصوت الشديد، على حين يستمر الصوت في الصوت الرخو ما دام هناك هواء في الرئتين، وهذا هو ما تنبه إليهِ علماء الغرب وهو أن الأصوات الشديدة أصواتٌ آنيةٌ لا يمكن التغني بها أو ترديدها، لأنها تنتهي بمجرد زوال العائق وانقطاع الهواء.

أما الأصوات الرخوة فهي أصواتٌ استمراريةٌ متمادةٌ يمكن التغني بها، واستمرار نطقها بدون انقطاع ما دام هناك هواء في الرئتين[1]. وقد تبنى المرعشي (ت 1150هـ) فكرة تسمية الشديدة بمصطلح (آنية)، وتسمية الرخوة بمصطلح (زمانية)[2].

استخدم ابن سينا (ت 428هـ) مصطلحاً جديداً بدل مصطلح شديدة وهو مصطلح مفردة، ومصطلح مركبة بدل مصطلح رخوة، فقال: "والحروف بعضها في الحقيقة مفردة، وحدوثها عن حبساتٍ تامة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت، يتبعها اطلاق دفعه، وبعضها مركبة، وحدوثها عن حبسات غير تامة لكن تتبع إطلاقات"[3].

ولعل ابن سينا في تسميتِهِ لاحظَ أن الأصوات الشديدة أو المفردة أصوات حاسمة سريعة لا تحتاج إلى جهد عضوي، على حين أن المركبة وهي الرخوة تحتاج في النطق بها إلى زمن أطول وجهد أكبر.

وعن سبب تسمية حروفِ الرخاوة بهذِهِ التسمية قال ابن دريد (ت 321هـ): "سميت رخوةً لأنها تسترخي في المجاري"[4]. وقال مكي (ت 437هـ): "وإنما

---

(1) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة: 41، وبراجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليهِ: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، (1402هـ-1982م) : 14.

(2) المرعشي، جهد المقل: 68.

(3) ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد ا ، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: شاكر الفحام، أحمد راتب النفاخ، ط1، (1403هـ-1983م)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (دمشق– سورية):60، 105-106.

(4) ابن دريد، كتاب جمهرة اللغة: 8/1.

سميت بالرخوةِ لأن الرخاوة هي اللين، واللين: ضد الشدة، فَسميت، بذلك لأنها ضد الشديدة"[1].

وقال الحصري (ت 1401هـ): "ووصفت هذهِ الحروف بالرخاوة للينها، وضعف الاعتماد عليها، فلم تقو على منع الصوت من الجري معها"[2].

وقال الحفيان: "سميت هذه الأحرف بالرخوةِ لجريان الصوت معها حتى لانت عند النطق بها"[3].

الأصوات الرخوة:

قال سيبويه (ت 180هـ): "الحروف الرخوةِ هي: (الهاء، والحاء، والخاء، والغين، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء)"[4]. ووافقه في عددها ابن السراج (ت 316هـ)[5]. إذن هي ثلاثةَ عشر حرفاً يجمعها قولك: "ثخذ ظغش زحف صه خس" وهي ما عدا الشديدة المذكورة. وهذا رأي مكي (ت 437هـ)[6].

إن ادراج سيبويه للضاد في الأصوات الرخوة يؤكد أنها لم تكن صوتاً انفجارياً في النطق القديم، وإنما كانت صوتاً استمرارياً احتكاكياً جانبياً على الأرجح.

وقد جمعها الداني (ت 444هـ) في قول: (خس حظ شص هز ضغث فذ)[7].

كما يجمعها بعضهم في قولِهِ[8]:

إن تشأ ألفاظ رخو لا تكن في الحفظِ لاهي
رمزه خُذْ غَث حظٍ فض شوص زي ساهِ

(1) القيسي، الرعاية: 119.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 251.

(4) سيبويه، الكتاب: 434/4–435.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3.

(6) القيسي، الرعاية: 118–119.

(7) الداني، التحديد: 108.

(8) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

ونجد من بيتي الشعر السابقين أن حروف الرخاوة ستة عشر حرفاً وليس كما ورد في السابق عند علماء التجويد القدماء أمثال مكي والداني وعلماء اللغة أمثـال سيبويه وابن السراج. وقد أيد هذا القول الحصري والمرصفي والحفيان[1].

قال مكي: "وهذِهِ الصفات من علامات الضعف كالهمس، والخفاء. فـاعرف الصفات الضعيفة والصفات الشديدة تَقْوَ بذلك على تجويد تلفظك بكتاب ا – جـل جلاله - فإذا كان أحد هذِهِ الصفات الضعيفة في حرفٍ، كـان فيـهِ ضـعف، وإذا اجتمعت فيهِ كان ذلك أضعف له، (كالهاء) التي هي مهموسةٌ رخوةٌ منفتحةٌ خفيـةٌ. وكل واحدة من هذِهِ الصفات، من صفات الضعيف في الحروف ولذلك بينت (الهاء) بواو مره، وبياء مره. زيد ذلك بعدها لضعفها وخفائهـا فـي قولـك: (رمـاهو) و (عصاهو) و (بهي) و (فيهي). ولم يفعل ذلك بحرف من الحروف غيرها.

كذلك الصفات القوية، إذا كان أحدها في حرف قوي بذلك، فإذا اجتمعت فـي حرفٍ كان ذلك أقوى له (كالطاء) الذي اجتمع فيه (الجهر) و (الشدة) و (الإطباق) و (الاستعلاء) فهي دون الطاء في القوة، إذ عَدِمت الجهر والشدة. و (الضاد) أقوى من (الصاد) لأن الضاد حرفٌ مجهور، مع أنه مطبق مستعلٍ، فالجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الصاد"[2].

5.1.2 التوسط:

التوسطُ لغةً: الاعتدال[3]. والتوسط صفة تقع بين صفتي الشدة والرخاوة.

التوسط اصطلاحاً: لم أجد الكثير من الحديث عن هذِهِ الصفة لـدى سـيبويه سوى أنه أعني سيبويه (ت 180هـ) ذكر من حروفها حرفاً واحداً ألا وهو حـرف

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86، المرصفي، هداية القـاري: 80/1، الحفيـان، أشهر المصطلحات: 251.

(2) القيسي، الرعاية: 119-120.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (وسط): 487/7.

العين لقولِهِ: "وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصلُ إلى الترديدِ فيها لشبهها بالحاء"[1]. وتبعه في هذا ابن السراج (ت 316هـ)[2].

وفي هذا الخصوص (اعتبار سيبويه للعين صوتاً متوسطاً) نلاحظ أن بعض دارسي الأصوات العربية من المحدثين يتوقفون عند عد العين صوتاً متوسطاً، ونجدهم متحيرين في فهم الأساس الذي اعتمد عليهِ سيبويه، ومن تابعه في عد العين صوتاً متوسطاً، ومن ثَمَّ مالَ بعضهم إلى إخراج العين من الحروف المتوسطة وعدها صوتاً رخْواً (احتكاكياً)[3].

وصرح آخرون بقبولهم عد العين صوتاً متوسطاً، وآخرون توقفوا في المسألة وتركوا أمر البت فيها إلى ما ستكشف عنه التجارب الحديثة[4].

وأما الذين حكموا بأنها متوسطة فقد بنوا حكمهم على تضمنها شيئاً من صفات الرخوة، وشيئاً من الشديدة؛ حيثُ يرى براجشتراسر أن هذا الصوت متنوع النطق، فهي أحياناً متمادة، وأحياناً آنية، والدوي الممازج لها أحياناً قوي، وأحياناً ضعيف[5].

وعرف القدماء الأصوات المتوسطة ومنهم المبرد (ت 285هـ)؛ حيث جاء بقولِهِ وتعريفه لتوضيح وتفسير تعريف سيبويه السابق ووصفِهِ للعين فقال: "الأصوات المتوسطةُ هي التي تعترض بين الرخوةِ والشديدة، وهي شديدةٌ في الأصل، إنما يجري فيها النفس لاستعانتها بصوتٍ ما جاورها من الرخوةِ، كالعين التي يستعين بها المتكلم عند النطق أو اللفظ بها كصوت الحاء، واللام يجري فيها الصوت لانحرافها واتصالها، وكالنون التي تستعين بصوت الخياشيم لِما فيها من

---

(1) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3.

(3) حسان، مناهج البحث في اللغة: 130، عمر، دراسة الصوت اللغوي: 302، عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة: 81، مرعي، المصطلح الصوتي: 112.

(4) زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، (1986م): 68.

(5) براجشتراسر، التطور النحوي: 14-15.

الغنة، وكحروف المد واللين التي يجري فيها الصوت للينها، ومنها الراء، وهي شديدةٌ في الأصل، ولكنها حرفُ ترجيعٍ، إنما يجري فيها الصوت لِما فيها من التكرير"[1].

وعرف ابن عصفور (ت 669هـ) الأصوات المتوسطة بقولِهِ: "هي التي لا يجري الصوت في موضعها عند الوقف، ولكنها تعرض له أعراض تُوجب خروج الصوت باتصالِهِ بغير مواضعها"[2].

وقد عرفَ بعض المحدثين الأصوات المتوسطة بأنها: التي يجد النفس له فيها منفذاً يتسرب منه إلى الخارج على الرغم من التقاء العضوين في مخرج الصوت المنطوق، وذلك مثل اللام والميم والنون وغيرها، ومن هنا سميت هذهِ الأصوات بالمتوسطة أي التي بين الشديدة والرخوة أي ليست شديدة (انفجارية) ولا رخوة (احتكاكية)[3].

وأُطلقت بعض التسميات المرادفةِ لمصطلح المتوسطة ومن هذهِ التسميات ما يلي: استخدم السكاكي (ت 626هـ) مصطلحاً جديداً للتعبير عن الأصوات التي بين الشديدةِ والرخوة وهو (معتدلة) لقولِهِ: "إذا لم يتم الانحصار ولا الجري كما في قولك (لم يرو عنا) سميت معتدلة وما بين الشديدةِ والرخوة"[4].

أما مصطلح (متوسطة) الشائع بين المتأخرين من علماء العربية، فلم أجده عند سيبويه ولا المبرد ولا ابن جني ولا السكاكي ولا الاستراباذي[5]. وظلت عبارة

---

(1) المبرد، المقتضب: 196/1.

(2) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قبادة، دار المعرفة، (بيروت – لبنان)، ط1، (1407هـ-1987م): 673/2، الاستراباذي، شرح الشافية: 260/3.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 24-25، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: 130، كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، نقله إلى العربية: صالح القرمادي بدار المعلمين العليا بتونس، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، (1966م): 24.

(4) السكاكي، مفتاح العلوم: 4.

(5) سيبويه، الكتاب: 435/4، المبرد، المقتضب: 196/1، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/ 69، السكاكي، مفتاح العلوم: 4، الاستراباذي، شرح الشافية: 260/3.

(بين الشديدة والرخوة) هي المستعملة، و أول من استخدم مصطلح (متوسطة) هـو أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) في كتابِهِ (ارتشاف الضرب)[1].

أما علماء التجويد فقد استخدموا مصطلحات سيبويه وتعريفاتِهِ نفسها، دون أي تغيير في ألفاظِهِ إلا الشيء القليل؛ فهذا مكي (ت 437هـ) لم أجده يتطرق للحديث عن هذا المصطلح، ولم أجد عنده أية إشارة له، سوى أنه قال: "الحروف الرخوة هي ثلاثة عشر حرفاً، وهي ما عدا الشديدة المذكورة، وما عدا هجاء قولك: (لم يرو عنا)"[2] وهي عبارة تدل على حروف التوسط وهي (لم يرو عنّا).

أما الداني (ت 444هـ) فلم أره يتحدث مباشرةً عن هذا المصطلح، وإنما أيد سيبويه عندما قال عن (العين) أنها تُشبه الحاء بقولِهِ أعني قول الداني: "أما العين فتجافي بها اللسان، فجرى فيها الصوت لشبهها بالحاء"[3]. أما ابن الجزري (ت 833هـ) فلم أجد لهذا المصطلح أية إشارة عنده[4].

شمل المرعشي (ت 1150هـ) الحديثَ عن المصطلحات الثلاثة السابقة الذكر وهي (الشدة والرخاوة والتوسط) بقولِهِ: "اعلم أن صوت الحرف ونفسِهِ إما أن يحتبسا بالكلية فيحصل صوت شديد، وهو في الحروف الشديدة. أو لا يحتبسا، بل يجريان جرياناً كاملاً، وهو في الحروف الرخوة، أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري، وهو في الحروف البينية"[5].

نلاحظُ من قول المرعشي السابق أنه استخدم مصطلح (البينية) بدلاً من مصطلح (المتوسطة)، كما استخدم كلمة (يحتبس) بدل كلمة (المنع) و (الحصر) التي كان السابقون يستخدمونها، وهي أدق من الكلمات الأُخرى؛ لأنها تُشير إلى القفل التام لمجرى الصوت.

---

(1) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس، ط1، (1404هـ-1984م): 10.

(2) القيسي، الرعاية: 117، 120.

(3) الداني، التحديد: 108.

(4) ابن الجزري، التمهيد: 98.

(5) المرعشي، جهد المقل: 67.

وقد استخدم بعض علماء الأصوات المحدثين كلمة (الحبس)، وما أُشتُق منها في وصف عملية تكون الأصوات الانفجارية (الشديدة)، أثناء حديثهم عن الأصوات الانفجارية[1].

كما أطلقَ بعض المحدثين على مصطلح (متوسطة) تسميات أُخرى مثل (الصوت المركب) ومصطلح (قليل الشدة)[2]. ومعنى المركب أي المركب من صوتي الشدة والرخاوة.

أما المحدثون من علماء التجويد فقد عرفوا مصطلح التوسط بتعاريف عدة منها:

1- تعريف الجريسي (ت 1305هـ) حيث وافق المرعشي (ت 1150هـ) في تعريفه لمصطلح التوسط فقال الجريسي: "هو عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريانه"[3].

2- الحصري (ت 1401هـ) الذي قال: "التوسط هو اعتدال الصوت عند النطق فيه بالحرف"[4]. ووافقَه في ذلك أحمد الحفيان[5].

3- تعريف المرصفي حيث قال: "هو كون الحرف بين الصفتين أي صفة الشدة وصفة الرخاوة الآتيةِ بعدها، بحيث يكون النطق بهِ فينحبس بعض الصوت معه ويجري بعضه ولذا سمي متوسطاً"[6].

ووصفت أصوات التوسط بهذهِ الصفة لتوسط أمر الصوت والنفس معها؛ حيث إنهما (الصوت والنفس) لم ينحبسا مع حروف التوسط انحباسهما مع حروف

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 23-24، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة: 27.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 24، السعران، علم اللغة: 128، 132، حسان، مناهج البحث: 131.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 251.

(6) المرصفي، هداية القاري: 80/1.

الشدة، ولم يجريا معها جريانهما مع حروف الرخاوة، بل يكونان في حالٍ متوسـطةٍ بين الانحباس والجري[1].

كما تُسمى هذهِ الأصوات بينية أي بين الشديدةِ والرخوة لجري بعض الصوت معها وانحصار بعضه، فنُسبت إلى بين بين، وهو محل التوسط بين الشيئين[2].

الأصوات المتوسطة:

الأصوات المتوسطة هي ثمانية أصوات يجمعها هجاء قولك (لم يروِ عنا) أو عبارة (لم يروعنَا)[3]. إلا أن سيبويه لم يذكر منها سوى حرف العين وتبعه في ذلك ابن السراج[4]. وإن شئت قُلتَ: (لم يرعونا). بينما أخرج بعضهم (الـواو واليـاء والألـف) من الحروف المتوسطة.

قال الداني (ت 444هـ): "والشديد ثمانية أحرف يجمعها (أجدك قطبت) ... وما عدا هذهِ الشديدةِ على نوعين شديد يجري فيهِ الصوت، ورخو. أما الشديد الذي يجري فيه الصوت فخمسة أحرف يجمعها قولك: (لم نرع): العين، والنون، واللام، والراء، والميم، اشتد لزومها لموضعها، ثُم تجافى بها اللسان عن موضعها فجـرى فيها الصوت لتجافيها"[5].

وورد في شرح المقدمة الجزرية: وبين رخوٍ والشديد "لن عمر"[6].

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 87، الحفيان، أشهر المصطلحات فـي فـن الأداء: 251.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 69/1 –70، القيسي، الرعاية: 119، والكشف: 137/1، الاسترابادي، شرح الشافية: 260/3، ابن عصفور، الإشـبيلي، الممتـع فـي التـصريف: 260/2، ابن الجزري، التمهيد: 98، المارغني، إبراهيم، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، اعتنى بهِ وراجعه: كمال حميدة، المكتبـة العـصرية للطباعـة والنشر، (صيدا – بيروت)، ط1، (1423هـ - 2003م): 182.

(4) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3.

(5) الداني، التحديد: 108، الحمد، الدراسات الصوتية: 258.

(6) الأنصاري، شرح المقدمة الجزرية: 48، النويري، شرح طيبة النشر: 239/1.

كما عدها بعض العلماء خمسة أصوات، والخلاف في الأصـوات الثلاثـة: (الألف والواو والياء). ويبدو أن الّذين يعدون الأصوات المتوسطة خمسة أصـوات هي (لم نرع)، ويعدون الرخوة ثلاثة عشر صوتاً يعتبرون (الألف والـواو واليـاء) قسماً رابعاً لا يدخل في أي من الأقسام الثلاثة (الشدة والرخاوة والتوسط). وهذا هو الظاهر من كلام الداني السابق.

نخلص من السابق إلى أنه يوجد خلافٌ بين علماء العربية القدماء في تحديـد مصطلح الصوت المتوسط، كما اضطربوا في عددِ هذهِ الأصوات فكان في عـددها قولان كما مر بنا سابقاً: (القول الأول أنها ثمانية أحرف) والقول الثاني (أنها خمسة أحرف).

فالأصوات المتوسطة في الأصل كانت شديدة، ثم تحولت إلى أصوات رخوة بسبب تأثرها بما يجاورها من الأصوات الرخوة. وهذا الكلام منافٍ لطبيعةِ حـدوث هذهِ الأصوات؛ حيث إن الأصوات المتوسطة لا يحدث في أثناء النطق بها انفجار أو احتكاك.

وفي هذا اختلف علماء اللغة المحدثون مع علماء اللغة القدماء، إذ عد القدماء الحركات (الألف والواو والياء) من الأصوات المتوسطة، بينما عدها علمـاء اللغـة المحدثون من غير الأصوات المتوسطة؛ لأن هذهِ الأصوات حركات وليست أصواتاً صامتة[1].

كما نجد أن ابن جني (ت 392هـ) قد خالفَ سابقيه ووصف أصوات المـد واللين بأنها متوسطة.

ونلاحظ أن بعض دارسي الأصوات قد حاولوا تقديم التفسير لعد صوت العين من الأصوات المتوسطة أو البينية ومنهم: المرعشي (ت 1150هـ) حيـث قـال: "ويجب أن يتحرز عن حصر صوت العين بالكلية إذا شُدد، نحـو قولـهِ تعـالى: ﴿ ③♦⑨←⬋❻ ✃✍☜☞⑩◆☺⑩✍⚐⌘ ﴾[2]. وكـذلك قولــهِ تعـالى: ﴿

(1) مرعي، المصطلح الصوتي: 112.

(2) [الماعون: 2].

[illegible]
[illegible] ﴾[1] لئـلا يصير من الحروف الشديدة[2].

وقد حاولَ حسام النعيمي أن يقيم الدليل على صحة وصف صوت العين بأنه متوسط من خلال الموازنة بينه وبين الهمزة والحاء في أثناء الوقف، فقال: "ويمكـن معرفة ذلك بنطقها (يعني العين) في كلمة (ارجع) مثلاً ومقارنته بصوتي (الهمـزة والحاء) في كلمتي (أرجئ) و (أرجح)، إذ يمكن أن نُحس بوقفة الهمزة الأخيرة فـي (أرجئ) أو شدتها أو انفجارها، ولا يمكن إجراء الصوت بها، ونُحِس بسهولة جريان الصوت في حاء (ارجح) الاحتكاكية أو الرخوة. أما عين (ارجع) فيمكن أن يجري، النفس بها ولكن ليس بسهولة جريهِ في الحاء، فهي بين الهمـزة الـشديدة والحـاء الرخوة، ولذا عبروا عنها بأنها بين الشدة والرخاوة"[3].

(الاستِعلاء والاستِفالُ)

6.1.2 الاستِعلاء:

الاستِعلاء لغةً: الارتفاع والظهور والعلو، نقول: استعلاها أي ظَهر عليها[4].

الاستعلاء اصطلاحاً: للاستعلاء تعاريفُ عدة في الاصطلاح لـدى علمـاء العربية القدماء منها ما يلي:

أن مصطلح الاستعلاء من مصطلحات الخليـل بـن أحمـد الفراهيـدي (ت 175هـ)؛ حيثُ ذكره الأزهري (ت 370هـ) فيما نقلَه عن الخليل، لكنه استثنى من أصوات الاستعلاء صوتي: (الغين والخاء)[5].

---

(1) [الطور: 13].

(2) المرعشي، جهد المقل: 293.

(3) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر: 317.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (علا): 103/15، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسـيط، (على): 631/2.

(5) أُنظر الأزهري، تهذيب اللغة: 51/1.

أما سيبويه (ت 180هـ) فقد استخدم هذهِ الصفة أو هذا المـصطلح عنـدما تحدث عن ظاهرة الإمالة في (باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيمـا مضى) حيثُ قال: "فالحروف التي تمنعها الإمالة هذهِ السبعة: (الـصاد، والـضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، الخاء"[1] وورد هذا المصطلح أيضاً عنـده حـين علل سبب منع الإمالة مع هذهِ الأصوات إذ قال: "وإنما منِعت هذهِ الحروف الإمالة؛ لأنها حروفٌ مستعلية عن الحنك الأعلى"[2].

نستنتج من هذا أن سيبويه وصف الأصـوات بالاستعـلاء والانخفاض لكنه لم يقَدم تعريفاً محدداً لهما. لكن وعلى الرغم من أن سيبويه قد تطرقَ إلـى صـفة الاستعلاء – كما رأينا – إلا أَن حسام النعيمي ظن أن سيبويه لم يتحدث عنها ولـم يذكر هذهِ الصفة إذ قال: "ووصف الحروف بالاستعلاء والانخفاض لم أجـده عنـد سيبويه"[3].

أما من جاء بعد سيبويه من علماء العربية القدماء فقد قدموا توضيحاً أكثـر حول صفتي الاستعلاء والاستفال؛ فهذا المبرد (ت 285هـ) يقـول: "والحـروف المستعلية: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف الخاء. وإنما قيلَ مـستعلية لأنها حروفٌ استعلت إلى الحنك الأعلى، وهي الحروف التي تَمنَع الإمالة"[4].

نجد من قول المبرد أنه ذكر حروف الاستعلاء كاملةً، وقـدم لهـا تعريفـاً واضحاً (هي الحروف التي تمنع الإمالة) وفسر لنا سبب تَسمِيتها بذلك (وإنما قيـل مستعلية؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى).

كما عرف ابن جني (ت 392هـ) الاستعلاء بعد أن قال: "وللحروف انقسامٌ آخر إلى الاستعلاء والانخفاض" بقولهِ: "ومعنى الاستعلاء أَن تتصعد فـي الحنـك

---

(1) سيبويه، الكتاب: 128/4 –129.

(2) سيبويه، الكتاب: 128/4–129.

(3) النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 319.

(4) المبرد، المقتضب، 225/1.

الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وأما الخاء والقاف والغين فلا إطباق فيها مع استعلائها"[1].

أما بالنسبة لعلماء التجويد القدماء، فقد ذكروا ما ذكره علماء العربية القدماء، ولم يخرجوا عن ذلك إلا في القليل النادر؛ فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) مثلاً لم أجده يتطرق إلى تعريف الاستعلاء ولا حتى بالقليل من الكلام سوى أنه ذكر حروفه وسبب التسمية[2]،وكذلك الحال أبو عمرو الداني (ت 444هـ) الذي ذكر حروف الاستعلاء وقال: إنها على ضربين أي أنه حدد مراتبها من حيث الاستعلاء والانطباق[3].

أما القرطبي (ت 461هـ) فقد عرف الاستعلاء بقولِهِ: "هو أن يتصعد الصوت بالحروف في الحنك الأعلى، ولذا مُنِعت من الإمالة"[4] وتبعه في ذلك الخفاجي (ت 466هـ)[5].

وعرفه المرعشي (ت 1150هـ) فقال: "فالاستعلاء أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى"[6] حيث أدرك المرعشي أن الذي يعلو من اللسان إلى جهة الحنك في أثناء نُطق الأصوات هو أقصى اللسان.

أما المحدثون من علماء التجويد فكان للاستعلاء تعريفٌ واحد محدد سار أغلبهم عليه وهو: ارتفاع أقصى اللسان إلى الحنك العلوي عند النطق بالحرف، فيرتفع الصوت معه[7].

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 62/1، 71.

(2) القيسي، الرعاية: 123.

(3) الداني، التحديد: 108-109.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد: 91.

(5) الخفاجي، سر الفصاحة: 31

(6) المرعشي، جهد المقل: 151.

(7) الجريسي، نهاية القول المفيد: 51، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 90، المرصفي، هداية القاري: 81/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 129، الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

أما المحدثون من علماء الأصوات فلهم آراء في حقيقة الاستعلاء، فهذا عبـد القادر مرعي يقول: "إن الاستعلاء عند علماء العربية القدماء هو تصعدٌ في اللـسان إلى أعلى سواء انطبق اللسان إلى الحنك أم لم ينطبق"[(1)] وقد استخدم بعض المحدثين مصطلح (التفخيم) بدل (الاستعلاء) لوصف هذِهِ الأصوات أعني أصوات الاستعلاء، وقال: لا فرقَ بين التفخيم والإطباق والاستعلاء[(2)]. وكان بعض القدماء قد سبقهم إلى هذا القول إذ قال عبـد الوهاب القرطبـي (ت 461هـ): "إن التفخـيم والإطبـاق والاستعلاء من وادٍ واحدٍ"[(3)].

ويقول محمد محمد داود: "الاستعلاء يحدث بارتفاع اللسان إلى أعلى، لكـن دون انطباق على الحنك الأعلى. والاسـتعلاء صفةٌ لبعض الأصوات الحلقية وهي (القاف والغين والخاء)، حيث يرتفع اللسان بجزئهِ الخلفي نحو اللهاةِ ليخرج الصوت غليظاً مفخماً. ويقول: هناك علاقة عموم وخصوص بين الإطباق والاسـتعلاء، وإن كان المحدثون يميزون بينهما فالعلاقة هي علاقة تمايز وتباين ويتولد عـن صـفة الاستعلاء صفة التفخيم"[(4)].

أما عن سبب تسمية أصوات الاستعلاء بهذه التـسمية فقـد قـال مكـي (ت 437هـ) موافقاً سيبويه والمبرد وابن جني في سبب تسمية هذِهِ الأصوات المستعلية ما يلي: "وإنما سميت بالاستعلاء لأن الصوت يعلو عند النطق بهـا إلـى الحنـك، فينطبقُ الصوت مستعلياً بالريح مع طائفة من اللـسان مـع الحنـك مـع حـروف الإطبـاق المذكورة. ولا ينطبق مع الخاء والغين والقاف وإنما يستعلي الصوت غير

---

(1) مرعي، المصطلح الصوتي: 117.

(2) كانتينو، دروس في علم أصوات العربية: 37.

(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 179.

(4) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 125-126.

منطبق بالحنك"[1] ووافقه في ذلك الداني (ت 444هـ) والقرطبي (ت 461هـ) والجريسي (ت 1322هـ) والحفيان[2].

الأصوات المستعلية:

الأصوات المستعلية هي سبعة أصوات إلا أن الخليل بن أحمد الفراهيدي استثنى منها صوتي (الغين والخاء) فيما نقله عنه الأزهري (ت 370هـ)[3] بينما هي لدى سيبويه (ت 180هـ) سبعةٌ كاملة إذ يقول: "فالحروف التي تَمنَع الإمالة هذهِ السبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء"[4] وأيده في عددها المبرد (ت 285هـ)، وابن جني (ت 392هـ) ومكي (ت 437هـ) والداني (ت 444هـ) والخفاجي (ت 466هـ) وابن الطحان (ت 561هـ) والسكاكي (ت 626هـ) وابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) والاستراباذي (ت 686هـ) ابن الجزري (ت 833هـ)[5].

أما القدماء من علماء التجويد فقد قال مكي (ت 437هـ): "واشدها استعلاءً القاف"[6] وقد كان للداني (ت 444هـ) رأيٌ في أصوات الاستعلاء فهو يقول: "والمستعلية سبعة أحرف، يجمعها قولك: ضغط خصٍ قظ، أو قظ خصٌ ضغط، ويقول: إلا أنها على ضربين: منها ما يعلو بهِ اللسان وينطبق، وهي حروف الاطباق

---

(1) القيسي، الرعاية: 123، النويري، شرح طيبة النشر: 239/1.

(2) الداني، التحديد: 108، القرطبي، الموضح: 91، الجريسي، نهاية القول المفيد: 51، الحفيان، اشهر المصطلحات: 251.

(3) الأزهري، تهذيب اللغة: 51/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 128/4.

(5) المبرد، المقتضب: 225/1، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 62/1، القيسي، الرعاية: 123، الداني، التحديد: 108–109، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن عصفور، الإشبيلي، مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق: محمد يعقوب تركستاني، ط1، (1404هـ - 1984م): 123، السكاكي، مفتاح العلوم: 4، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675/2، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3، ابن الجزري، التمهيد: 100.

(6) القيسي، الرعاية: 123.

الأربعة، ومنها ما يعلو اللسان ولا ينطبق، وهي ثلاثةٌ: الغين والخـاء والقـاف"[1].

وقال ابن الجزري (ت 833هـ): "وهي حروف التفخيم على الـصواب وأعلاهـا الطاء"[2].

وقد ذكر علماء التجويد ما ذكره علماء العربية القدماء، ولم يخرجوا عن ذلك سوى أن بعضهم أضافَ إلى الأصوات المستعلية (العين والحاء) حيثُ يقول أحمـد بن أبي عمـر الخراساني (ت بعد 500هـ): "ومنهم من ألحـق العيـن والحـاء بالمستعليةِ من القُراء دون النحاة"[3].

وذكر ذلك أبو شامة المقدسي (ت 665هـ) في قولهِ: "وبعضهم ألحق العـين والحاء المهملتين بالحروف المستعلية فصارت تسعاً"[4] إلا أن غانم قدوري يرى غير ذلك إذ يقول: "لكن تعريف الحروف المستعلية لا ينطبق على العين والحاء إذ لـيس للسان دورٌ في إنتاجهما"[5]. وقد حدد المرعشي (ت 1150هـ) الاستعلاء في اللسان بقولِهِ: "إن المعتبر في الاستعلاء إنما هو استعلاء أقصى اللسان سواء استعلى معـه بقية اللسان أو لا، وحروف وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلي بها إلا وسط اللسان، والكاف لا يستعلي بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسطه فلم تُعد هـذِهِ الأربعة من المستعلية وإن وجد استعلاء اللسان؛ لأن استعلاءه في هذه الأربعة ليس مثل استعلائهِ بالحرف المستعلي"[6].

7.1.2 الاسـتِفَالُ:

---

(1) الداني، التحديد: 108–109.

(2) ابن الجزري، النشر: 202/1.

(3) الخراساني، أحمد بن أبي عمر، الإيضاح: 74، نقلاً عن غانم قدوري الحمـد، الدراسـات الصوتية: 291.

(4) أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني: 752.

(5) الحمد، الدراسات الصوتية: 291.

(6) المرعشي، جهد المقل: 151-152.

الاستِفالُ لغةً: هـو السـفْلُ والتسفلُ والسفُولُ والسفالِةِ، بالضم: نقيض العلْو والعِلْو والعلُو والعلاءِ والعلاوةِ. والسفلى: نقيض العليا. والسفْلُ: نقيض العلْـو فـي التسفل والتعلي[1]. وهو أيضاً: الانحطاط والانخفاض[2].

الاستِفَالُ اصطلاحاً: الاستفالُ لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) هو: "انخفاض اللسان عند خروج الصوت عن الحنك إلى قاع الفم" هذا ما نقله عنه الأزهري (ت 370هـ)[3].

وقد ذكر سيبويه (ت 180هـ) هذهِ الصفة وذكر أصواتها إذ قـالَ: "فكـان الانحدار أخف عليهم من الاستعلاء من أن يصعدوا من حال التسفل"[4]. وتبعـه في ذلك كُل من: المبرد (ت 285هـ)، و ابن جني (ت 392هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، والزمخشري (ت 538هـ)، والسكاكي (ت 626هـ)، وابن عصفور (ت 669هـ)، والاستراباذي (ت 686هـ) إذ قال: "والمنخفضةِ: ما ينخفض معـه اللسان ولا يرتفع وهي كل ما عدا المستعلية"[5].

نجد هنا أن سيبويه لم يقدم تعريفاً محدداً لمصطلـح (الاستفال) كمـا لـم يقـدم التعريف المحدد لمصطلح (الاستعلاء) من قبل، ونلاحـظ أنـه استخـدم مصطلـح (الانحدار) بدلاً من (التسفل)، كما اسـتخدم مـصطلح (التـصعد) بـدل الاستعلاء عندمـا تحدث عن (الاستعلاء).

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (سفل): 403/11.

(2) مصطفى،إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (سفل): 436/1.

(3) الأزهري، تهذيب اللغة: 51/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 130/4.

(5) المبرد، المقتضب: 225/1، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/ 71، الخفـاجي، سـر الفصاحة: 31، الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم اللغة، قـدم لـه وراجعه وعلق عليه: محمد عز الدين السعيدي، دار احياء العلوم، (بيروت – لبنـان)، ط1، (1410هـ– 1990م): 466، السكاكي، مفتاح العلوم: 4، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتـع في التصريـف: 2/ 675، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3.

ونجد أن علماء التجويد يوافقون علماء اللغة القدماء في تعريف مصطلح (الاستفال) دون أية إضافات تُذكر من علماء التجويد القدماء أو المحدثين. فهذا مكي ابن أبي طالب يقول: "هي أن يستفل اللسان بحروف الاستفال إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها"[1]. ووافقه في ذلك ابن الجزري (ت 833هـ)[2].

أما عن سبب تسمية أصوات الاستفال بهذهِ التسمية، فقد قال مكي (ت 437هـ) في سبب تسمية هذه الأصوات بهذهِ التسمية ما يلي: "وإنما سميت مستفلة، لأن اللسان والصوت لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك، كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية المذكورة، بل يستفل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها"[3].

وأيد ذلك السيوطي (ت 911هـ)[4].

ويتضح لنا من كلام مكي أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المعنى الاصطلاحي والمعني اللغوي، فثمة علاقة وطيدة بينهما، فقد جاء في اللسان (لسان العرب): السفلى نقيض العليا، والسفل نقيض العلو في التسفل والتعلي كما ذكرت ذلك في السابق[5].

وعرفه المحدثون من علماء التجويد بقولهم: "هو انحطاط أقصى اللسان أو انخفاضه عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف، فينخفض معه الصوت إلى قاع الفم على هيئة مخارج الحروف المخصصة للاستفال"[6].

---

(1) القيسي، الرعاية: 124.

(2) ابن الجزري، التمهيد: 100.

(3) القيسي، الرعاية: 124، الداني، التحديد: 109، الجريسي، نهاية القول المفيد: 52، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 92، المرصفي، هداية القاري: 81/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(4) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (1400هـ - 1980م): 297/6.

(5) ابن منظور، لسان العرب: 11/ 403.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 51، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 91، المرصفي، هداية القاري: 1/ 81، الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

(التفْخِيم والترقيق)

8.1.2 التفْخِيم :

التفخيم لُغَةً: هو التعظيم، فَخُم الشيء يفْخُم فخامةً، وفخم الرجل بالضم فخامةً أي ضخُم، والتفخيم في الحروف ضد الإمالة[1].

التفخيم اصطلاحاً: استخدم معظم القدماء وأغلبهم مصطلح التفخيم في وصف الأصوات المفخمة، لكن دون أن يضعوا تعريفاً محدداً لهذا المصطلح أو المصطلح المقابل له (الترقيق)، كما أنهم لم يولوهما عنايتهم كما أولوا المصطلحات الأخرى.

فإذا لاحظنا علماء العربية القدماء وجدنا أن سيبويه (ت 180هـ) قد ذكر مصطلح (التفخيم) وهو يتحدث عن الحروف المستحسنة فقال: "وتكون خمسة وثلاثين حرفاً الحروف هن فروع...وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة...وألف التفخيم، يعنى بلغة الحجاز، في قولهم: (الصلاةُ، والزكاةُ، والحياةُ)"[2].

وقالَ ابن جني (ت 392هـ): "وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سلامٌ عليك، وقُام زيد. وعلى هذا كتبوا: الصلوة، والزكوة، والحيوة بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو كما كتبوا: إحديهما وسويهن بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة"[3].

وأما الزمخشري (ت 538هـ) فقد استخدم مصطلح التفخيم وهو يتحدث عن الإمالة، حيثُ قال: "والراء غير المكسورة إذا وليت الألف مِنعت مع المستعلية تقول: راشد وهذا حمارك، ورأيتُ حمارك، على التفخيم، والمكسورة أمرها بالضد من ذلك"[4].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (فخم): 526/12.

(2) سيبويه، الكتاب: 432/4.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 50/1.

(4) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 402.

وقالَ الاستراباذي (ت 686هـ): "ولام التفخيم" يعني بها اللام التي تلي الصاد أو الضاد أو الطاء، إذا كانتْ هذهِ الحروف مفتوحة أو ساكنةً، كالصلاة ويصلون؛ فإن بعضهم يفَخمها وكذا لام "ا " إذا كان قبلها ضمة أو فتحة"[1].

وقال السيوطي (ت 911هـ) وهو يتحدث عن الإدغام: "وألفا الإمالة والتفخيم فرعٌ على الألف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم"[2].

هذا بالنسبة لعلماء العربية القدماء، أما بالنسبة لعلماء التجويد القدماء فقد كانت عنايتهم بمصطلحي (التفخيم والترقيق) أكثر من علماء العربية، فعرفوها وفصلوا القولَ فيها، كما أنهم ربطوا التفخيم بالإطباق والاستعلاء.

فهذا مكي (ت 437هـ) يقول: "التفخيم يعني التغليظ"[3] وقال القرطبي (ت 461هـ): "التفخيم والإطباق والاستعلاء من وادٍ واحد"[4].

كما قال القرطبي في موضع آخر وهو يتحدث عن العلاقة بين كل من التفخيم والاستعلاء: "فصار التفخيم في كونهِ انحصار الصوت بين اللسان والحنك نظير الاستعلاء والإطباق، ولهذا أثر الاستعلاء في الإمالة والترقيق فمنعها لأنه ضد. وقال: والفرق بين الاستعلاء والإطباق وبين الترقيق والتفخيم أن الاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها، وكذلك الإطباقُ بخلاف الترقيق والتغليظ فإنهما يتعاقبان على الراء واللام كالإمالة والتفخيم في الألف، والفرق بين الألف وبين حروف

---

(1) الاستراباذي، شرح الشافية: 255/3.

(2) السيوطي، همع الهوامع: 294/6.

(3) القيسي، الكشف: 209/1.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد: 179.

الترقيق والتغليظ والاستعلاء والإطباق أن هذهِ الأشياء يتغير بها ذاتُ الحرفِ بخلاف الألف فإنها تتغير بتغير الحركةِ قبلها، أعني في الإمالة والتفخيم"[1].

وقد أيد المرعشي (ت 1150هـ) القرطبي في هذا الخصوص حيث قال: "ثم اعلم أن التفخيم لازم للاستعلاء، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء كما صرح في نظمهِ في متن الجزرية ونصه:

وحروف الاستعلاءِ فخم واخصصا الإطباقَ نحو: قال والعصا[2]

ولما كانت الطاء المهملة أقوى في الإطباق من أخواتها كان تفخيمها أزيد من أخواتها كما ورد في الرعاية 122 والتمهيد 100"[3]، وأضاف المرعشي: "أقول: ولما كان الصاد والضاد متوسطتين في الإطباق كما عرفت كانتا متوسطتين في التفخيم أيضاً، ولما كانت الظاء المعجمة أضعف حروف الإطباق كان تفخيمها أقل من تفخيم أخواتها.

إن قدر التفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق، فالطاء المهملة أفخم الحروف، ولما كان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء المعجمتين كما عرفت، كان أفخم منهما"[4].

وعرف ابن الباذش (ت 540هـ) التفخيم بقولِهِ: "يعني ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، وعكسه الترقيق"[5].

كما أن ابن الجزري (ت 833هـ) جعلَ التفخيم مرادِفاً للاستعلاء إذ قال: "ومنها الحروف المستفلة وضدها المستعلية؛ والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك: قظ خص ضغط، وهي حروف التفخيم على الصواب وأعلاها الطاء كما أن أسفل المستفلة الياء، وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولا شك أنها

---

(1) القرطبي، الموضح في التجويد: 110.

(2) الأنصاري، شرح المقدمة الجزرية: 79.

(3) المرعشي، جهد المقل: 154 – 155.

(4) المرعشي، جهد المقل: 155.

(5) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع: 1/ 324، ابن الجزري، النشر: 2/ 90.

أقواها تفخيماً، وزاد مكي عليها الألف وهو وهمٌ، فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم وا أعلم"[1].

ثم جاء محمد المرعشي (ت 1150هـ) ووضح أقوال سابقيه حول التفخيم عندما عرفه فقال: "والتفخيم في الاصطلاح عبارةٌ عن سمن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه، والتفخيم والتسمين والتغليظ والتجسيم بمعنى واحد"[2].

أما المحدثون من علماء التجويد فقد اتبعوا القُدامى في كل ما قالوه حول مصطلح التفخيم ومنهم الجريسي (ت 1322هـ) حيث قال: "هو عبارةٌ عن سمن يدخل جسم الحرف أي صوته، فيمتلئ الفم بصداه"[3] وكذلك الحصري (ت 1401هـ) فعرفه بقولِهِ: "هو تعظيم الحرف بجعلِهِ في المخرج سميناً وفي الصفةِ قوياً"[4].

وعرفه الحفيان فقال: "هو حالة من القوة والسمنة تلحق الحرف عند النطق بِهِ فيمتلئ الفم بصداه"[5].

أما المحدثون من دارسي الأصوات العربية فقد وضحوا مصطلحي (التفخيم والترقيق) حسب وضع اللسان الذي يتخذه داخل الفم، فهذا رمضان عبد التواب يعرف التفخيم قائِلاً: "فالتفخيم أو الإطباق وصفٌ لصوت لا ينطق في الطبق، وإنما ينطق من مكان آخر، وتصحبه ظاهرةٌ عضلية في مؤخرة اللسان"[6].

كما عرفه أحمد مختار عمر فقال: "والتفخيم معناه ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلاً في اتجاه الطبق اللين، وتحركه إلى الخلفِ قليلاً في اتجاه الحائطِ الخلفي

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 1/ 202 – 203.

(2) المرعشي، جهد المقل: 153–154، الحمد، الدراسات الصوتية: 292–293.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 93، المرصفي، هداية القاري: 103/1.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 147.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات: 211.

(6) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة: 38، حسنين، صلاح الدين صالح، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقَارن، دار العلوم للطباعة والنشر،(1405هـ -1984م):113.

للحاق. ولذلك يسميهِ بعضهم الإطباق بالنظـر إلى الحركة العليا للسـان، ويـسميه بعضهم التحليق بالنظر إلى الحركة الخلفية للسان"[1].

والتفخيم عند تمام حسان هو "عبارة عن ظاهرة صوتية ناتجة عن حركـات عضوية تُغيـر من شكـل حجرات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذهِ القيمـة الصوتية المفخمة"[2].

وعرفه أيضاً بقوله: "التفخيم هو أن يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك، ويتقَّعر وسطه، كما يرجع اللسان قليلاً إلى الخلف، والترقيق عكس ذلك"[3].

وقال محمد محمد داود: "فالصوت الغليظ هو الصوت المفخم وهـي صـفةٌ متولدة من صفتي الاستعلاء والإطباق"[4].

أصوات التفخيم:

أما عن أصوات التفخيم فقد قال مكي (ت 437هـ): "وهي حروف الإطبـاق المذكورة، يتفخم اللفظُ بها، لانطباق الصوت بها بالريح من الحنـك، ومِثْلهـا فـي التفخيم في كثير من الكلام: (الراء) و(اللام) و(الألف) نحـو: (ربكـم) و(رحـيم) و(الصلاة) و(الطلاق) في قراءة ورش"[5].

وقال غانم قدوري: "والأصوات المفخمة في العربية سبعة، أربعة مطبقة هي: الطاء والظاء والصاد والضاد، وثلاثة مستعلية، هي: القاف والغين والخاء. وتكون

---

(1) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 326.

(2) حسان، مناهج البحث في اللغة: 187–188.

(3) حسان،تمام، اللغة العربية مبناها ومعناها،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م:53.

(4) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 126.

(5) القيسي،الرعاية: 128-129، ابن الجزري، التمهيد: 104، النويري، شرح طيبـة النـشر: 241/1.

اللام والراء مرققة في مواضع ومفخمة في مواضع أخرى. والألف تتبع ما قبلها في التفخيم"[1].

وقالَ محمد محمد داود: "وجميع حروف الإطباق مفخمة دائمـاً في العربيـة وهي (خ، ص، ض، ط، ظ، غ، ق)، وهناك بعض الأصـوات التي تفخـم أحيانـاً وترقق أحيانـاً وهي: (الـلام، والراء)"[2].

كما استخدم إبراهيم أنيس مصطلح (التغليظ) بدل (التفخيم) عند حديثـه عـن اللام فقال: "اللام نوعان مرققة ومغلظة" ومصطلح التغليظ كما لاحظنـا لـم يكـن جديداً، فقد سبقه إلى استخدامه علماء التجويد من قبل. كما أنه اسـتخدم مـصطلح التفخيم بعد ذلك فقال: "ومن القراء من يفخم معظم اللامات"[3] أما عند حديثـه عـن (الراء) فقد استخدم مصطلحي (الترقيق والتفخيم)، ولم يستخدم مصطلح (التغليظ)؛ إذ قال: "الراء: هي أيضاً نوعان: مرققة ومفخمة"[4].

وقد قسم أحمد مختار عمر الأصوات المفخمة إلى ثلاثة أنواع حيثُ قال:

"الأصوات المفخمة في اللغة العربية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أ. أصوات كاملة التفخيم، أو مفخمة من الدرجـة الأولـى، وهي الصاد والـضاد والطاء والظاء واللام المفخمة.

ب. أصوات ذات تفخيم جزئي، أو مفخمة من الدرجة الثانيـة، وهي الخاء والغين والقاف.

ج. صوت يفخم في مواقع ويرقق في مواقع، وهو الراء"[5].

كما يقول: "ويلاحـظ أن (الصاد والضاد والطاء والظاء) لها مقابل مرقـق، ولذلك تراعي اللغة الفصل بحسم بين المتقابلين حتى لا يقع اللبس، أما (اللام) فـلا يظهر التقابل بين المرقق والمفخم منها إلاّ في كلمات معدودة. وأما (الخاء والغـين

---

(1) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 181.

(2) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 126.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 52، 55.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 54.

(5) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 325–326.

والقاف) فليس لها مقابل مرقق، ولذلك تتساهل اللغة في ترقيقها، لأنه لا يترتب عليه تداخل فونيمين"[1].

9.1.2 الترقيق:

الترقيق لغةً: ترقيق الكلام: تحسينه، والرقيـقُ: نقـيض الغلـيظ والثخـين، والرقة: ضد الغِلَظ، رق يرق رقةً فهو رقيق ورقاق[2].

الترقيق اصطلاحاً: أما بالنسبة لتعريف الترقيق في الاصطلاح فقد قال الداني (ت 444هـ): "والترقيق هو في الحرف دون الحركة، إذا كان صيغته"[3]، وعرفـه ابن الباذش (ت 540هـ) فقال: "الترقيق من الرقة، وهي ضد السمن، وهو عبـارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله"[4].

كما عرفه بشكلٍ واضحٍ وصريح ابن الجزري (ت 833هـ) إذ قال: "وأمـا الترقيق فهو عبارة عن ضد التغليظ، وهو نحولٌ على جسم الحرف فلا يملأ صـداه الفم ولا يغلقه، وهو نوعان: ترقيقٌ مفتوح، وترقيقٌ غير مفتوح، وهو الإمالة علـى نوعيها، فكل فتح ترقيق، وليس كل ترقيق فتحا، وكل إمالة ترقيق، وليس كل ترقيق إمالة"[5].

أما المحدثون من علماء التجويد فقد عرفوا هذا المصطلح فقالوا: "الترقيق هو نحولٌ يدخل جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه"[6] وهو "النطق بالحرف نحيفاً غيـر

---

(1) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 326.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (رقق): 145/10، 149.

(3) الداني، التحديد: 161، 163.

(4) ابن الباذش، كتاب الإقناع في القراءات السبع: 324/1.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 90/2، والتمهيـد: 72–73، المرعـشي، جهـد المقل: 154، وانظر: ابن الطحان، السماتي، مرشد القارئ إلى تحقيـق معـالم المقـارئ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشير، مؤسسة الرسالة، عمان، ط1، 2002م: 56.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 145.

ممتلئ الفم بصداه"[1] وهو "تنحيف الحرف بجعلِهِ في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً"[2]. وهو "حالةٌ من الرقة والنحافة تلحق الحرف عند النطق بِهِ فلا يمتلئ الفم بصداه"[3].

الأصوات المرققة:

والأصوات المرققة دائماً هي أصوات الاستفال، التي لا يجوز أن تُفخم أبداً، مهما كانت حركتها، ما عدا اللام في لفظ الجلالة بعد فتحةٍ أو ضمةٍ، كذلك الراء في بعض أحوالِها، وغنة الإخفاء الحقيقي إذا وليها حرفُ استعلاء. أما الألف: فقد ذهب بعض العلماء إلى عدم وصفها بالتفخيم أو الترقيق؛إذ هي تابعةٌ للحرف الذي قبلها[4].

وقد نبه علماء التجويد إلى الاعتناء بترقيق بعض أصوات الاستفال في أحوالٍ؛ والسبب في ذلك أن اللسان قد يسبق إلى تفخيمها، ومن أسباب ذلك مجاورة حرف الاستفال حرفاً مفخماً أو شديداً أو رخواً، أو عند الابتداء بِهِ.

(الإطْبـاقُ والانْفِتَـاح):

10.1.2 الإطْبـاقُ

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 148.

(2) المرصفي، هداية القاري: 103/1.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 211.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 215/1.

الإطْباقُ لغةً: الإلتصاق، ومطاوعة ما ُأطبقت، والمطبق: شيء يلْصق بهِ قشر اللؤلؤ فيصير مِثْله. وهو الإلصاق والتغطية والمعاونة[1].

الإطْباقُ اصطلاحاً: عرف سيبويه (ت 180هـ) الإطباق بقولِهِ: "والحروف المطبقة هي التي إذا وضعتَ لسانك في مواضِعهن انطبقَ لسانك من مواضِعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعتَ لسانك، فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحرف"[2]. وقد اتبع سيبويه في هذا التعريف كل من: المبرد (ت 285هـ) وابن السراج (ت 316هـ) والزجاجي (ت 340هـ) وابن جني (ت 392هـ) والخفاجي (ت 466هـ) وابن يعيش (ت 643هـ)[3].

وعرفه الزمخشري (ت 538هـ) فقال: "أن تُطبق على مخرج الحرف مـن اللسان وما حاذاه من الحنك، والانفتاح بخلافه"[4].

وقال الاسترابادي (ت 686هـ): "الأصوات المطبقة ما ينطبق معها الحنـك على اللسان، بأن ترفع اللسان إليهِ، فيصير الحنك كالطبق على اللـسـان فتكـ ـون الحروف التي تخرج بينهما مطبقاً عليهِ"[5].

وقال الجاربردي (ت 746هـ): "هو استعلاء أقصى اللسان ووسطه إلى جهة الحنك الأعلى، وانطباق الحنك على وسط اللسان، بحيث ينحصر الصوت بينهما"[1].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (طبق): 253/10، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسـيط، (طبق): 556/2.

(2) سيبويه، الكتاب: 436/4.

(3) المبرد، المقتضب: 194/1، ابن السراج، الأصول في النحو: 404/3، الزجـاجي، أبـو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، كتاب الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي توفيق الحمـد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل: 413، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 70/1، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن يعيش، موفق الدين بن علي النحـوي، شـرح المفـصل، دار الكتـب، بيروت: 10: 128.

(4) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466.

(5) الاسترابادي، شرح الشافية: 262/3.

أما بالنسبة لعلماء التجويد القدماء فقد اتبعوا علماء العربية القدماء في تعريف مصطلح الإطباق ومنهم مكي (ت 437هـ) والداني (ت 444هـ)[2] كما عرفه القرطبي (ت 461هـ) فقال: "الإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، فينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك إلى مواضعهن..."[3]. ووافقهم ابن الجزري (ت 833هـ)[4].

وقال القسطلاني (ت 923هـ): "الإطباق: هو تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بحروفها"[5].

أما المحدثون من علماء التجويد فعرفوا مصطلح الإطباق بالآتي:

هو " إطباق أي تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف"[6].

أما المحدثون من علماء الأصوات فقد استخدم بعضهم هذا المصطلح كما استخدمه القدماء ووصفوا الإطباق وعرفوه بقولهم: "والإطباقُ أن يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى في شكلٍ مقعر على هيئة ملعقة بينما يكون طرفه

---

(1) الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسين بن يوسف أبو المكارم التبريزي، شرح شافية ابن الحاجب، عالم الكتب، بيروت: 322/1، منصور، الوسيط في علم التجويد:232.

(2) القيسي، الرعاية: 122، الداني، التحديد: 108.

(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 156.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 203/1.

(5) القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، جمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (1392هـ - 1972م): 198/1.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 52، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 93، المرصفي، هداية القاري: 82/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 130، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252، دعاس، فن التجويد: 73.

ملتحماً مع جزءٍ آخر مـن أجـزاء الفم مشكِلاً محبساً مـن المحابس الـصوتيـة المختلفة" [1].

نلاحظ من كلام المحدثين حولَ أصوات الإطباق أن اللسان عند النطق بهـا يتقعر وسطه، وهذِهِ الحالة لم يذكرها القدماء، بل اكتفوا بالإشارة إلى انطباق ظهـر اللسان على الحنك الأعلى – كما لاحظنا ذلك سابقاً – وهذا الوصف الـذي ذكـره القدماء وصفاً مقرباً للإطباق، ولكنه ليس بدقة الوصف الحديث[2].

قالَ محمد محمد داود: "الإطباق هو وضع اللسان عند النطق ببعض الكلمات، حيثُ ينطبق اللسان على الحنك الأعلى، آخذاً شكلاً مقَعراً؛ بحيـث تكـون النقطـة الخلفية هي مصدر الصوت في حالة الإطباق، وعند الإطباق تتولد صـفة التفخـيم لصوت الحرف المطبق"[3].

استخدم بعض المحدثين مصطلح (مفخمة) بدل (مطبقة) للدلالة على أصوات الإطباق[4].

وقابل تمام حسان مصطلح (الإطباق) بمصطلح (التغوير) الذي عرفَه أحمـد مختار عمر بقولِهِ: "وأما التغوير فيعني أن يصحب نطق الصوت (الساكن الـشفوي مثلاً) رفع معظم اللسان أو مقدم اللسان في اتجاه الغار (أو الطبق الـصلب)، وهـو الوضع المميز لنطق الصوت (i)"[5]. كمـا قال أحمد مختار عمر: "وبعضهم يسمي

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 51، الأنطاكي،محمد، الوجيز في فقه اللغـة، دار الـشرق، ط3: 167، حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2 معدلة، (1409هـ - 1989م): 46.

(2) ستيتية، سمير شريف، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، (عمان–الأردن)، ط1، 2003م: 149–150.

(3) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 124.

(4) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 124، التواب، المدخل إلى علم اللغة: 38، حسان، منـاهج البحث: 120، كانتينو، دروس في علم أصـوات العربية: 106.

(5) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 124، حسان، مناهج البحث: 120.

ظاهرة الإطباق بظاهرة التحليق؛ وذلك لأن حركة اللسان التي تُصاحبها مزدوجـة إلى أعلى قليلاً، وإلى الخلف قليلاً"[1].

أما عن سبب تسمية حروف الإطباق بهـذهِ التـسمية فقـد قـال مكـي (ت 437هـ): "وإنما سميت حروف الإطباق بهذهِ التسمية، لأن طائفةً من اللسان تنطبقُ مع الريح إلى الحنك عند النطق بهذهِ الحروف، وتنحصر الريح بين اللسان والحنـك الأعلى، عند النطق بها مع استعلائها في الفم"[2].

أصوات الإطباق :

حدد سيبويه (ت 180هـ) أصوات الإطباق فقال: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف"[3] و(الطاء، الظاء، الصاد، الضاد)، وبعض هذهِ الحروف أقوى من بعض، فالطاء المهملة أقواها وأمكنها في الإطباق لجهرها وشدتها. والظاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أُصول الثنايا العلى، فالصاد والضاد فهما متوسطتان في الإطباق. إذن فالإطباق في الطاء أوضح منه في الصاد والضاد، وفيهما أوضح منه في الظاء المعجـمة. ووافق سيبويـه في عـدد حروف الإطباق كلٍ من: ابن السراج (ت 316هـ) والزجاجي (ت 340هـ) وابن جني (ت 392هـ) ومكي (ت 437هـ) والداني (ت 444هـ)، والقرطبي (ت 461هـ) والخفاجي (ت 466هـ) والاستراباذي (ت 686هـ) والجريسي (ت 1322هـ)[4].

---

(1) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 125.

(2) القيسي، الرعاية: 122.

(3) سيبويه، الكتاب: 436/4.

(4) ابن السراج، الأصول: 404/3، الزجاجي، الجمل في النحو: 413، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 70/1، القيسي، الرعاية: 122- 123، الدانـي، التحـديـد: 108، القرطبـي،

11.1.2 الانْفِتَاح:

الانْفِتَاح لُغَةً: الافتراق، والفَتْح: نقيض الإغلاق، فتحه يفتحه فَتْحاً. وافتتحه فانْفَتَح وتَفَتح[1].

الانْفِتَاح اصطلاحاً: الانْفِتَاح عند سيبويه (ت 180هـ) هو: "المنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك ترفعه إلى الحنك الأعلى"[2].

ووافقه في ذلك كلٍ من: المبرد (ت 285هـ)، وابن السراج (ت 316هـ)، وابن جني (ت 392هـ)، ومكي (ت 437هـ)، والداني (ت 444هـ)، والقرطبي (ت 461هـ) الزمخشري (ت 538هـ)، والاستراباذي (ت 686هـ)[3].

وعرفه المحدثون من علماء التجويد بعدة تعاريف منها:

أولاً. وعرفه المرعشي (ت 1150هـ) فقال: "هو انفراج ما بين اللسان والحنك الأعلى أو العلوي عند النطق بالحرف؛ بحيث لا ينحصر الصوت بينهما"[4].

ثانياً. تعريف الجريسي (ت 1322هـ) الذي يقول: "هو تجافي كل من الطائفتين – أي طائفتي اللسان والحنك – عن الأخرى حتى يخرج الريح"[5].

الموضح: 90، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3، الجريسي، نهاية القول المفيد: 52.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (فتح): 635/2، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (فتح): 678/2.

(2) سيبويه، الكتاب: 436/4.

(3) المبرد، المقتضب: 258/1، ابن السراج، الأصول: 404/3، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 70/1، القيسي، الرعاية: 123، الداني، التحديد: 108، القرطبي، الموضح: 156، الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466، الاستراباذي، شرح الشافية: 3/ 262.

(4) المرعشي، جهد المقل: 153، منصور، الوسيط في علم التجويد: 232، والمرصفي، هداية القاري: 82/2.

(5) الجريسي، نهاية القول: 53.

ثالثاً. تعريف الحصري (ت 1401هـ) "هو افتراق اللسان عن الحنك الأعلى؛ بحيث يخرج الريح من بينهما عند النطق بحروفِهِ"[1].

وعرفه المحدثون من علماء الأصوات؛ حيث يقول مرعي: "أما الانفتاح والتسفل فهو عكس الإطباق والاستعلاء، ويعني عدم تفخيم الصوت، ويكون اللسان أثناء النطق بهذِهِ الأصوات نازلاً في قاع الفم"[2]. وعرفه محمد محمد داود فقال: "الانفتاح هو وضع اللسان عند النطق ببعض الأصوات، حيث ينفتح ما بين اللسان والحنك الأعلى ويخرج الهواء من بينهما، وتكون النقطة الأمامية من اللسان مخرج الصوت"[3].

أما عن سبب تسمية أصوات الانفتاح بهذِهِ التسمية فقد فَسر لنا مكي (ت 437هـ) سبب تسمية هذه الأصوات فقال: "وإنما سميت بالمنفتحةِ لأن اللسان لا ينطبقُ مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، ولا تنحصر الريح بين اللسان والحنك بل ينفتح ما بين اللسان والحنك وتخرج الريح عند النطق بها"[4].

وقال الحصري (ت 1401هـ): "ووصفت هذِهِ الحروف بالانفتاح لافتراق وتجافي اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بها، حتى لا يكون الصوت محصوراً فيهما"[5].

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن: 94، دعاس، فن التجويد: 74، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(2) مرعي، المصطلح الصوتي: 119.

(3) داود، العربية وعلم اللغة: 124.

(4) القيسي، الرعاية: 123، الداني، التحديد: 108، ابن الجزري،التمهيد: 100، الجريسي، نهاية القول المفيد: 53، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 94.

أصوات الانفتاح:

للانفتاح خمسةٌ وعشرون صوتاً، وهي ماعدا أصوات الإطباق المذكورة سابقاً. وهي كل ما سوى الأصوات المطبقة[1]. قال الجريسي: "ويجمعها قولك: (من أخذَ وجد سعةً فزكا حق له شرب غيث). ومعنى العبارة: من وجد سعةً فأدى زكاةَ مالِهِ كان على ا حقٌ أن يسقيهِ من رحمتِهِ"[2].

وعند مقارنة الانفتاح بالاستفال، نجد أن الانفتاح أعم من الاستفال، فكل حرف مستفل منفتح وليس العكس، والظاهر أن درجة الانفراج ما بين اللسان والحنك العلوي في الحروف المستفلةِ والمنفتحةِ متساويةٌ أو متقاربةٌ جداً، ويستثنى من ذلك الحروف الثلاثة غير المستفلة وهي: الخاء والغين المعجمتان والقاف[3].

ومن هنا نرى أن الفرقَ بينهما قائِمٌ على انطباق اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف وانفتاحه عنهُ، فما كان قد انطبقَ معه اللسان إلى الحنك الأعلى فمنطبق، وما انفتح معه اللسان عن الحنك الأعلى فمنفتح.

(الذلاقـَةُ والإصمـاتُ)

---

(1) سيبويه، الكتاب: 436/4، القيسي، الرعاية: 123، الداني، التحديد: 108، القرطبي، الموضح في التجويد: 90، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن الجزري، التمهيد: 100، المرعشي، جهد المقل: 153.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 53، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 94، المرصفي، هداية القاري: 82/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد، 131.

(3) المرعشي، جهد المقل: 153.

12.1.2 الذلاقـةُ

الذلاقـةُ لغـةً: هي حدة الشيء أو طرفَه. يقال: ذَلُقَ ذلاقةً فهو ذليق. وهـي حدة اللسان وذلاقته وبلاغته، كما أنها الفصاحة والسرعة[1].

الذلاقـةُ اصطلاحاً: عرف مكي (ت 437هـ) الذلاقة فقال: "حروف الذلاقـة هي حروفٌ عملها وخروجها من طرفِ اللسان وما يليهِ من الشفتين، وقالَ هي أخف الحروف على اللسان وأحسنها انشراحاً، وأكثرها امتزاجاً بغيرها"[2] وتبعه في ذلـك ابن الجزري[3].

وهي عند الخفاجي (ت 466هـ): "أن يعتَمد عليها بذلق اللسان، وهو طرفه، وذلق كل شيء هو حده"[4]. وتبعه في ذلك الزمخشري (ت 538هـ) وابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ)[5].

وعرف الاستراباذي (ت 686هـ) الذلاقة بقولِهِ: "والذلاقة: الفصاحة والخفة في الكلام"[6].

عرف المحدثون من علماء التجويد الذلاقة فقالوا: الذلاقة: هي الاعتماد على ذلق اللسان والشفة عند النطق بالحرف[7]. وهي: سرعة النطـق بالحرف وخفتـه لخروجه من طرف اللسان[8].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (ذلـق): 131/10، مـصطفى، إبـراهيم ورفاقـه، المعجـم الوسيـط، (ذلق): 314/1، الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيـق وشـرح وضبط: سعيد محمود عقيـل، دار الجيل، (بيروت-لبنان)، 2001م، (ذلق): 241.

(2) القيسي، الرعاية: 136.

(3) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد: 108.

(4) الخفاجي، سر الفصاحة: 31.

(5) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التـصريف: 676/2–677.

(6) الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3–263.

(7) الحصري، أحكام قراءة القرآن: 95، المرصفي، هداية القاري: 83/1.

(8) الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

نلاحظ أن علماء التجويد لم يتجاوزوا في كلامهم عن الأصوات المذلقةِ مـا قاله علماء العربية في الموضوع. وقد أهملَ كثيرٌ منهم ذكر هاتين الصفتين في أثناء حديثهم عن صفات الحروف. وكان مكي بن أبي طالب أكثر علماء التجويد عنايـةً بهذا الموضوع، كما مر بنا سابقاً أثناء تعريفهِ للأصوات الذلقية. وبين علماء العربية القدماء أن هذه الأصوات تمتاز بسهولتها في النطق، ولذلك يجب أن يتضمن كل لفظ زاد على ثلاثة أصوات على صوت ذلاقة.

كما أن المحدثين من علماء التجويد لم يخرجوا عما ذكره القدماء منهم حـول هذهِ الصفة فعرف بعضهم الإزلاق بقولِهِ: "هو سرعة النطق بالحرف لخروجهِ مـن طرف اللسان. وقال هو تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلـى للـسان عنـد النطق بالحرف وتلاقي طائفتي اللسان والحنك عند النطق بالحرف"[(1)].

أما عن سبب تسمية أصوات الذلاقة فقد سميت بذلك لأن عملها من طـرف اللسان، ولسرعة النطق بها لخروج بعضها من ذلق اللسان أي طرفه وهـو (ر، ل، ن)، وبعضها من ذلق الشّـفة وهـي (الباء الموحدة، والفاء والمـيم)[(2)]. ولـذلك أُطلق مصطلح الذلاقة على الأحرف التي تخرج مـن طـرف اللـسان (ل، ر، ن)، والتي تخرج من طرف الشفة (ب، ف، م)، وتتميز هذه الأصوات بخروجهـا فـي سهولة ويسر[(3)].

أصوات الذلاقة:

الأصوات الذلقية هي ستة أحرف قال مكي (ت 437هـ): "وهي ستة أحرف: ثلاثةٌ تخرج من الشفة ولا عملَ للسان فيها وهي: (الفاء والباء والميم)، وثلاثةٌ تخرج

---

(1) قمحاوي، محمد الصادق، البرهان في تجويد القرآن، دار ابن زيدون، بيروت، ط1: 40.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 64/1، القرطبي، الموضح: 94، الجريسي، نهاية القـول المفيد: 53، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 95، المرصفي، بداية القـارئ: 83/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252، دعاس، فن التجويد: 74.

(3) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 127–128.

من أسلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلى، وهن (الراء والنون واللام)، ويجمع هجـاء الستة هجاء قولك: (فر من لُب)، فهذِهِ الستة المذلقة"[1].

وقد جمعها بعضهم في هجاء قولك (نل بر فم) أي احصل على البـر لفمـك وذلك بقراءة القرآن وذكر ا تعالى والتزام الحسن من القول. كما جمعت في عبارة (مر بنفلٍ) كما أنه من الممكن أن يكون معنى عبارة: (فر من لب) فر من الخلاق من له عقل عرفَ بهِ الحق[2]. ففيه إيماءٌ إلى قوله تعـالى: ﴿ ☎✂▦❐❾❷✍▦♦□ ﴾ ★✎✍✂ ❼■🖫✈➀ ﴾[3]. وقولـــهِ تعـــالى: ﴿ ❐◆✍♦▭◆✌✸✍⇗ ✈➀ ❶♦✉⓿❍✍ ✍♦▭⇗☞✍⓿☒⌖ ﴾[4].

ونجد غانم قدوري الحمد يعد حمل ابن جني الأصوات الستة على أنها تخرج من طرف اللسان مذهباً غير سديدٍ؛ لأن أصوات الشفة لا صـلةَ لطـرف اللـسان بمخرجها[5].

كما نلاحظ أن مكياً قد قسم أصوات الذلاقة إلى قسمين الأول: ما يخرج من الشفة (ف، ب ، م)، والثاني: ما يخرج من أسلة اللسان وهي: (ر، ن، ل).

وفي هذا الخصوص قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ): "اعلم أن الحروف الذُّلُق والشفوية ستةٌ: (ر، ل، ن، ف، ب، م) وإنما سميت هذِهِ الحروف ذلقاً لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مـدرجتا هـذِهِ الحروف الستة، منها ثلاثةٌ ذلقية (ر، ل، ن) تخرج من ذلق اللسان من طرف غـار الفم، وثلاثة شفوية (ف، ب، م) مخرجها من بين الشفتين خاصة لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف الصحاح إلا في هذِهِ الأحرف الثلاثة فقط، ولا ينطلق اللـسان إلا

---

(1) القيسي، الرعاية: 136، النويري، شرح طيبة النشر: 242/1، ابن جني، سـر صنـاعة الإعراب: 74/1.

(2) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466، القاري،المنح الفكرية: 17، الجريـسي، نهايـة القول المفيد: 53.

(3) [الذاريات: 50].

(4) [المزمل: 8].

(5) الحمد، الدراسات الصوتية: 300.

بالراء واللام والنون ... فلما ذلقت الحروف الستة ومذُل بهن اللسان وسهلت عليـهِ في النطق كثُرت في أبنية الكلام فليس شيءٌ من بناء الخماسي التام يعرى منهـا أو من بعضها"[1].

ويضيف الخليل: "فإن وردت عليك كلمةٌ رباعية أو خماسـية معـراة مـن حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرفٌ واحدٌ أو اثنان أو فوق ذلك، فأعلم أن تلك الكلمة محدثةٌ مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمةً واحدةً رباعيةً أو خماسيةً إلا وفيها مـن حروف الذلق والشفوية واحدٌ أو اثنان أو أكثر"[2].

ويبدو لي أن الخليل استخدم هذين المصطلحين ضابطاً من ضوابط معرفـة الدخيل من كلام العرب. كما أن مصطلح الذلاقة لا يشمل إلا ثلاثة أصوات (ر، ل، ن) وأن الأصوات الثلاثة الأخرى (ف، م، ب) أُطلق عليها مصطلح الشفوية.

وأما سبب استخدام الخليل لهذه الأصوات الستة المذكورة في مكانٍ واحدٍ فهو اشتراكها في أن الكلمات الرباعية والخماسية لا تخلو من بعضها. ويؤكد ذلـك أنـه حين وصفَ الأصوات المنسوبة إلى مخارجها قال: "والراء والنون واللام ذلقية، لأن مبدأها من ذلق اللسان، وهو تحديد طرفي ذلق اللسان، والفاء والباء والميم شـفوية، وقال مرةً: شفهية؛ لأن مبدأها من الشفة"[3].

نلاحظُ أن الخليل قد ميـز بين الذلاقة التي هي صفةٌ للأصوات التي تدخل في أبنية الكلام كثيراً، وبين الذلقيةِ التي تعتمد على طرفِ اللسان في إخراجها.

ونقلَ الأزهري (ت 370هـ) روايةً في كتابهِ (تهذيب اللغة) عن الخليل بـن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) لم تذكر في كتاب (العين)، حيـث بـين فيهـا أن لمصطلح الذلاقة دلالةً أوسع تشمل الحروف الستة، وهي: "والحروف الصحاح على نحوين: منها مذلق ومنها مصمت. فأما المذلقة فإنها ستةُ أحرف في حيزين: أحدهما

---

(1) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهـدي المخزومـي وإبراهيم السامرائي: 1/51–52.

(2) الفراهيدي، كتاب العين: 1/54–55، الحمد، الدراسات الصوتية: 296.

(3) الفراهيدي، كتاب العين: 1/58.

حيز الفاء، فيهِ ثلاثةُ أحرف (ف، ب، م)، مخارجها من مدرجةٍ واحدةٍ لصوتٍ بـين الشفتين لا عملَ للسان في شيءٍ منها. والحيز الآخر حيز اللام، فيهِ ثلاثـة أحـرف (ل، ر، ن) مخارجها من مدرجةٍ واحدةٍ بين أسلة اللسان ومقدم الغار الأعلى. فهاتان المدرجتان هما موضعا الذلاقة، وحروفهما أخف الحروف في المنطق، وأكثرها في الكلام، وأحسنها في البناء، الدمياطي، ولا يحسن بناء الرباعي المنبسط والخماسـي التام إلا بمخالطة بعضها نحو (جعفر، دردق، سفرجل، دردبيس)"[1].

فأصوات الذلاقة تمتاز بخفتها وسهولة نطقها، ولذلك لا يخلو منها رباعي أو خماسي.

13.1.2 الإصماتُ:

الإصماتُ لُغَةً: هو المنع والكف، والتسـكين والـسـكون، يقـال: صـمتَ يصمِتُ صمتاً وصمتاً وصموتاً وصماتاً، وأصمتَ: أطالَ الـصوت. والتـصميت: التسكين، والتصميت أيضاً السكون[2].

الإصماتُ اصطلاحاً: عرف مكي (ت 437هـ) مصطلح الإصمات بقولـهِ: "فمعنى المصمتة: الممنوعة من أن تنفرد في كلمةٍ طويلةٍ من قـولهم: (صـمتَ) إذا منع نفسه الكلام"[3].

أما الداني (ت 444هـ) فقد أهملَ الحديث عن هذا المـصطلح فـي كتابـهِ (التحديد)، حيث انني لم أجد أية إشارة بخصوص هذا المصطلح.

وعرفه الحصري (ت 1401هـ): "وهو منع انفراد هذهِ الحروف أُصولاً في كلمةٍ تزيد عن ثلاثة أحرف، بأن كانت أربعة أو خمسة"[4].

---

(1) الأزهري، تهذيب اللغة: 50/1.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (صمت): 61/2–63، مصطفى، إبـراهيم ورفاقـه، المعجـم الوسيـط، (صمت): 524/1، الرازي، مختار الصحاح، (صمت): 382.

(3) القيسي، الرعاية: 135-136، وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 73/1–75، ابـن الجزري، التمهيد: 108، الاستراباذي، شرح الشافية: 3/ 262–263.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 96، المرصفي، هداية القاري: 83/1.

والإصمات: هو ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به، أو امتناع حروفه من الانفراد أصولاً في الكلمات الرباعيّة أو الخماسية دون حرفٍ مذلقٍ معها، لثقل ذلك على اللسان وصعوبتهِ، فإن وجدت كلمةً مكونة من أربعةِ حروفٍ أو خمسةً كلها أصلية مصمتة فهي كلمةٌ أعجمية غير عربية، مثل (عسجد) وهي اسمٌ للذهب، و (عسطوس) وهي اسم للخيزران وهو نوعٌ من الشجر بفتح العين والسين فقيل أنهما غير أصليين في كلام العرب بل ملحقان بهِ، وقيل شاذان وقيل غير ذلك. وكذلك (الدهدقة) و (الزهزقة). كما أن السبب في الثقل هو خروج الحرف بعيداً عن طرف اللسان والشفتين[1].

وعرفه محمد محمد داود بقوله: "هو ثقل نسبي في النطق بحروف العربيـة بعد استبعاد أحرف الذلاقة"[2].

والسبب في تسمية أصوات الإصمات بهذهِ التسمية لأنها أصواتٌ أصمتت أي منعت أن تختص ببناء كلمةٍ في لغة العرب إذا كَثُرت حروفها بأن كانت أربعـة أو خمسة من غير أن يوجد معها حرفٌ من حروف الإذلاق. وعلة ذلـك أن حـروف الإذلاق سهلةٌ على اللسان، وحروف الإصمات صعبةٌ عليهِ، فمنعوا انفراد حـروف الإصمات واشترطوا أن يكون معها حرفٌ أو أكثر من حروف الإذلاق لِتُعادِلَ خفـة المذلق ثقل المصمت[3].

وقالَ عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ): "تُسمى المصمته، لأنهـا صـمِتَ عنها أن تبنى كلمة رباعية معراة من حروف الذلاقة"[4].

---

(1) موسى، عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم، الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، دار الضياء، ط3، (1423هـ - 2003م): 42–43، المارغني، النجوم الطوالـع علـى الـدرر اللوامع: 185، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(2) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 127–128.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/ 73–75، الاسترابادي، شرح الشافية: 3/ 262–263، الجريسي، نهاية القول المفيد: 54، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 96، المرصفي، هداية القاري: 83/1، الحمد، الدراسات الصوتية: 300.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد: 95.

وقال عزة عبيد دعاس: "سميت مصمتة لأنها ممنوعةٌ من انفرادها في كلمـةٍ على أربعة أحرف أو خمسة، يعني أن كل كلمةٍ كانت على أربعة أحرف (كجعفر)، أو خمسة أحرف (كسفرجل) لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمته حرف فأكثر من الحروف المذلقة"[1]. وتشمل أصوات الإصمات جميع أصوات العربية ما عـدا أصوات الذلاقة.

أصوات الإصمات:

فأصوات الإصمات هي ماعدا الأصوات المذلقة أي الأصوات الباقيـة بعـد حروف الإذلاق حيثُ جمعها بعضهم في عبارة: "جز غُش ساخطٍ صِد ثقةٍ إذ وعظُه يحضك" ومعنى العبارة: ابتعد عن شخصٍ غاشٍ ساخطٍ للحق وابحث عن ثقةٍ فـإن وعظه يحثك على الخير[2].

وهي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) تسعة عشر حرفاً، أما من جاء بعده من علماء العربية فقد اقتفوا آثار مكي وابن الجـزري عنـدما أضـافوا أصوات العله (و، ي، ء) إلى المصمته، فصارت عندهم اثنين وعشرين صوتاً[3]؛ إذ قال مكي (ت 437هـ) في هذا المجال ما يلي:

"والمصمتة: وهي ما عدا هذهِ الستة من الحروف (فر من لب)، وهي اثنـان وعشرون حرفاً ثلاثةٌ منها معتلاتٌ وهن: (الواو، والياء، والهمزة)، وتـسعةَ عـشر صحاحاً، والألف خارجةٌ عن المذلقة والمصمتة، لأنها هواء لا مـستقر لهـا فـي المخرج"[4] ووافقه في ذلك الخفاجي وابن الجزري[5].

14.1.2 (القُـوةُ والضعـفُ):

---

(1) دعاس، فن التجويد: 75.

(2) القيسي، الرعاية: 136، الجريسي، نهاية القول المفيد: 54، المرصفي، هداية القاري:83/1.

(3) السعران، علم اللغة: 150.

(4) القيسي، الرعاية: 136.

(5) الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن الجزري، التمهيد: 109.

القوة لغةً: هي نقيض الضعف، والجمع قُوًى وقِوًى. وقد قَوي فهو قَوي و تقوى واقتوى، كذلك. وقد قوي الرجل والضعيف يقوى قوةً فهو قوي وقويته أنا تقويةً وقاويته فقَويتُه أي غَلَبته.[1]

والضعف لغةً: خلاف القوة، وقيلَ: الضعفُ، بالضم، في الجسد؛ والضعفُ بالفتح، في الرأي والعقل. وقد ضعفَ يضعفُ ضعفاً وضعفاً وضعفَ؛ افتح عن اللحياني، فهو ضعيفٌ، والجمع ضعفاء وضعفى وضِعاف وضعفَةٌ وضعافى. وأضعفَه وضعفَه: صيره ضعيفاً [2].

القوة والضعف اصطلاحاً: لا نجد في كلام متقدمي علماء العربية شيئاً واضحاً ومفَصلاً عن موضوع قوة الصوت وضعفه، سِوى ما ورد عند ابن جني (ت 392 هـ) في كتابِهِ (الخصائص)؛ حيث وردت إشارة إلى الأقوى والأضعف من الحروف عنده[3].

أما علماء التجويد فيبدو أنهم هم أولُ من بحثَ هذا الموضوع بشكلٍ مفصلٍ وواضح، حيث قسم علماء التجويد الأصوات إلى قويةٍ وضعيفةٍ، بِحسبِ ما فيها من القُوةِ والضعف. وسبق أن وضحتُ ذلك أثناء الحديث عن المصطلحات السابقة، عند الحديث عن صفات الأصوات لدى علماء التجويد والقراءات.

وقد طبق علماء التجويد فكرة القوة والضعف في الحروف على ظاهرة الإدغام، فقالوا إن الإدغام إنما يحسن في المواضع التي ينْقَلُ فيها الأضعفُ إلى الأقوى. ومثلما كان مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) رائد نظريةِ القوة والضعف في الأصوات، كذلك كان رائداً في تطبيق هذهِ النظريةِ على موضوع الإدغام؛ فقد بحثَ هذا في كتابيهِ (الرعاية) و (الكشف). فمما قاله في كتابهِ (الرعاية): "والقوي

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (قوا): 239/15.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (ضعف): 243/9.

(3) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت، ط2: 54/1-55، النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 288.

من الحروفِ إذا تقدّمه الضعيفُ مجاوراً له جذَبه إلى نَفسِهِ إذا كان مِن مخرجِهِ، ليعملَ اللسان عملاً واحداً في القوةِ من جهةٍ واحدةٍ"[1].

وقالَ أيضاً: "وقد قالَ بعض العلماءِ: إن الأصلَ في "اعتدنا": أعددنا – بدالين – وكذلك " اعتَدتُ"، أصلُه: أعددت، من العدة، وفيهِ ضعفٌ لِنَقل الأقوى إلى الأضعفِ وإنما ينقلُ أبداً الأضعفُ إلى الأقوى، إذا تقاربتِ المخارج، ليقوى الكلام. فهذا هو الأكثر في الأصل. وربما خالفَ اليسير ذلك لِعلةٍ موجبةٍ، وإذا نُقِلَ الأقوى إلى الأضعفِ ضعفَ الكلام[2].

ومما قاله مكي أيضاً في كتابهِ (الكشف): "وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبداً"[3].

وقد أورد مكي بن أبي طالب في كتابِهِ (الكشف)، نَصاً تَضمن موضوع الإدغام من ناحية القوةِ في الحروف وضعفها مقروناً بالأمثلة حيث قال: "واعلم أن الإدغام إنما يحسن في غير المثلين، ويقوى إذا سكن الأول، وهو على ضربين: أحدهما إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج، والحرفُ الأول أضعفُ من الثاني، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة، لأنك تبدلُ من الأول حرفاً من جنسِ الثاني. فإذا فعلتَ ذلك نُقِلَ لفظُ الضعيف إلى لفظِ القُوة، فذلك حسنٌ جيد.

والضرب الثاني أن يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثلين، فيحسن الإدغام، إذ لا ينتقص الأول من قوتِهِ قبل الإدغام.

وضربٌ ثالثٌ من إدغام المتقاربين ضعيفٌ قليل، وهو أن يكون الحرف الأول أقوى من الثاني، فيصير بالإدغام أضعف من حالِهِ قبلَ الإدغام. فالذي يزداد قوةً مع الإدغام هو كإدغام التاء في الطاء نحو: ﴿ ●☼♦٦◉✍♦♎ ⊂⅄✍✏✶⊘▦☒◘⋞ ﴾[4]، ﴿ ❐◆⑩□☠ ⊂⅄✍✏✶⊘▦☒◘⋞ ﴾[1]

---

(1) القيسي، الرعاية: 206.

(2) القيسي، الرعاية: 207-208.

(3) القيسي، الكشف: 34/1.

(4) [آل عمران: 72].

لأن التاء حرفٌ ضعيفٌ للهمس الذي فيهِ، والطاء حرفٌ قـوي للإطبـاق والجهـر والاستعلاءِ والشدة اللواتي فيها، فهو أقوى من التاء كثيراً، فإذا أدغمت التاء نقلتهـا من ضعفٍ إلى قوةٍ مكررة. فهذا لا تكاد العرب تُظهره، وكذلك أجمع القُراء علـى الإدغام في هذا. فإن نقصت قّوة الحرف الثاني، وهو مع نقص قوتِـهِ أقـوى مـن الأول، حـــسن الإدغـــام والإظهـــار، نحـــو: ﴿ ⌨⌗●🡸⑨♎ᴥ✍♦*💣⇳ ⏲✿❑◆⏲✍ᴥ🡽🡸 ﴾[2] و ﴿ ❍⌧☺⌧▣■*💣⇳ ⌧☺🡺♎↓❻❑🡸♑🡺🡸 ✍ ﴾[3]، لأن الصاد نقصت عن قوةِ الطاء لعـدم الجهر، وكون الهمسِ فيها، والظاء نقصت عن قوةِ الطاء لعدمِ الجهر، وكون الهمس فيها، والظاء نقصت عن قوة الطاء لعدم التشديد، وكون الرخاوة فيها والذي تتساوى قوة الحرفين فيهِ إدغام الذال في التاء، وذلك أن الذال فيها ضعفٌ وقوة، فالـضعفُ من جهةِ أنها رخوة، والقوة من جهة أنها مجهورة، كذلك التاء فيها ضـعفٌ وقـوةٌ، فالضعفُ من جهةِ أنها مهموسة، والقوة من جهة أنها شديدة، فقد تقاربتا في القـوة، والضعف من صفاتهما، فجواز الإدغام حسن، والأول حسنٌ في الإدغام، لأنك تزيد الحرفَ الأول قـوةً بالإدغام. والذي يقْبح الإدغام فيهِ لقوة الأول وضعفِ الثاني فهو نحو إدغام الراء في اللام، وهو قبيحٌ لقوةِ الراء بالجهر والتكرير اللذين فيهِ، وضعفِ اللام لعدم التكرير فيهِ، وضعفِ الجهر فيهِ، فإذا أدغمتَ نقلتَ الأقوى إلى الأضعف، وذلك مكروهٌ ضعيف، فَقِس عليهِ هذا، فإن الأصلَ الذي يعتَمد عليهِ"[4].

---

(1) [آل عمران: 69].

(2) [الحج: 40].

(3) [الأنعام: 146].

(4) القيسي، الكشف: 135/1-136، والتبصرة في القراءات، حققه وعلق عليه: محـي الـدين رمضان، منشورات المخطوطات العربيـة، الكويـت، ط1، (1405هـ ـ -1985م): 109، 115، أبو شامة، إبراز المعاني: 62-64، ابن الجزري، النشر: 290/1، 12/2، الحمـد، الدراسات الصوتية: 400-402.

وكان الداني (ت 444هـ) قد أشار إلى ذلك المعنى حيث قال: "... فلا يدغم الأفضل في الأنقص لذلك، ويدغم الأنقص في الأفضل؛ لأنه يخرج بذلك إلى الحرف الأقوى، وإخراج الأضعفِ إلى الأقوى جائز لأنَه يقوى فيه"[1].

نجد أن مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) هو واضع نظرية قوة الحروف وضعفها لدى علماء التجويد، فهو أقدم من تكلم عن هذا الموضع حتى أنه استطرد في الحديث عنه، وشرح تفصيلاته في كتبه (الرعاية، الكشف، التبصرة). ويكاد يكون كلام من جاء بعده اقتباساً منه حيثُ تحدثَ مكي بهذا الخصوص في أكثر من موضع في كتابِهِ (الرعاية) عند حديثِهِ عن صفات الحروف. فقال عن الحروف الشديدة: "والشدة من علامات قوة الحرف فإن كان مع الشدة جهرٌ وإطباقٌ واستعلاءٌ فذلك غايةُ القوةِ في الحرف، لأن كل واحدةٍ من هذهِ الصفاتِ، تَدل على القوةِ في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذهِ الصفات في الحرف أو أكثر، فهي غاية القوة، كالطاء. فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القويةِ، كذلك قُوتُه على قدر ما فيهِ من الصفات الضعيفةِ كذلك ضعفُه"[2].

وذكر مكي هذا الموضوع أيضاً أثناء حديثهِ عن مصطلح الرخاوة فقال: "وهذهِ الصفاتُ* من علامات الضعفِ، كالهمسِ، والخفاء، فاعرف الصفات الضعيفة والصفات القوية، تقو بذلك على تجويد لفظك بكتاب الله – جل جلاله -. فإذا كان أحد الصفاتِ الضعيفة في حرفٍ، كان فيهِ ضعفٌ، وإذا اجتمعت فيهِ كان ذلك أضعف له، كـ"الهاء" التي هي مهموسةٌ رخوةٌ منفتِحةٌ خفيةٌ. وكل واحدةٍ من هذهِ الصفات، من صفات الضعف في الحرف ولذلك بينت "الهاء" بواو مرةً، وبياء مرة. زيد على ذلك بعدها لضعفها وخفائها في قولك: "رماهو" و"عصاهو" و"بهي" و"فيهي". ولم يفعل ذلك بشيءٍ من الحروف غيرها.

---

(1) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، كتاب الإدغام الكبير مخطوط في مكتبة المتحف البريطاني (الرقم 3067 مشرقيات)، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 402.

(2) القيسي، الرعاية: 117-118.

* قال وهذهِ الصفات والأصل أن يقول وهذهِ الصفة لأنه يتحدث عن صفة واحدةٍ هي صفة الرخاوة.

كذلك الصفات القويةُ، إذا كان أحدها في حرفٍ قوي بذلك، فإذا اجتمعت في حرفٍ كان ذلك أقوى له كـ"الطاء" الذي اجتمع فيهِ "الجهر" و"الشدة" و"الاستعلاء". ونحو "الصاد" الذي اجتمع فيهِ "الصفير" و"الإطباق" و"الاستعلاء". فهو دون الطاء في القوة، إذ عَدِمت الجهر والشدة. و"الضاد" أقوى من "الصاد" لأن الضاد حرفٌ مجهورٌ، مع أنه مطبقٌ مستعلٍ (مستطيل)، فالجهر الذي فيهِ أقوى من الصفير الذي في الصاد. فاعرف هذا"[1].

وعقد مكي (ت 437هـ) في كتابِهِ (الكشف) باباً مستقلاً للموضوع سماه: (باب في معرفة الحروف القوية والضعيفة)، لخص فيه عناصر الفكرة، وبلغَ ما ذكره في هذا الباب من الصفات القوية عشراً، حيث قال: "واعلم أن القوةَ في الحرفِ تكون بالجهر وبالشدة وبالإطباق والتفخيم وبالتكرير وبالاستعلاء وبالصفير وبالاستطالة وبالغنة وبالتفشي"[2]. أما ما فيهِ ضعفٌ من الصفات فاقتصره على صفتي (الهمس والرخاوة) حيث قال: "اعلم أن الضعيف في الحروف، يكون بالهمس وبالرخاوة، فإذا اجتمعتا في الحروف كان أضعف له"[3].

نلاحظ أن مكياً قد قسم صفات الحروف، بين القوة والضعف. إلا أن نَصيب الأسدِ من هذهِ الصفات كان للقويةِ منها، وأما النصيب البخس فكان للضعيف منها. أما الصفات القوية فهي (الجهر، الشدة، الإطباق، الاستعلاء، الاستطالة، القلقلة، الصفير، التفشي، الانحراف، التكرير، الغنة)، أما الضعيفة فهي (الهمس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح).

وقد تحدث المرعشي (ت 1150هـ) في كتابِهِ (جهد المقل) عن الصفات القوية والضعيفة حيثُ قال: "اعلم أن الصفات القوية هي: الجهر والشدة والقلقلة والاستعلاء والإطباق والتفخيم والصفير والتكرير والتفشي والاستطالة والغنة، والظهور الذي هو ضد الخفاء، وأضداد هذهِ المذكورات صفات ضعفٍ، وإن لم يوضع لبعضها اسمٌ في اصطلاحهم.

---

(1) القيسي، الرعاية: 119-120.

(2) القيسي، الكشف: 137/1.

(3) القيسي، الكشف: 137/1.

وفي "الرعاية": فإذا كان أحد الصفات الضعيفة في حرفٍ كان فيهِ ضعفٌ، فإذا اجتمعت فيهِ كان أضعف كالهاء، التي هي مهموسة رخوة خفية. كذلك الصفات القوية إذا كان أحدها في حرفٍ قَوي بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كان أقوى كالطاء المهملة التي اجتمع فيها الجهر والشدة والإطباق والاستعلاء، ونحو الصاد المهملة التي اجتمع فيها الصفير والإطباق والاستعلاء فهي دون الطاء في القوة إذ عدمت الجهر والشدة، والضاد المعجمة أقوى من الصاد لأن الضاد المعجمة حرفٌ مجهور مع أنه مطبق مستعلٍ مستطيل، والجهر الذي فيهِ أقوى من الصفير الذي في الصاد. انتهى.

وقال: أقول: فظهر أن صفات القوة متفاوتة في القوة لأن وجه كونها صفات القوة إيجاب قوة صوت الحرف، وهو مما يقبل الشدة والضعف، والذي نفهمه أن القلقلة أقوى الصفات والشدة أقوى من الجهر، وكل واحدة من هذِهِ الثلاث أقوى من التفشي والصفير، وأن الإطباق أقوى من الاستعلاء الخالي عنه، وا أعلم بما ذكرنا وبالبواقي"[1].

وأما علماء التجويد المحدثون فنجد أن الحصري (ت 1401هـ) يقسم صفات الحروف إلى قوية وضعيفة في كتابهِ (أحكام قراءة القرآن الكريم)[2]. وكذلك قسمها المرصفي في كتابِهِ (هداية القاري)[3].

ونفهم مما سبق أن الصوت القوي هو ما اشتمل على صفتين أو أكثر من صفات القوة كالجهر والشدة والإطباق والاستعلاء والصفير والتكرار والتفشي والقلقلة. والصوت الضعيف ما اشتمل على صفتين أو أكثر من صفات الضعف مثل: الهمس والرخاوة والاستفال والترقيق.

2.2 مصطلحات الصفات غير المتقابلة

(1) المرعشي، جهد المقل: 165-166.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 115-116.

(3) المرصفي، هداية القاري: 92/1.

كما قلنا أن هناك صفات متقابلة، فبالمقابل نجد أنه يوجد صفات مقابلة ومضادة لتك الصفات ومن هذه الصفات الغير متقابلة ما يلي:

1.2.2 **الصفير:**

الصفير لغةً: من الصوت بالدواب إذا سقيت، صفَر تَصفِر صفيراً، وصفر الطائر يصفر صفيراً. وهو التصويتُ بالفم والشفتين[1].

الصفير اصطلاحاً: عرفَ الصفير بعدة تعاريف في الاصطلاح، وأهم هذه التعاريف ما يلي:

فقد ورد مصطلح (الصفِير) عند سيبويه (ت 180هـ) حين تحدث عن إدغام أصوات الصفير قائلاً: "وأما الصاد والسين والزاي، فلا تدغمهن في هذِهِ الحروف التي أدغمت فيهن، لأنهن حروف الصفير، وهن أندى في السمع"[2].

وقالَ المبرد (ت 285هـ): "حروف الصفير هي: حروفٌ تنسل انسلالاً، وهي السين والصاد والزاي"[3]. وتبعه ابن جني (ت 392هـ) في هذا الرأي[4] إلا أن بعض المحدثين قد ظن أن ابن جني لم يذكر هذا المصطلح وهو حسام النعيمي، كما ظن غانم قدوري أن سيبويه لم يذكره أيضاً[5]. وقال الزمخشري (ت 538هـ): "وحروف الصفير: الصاد والزاي والسين، لأنها يصفر بها"[6]. ووافقه ابن يعيش (ت 646هـ) والاستراباذي (ت 686هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (صفر): 536/4، الرازي، مختار الصحاح، (صفر): 378، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (صفر): 518/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 464/4.

(3) المبرد، المقتضب: 193/1، 225 – 226.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 817/2 – 818.

(5) النعيمي، الدراسات الصوتية عند ابن جني: 312، الحمد، الدراسات الصوتية: 314.

(6) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل: 10/ 130، الاستراباذي، شرح الشافية: 3/ 258، السيوطي، همع الهوامع: 6/ 299.

أما القدماء من علماء التجويد فقد حاولوا توضيح المقصود بهـذا المـصطلح أكثر من علماء اللغة، فهذا مكي (ت 437هـ) يقول: "وحقيقة الصفير: أنـه اللفْـظُ الذي يخْرج بقوةٍ مع الريح من طرف اللسان مما بين الثنايا تَسمع له حِساً ظاهراً في السمع"[1].

أما عن سبب تسمية حروف الصفير بهـذهِ التـسمية فقـد قـال مكـي (ت 437هـ): "وإنما سميت بحروف الصفير، لصوتٍ يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير"[2]. وتبعه في هذا الرأي الداني (ت 444هـ)، والقرطبي (ت 461هـ ـ)، والزمخشري (ت 538هـ ـ)، وابـن يعـيش (ت 646هـ ـ)، والاسـتراباذي (ت 686هـ)، وابن الجزري (ت 833هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)[3].

قال الأنطاكي: "ولهذا سميت السين والزاي والصاد بالأصوات الصفيرية، لأن الانفتاح معها يكون في أضيق حالاته"[4]. وأيده محمد صادق قمحاوي[5].

أما المحدثون من علماء التجويد فقد فسروا سبب تسمية هذهِ الأصوات، حيث ربطوا بين أصوات الصفير، وظاهرة الصفير في أصوات الطبيعة فهذا الجريـسي (ت 1322هـ) يقول: "وإنما سميت بحروف الصفير لأنك إذا قلت: (إص، إز، إس) سمعتَ لهن صوتاً يشبه صفير الطائر، لأنّها تخرج من بين الثنايا وطرف اللـسان، فينحصر الصوت هناك إذا سكنت ويأتي كالصفير؛ فالـصاد تـشبه صـوت الأوز،

---

(1) القيسي، الرعاية: 212.

(2) القيسي، الرعاية: 124.

(3) الداني، التحديد: 109، القرطبي، الموضح: 97، الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466، ابن يعيش، شرح المفصل: 130/10، الاستراباذي، شرح الشافية: 258/3، ابن الجـزري، التمهيد: 100، السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(4) الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة: 165.

(5) قمحاوي، البرهان: 41.

والزاي صوت النحل، والسين صوت الجراد"[1] ووافقه في ذلك الحصري (ت 1401هـ)، والمرصفي والحفيان[2] .

وقالَ ابن الطحان (ت561هـ): "والصفير حدة الصوت، كالصوت الخارج عن ضغط ثقب"[3] وهو صوت زائد يخرج من بين الشفتين عند النطق بحروفه.

وعرف المرادي (ت 749هـ) الصفير فقال: "وهو صويتٌ يصحب هذهِ الأحرف يشبِه صفير الطائر"[4]. وورد ذكرها عند ابن الجزري (ت 833هـ) في كتابهِ التمهيد وكتابه النشر[5].

وقال القاري (ت 1014هـ): "هو صوتٌ يخرج من الحرف يشبه الصفير"[6] وعرفه الجريسي (ت 1322هـ) فقال: "هو صوتٌ زائدٌ يخرج من بين الشفتين يصحب حروفه الثلاثة عند خروجها"[7] ووافقه الحصري (ت 1401هـ) والمرصفي، والحفيان[8].

---

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 54.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 98، المرصفي، هداية القاري: 84/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 253.

(3) ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها: 123، ومرشد القارئ: 37.

(4) المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم المشهور بابن أم قاسم، شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، حققه وعلق عليه: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، (بيروت – لبنان): 36.

(5) ابن الجزري، التمهيد: 100 –101، و النشر: 204/1.

(6) القاري، المنح الفكرية: 16.

(7) الجريسي، نهاية القول المفيد: 54.

(8) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 98، المرصفي، هداية القاري: 84/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 253، العقرباوي، المرشد في التجويد: 109.

نخلص من السابق أن علماء التجويد المحدثين كانوا متابعين للقدماء منهم في كل ما ذكروه حولَ مصطلح (الصفير) على أنه صوت حـاد يـصاحب الأصـوات (ص، س، ز) بسبب الاحتكاك الشديد الذي يصاحب هذه الأصوات.

أما المحدثون من علماء الأصوات العربية فقد وصفوا صوتي (س، ز) بأنهما صفيريان، لما يصحبهما من صفيرٍ أو أزيز، وهما في الحقيقةِ صوتان مـن النـوع الاحتكاكي[1].

قال إبراهيم أنيس: "فمثلاً حين يتصل أول اللسان بأُصول الثنايا بحيثُ يكـون بينهما فراغ صغير جداً، ولكنه كافٍ لمرور الهواء نسمع ذلك الصفير الـذي نعبـر عنه بالسين أو الزاي ... وعلى قدر نسبة الصفير في الصوت تكون رخاوته. وعلى هذا فأكثر الأصوات رخاوةً تلك التي سماها القدماء بأصوات الصفير وهي الـسين والزاء والصاد"[2].

وقال عبد القادر مرعي: "إذن الصفير هو صفةٌ يراد بها حـدة الـصوت، أو شدة وضوح الصوت في السمع، نتيجة الاحتكاك الشديد الذي يصاحب هذهِ الأصوات أثناء نُطقِها، فتخرج من مخارجها، وكأنها يصفر بها. وقال إن أصوات الصفير من الأصوات الاحتكاكية"[3].

وفي هذا يقول عبد الصبور شاهين: "الصفير هو كون الصوت شديد الوضوح في السمع نتيجة الاحتكاك الشديد في المخرج، وهو وصف صـادق علـى ثلاثـة صوامت هي: س، ز، ص"[4].

أما عن طريقة إنتاجها فتكون بوضع طرف اللسان قريباً مـن مقَـدم اللثـة، والسماح للهواء بالمرور خلال الفتحة المتكونة بينه وبين الأسنان العليـا، وتتوقـفُ على قدر ارتداد طرف اللسان إلى الوراء[1].

---

(1) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 118، وماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمـد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، (1403هـ - 1983م): 85.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 24، 74، 76.

(3) مرعي، المصطلح الصوتي: 120.

(4) شاهين، في التطور اللغوي: 209–210.

ونلاحظ أن صفة الصفير حالة من حالات الصوت الاحتكاكي، وأن أصـواته أي أصوات الصفير من الأصوات الاحتكاكية[2].

أصوات الصفير:

وأصوات الصفير هي: (السين، الصاد، الزاي)[3] وقال مكي (ت 437هـ): "وهي ثلاثة: (الزاي، والسين والصاد)، ففيهن قوة لأجل هذهِ الزيادة التـي فـيهن، فالصفير من علامات قوة الحرف، (والصاد) أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها، (والزاي) تليها في القوة للجهر الذي فيها، (والسين) أضعفها للهمس الذي فيهـا"[4]. ووافقه في عددها الداني (ت 444هـ)، والقرطبي (ت 461هـ) وابن الجزري (ت 833هـ) [5] وأجمع علماء التجويد سابقو الذكر على أنها ثلاثة أصوات.

---

(1) ماريوباي، أسس علم اللغة: 85.

(2) اليسوعي، الأب هنري فليش، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية – بيروت: 40، الخولي،محمد علي، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، (عمان- الأردن): 37.

(3) سيبويه، الكتاب: 464/4، المبرد، المقتضب: 193/1، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 2/ 817-818، الزمخشري،المفـصل: 466، ابـن يعـيش، شـرح المفـصل: 130/10، الاستراباذي، شرح الشافية: 258/3.

(4) القيسي، الرعاية: 124.

(5) الداني، التحديد: 109، القرطبي، الموضح في التجويد: 97، ابن الطحان، مرشد القـارئ: 34، ابن الجزري، التمهيد: 100–101، النشر في القراءات العشر: 203/1.

وأضاف مكي في موضع آخر قولُه: "السين تخرج من مخرج الزاي، وهـو المخرج التاسع من مخارج الفم، فهي أخت الزاي في المخرج والصفير. لكن السين أضعف من الزاي، لأن الزاي حرف مجهور، والسين حرف مهموس. ولولا الهمس الذي في السين لكان زاياً. كذلك لولا الجهر الذي في الزاي لكان سيناً، إذ قد اشتركا في المخرج والصفير، والرخاوة، والانفتاح، والتسفل، وإنمـا اختلفـا في الجهـ ـر والهمس لا غير، فباختلاف هاتين الصفتين افترقا في السمع. وقال: فيجب أن تعلـم أن السين أيضاً حرفٌ مواخٍ للصاد، لاشتراكهما في المخرج والـصفيـر والهمـس والرخاوة. ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الصاد، لكانت الصاد سيناً. وكـذلك لولا التسفل والانفتاح اللذان في السين، لكانت السين صاداً. فاعرف من أين اختلـف السمع في هذهِ الحروف والمخرج واحد، والصفات متفقة"[1].

2.2.2 الانْحِرافُ:

الانْحِرافُ لغةً: حرفَ عن الشيء يحرفُ حرفاً، وانحرفُ وتحرفَ واحرورفَ أي عدلَ. وإذا مالَ الإنسان عن شيء يقال: تحرفَ وانحرفَ واحرورفَ. وهو الميل عن الشيء[2].

الانْحِرافُ اصطلاحاً: كان أولُ من استخدم هذا المصطلح هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) عندما تحدثَ عن الأصوات حيث قال: "... ولم ينحـرفن عن ظهر اللسان انحراف الراء واللام والنون"[3].

---

(1) القيسي، الرعاية: 211.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (حرف): 52/9–53، مـصطفى، إبـراهيم ورفاقـه، المعجـم الوسيط، (حرف): 167/1.

(3) الفراهيدي، كتاب العين: 52/1.

نجد هنا أن الخليل لم يذكر لنا تعريفاً واضحاً لمصطلح الانحراف ولم يفصل لنا الحديث عن طبيعة حدوثهِ. ويذكر للخليل أنه حصر أصوات الانحراف بـ(الراء واللام والنون) فهي عنده ثلاثة أصوات.

أما سيبويه (ت 180هـ) فقالَ بخصوص هذا المصطلح: "ومنها المنحـرف، وهو حرفٌ شديد جرى فيهِ الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام وإن شئتَ مددت فيهـا الـصوت. وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك"[1].

نخلص من قول سيبويه أنه يرى أن اللام صوتٌ شديد، يخرج من بين طرف اللسان وما فويق الثنايا، غير أنه صوت لم يخرج من هذا الموضع لظهور عقبه في مجراه حالت دون ذلك، فانحرفَ عن هذا الموضع إلى حـافتي طـرف اللـسان أو جانبيهِ ليخرج صوته من هذا الموضع، فيخالفَ بجريان الصوت مصطلح الأصوات الشديدة التي يتعرض الهواء معها إلى وقف في مجراه، ثم انطلاق مفاجئ ينتج عن انفجار هذهِ الأصوات بقوة.

كما قالَ سيبويه في موضع آخر: "ومنها المكرر، وهو حرف شديد يجري فيهِ الصوت لتكريرهِ وانحرافِهِ إلى اللام فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجرِ الصوت فيه. وهو الراء"[2].

نلاحظ هنا أن سيبويه قد أضاف حرف الراء إلى اللام ليشكلا معـاً حرفـي الانحراف.

وقد ورد مصطلح الانحراف أيضاً لدى المبرد (ت 285هـ ـ) حيـث قـال: "وتخرج اللام من طرف اللسان، معارضاً لأصول الثنايا والرباعيات وهو الحـرف المنحرف المشـارك لأكثر الحـروف"[3] وقال في موضع آخر: "ثم نذكر الحـرف

---

(1) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 403/3.

(2) سيبويه، الكتاب: 435/4.

(3) المبرد، المقتضب: 193/1.

المنحرف وهو أكثر في الكلام من غيره، ولـه اتصال بأكثر الحـروف وهـو اللام"[1].

وورد كذلك عند ابن جني (ت 392هـ) إذ قال: "ومـن الحـروف حـرفٌ منحرف، لأن اللسان ينحرف فيهِ مع الصوت، وقد تتجافى ناحية مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما فويقهمـا، وهـو اللام"[2]. نلاحظ أن ابن جني ذكر سبب تسمية أصوات الانحراف بهذهِ التسمية وذكر منها اللام فقط.

أما الزمخشري (ت 538هـ) فقال وهو يتحـدثُ عـن أقـسام الأصـوات: "والمنحرف اللام قال سيبويه: هو حـرف شـديـد جـرى فيه الصوت لانحـراف اللسان مع الصوت"[3] ويقول ابن يعيش (ت 646هـ): "ومنها المنحرف وهو الـلام لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت وتتجافي ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضـهما على الصوت فيخرج الصوت من تينك الناحيتين وما فويقهما"[4].

وهذا ابن عصفور ابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ) يذكر أقسام الحروف فيقول: " وتنقسم أيضاً إلى منحرف و غير منحرف. فالمنحرف اللام، ومـا عـداها ليس بمنحرف"[5].

فنلاحظ هنا أن ابن عصفور قام بتقسيم الحروف إلى منحرفة وغير منحرفـة وهذا يؤدي بنا إلى القول أنه يوجد صفة مضادة لصفة الانحراف. على أنني لم أجد في أقوال القدماء ما يشير إلى وجود صفة مضادة لهذهِ الصفة.

وورد هذا المصطلح عند الاستراباذي (ت 686هـ) في شـرحِهِ إذ قـال: " والمنحرف اللام؛ لأن اللسان ينحرفُ بهِ"[6].

---

(1) المبرد، المقتضب: 213/1.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 63/1.

(3) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 130/10.

(5) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 678/2.

(6) الاستراباذي، شرح الشافية: 258/3.

وورد كذلك عند السيوطي (ت 911هـ) فقال: "وسمي اللام منحرفاً، وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف قالوا لانحرافهما عن مخرج النون، وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها وعن صفتها إلى صفة غيرها"[1].

نلاحظ أن السيوطي قد نَسب توسيع معنى الانحراف ليشمل اللام والراء إلى الكوفيين. إلا أن خليل العطية صاحب الدراسة بخصوص جهود الكوفيين في علم الأصوات قال: " وعزي إلى أهل الكوفة عدهم: اللام، والراء صوتي انحراف، ولم أطلع على رأيهم المذكور في كتبهم المطبوعة"[2].

كما نجد غانم قدوري الحمد يعلق على اعتبار بعض القدماء بل مجملهم لبعض الأصوات بالانحراف فهو يقول: "ولا يكفي قول سيبويه أن الراء انحرفَ إلى اللام ليعد صوتاً منحرفاً، فالمنحرف صار مصطلحاً له دلالةً معينةً، لا مجرد كلمة تدل على معنى لغوي ينطبقُ على أي نوع من أنواع الانحراف[3].

ثم علّ غانم لنا ذلك عندما أشار إلى قول محمود السعران في كتابهِ (علم اللغة) حيث قال: "فالأصوات المنحرفة تتكون بوضع عقبة في وسط المجرى الهوائي مع ترك منفذ للهواء عن طريق أحد جانبي العقبة، أو عن جانبيها، ومن هنا كانت تسميتها بالمنحرف (أو الجانبية) ومن أمثلتها أصوات اللام في العربية، والإنجليزية والفرنسية"[4].

أما علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح الانحراف كسابقيهم من علماء العربية، ووصفوا اللام بأنه منحرف، وأضافَ بعضهم إليها الراء. فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول: "حرفا الانحراف: وهما: "اللام" و"الراء"، ... أما "اللام":

---

(1) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(2) العطية، خليل إبراهيم، جهود الكوفيين في علم الأصوات، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، مطبعة دار الحكمة في البصرة، (1411هـ-1991م): عدد 53/22، وانظر: الداني، التحديد: 110، السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(3) الحمد، الدراسات الصوتية: 323.

(4) السعران، علم اللغة: 141.

فهو من الحروف الرخوة، لكنه انحرف بهِ اللسان مع الصوت إلى الشدة، فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد ولا خرج معه الصوت كله خروجه مع الرخوة فَسمي منحرفاً، لانحرافهِ عن حكم الشديد وعن حكم الرخو فهو بين صفتين.

وأما "الراء": فهو حرفٌ انحرفَ عن مخرج النون، الذي هو أقرب المخارج إليهِ، إلى مخرج "اللام" وهو أبعد من مخرج النون من مخرجهِ، فَسمي منحرفاً لذلك. وقيل: إنما سميت "الراء" منحرفة؛ (لأنها في الأصل من الحروف الشديدة، لكنها انحرفت عن الشدة إلى الرخاوة، حتى جرى معها الصوت ما لا يجري مع الشديدة)، لانحرافها إلى "اللام" وللتكرير الذي فيها، ولولا ذلك لم يجر معها الصوت عند النطق بها، لأن الأغلب عليها الشدة، والحروف الشديدة لا يجرى معها الصوت على ما قدمناه من الشرح"[1].

أما الداني (ت 444هـ) فقال: "والمنحرف حرف واحد، وهو اللام وقال الكوفيون: المنحرف والمكرر وهو الراء، لأنّه ينحرف عن مخرج النون إلى مخرج اللام، ولأن الناطق بهِ كأنه ناطقٌ برائين"[2].

وقد نسب ابن الجزري (ت 833هـ) اقتصار صفة الانحراف على صوت اللام للبصريين حيث قال: "وحرفا الانحراف اللام والراء على الصحيح، وقيل اللام فقط، ونسب إلى البصريين وسميا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما"[3]. ووافقه في ذلك النويري (ت 857هـ) في كتابه (شرح طيبة النشر)[4]. في حين نسب السيوطي (ت 911هـ) توسيع معنى الانحراف ليشمل اللام والراء إلى الكوفيين[5].

---

(1) القيسي، الرعاية: 130–132.

(2) الداني، التحديد: 110.

(3) ابن الجزري، النشر: 204/1.

(4) النويري، شرح طيبة النشر: 244/1.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

ووصف الراء بالانحراف غير دقيق، لأن التكرار أهم صفاته، ولا يلتقي في أثناء نطقهِ ما يلقاه اللام. قال محمود السعران: "بحيث تنشأ عقبة في وسط الفم مع ترك منفذ للهواء عن إحدى حافتي اللسان، أو عن حافتيهِ، ويرتفع الحنك الأعلى فلا ينفذ الهواء عن طريق الأنف"[1]. على حين أن الراء تتكرر فيه ضربات طرف اللسان على اللثة تكراراً سريعاً، ولا يلقي العقبة التي نجدها عند النطق باللام، لذلك صار مصطلح الانحراف مختصاً باللام "لا مجرد كلمة تدل على معنى لغوي ينطبق على أي نوع من أنواع الانحراف"[2].

وهنالك قسمٌ آخر من علماء التجويد أفردوا اللام بالانحراف منهم القرطبي (ت 461هـ) حيثُ قال: "ومن الحروف المنحرف، وهو اللام، لأن اللسان ينحرف فيهِ مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضِهما على الصوت من تينَك الناحيتين ومما فويقهما"[3].

وعرف ابن الطحان (ت 561هـ) الانحراف على أنه: "خروج من صفة إلى صفة، فاللام لم تعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد، ولا خرج معه الصوت خروجه مع الرخو". وقال: "والراء انحرفَ عن مخرج النون، الذي هو أقرب المخارج إليهِ، إلى مخرج اللام"[4].

نجد أن ابن الطحان (ت 561هـ) قد اتبع مكياً في اعتبار أن للانحراف صوتين حين قال: "والانحراف في حرفين، وهما: الراء واللام" إذ قال: "وهو ميل حرف اللام والراء بعد خروجهما إلى طرف اللسان. وسمي كذلك لانحرافهِ عن مخرجه"[5].

وعرفه عبد الواحد بن محمد (ت 705هـ) بقوله: "الانحراف ومعناه: الميل، وهو صفة اللام، والراء، وانحرافها إلى الجهة اليمنى، إلاّ أن انحراف اللام أقوى من

---

(1) السعران، علم اللغة: 185.

(2) الحمد، الدراسات الصوتية: 323، وانظر: العطية، جهود الكوفيين:22/53–54.

(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 92.

(4) ابن الطحان، مرشد القارئ: 37–38..

(5) ابن الطحان، مرشد القارئ: 34، ومخارج الحروف وصفاتها: 123.

انحراف الراء"[1]. وأكد ابن الجزري (ت 833هـ) أن للانحراف حرفين كما ذكر ذلك سابقاً[2].

أما المحدثون من علماء التجويد، فنجد أنهم استعملوا مصطلح (الانحراف) كسابقيهم من علماء العربية والتجويد. وقد قاموا بتعريف هذا المصطلح بعِدة تعريفات منها:

1- الميل بالحرف عن مخرجهِ حتى يتصل بمخرج غيره، وهو صفةٌ لازمةٌ لحرفين هما: اللام والراء. وإنما وصفا بالانحراف لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرجِ غيرهما، فاللام فيها انحرافٌ وميلٌ إلى طرف اللسان إلى مخرج النون، والراء فيها انحرافٌ إلى ظهر اللسان جانحةٌ قليلاً إلى جهة اللام[3].
2- قال محمد الصادق قمحاوي: "الانحراف هو ميل الحرف بعد خروجهِ إلى طرف اللسان وله حرفان (اللام والراء) فالانحراف صفة لازمة لهما لانحرافهما عن مخرجهما حتى يتصلا بمخرج غيرهما فاللام إلى ناحية طرف اللسان والراء إلى ظهره" وهو انحراف وميل الراء واللام عن مخرجيهما إلى مخرج غيرهما[4].

أما المحدثون من دارسي الأصوات العربية، فنجد أنهم قد اختلفوا في تسمية هذا المصطلح فبعضهم يطلقون عليه اسم (الجانبية)[5] وتمسك البعض الآخر منهم

---

(1) المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد أبي محمد المالكي، شرح كتاب التيسير للداني في القراءات المسمى الدر النثير والعذب النمير، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، (بيروت–لبنان)، ط1، (1421هـ-2003م): 186.

(2) ابن الجزري، النشر: 204/1.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 55، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 103–104، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 136– 137، الحفيان، أشهر المصطلحات: 253.

(4) قمحاوي، البرهان: 43، العقرباوي، المرشد: 219، عثمان، حسني شيخ، حق التلاوة، دار العدوي للطباعة والنشر والتوزيع (عمان–سوق البتراء) مكتبة المناهل (الزرقاء)، ط3، (1401هـ): 92.

(5) أنيس، الأصوات اللغوية: 87، عمر، دراسة الصوت اللغوي: 322، السعران، علم اللغة: 141.

بالمصطلح القديم (الانحرافية) حيث قال جان كانتينو: "اللام الانحرافية كان في اللغة السامية حرف مائِع انحرافي هو اللام. واحتفظت اللغة العربية القديمة بهذا الحـرف خالصاً، ومخرجه هو جميع حافة اللسان بينه وبين ما يليهِ من مقدم الحنك الأعلـى فويق الضواحك والأنياب والثنايا، ولهذا الحرف نطقٌ خاص يـسمى (الانحـراف)، ذلك أن اللسان ينحرف عند النطق بهِ بأن يعتمد طرف اللسان علـى المخـرج ... فيجري الهواء من جانبيهِ: وذلك سماه علماء الأصوات الأوروبيون حرفاً جانبياً" كما وصفَ الانحراف بأنهً: "خاصية اللام لأن اللسان ينحرف عند النطق بهذا الحـرف ويجري الصوت من جانبي اللسان وذلك ما نعبر عنه بعبارة (لاتيـرال) Latiral أي جانبي"(1).

3.2.2 القَلْقَلـةُ:

القَلْقَلةُ لُغَةً: هي قِلة الثبوت في المكان، وهي شدة اضطراب الشيء وتحركه، وهو يتقلقل ويتلقلق(2).

القَلْقَلةُ اصطلاحاً: ورد ذكر مصطلح القلقلة لدى الخليل بن أحمد الفراهيـدي (ت 170هـ-175هـ) حيث قال: "القلقلةُ: شدة الصياح والإكثار من الكلام، وقال: اللقْلَقَةُ: شِدة الصياح، واللقلقة: شدة اضطراب الشيء في تحركـه، يقـال: يتلقلـقُ ويتقلقل"(3).

كما استخدم سيبويه (ت 180هـ) هذا المصطلح عندما قال: "واعلم أن مـن الحروف حروفاً مشربة، ضغِطت من مواضعها، فإذا وقفتَ خرج معها مـن الفـم صويت ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلـة، وذلك القـاف، والجـيم، والطاء، والدال، والباء. والدليل على ذلك أنك تقول: (الحِذْق)، فلا تستطيع أن تقـفَ

---

(1) كانتينو، دروس في علم الأصوات العربية: 38، 78.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (قلل): 675/11، أبو بكر الرازي، مختار الـصحاح، (قلـل): 559.

(3) الفراهيدي، كتاب العين: 26/5.

إلا مع الصويت، لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً، كـأنهم يرومـون الحركة"[1].

وقد أضاف المبرد (ت 285هـ) لأصوات القلقلة صوت الكاف حـين قـال: "واعلم أن من الحروف حروفاً محصورة في مواضعها فتسمع عنـد الوقـف علـى الحرف منها نبرةً تتبعه وهي حروف القلقلة. وإذا تفقَّدتَ ذلك وجدته. فمنها القـاف والكاف، إلا أنها دون القاف؛ لأن حصر القاف أشد، وإنما تظهر هذهِ النبـرة فـي الوقف، فإن وصلْتَ لم يكن، لأنك أخرجتَ اللسان عنها إلى صوت آخر. فحلت بينَه وبين الاستقرار، وهذهِ المقلقلة بعضها أشد من بعض، كما ذكرت لك فـي القـاف والكاف"[2].

أما ابن جني (ت 392هـ) فلم يذكر حرف الكاف مع أحرف القلقلة كما فعل المبرد، إذ قال: "اعلم أن في الحروف حروفاً مشربه تحفز في الوقف، وتضغط عن مواضعها وهي حروف القلقلة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو: الحق واذهب واخلط واخرج، وبعض العرب أشد تصويتاً"[3].

نلاحظُ هنا أن ابن جني لم يخرج عما ذكره سيبويه من قبل، ولم يضِف جديداً على ما ذكره سيبويه. وقد وافقه الزمخشري (ت 538هـ) في ذلك حيـث عـرف القلقلة بقولِهِ: "والقلقلة ما تحس بهِ إذا وقفتَ عليها من شدة الصوت المتـصعد مـن الصدر مع الحفز والضغط"[4] وسار على ذلك ابن يعيش (ت 646هـ) فكان مؤيـداً له في ذلك التعريف في كتابه (شرح المفصل)[5] وقال ابن عصفور (ت 669هـ): "وينقسم أيضاً على متقلقل، ومشرب، وما ليس فيهِ قلقلة ولا إشراب"[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 174/4.

(2) المبرد، المقتضب: 196/1.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 63/1.

(4) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 128/10.

(6) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675/2.

وتبع علماء التجويد القدماء علماء اللغة في تحديد مصطلح القلقلة، حيث ذكر مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) مصطلح القلقلة، لكن دون أن يعرفه تعريفاً صريحاً حيث قال: "حروف القلقلة، ويقال: اللقلقة، وهي خمسة أحرف، يجمعها هجاء قولك: (جدٍ بطق)"[1].

أما الداني (ت 444هـ) فلم يخرج عما ذكره سيبويه[2]. وهذا القرطبي (ت 461هـ) يسير على خُطى سابقيه كسيبويه والمبرد، ويحذو حذوهم في الحديث عن هذا المصطلح، دون زيادةٍ تفيدنا في الموضوع، ولا نقصٍ يخل بهِ[3]. وذهب ابن الجزري (ت 833هـ) مذهب سابقيه في ذلك في كتابيه (التمهيد في علم التجويد)، و (النشر في القراءات العشر)[4].

وذهب جمهور علماء التجويد إلى أن للقلقلة موضعاً وحددوه، فبعضهم يرى أنها لا تكون إلا عند الوقف[5] وهو الذي يفهم من كلام علماء العربية؛ لأن أخذك في صوت آخر عند الوصل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً[6]. وذهب أكثرهم إلى أنه لا يشترط لحصول القلقلة سوى سكون الأصوات المذكورة. سواء وقعت وسطاً أو متطرفة[7]. وقال مكي بن أبي طالب: "إلا أن ذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن"[8].

نخلص من السابق إلى أن العلماء ذهبوا مذهبين في الموضع الذي تُقَلْقل فيهِ هذه الأصوات، وهذان المذهبان هما:

---

(1) القيسي، الرعاية: 124.

(2) الداني، التحديد: 111.

(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 93.

(4) ابن الجزري، التمهيد: 101، والنشر: 203/1.

(5) ابن الطحان، مرشد القارئ: 38.

(6) سيبويه، الكتاب: 175/4، المبرد، المقتضب: 196/1، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 63/1، الزمخشري، المفصل: 466، الاستراباذي، شرح الشافية: 263/1.

(7) أحمد بن أبي عمر، الإيضاح: 488/2.

(8) القيسي، الرعاية: 124.

الأول : يرى بعضهم أن القلقلة لا تكون إلا عند الوقف.

الثاني: ذهب كثير من العلماء إلى عدم اشتراط سكون هذهِ الحروف لحصول القلقلة.

وقد ذكر ابن الجزري (ت 833هـ) المذهبين في كتابهِ (النشر)، حيث قـال: "وسميت هذهِ الحروف بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها، فيحتاج إلـى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف وغيره، وإلى زيادة إتمام النطـق بهن. فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن. وهو فـي الوقـف أمكـن، وأصل هذهِ الحروف القاف؛ لأنه لا يقدر أن يؤتى بهِ ساكناً إلا مع صوتٍ زائدٍ لشدة استعلائهِ.

وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف. فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون. وقّوى الشبه في ذلك كون القلقلة في الوقف العرفي أبين وحسبانهم أن القلقلة حركـة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح. واللقلقة شدة الصوت.

وقال الأستاذ أبو الحسن شريح بن الإمام أبي عبد ا بن شريح رحمه ا في كتابهِ (نهاية الإتقان: في تجويد القرآن) لما ذكر أحرف القلقلة الخمسة فقـال وهـي متوسطة كباء الأبواب وجيم النجدين ودال مددنا وقاف خلقنا وطاء أطوار. ومتطرفة كباء (لم يتب) وجيم (لم يخرج) ودال (لقد) وقاف (من يشاقق) وطـاء (لا تـشطط) فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة انتهى. وهو عين مـا قالـه المبرد ونص فيما قلناه وا ُ أعلم"[1].

وقد علل مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) سبب تسمية هذه الأحرف بهـذهِ التسمية فقال: "وإنما سميت بذلك؛ لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقـف علـيهن، وإرادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في الوقـف عليهن أبين منه في الوصـل بهن"[2].

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 203/1-204.

(2) القيسي، الرعاية: 124.

وقال الداني (ت 444هـ): "وتسمى هذهِ الحروف حروف القلقلـة، لأنـه إذا وقِفَ عليها لم يستَطع أن يوقّف دون الصويت، وذلك قولك: الحَرقْ وقَطْ وشبهه"[1].

وقال الاستراباذي (ت 686هـ): "إنما سميت حروف القلقلة لأنّها يـصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر، وهـذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت، فإذا أردتَ بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع"[2].

وقالَ ابن الجزري (ت 833هـ) قول مكي السابق دون زيادةٍ على ما قالَـه مكي في كتابيه (النشر والتمهيد) [3]. وكذلك الحال تبعه النويري (ت 857هـ) فـي كتابهِ (شرح طيبة النشر في القراءات العشر) [4].

أما المحدثون من علماء التجويد فحاولوا تَفسير سبب التسمية؛ فهذا الجريسي (ت 1322هـ) يقول: "وإنما سميت بذلك؛ لأن صوتها لا يكاد يتبين بهِ سكونها ما لم تخرج إلى شبه المتحرك لشدة أمرها من قولهم قلقله إذا حركه، وإنما حـصلَ لهـا ذلك؛ لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها"[5]. وأيده في ذلك المرصفي في كتابه (هداية القاري) [6].

وقالَ الأنصاري: "سميت حروفها بذلك لأنها حين سكونها تتقلقل وتتلقلق عند خروجها، حتى يسمع لها نبرة قوية لما فيها من شـدة الصوت الصاعـد بهـا مـع الضغط، دون غيرها من الحروف"[7].

(1) الداني، التحديد: 111.

(2) الاسترباذي، شرح الشافية: 263/3.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 203/1، والتمهيد: 101.

(4) النويري، شرح طيبة النشر: 243/1.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: 55.

(6) المرصفي، هداية القاري: 84/1.

(7) الأنصاري، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية: 52، والدقائق المحكمة في شـرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، تحقيق: نسيب نشاوي، (1400هـ-1980م): 51.

وقالَ الحفيان: "وتسمى مقلقلة لاضطراب اللسان في الفم عند النطق بها حتى يسمع له نبرة قوية دون غيرها من الحروف"[1].

كما ذهب بعض المحدثين من علماء الأصوات إلى تعليل قلقلة العرب للأصوات الخاصة بالقلقلة بحرص هؤلاء على إظهار كل ما في هذه الأصوات من جهر، فلا ينالها شيء من الهمس[2].

أقسام القلقلة:

اتفق علماء التجويد المحدثون مع علماء اللغة المحدثين على تقسيم القلقلة إلى نوعين هما:

1- **القلقلة الكبرى:** وهي التي تكون عند الوقف على الصوت الشديد وتوصف بأنها شديدة. ويحدث هذا النوع إذا كانت حروف القلقلة في آخر الكلمة ووقفَ عليها نحو: (مريج، بعِيد، واق).

2- **القلقلة الصغرى:** وهي التي تكون عند نطق هذهِ الأصوات إذا كانت وسطاً، ويحدث هذا القسم إذا كان الحرف ساكناً في وسط الكلمة نحوً: (يجعلُون، يدعون)[3].

إلا أن هذا التقسيم لم يكن موجوداً عند القدماء من علماء التجويد؛ إذ إنني لم أجد أية إشارة له عندهم.

4.2.2 التفشي:

التفشي لغةً: فشا خبره يفشو فُشُواً وفُشِياً: انْتَشَر وذاع، وفشا الشيء يفشو فُشُواً إذا ظَهر، وهو عام في كل شيء. وتفشى الشيء، وهو عام في كل شيء.

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 253.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 127، العطية، خليل إبراهيم، في البحث الصوتي، منشورات دار الجاحظ للنشر-بغداد، 1983م: 59.

(3) عثمان، حق التلاوة: 85.

والفواشي كل شيء منتشر من المال كالغنم السائمة والإبل وغيرها لأنها تفـشو أي تنتشر في الأرض، وتفشى الشيء أي اتسع[1].

التفشي اصطلاحاً: استخدم أغلب علماء اللغة مصطلـح التفشـي، وأهملـه البعض منهم، أما الذين استخدموا هذا المصطلح فلم يذكـروا لـه تعريفـاً محـدداً وواضحاً، وإنما أشاروا إليهِ عند حديثهم عن بعض الأصـوات فهـذا سـيبويه (ت 180هـ) يقول: "الشين لا تُدغم في الجيم، لأن الشين استطال مخرجهـا لرخاوتهـا حتى اتصلَ بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مـع البـاء، فاجتمع هذا فيها والتفشي"[2]. كما أنه أضافَ إلى الشين حرفاً آخر وهو الضاد عندما قال: "واللذان خالطاها – الضاد والشين"[3].

نجد أن سيبويه لم يتحدث عن التفشي الذي يصيب الضاد والشين، بـل أنـه وصفها بالاستطالة، ونفهم ذلك من قولهِ محاولاً تفسير مـصطلح المخالطـة: "لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتـى اتـصلت بمخرج الطاء"[4].

والتفشي بالشين المعجمة لغةً الاتساع. وفي اصطلاح القراء انتشار الريح في الفم حتى يتصل بمخرج الظاء المعجمة، وبذا عرفَ وجه تسمية المعجمة متفشياً[5].

أما المبرد (ت 285هـ) فنلاحـظ أنه خلـط بين المـصطلحين (التفـشـي والاستطالة) بمجرد سماعِهِ لكلام سيبويه (ت 180هـ) الـسابق؛ حيـث أضـاف (الضاد) لصوت الشين عندما قال: "والحرفان اللذان يبعدان من مخرجهما، ويتصلان بها في التفشي الذي فيهما الشين والضاد. فأما الشين فتخرج من وسط اللسان مـن مخرج الميم، والياء ثم تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام"[6].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (فشا): 178/15-179.

(2) سيبويه، الكتاب: 448/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 457/4.

(4) سيبويه، الكتاب: 457/4.

(5) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 494/1.

(6) المبرد، المقتضب: 214/1.

كما أن المبرد يتفق مع سيبويه في أن التفشي الذي في الشين يوصـلها إلـى صوت الطاء من خلال قولهِ: "ولا تدغم الشين في الجيم البتة؛ لأن الشين من حروف التفشي، فلها استطالةٌ من مخرجها، حتى تتصل بمخرج الطاء"[1].

كما نجد سيبويه قد أضاف صوت (الراء) إلى الشين فقال: "الراء لا تُدغم في اللام ولا في النون لأنها مكررة، وهي تُفشى إذا كان معها غيرها"[2] فسيبويه هنـا يشترط أن يكون مع الراء غيرها، لعدها من أصوات التفشي. ونلاحـظ أيـضاً أن وصف المبرد للضاد بالتفشي أنه وصفٌ غير دقيق، لأن التفـشي لا يكـ ـون فـي الصوت، ونحن نعلم أن الضاد في النطق الحديث صوتٌ انفجاري.

كما أشار ابن دريد (ت 321هـ) إلى ظاهرة التفشي عنـدما قـال: "(وأمـا جنس) حروف أقصى الفم من أسفل اللسان (فهن: القاف والكاف ثم الجيم ثم الشين)، فلذلك لم تأتلف الكاف والقاف في كلمة واحدة إلا بحواجز ليس في كلامهم (قـك ولا كق)، وكذلك حالهما مع الجيم ليس في كلامهم (جك ولا كج) إلا أنها دخلـت علـى الشين لتفشي الشين وقربها من عكدة اللسان بل هي مجاوزة للعكدة إلى الفم..." [3]. وكذلك الحال ورد ذكر هذا المصطلح لدى ابن يعيش (ت 646هـ) في كتابهِ (شرح المفصل)[4].

وورد أيضاً مصطلح التفشي عند ابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ) حيث قال: "ولا يدغم في الجيم من مخرجه شيء، أما الشين فلم تدغم فيها لأن فيها تفـشياً فكرهوا إذهابه بالإدغام، وأيضاً فإن الشين بتفشيها لحقت بمخرج الطـاء والـدال، فبعدت عن الجيم"[5]، من حديث ابن عصفور السابق نجـد أنـه قـصر مـصطلح (التفشي) على صوت الشين فقط. أما الاسترابادي (ت 686هـ) فقـال فـي أثنـاء

---

(1) المبرد، المقتضب: 211/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 448/4.

(3) ابن دريد، جمهرة اللغة: 6/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 138/10.

(5) ابن عصفور، الممتع في التصريف، 687/2-688.

حديثه عن امتناع إدغام المتقاربين: "وفضيلة الشين التفشي والرخاوة، فلا تدغم في الجيم مع تقاربهما في المخرج"[1].

وقد أشار السيوطي (ت 911هـ) إلى هذا المصطلح عندما قال: " والشين حرفٌ ضعيفٌ لهمسِهِ ورخاوتِهِ واستفالِهِ وفيهِ بعض القوة لتفشيهِ، فلذلك كان تقريبهِ من الجيم مستحسناً"[2].

وقد ذكر علماء التجويد هذا المصطلح أيضاً، وحاولوا تقديم تعريف له. فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول: "ومعنى "التفشي": هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطِهِ في الخروج عند النطق بها"[3].

أما الداني (ت 444هـ) فقال: "والمتفشي حرفٌ واحد وهو الشين، تفشت في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج الظاء، وكذلك الفاء تفشت حتى اتصلت بمخرج الثاء، ولذلك تبدل منها، فيقال: جدفٌ وجدثٌ"[4].

وقال القرطبي (ت 461هـ): "وأما المتفشية، وتُسمى المخالطة، لأنها يتخالطُ ما يتصل بها في طرف اللسان فالشين والضاد، وذلك أن الشين تتفشى في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام، ولذلك سميت الحرف المستطيل لأنها استطالت من موضعها حتى خالطت بالإطباق الذي فيها الطاء والظاء والصاد. وفي الفاء تفشت لأن مخرجها يستطيل عائداً حتى تتصل بمخرج الثاء، ولذلك تبدل منها في مثل جدثٍ وجدفٍ. ومعنى التفشي انتشار الصوت بها عند النطق بها"[5].

وعرف ابن الطحان (ت 561هـ) التفشي بقولِهِ: "والتفشي: انتشار خروج الريح، وانبساطهِ، حتى يتَخَيَلَ أن الشين انفرشت، حتى لحقت بمنشأ الظاء، وهي أخص بهذهِ الصفة من الهاء، وقد ذكر بعضهم الضاد في هذا المعنى،

---

(1) الاستراباذي، شرح الشافية: 270/3.

(2) السيوطي، همع الهوامع: 229/2.

(3) القيسي، الرعاية: 135.

(4) الداني، التحديد: 109-110.

(5) القرطبي، الموضح في التجويد: 96.

لاستطالتها، لما اتصلت بمخرج اللام"[1]. وقد نقل أبو شامة (ت 665هـ) أن ابـن مريم الشيرازي[2] قال: "ومنها حروف التفشي، وهي أربعة مجموعـة فـي قولـك (مشفر) وهي حروف فيها غنة وتفشٍ وتأفف وتكرار، وإنما قيل لها حروف التفشي وإن كان التفشي في الشين خاصة، لأن الباقية مقاربةٌ له لأن الشين بمـا فيـهِ مـن التفشي ينتشر الصوت منه ويتفشى حتى يتصل إلى مخارج الباقية وقـالَ الـشيخ: "سمي الشين المتفشي، لأنه انتشر في الفم برخاوتهِ حتى اتـصل بمخـرج الظـاء والتفشي الانتشار"[3].

وعرفه عبد الواحد بن محمد (ت 705هـ) في كتابهِ: (شرح كتاب التيـسير للداني في القراءات) بقولِهِ: "التفشي، ومعناه الظهور، وهي صـفةُ الـشين، والفـاء وصفاً بذلك لما يبدو على ظاهر الفم من التكيف والتأثر عند النطق بهما"[4].

نلاحظ مما سبق أن صاحب شرح التيسير قد أضاف الفاء إلى الشين ونجد أن النويري (ت 857هـ) يعارض صاحب شرح التيسير في ذلك حيث قال: "وللتفشي الشين يعني: أن حر ف التفشي الشين فقط باتفاقٍ؛ لأنه تفشى فـي مخرجـه حتـى اتصل بمخرج الظاء وأضاف بعضهم إليها حروفاً أُخر ولا يصح"[5].

وذكر ابن الجزري (ت 833هـ) مصطلح التفشي وعدد حروفه وبين سـبب تَسمِيتُه بذلك فقال: "الحرف المتفشي، وهو الشين. سميت بذلك؛ لأنهـا تفـشت فـي مخرجها عند النطق به حتى اتصلت بمخرج الظاء، وقيل إن في الياء تفشياً. فقلت: والواو كذلك. وقالَ قومٌ حروف التفشي ثمانية: الميم والشين والفاء والـراء والثـاء

---

(1) ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها: 94، ومرشد القارئ: 34، 37.

(2) ابن مريم الشيرازي (نصر بن علي بن محمد) يعرف بابن أبي مريم فخر الدين أبو عبد ا الفارسي أستاذ عارف، له كتاب في القرآآت الثمان سماه الموضح يدل على تمكنه في الفـن جعله بأحرف مرموزة دالة على أسماء الرواة وذكر ناسخه أنه اسـتملاه مـن لفظـه فـي رمضان سنة اثنتين وستين وخمسمائة، انظر: ابن الجزري،غاية النهاية: 337/2.

(3) أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الاماني: 753.

(4) المالقي، شرح كتاب التيسير: 186.

(5) النويري، شرح طيبة النشر: 245/1.

والصاد والسين والضاد، تفشي الميم بالغُنة، والشين والثاء بالانتشار، والفاء بالتأفف، والراء بالتكرير، والصاد والسين بالصفير، والضاد بالاستطالة. فقات: ومـن جعـل الميم حرف تفشٍ بالغُنةِ يلزمه النون، لأنه حرفٌ أَغَن. ومن لقب الـصاد والـسين بالتفشي لصفيرهما يلزمه الزاي لأن فيهِ ما فيهما من الصفير. ومعنى الصفير هـو كثرة خروج بين اللسان والحنك وانبساطِهِ في الخروج عند النطق بها حتى يتصل الحرف بمخرج غيرهِ"[1].

كما قال ابن الجزري في كتابهِ النشر وهو يتحدث عن صـفات الأصـوات: "وحروف التفشي–هو الشين اتفاقاً لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصلَ بمخرج الطاء، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعض: الراء والصاد والسين واليـاء والثـاء والميم"[2].

نخلص من قول ابن الجزري أنه ليس براضٍ عن تعدد حروف التفشي، بدليل أنه قال بلزوم النون والزاي. حيث شعرتُ أنه كان يتحدث بسخرية، حيث إن هـذهِ الصفة لا تحتمل كل هذهِ الأصوات.

وقال المرعشي (ت 1150هـ): "وبالجملة أن الحروف المذكورة مشتركةٌ في كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتِفِقَ في تفشيهِ، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليهِ، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي، وفي التمهيد ينبغي أن يبين التفشي في الشين عند النطق بها، وإذا كانت مشددة فلا بد من إشباع تفشّيها كقولِهِ تعالى: ﴿ ▭⬩♦⌛♦⌖⊙❷⬀☼♦🕔❍ ﴾[3] ولم يضعوا لضد التفشي اسماً"[4].كما قال عنها: "التفشي ريح زائدة تنتشر في الفم عند النطق بها بخلاف غيرها"[5].

---

(1) ابن الجزري، التمهيد: 107-108، القسطلاني، لطائف الإشارات: 202/1.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 205/1.

(3) [الصافات: 101].

(4) المرعشي، جهد المقل: 159.

(5) القيسي، الرعاية: 175، المرعشي، جهد المقل: 158.

أما المحدثون من علماء التجويد، فقد اتبعوا القدماء فيما يخص هذا المصطلح من حيث المعنى وعدد الأحرف، دون أي تغيير[1].

أما المحدثون من دارسي الأصوات، فقد أهمل أكثرهم ذكر هذهِ الصفة، وهي وإن كانت من الصفات المحسنة التي لا تميز بين الأصوات، وإنما توضح خاصـية في صوت معين، فإنها قد تكون ذات فائدة في تفسير بعض الظواهر الصوتية، فحين تحدث إبراهيم أنيس عن عدم إدغام الزاي والشين في غيرهما في الأمثلة القرآنية لم يجد تفسيراً لذلك إلا المصادفة فقال: "وليس لهذا ما يبرره من الناحية الصوتية سوى مجرد المصادفة"[2] كما يقول: "إن منطقة الهواء في الفم عند النطق بالـشين أوسـع منها عند النطق بالسين"[3].

كما ذكر عبد الصبور شاهين صفة التفشي فقال: "ومعنى (التفشي): أن يشغل الصوت من عرض اللسان مساحةً ينتج بها هذا (الوشيش)" [4].

وقال عبد القادر مرعي: "هو صفةٌ خاصةٌ بصوت الشين في العربية، وعنـد النطق بهذا الصوت يتفشى الهواء وينتشر داخل الفم وخارجه"[5].

5.2.2 الاستِطَالَةُ:

الاستطالةُ لُغَةً: الاستعلاء والترفع. وهي التفَضلُ ورفع النفس[6].

---

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 58، الحـصري، أحكـام قـراءة القـرآن الكـريم: 107، المرصفي، هداية القاري: 90/1، الحفيان، أشهر المصطلحـات فـي فـن الأداء: 254، دعاس، فن التجويد: 77، قمحاوي، البرهان: 43، عثمان، حق الـتلاوة: 94، العقربـاوي، المرشد: 111.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 136.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 65.

(4) شاهين، في التطور اللغوي: 210.

(5) مرعي، المصطلح الصوتي: 120.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (طول): 493/11، 495.

* انظر شاهين، في التطور اللغوي: 191-192.

الاستطالةُ اصطلاحاً: كان سيبويه (ت 180هـ) أولَ من استخدم مصطلح الاستطالة عندما تحدثَ عن الضاد الضعيفة * إذ قال: "... وهي أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان"[1]. وقالَ في موضع آخر في أثناء حديثِهِ عن موانع إدغام الضاد: "ولا تُدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها، يعني الضاد"[2]. ووصفَ سيبويه الضاد والشين بالاستطالةِ عندما قال: "لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء"[3]. وعند حديثِهِ عن إدغام (الطاء والدال والتاء) في الشين قال: " وتدغم الطاء والدال والتاء في الشين، لاستطالتها حين اتصلت بمخرجها، وذلك قولك: اضبشبثاً، وانْعشبثاً، وانْقُشبثا"[4].

كما ورد ذكر هذا المصطلح عند المبرد (ت 285هـ) حيث قالَ وهو يتحدثُ عن منع إدغام (الشين في الجيم): "ولا تدغم الشين في الجيم البتة؛ لأن الشين من حروف التفشي، فلها استطالة من مخرجها، حتى تتصل بمخرج الظاء، والإدغام لا يبخس الحروف ولا ينقصها"[5]. فالمبرد هنا لم يصف حرف الضاد بالاستطالة، وإنما اكتفى بحرف الشين لتنطبق عليهِ هذهِ الصفة. وهذا يقودنا إلى القول بأن حرف الشين حرفٌ مشترك في صفتي الاستطالة والتفشي.

أما ابن جني (ت 392هـ) فلم أجد عنده حديثاً عن هذا المصطلح، سوى أنه استخدم الضاد وصفاً لأصوات المد (الألف والواو والياء) حيثُ قال: "فجميع الحروف صحيح إلا الألف والواو اللواتي هن حروف المد والاستطالة"[6]. وهذا يدلنا على أن هذهِ الأصوات قد عرفَت بصفاتٍ أخرى كالمد والعلة أو الهوائية، فأغنت

---

(1) سيبويه، الكتاب: 432/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 466/4، 470.

(3) سيبويه، الكتاب: 457/4.

(4) سيبويه، الكتاب: 466/4.

(5) المبرد، المقتضب: 211/1.

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 62/1.

عن استخدام مصطلح الاستطالةِ للدلالة عليها. ونجد أن أغلب علماء العربية القدماء قد أهمل الحديث عن هذا المصطلح.

وإذا وصلنا إلى ابن عصفور (ت 669هـ) وجدناه يتبع المبرد في الحديث عن هذا المصطلح في كتابة (الممتع في التصريف) أثناء حديثِهِ عن جواز إدغام (الضاد) في الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، واللام، فقال: "فإن الضاد، بالاستطالة التي فيها، لحقت مخرج الطاء والدال والتاء، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه، إلا أنها لم تقع من التثنية موقع الطاء لانحرافها، لأنك تضع لسانك للطاء بين الثنيتين"[1] كما استخدم الاسترابادي (ت 686هـ) مصطلح الاستطالة أثناء حديثِهِ عن موانع إدغام أحد المتقاربين في الآخر، إذ قال: "وفضيلة الضاد الاستطالة"[2]. وقال عندما تحدثَ عن وجوب إدغام لام المعرفة في مثلها: "أما الضاد فلأنها استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام"[3].

كما استخدم علماء التجويد القدماء مصطلح (الاستطالة) لوصف صوت (الضاد). فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول: "الحرف المستطيل: وهو الضاد"[4] نجد هنا أن مكياً قد استخدم مصطلح (الاستطالة) للدلالة على صوت (الضاد) العربية القديمة، وذلك لأن مخرجها يبدأ من أول حافة اللسان من أقصاه وينتهي إلى مخارج طرف اللسان فيستوعب طول حافته. حيث إن هذِهِ الصفة ملازمة لصوت الضاد في أثناء كونِهِ متسعاً؛ إذن فهي صفة تختص بمخرج الصوت لا بطبيعة خروجِهِ. كما نجد أن مكياً اقتصر مصطلح (الاستطالة) على صوت الضاد واستخدامِهِ لهذا المصطلح ينطبقُ على جري المخرج لا النفس.

---

(1) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 691/2.

(2) الاسترابادي، شرح الشافية: 270/3.

(3) الاسترابادي، شرح الشافية: 279/3، 283.

(4) القيسي، الرعاية: 134، والكشف: 137/1.

كما نلاحظ أن مكياً قد أشرك صفة التفشي بصوت الضاد، فكان لها نـصيبٌ فيه، حين قال: "والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام"[1] وقد أشـار المبـرد (ت 285هـ) إلى هذا في كتابهِ (المتقضب)[2].

وفسر مكي سبب تسمية هذا المصطلح بتلك التسمية فقال: "سميت بذلك لأنها استطالت على الفم عند النطق بها، حتى اتصلت بمخرج اللام، وذلك لما اجتمع فيها من القـوة بالجهر والإطبـاق والاستعلاء فقويت بذلك واستطالت في الخروج مـن مخرجها حتى اتصلت باللام لقرب مخرج اللام من مخرجها"[3].

أما الداني (ت 444هـ) فقد حصر مصطلح (الاستطالة) في صوت الـضاد فقط عندما قال: "والمستطيل حرفٌ واحدٌ، وهو الضاد"[4].

وذكر القرطبي (ت 461هـ) مصطلح (الاستطالة) في كتابه (الموضح) فقال: "وفي الضاد استعلاءٌ واستطالةٌ وجهرٌ وإطباقٌ يجب مراعاته فيها وتـوفيره عليهـا سيما فـي مـا يـشتبه لفظُـه مثـل: ﴿ ✂⚘☜⚗ℰ⚗✎◉☜ℯ⅋✓× ﴾[5] و﴿ ✂⚘☜➔⅄⚗✎☼◻⅋✓▫ ﴾[6] و﴿ ➬◻◪✿☜◻ ♦♊ ✍♦⑨⇧⇱⇱❑♌♦ ﴾[7] و﴿ ←♦◻ ◻♦♉⇧♑←○← ﴾[8] و﴿ 🕮❐➬⇧◨■◨▫♊⌘ ﴾[9] و﴿ ☞☒✞⅋❷❸☪✂ ﴾[9] و﴿ ▫♦⑩♦➔⇧◨■◨▫♊⌘ ﴾[10] و﴿ ❻♦❐♦✂☞⅋⑨◰ ﴾[10] ﴿ ❐⇱♉⇱❑■⋖ ③♦❑⬀✌♦⟐✐⓿⌨ ﴾

(1) القيسي، الرعاية: 135.

(2) المبرد، المقتضب: 211/1.

(3) القيسي، الرعاية: 134.

(4) الداني، التحديد: 110.

(5) [الفاتحة: 7].

(6) [الفتح: 6].

(7) [الإسراء: 67].

(8) [النحل: 58].

(9) [إبراهيم: 36].

(10) [الشورى: 33].

☼❋✍♑⬀❸◆□⬊ ﴾(1) وكـ ـذلك فـ ـي مثـ ـل ﴿ ❒◆➮❁✍♙⬥✳💣⇳

⬊◆🖬■⑩⬂♍⛟⚐⬄ ﴾(2) ﴿ ◆➮❁✍✎✶ø📭⌨ ✉⛟❍♑⌚

⌚❁⑨⇳❻🡻🖰☒ ﴾(3) لئـ ـ ـلا يـ ـ ـشتبه بقولـ ـ ـهِ: ﴿ ▫⬥⓿☒✁♙⬥✳💣⇳

❒◆✉⬥✍✌⬥ 🕮❒⚐⬀❺ø⚖⍓✍ ﴾(4)، ﴿ ❶⬥✁✎✶ø☽⬥❒➔

✁✍➝▫☼◘❑⬀☠♑ ﴾(5) لافتراقهما في المعنى، وإن تقاربا في اللفظ"(6).

كما أنه كان مؤيداً لمكي في إشراك صوت الشين في مـ ـصطلح الاسـ ـتطالة؛ حيث قال في موضع آخر من كتابهِ: "والضاد تتفشى حتى تـ ـصل بمخـ ـرج الـ ـلام، ولذلك سميت الحرف المستطيل لأنها استطالت من موضعها حتى خالطت بالإطباق الذي فيها الطاء والظاء والصاد"(7).

وورد هذا المصطلح لدى ابن الطحان (ت 561هـ) حين قال: "وذكر بعضهم أن الضاد ... لاستطالتها، لما اتصلت بمخرج اللام"(8).

كما عرفها ابن الطحان بقوله: "الاستطالة: تُمد عند نبـ ـات الـ ـضاد؛ للجهـ ـر والاستعلاء تمكنها من أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه؛ فاستطالت بذلك؛ فلحقـ ـت بمخرج اللام"(9).

أما ابن الجزري (ت 833هـ) فقال في كتابهِ (التمهيد) في أثناء حديثهِ عـ ـن أقسام الحروف وألقابها ما يلي: "الحرف المستطيل، وهو الضاد المعجمة"(10). وقال في فقرةٍ أخرى من نفس الصفحة ما يلي: "وقـ ـالَ قـ ـومٌ حروف التفشي ثمانية: الميم

---

(1) [القيامة: 22].

(2) [التوبة: 118].

(3) [هود: 12].

(4) [الطلاق: 9].

(5) [آل عمران: 185].

(6) القرطبي، الموضح: 114.

(7) القرطبي، الموضح: 96.

(8) ابن الطحان، مرشد القارئ: 37.

(9) ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها: 133.

(10) ابن الجزري، التمهيد: 107.

والشين والفاء والراء والثاء والصاد والسين والضاد، ... والضاد بالاستطالة"[1] إذن نلاحظ أن ابن الجزري وافق مكياً في إشراكِهِ مصطلح الاستطالة في صوت الضاد.

إلا أن المرعشي (ت 1150هـ) لم يقصر صفة الاستطالة على صوت الضاد فقط، بل اتفقَ في رأيه مع سابقيه كابن الجزري ومكي، حيث قـال: "... فهـي لا تختص بالضاد، بـل الشين المعجمة مستطيلة أيضـاً للتفشي"[2]. كما لاحـظ علماء التجويد أن هناك صلة بين مصطلح المستطيل ومصطلح الممدود، وحاولوا التفريـق بينهما، فقـال الجعبري "والفرق بين المستطيل والممـدود أن المستطيل جـرى في مخرجِهِ، والممدود جرى في نفسه"[3]. وقالَ المرعشي معلقاً على ذلك: "توضيح هذا الفرق أن للمستطيل مخرجاً لـه طولٌ في جهة جريان الصوت فجرى في مخرجِـهِ بقدر طولِهِ، ولم يتجاوزه، لما عرفتَ أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق، ولـيس للممدود مخرج فلم يجر إلا في ذاتِهِ لا في مخرج، إذ المخرج المقدر ليس المخـرج حقيقة، فلا ينقطع إلا بانقطاع الهـواء، ولأجـل هذا الفرق اختلفت تسمياتها، ولـو انعكست لَصح، لكنهم اختاروا ذلك"[4].

كما لاحظ المرعشي (ت 1150هـ) وجود علاقة بين صفة الاستطالة وصفة التفشي، ويتضح من كلامِهِ أن الصوت المتفشي والصوت المستطيل يحتاجان إلـى زمن لنطقهما أكثر من بقية الحروف الجامدة الرخوة، ولكن لا يبلغان زمن الصوت الممدود[5]. حيث يقـول: "فظهر أن التفشي يوجِب استطالـة الصوت، فكل مـتفشٍ مستطيل، وقد عرفت حروف التفشي في بابِهِ. وبالجملة إن الحـروف علـى أربـع مراتب: آني لا يمتّد أصلاً، وهي الحروف الشديدة، وزماني يمتّد قدر ألـف وهـي

---

(1) ابن الجزري، التمهيد: 107.

(2) المرعشي، جهد المقل: 160.

(3) القاري،المنح الفكرية: 17.

(4) المرعشي، جهد المقل: 160.

(5) الحمد، الدراسات الصوتية: 321.

حروف المد، وزماني يقرب من قدر ألف وهي الضاد المعجمة وحروف التفـشي، وزماني يقرب من الآني وهي بواقي الحروف"[1].

ويقول غانم قدوري: "ولما كانت الضاد القديمة الموصوفة بالاستطالة غيـر متحققة في النطق اليوم، وهي الأصل في هذهِ الصفةِ فإن تصور تلك الـصفة فـي الضاد لا يصل إلى الوضوح التام، ويمكن أن نستنتج أن المقصود بالاسـتطالة هـو اتساع مخرج الحـرف، أي أن ما يأخذه الحرف المستطيل مـن العضوين اللـذين يشتركان في مخرجِهِ أكبر مما يأخذه الحرف غير المستطيل من ذينك العضوين"[2].

نلاحظ أن القدماء من علماء العربية والتجويد قد اتفقوا على أن الضاد هـي الأصل في صفة الاستطالة، وأن مصطلح الاستطالة يصدقُ عليها وينطبق أيضاً.

واستخدم المحدثـون من علمـاء التجويد مصطلح الاستطالة كسابقيهم مـن علمائه، فعرفوه بتعاريف عدة منها:

1- امتداد الصوت من آخر حافة اللسان إلى أولها عند النطق بحرفها وهو الضاد. إذن فهي صفةٌ لازمةٌ للضاد المعجمة[3].
2- امتداد مخرج الضاد عند النطق بها حتى تتصل بمخرج اللام، ولا يكون ذلـك إلا في الضاد فقط[4].

6.2.2 التكرير (التكْرار):

التكرير لُغَةً: المكرر من الحروف: الراء، وذلك لأنك إذا وقفتَ عليهِ رأيـتَ طرف اللسان يتغير بما فيهِ من التكرير، ولذلك احتُسِب في الإمالة بحرفين[5].

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 160-161.

(2) الحمد، الدراسات الصوتية: 321.

(3) موسى، الفوائـد التجويدية: 43، الجريسي، نهاية القول المفيـد، 58، الحـصري، أحكـام قراءة القرآن، 108، عثمان، حق التلاوة: 94، قمحاوي، البرهان: 44، العقرباوي، المرشد: 111، الأنصاري، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية: 14.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات: 254.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (كرر): 160/5.

والتكرار: هو عبارة عن الإتيان بشيء مرةً بعد أخرى[1]. والتكرير: بـالراء ذكـر الشيء مرةً فصاعداً بعد أخـرى، وكـذا التكرار كما يستفاد من المطول في تعريف الفصاحة[2].

التكرير اصطلاحاً: كان سيبويه (ت 180هـ) أولَ من استخدم هذا المصطلح من القدماء في أثناء حديثِهِ عن صفات الحروف فها هو يقول: "ومنها المكرر، وهو حرفٌ شديد يجري فيهِ الصوت لتكريرِهِ وانحرافِهِ إلـى الـلام، فتجـافى للـصوت كالرخوةِ، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيـه، وهو الراء"[3] وقالَ أيضاً: "والراء إذا تكلمتَ بِها خرجت كأنها مضاعفة، والوقفُ يزيدها إيضاحاً"[4].

كما ورد هذا المصطلح عند المبرد (ت 285هـ) فقال: "ومنها الراء. وهـي شديدة، ولكنها حرفُ ترجيع فإنما يجري فيها الصوت، لِما فيها من التكرير"[5]. وقال أيضاً: "وتدغم اللام، والنون في الراء، ولا تُدغم الراء في واحدٍ منهما، لأن فيهـا تكراراً فيذهب ذلك التكرير"[6]. وذكر هذا المصطلح ابن جني (ت 392هـ) حـين قال: "ومنها المكرر، وهو الراء وذلك أنك إذا وقفتَ عليه رأيتَ طرف اللسان يتعثر بما فيهِ من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين"[7].

وورد كذلك لدى الزمخشري (ت 538هـ) عندما قال: "والمكرر الراء؛ لأنك إذا وقفتَ عليهِ تعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير"[8]. كما ورد ذكر مـصطلح التكرير لدى أبي عثمان عمرو عثمان بن عمـر (ت 646هـ) المعـروف بـابن

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، حققه وقدم لـه ووضـع فهارسـه: إبـراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي–بيروت، ط2، (1413هـ-1992م): 90.
(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 502/1.
(3) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السراج، الأصول في النحو، 403/3.
(4) سيبويه، الكتاب: 136/4.
(5) المبرد، المقتضب: 196/1.
(6) المبرد، المقتضب: 212/1.
(7) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 62/1.
(8) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466.

الحاجب النحوي في كتابه (الإيضاح في شرح المفصل) حيث قال: "والمكرر الراء" لِما تحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجِهِ عند النطق بهِ، ولذلك أجـري مجـرى الحرفين في أحكام متعددة فَحسن إسكان ينْصـركُم ويشْعِركُم ولـم يحـسن إسـكان يقْتُلُكُم ويسمعكُم، وحسن إدغـام مثل ﴿ ❐◆◑♌☜ ✍⬧⌚⇔◎⌦✍❸➔❐✄☎ ❐◆✍⬧☝✸◑➔❐✄☎ ⬧⬧ ③◆➢⬥❸⑩🗎➔☠⇗ ﴾[1] أحـسن منـه فـي أن يمسكم ولم يحسن طاب وغنم وأُمِيلَ طارد وغارم، وامتنعوا من إمالة راشـد، ولـم يمتنعوا من إمالة ناشد، وكل هذِهِ الأحكام راجعة في المنع والتسويغ إلـى التكريـر الذي في الراء"[2].

وأما ابن عصفور (ت 669هـ) فقد قسم الحروف إلى قسمين حيث قـال: " وتنقسم إلى مكرر وغير مكرر، فالمكرر: الراء، وما عداها غير مكـرر: وأعنـي بالتكرار: أنك إذا وقفتَ عليها رأيت طرف اللسان يتعثر فيها، ولذلك احتسبت فـي الإمالة بحرفين على ما ذكر في باب الإمالة"[3]. فنجد أن ابن عصفور قـد عـرف مصطلح التكرير كمن سبقه.

وورد هذا المصطلح عند الاستراباذي (ت 686هـ) حيثُ قال: "وإنما سـمي الراء مكرراً لأن طرف اللسان إذا تُكِلم بهِ كأنه يتعثر: أي يقوم فيعثر؛ للتكرير الذي فيه"[4].

وقال السيوطي: "وسمي الراء المكرر، لأنها تتكرر على اللسان عند النطـق بها، كأن طرف اللسان يرتعد بها، فكأنك نطقْتَ بأكثر من حرفٍ واحد"[5].

أما علماء التجويد القدماء، فقد ساروا على نهج سابقيهم من علماء العربيـة، في تعريف هذا المصطلح. فنجد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يعرف (الصوت المكرر) بقولِهِ: "الحرف المكرر: وهو "الراء"، سمي بذلك، لأنه يتكرر على الاـسان

---

(1) [آل عمران: 120].

(2) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 490/2.

(3) ابن عصفور،الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675/2.

(4) الاستراباذي، شرح الشافية: 264/3.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

عند النطق بهِ، كأن طرف اللسان يرتَعِد بهِ، وأظهر ما يكون ذلك إذا كانـت الـراء مشددةً"[1]. وعرفه مكي بـ: ارتعاد طرف اللسان بالراء، مكرراً لها، فإخفاء ذلـك التكرير لا بد منه. وكذلك إن كانت الراء مكسورة مشددة أخْفَيتَ تكريرها وشـددتها مرققةً نحو: "لا نُفرقُ" و"بضارين" و "الرجـالُ قوامـون"، و"متَبرجاتٍ"، و"متفرقةٌ"، و"ذريةً"، وهو كثيرٌ أيضاً"[2]. وقد وضح ابن الجزري المقصود بتكرير الراء عندما قال: "وقد تَوهم بعض الناسِ أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعـد المـرة فأظْهر ذلك حال تشديدها، كما ذهب إليهِ بعض الأندلسيين، والصواب الـتحفظُ مـن ذلك بإخفاء تكريرها، كما هو مذهب المحققين. وقد يبالغ قوم في إخفـاء تكريرهـا مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأٌ لا يجوز، فيجب أن تُلفظ بهـا مشددة تشديداً ينبو به اللسان نبوةً واحدةً وارتفاعاً واحداً من غير مبالغةً في الحصر والعسر نحـو: ﴿ ✁✍♑❷▪❑✍♐◆🕔♊⮘ ✁✍♑❷▪❍✍♑⑩⚐✐ ﴾[3] و﴿ ⌘◰❷ ✌◰❑◰⌀▤ ﴾[4]..."[5].

واعتقـد أن هذا القـول مبني على قـول مكي: "ولا بد في القـراءة مـن إخفاء التكرير" حيث وصى مكي بوجوب إخفاء التكرير فقال فـي موضـع آخـر: "والتكرير هو ارتعاد طرف اللسان بالراء، مكرراً لها، فإخفاء ذلك التكريـر لا بـد منه"[6]. وفي سبب التسمية قال مكي: "سمي بذلك، لأنه يتكرر علـى اللـسان عنـد النطق بهِ، كأنه يرتعد بهِ"[7].

---

(1) القيسي، الرعاية: 130، والكشف، 137/1، ابن الجزري، التمهيد: 105-106، والنـشر: 204/1.

(2) القيسي، الرعاية: 196.

(3) [الفاتحة: 1].

(4) [الأعراف: 143].

(5) ابن الجزري، النشر: 218/1-219.

(6) القيسي، الرعاية: 131، 196.

(7) القيسي،الرعاية: 130-131، ابن الجزري، التمهيد: 105-106، والنشر: 204/1.

وورد هذا المصطلح عند الداني (ت 444هـ) فنجده يقول: "والمكرر حرفٌ واحد، وهو الراء، ويتبين ذلك فيهِ إذا وقِفَ عليهِ وأُخلِص سكونُه، وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيهِ الصوت لتكريره وانحرافِهِ إلى اللام"[1].

وورد كذلك عند القرطبي (ت 461هـ) حيث عرفه وفسر سبب تَسميتُه بتلك التسمية في كتابهِ (الموضح في التجويد)[2]. وقال ابن الباذش (ت 540هـ): "والمكرر: الراء"[3]. وعرف ابن الطحان (ت 561هـ) التكرير فقال: "والتكرير: تضعيف يوجد في جسم الراء، لارتعاد طرف اللسان بها، ويقوى مع التشديد، ولا يبلغ به حد يقبح"[4]. وورد عند النويري (ت 857هـ)[5].

أما المرعشي (ت 1150هـ) فنلاحظ أنه يرد على قول مكي بإخفاء أو وجوب إخفاء التكرير حيث يقول: " أقول: ليس معنى إخفاء تكريره بالكلية، بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية، كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز كما صرح بهِ ابن الجزري في النشر (219/1)، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينية، بل معناه تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التكرير والارتعاد في السمع ولا يميز اللافظ ولا السامع بين المكررين، كما نقلناه عن "شرح المواقف"، فظهر معنى إظهار التكرير أيضاً فاعرف"[6].

أما علماء التجويد المحدثون فقد وافقوا سابقيهم من علماء التجويد في تعريف هذا المصطلح وقد عرفه الجريسي (ت 1322هـ) فقال: "هو ارتعاد رأس اللسان

---

(1) الداني، التحديد: 110.

(2) القرطبي، الموضح في التجويد: 92.

(3) ابن الباذش، كتاب الإقناع في القراءات السبع: 176/1.

(4) ابن الطحان، مرشد القارئ: 37.

(5) النويري، شرح طيبة النشر: 244.

(6) المرعشي، جهد المقل: 157، الحمد، الدراسات الصوتية: 317.

عنـد النطق بالحرف، وهو صفةٌ لازمةٌ للراء"[1] ووافقـه في ذلك الحـصري (ت 1401هـ) في كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم) وغيره الكثير من محدثي علمـاء التجويد[2].

7.2.2 أصوات الغنة:

الغنة لُغَةً: صوتٌ في الخيشوم، وقيلَ صوتٌ فيهِ ترخيمٌ نَحو الخياشيم تكـون في نَفَسِ الأنفِ، وقيلَ: الغنة أن يجري الكلام في اللهاةِ، وهي أن يـشْرب الحـرفُ صوتَ الخيشوم[3].

الغنة اصطلاحاً: أشار سيبويه (ت 180هـ) إلى مصطلح الغنة فـي كتابِـهِ حيثُ قال: " ومنها حرفٌ شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الـصوت غنـة مـن الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازمٌ لموضع الحرف، لأنك لو أمسكتَ بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم"[4].

وأشار إليهِ أيضاً المبرد (ت 285هـ) في كتابِهِ (المقتـضب) حيـثُ قـال: "والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فلذلك تـسمعها كـالنون؛ لأن النـون المتحركة مشربةٌ غنة، والغنة من الخياشيم"[5].

وورد عند ابن السراج (ت 316هـ) عندما قال أن: (الميم والنـون) لهمـا مخرجان: أحدهما من الفـم، وهو معتمد اللسان والشفتين، والآخر في الخيشوم وهو مجرى الغنة[6].

---

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 57.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن: 104، شكري ورفاقه، المنير في أحكـام التجويـد: 137، عثمان، حق التلاوة: 93، قمحاوي، البرهان: 43، العقرباوي، المرشد: 110.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (غنن): 385/13، ابن دريد، كتاب جمهرة اللغة: 7/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 435/4، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 517/6.

(5) المبرد، المقتضب: 194/1.

(6) ابن السراج، الأصول في النحو: 401/3.

وقد وافق ابن السراج في رأيهِ هذا كلٌ من (مكي، والاسترابادي)؛ حيث قال مكي (ت 437هـ) في كتابهِ (الكشف): "فحرف الغنة له مخرجان، فـإذا أدغمتـه أدغمتَ ما يخرج من الفم منه، وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهراً، فـلا يـتمكن التشديد مع بقاء الغنة ظاهرةً"[1].

وكذلك الاسترابادي (ت 686هـ) إذ قال في كتابِهِ (شرح الشافية): "والحـق أن يقال: إن للنون مخرجين: أحدهما في الفم، والآخر في الخيشوم إذ لا بد فيها مِن الغنة، وإذا أردتَ إخراجها في حالةٍ واحدةٍ من المخرجين، فلا بد فيها مـن اعتمـاد قوي وعلاجٍ شديد؛ إذ الاعتماد على المخرجين في حالةٍ واحدةٍ أقوى من الاعتمـاد على مخرجٍ واحدٍ"[2].

وورد هذا المصطلح عند ابن جني (ت 392هـ) في كتابِهِ (سـر صـناعة الإعراب) حيث قال: "ويدلك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشـيم، أنك لو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها، لوجدتها مختلفة، وأما النون المتحركـة فمـن حروف الفم...، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف"[3].

وقال ابن يعيش (ت 646هـ) : "فإذا لم يكن بعدها حرف البتة كانـت مـن الفم، وبطلت الغنة، كقولك: من وعن ونحوهما مما يوقف عليه"[4].

وقـد عـرف ابن عصفور (ت 669هـ) الغنة بقولِهِ: "والغنة: صـوتٌ في الخياشيم"[5]، كما أنه قسم الأصوات إلى أغن وغير أغن وخصص منهـا أصـوات الغنة حين قال: "وتنقَسِم أيضاً إلى أغن وغير أغن. فالأغن الميم والنون"[6]. ثم بعـد ذلك فصل القول فيها من موضع آخر من كتابِهِ (الممتع في التصريف) فنجده يقول:

---

(1) القيسي، الكشف: 164/1.

(2) الاسترابادي، شرح الشافية: 271/3-272.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 48/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 127/10.

(5) ابن عصفور،الإشبيلي، الممتع في التصريف: 678/2.

(6) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 678/2.

" وأما النون والميم فيجري معهما الصوت في الأنف، لأن الغنة صوت، ولا يجري في الفم؛ لأن اللسان لازمٌ لموضع الحرف من الفم"(1).

وورد كذلك هذا المصطلح عند السيوطي (ت 911هـ) في كتابه: (همع الهوامع) إذ قال: "وغنة مخرجها الخيشوم"(2).

الغنة عِنْد علماء التجويد والقراءاتِ:

ورد هذا المصطلح عند علماء التجويد ومنهم مكي (ت 437هـ) حيث قام بتخصيص فصلٍ خاصٍ به في كتابهِ (الكشف) سماه: (فصل في النون الساكنة والتنوين والغُنة) عرف فيه الغنة بأنها: صوتٌ يخرج من الخيشوم، وفصل فيهِ القول عن الغُنة(3). كما ورد في كتابهِ (الرعاية) إذ قالَ فيهِ: "حرفا الغنة: وهما: النون والميم الساكنتان، سميتا بذلك، لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف الصفير، فالغنة من علامات قوة الحرفِ ومثُلهما "التنوين" "(4).

وقالَ في موضع آخر: "الحرف الراجع: وهو الميم الساكنة، سميت بذلك، لأنها ترجع في مخرجها إلى الخياشيم، لِما فيها من الغنة، ويجب أن يشاركها في هذا اللقبِ النون الساكنة لأنها ترجع أيضاً إلى الخياشيم لِلغنة التي فيها"(5).

نجد هنا أن مكياً قد ذكر صوتي الغنة، وعلل سبب تَسمِيتُها بهذهِ التسمية بخروجها من الخياشيم عند نُطقها، كما أنه جعل هذهِ الصفة من الصفات القوية في صفات الأصوات، كما نجده يسمي صوت الميم بالصوت الراجع.

كما أن مكياً قد خصص للغنة باباً خاصاً في كتابهِ (الرعاية) سماه (باب الغنة) عرفها فيهِ بقولهِ: "الغنة: نونٌ ساكنةٌ خفيفةٌ، تخرج من الخياشيم. وهي تكون

---

(1) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 2/673-674.

(2) السيوطي، همع الهوامع: 2/227.

(3) القيسي، الكشف: 1/161-167.

(4) القيسي، الرعاية: 131.

(5) القيسي، الرعاية: 138.

تابعةً للنون الساكنةِ الخالصةِ السكون غير المخفاة – وهي التي تتحرك مرةً وتسكن مرةً - و(للتنوين) – لأنه نونٌ ساكِنةٌ – وللميم الساكنةِ. ومخرجه هو المخرج الثالثُ عشر من مخارج الفم"[1].

ونفهم من قول مكي هذا أن الغنة صوتٌ تابعٌ للميم والنون الساكنتين تخرج من الخياشيم (الأنف) عند إظهارها، أما في حالة إخفاء النون عند أصوات الفم التي تخفى عندها، فتصير نوناً خفية يقتصِر خروجها عند مكي على الخياشيم فقط، وسبب ذلك فقدانها مخرجها من الفم. فقد بين مكي الحالات التي تظهر فيها الغنة عندما قال: "والغنة تظهر عند إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم، ولا تُدغم. وتظهر عند إدغام النون والتنوين في الياء والواو. ويجوز أن تُدغم فلا تظهر"[2].

وبعد ذلك وصف مكي الغنة بأنها صوتٌ مجهورٌ شديد لا عملَ للسان بهِ، حيثُ قال: "والغنة حرفٌ مجهورٌ شديدٌ، لا عمل للسان فيها، (والخيشوم الذي تخرج منه هذهِ الغنة) هو المركب فوق غار الحلق الأعلى. فهي صوتٌ يخرج من ذلك الموضع"[3].

كما أطلق مكي مصطلح (النون الخفية) على مصطلح (الغنة) حين قال: "وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعةٌ لها"[4].

إلا أن المرعشي (ت 1150هـ) قالَ إن هناك فرقاً بين كل منهما حيث قال في كتابهِ (جهد المقل): "المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو أقصى الأنف كما قال: يخرج منه النون المخفاة، إن قلتَ: ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنة؟ قلتُ: هما متحدتان ذاتاً، لأن كلا منهما صوتٌ يخرج من الخيشوم، لكن ذلك الصوت في الأصل للنون والميم الساكنتين المظهرتين كما في (عن) و (لَم) ويسمى حينئذٍ غنة، وقد تُخْفى النون الساكنة، ومعناه أن يعدم ذاتُها وتبقى صفتها التي هي الغنة كما في

(1) القيسي، الرعاية: 240.

(2) القيسي، الرعاية: 240.

(3) القيسي، الرعاية: 240.

(4) القيسي، الرعاية: 268.

(عنك)، وسميت الغنة الباقية من النون نوناً مخفاة، وبالجملة إن الغنة تطلق لُغَةً على الصوت الخارج من الخيشوم، سواء قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسِهِ، وفي اصطلاح أهل الأداء تختص بما قام بالحرفين المذكورين"[1].

وقد أشار الداني (ت 444هـ) إلى مصطلح الغنة في كتابِهِ (التحديد) حيثُ قالَ: "وحرفا الغنة الميم والنون، لأنهما غنة في الخيشوم، ألا ترى أنك إذا أمسكت بأنفك ثُم نَطَقْتَ بهما لم يجر فيهما صوتُ الغنة. والخيشوم الخَرقُ المنْجذِب إلى داخِل الفم. ويسمى الميم الحرفَ الراجع، لأنها ترجع إلى الخيشوم، لِما فيها من الغنة، وهي أقوى من النون، لأن لفظها لا يزولُ، ولفظُ النون قد يزول عنها، فلا يبقى منها إلا غنة، ولذلك لم تُدغم الميم فيها ولا في شيءٍ من مقاربها"[2].

نجد أن الداني حدد لنا حرفي الغنة، وأعطانا تجربةً تُساعدنا في معرفة صوت الغنة، كما أنه سمى الخيشوم بالخَرق المنْجذِب داخل الفم. ووجدناه يعقِد مقارنةً بين (الميم والنون) من حيث القوة والضعف، حيثُ قالَ أن الميم أقوى من النون وفسر سبب قوتها بأن لفظها لا يزول مقارنةً بلفظ النون الذي يزول ولا يبقى منه إلا الغنة.

وورد مصطلح الغنة عند القرطبي (ت 461هـ) في أكثر من موضع من كتابِهِ (الموضح في التجويد) حيثُ قالَ: "وأما الراجع فالميم، وذلك لأنها تَرجِع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة. وأما حروف الغنة فالنون ساكنةً ومتحركةً، والميم، إلا أن الميم أقوى من النون، لأن لفظها لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منه إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون"[3]. فنلاحظ أنه قد وافق الداني في أن الميم أقوى من النون.

كما قال القرطبي في أثناء حديثِهِ عن حرف الباء: "وأشبه شيءٍ به الميم، ولولا الغنة التي في الميم وجريان الصوت بالغنة معها لكانت باءً، لاجتماعهما في الشدة والجهر مع انطباق الشفتين بهما، فحاذر جريان الغنة معه وخروج الصوت

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 137.

(2) الداني، التحديد: 111.

(3) القرطبي، الموضح: 97.

من الخياشيم عِقِبيه لِئَلا ينقلب لذلك ميماً، سيما إذا كان مـشـدداً فـي مثـل ﴿ ❻◆⚇♉⬀ ✂︎❀♑⬂➔⌂⌚◘■☺⊗✓▫︎⚘ ﴾[1] و﴿ ❻◆⌨✸☪◆ ﴾ ﴾[2] و ﴿ ◆☼♦▭❍⊗⊙⬂♑←☠ ﴾[3] و ﴿ ∝⌂⌨✶⊠⌂ ✎✶ ﴾[4] وما أشبه ذلك. فإنه يكـون إلى لفظ القارئ أسرع"[5].

من السابق نجد أن القرطبي جمع بين صوتي(الباء والميم) في صفات الجهر والشدة والانطباق. كما وصفَ صوت الغنة بأنه الصوت الذي تخرج معـه الغنـة، ويجري في الخيشوم. كما أشار القرطبي إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون من خلال قولِهِ: "والنون لها غنة في نفسها سواءٌ كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوتٌ من الخيشوم يتبع الحرف..." [6].

وذكر ابن الباذش (ت 540هـ) حرفي الغنة في كتابِهِ (الإقناع) حيثُ قـالَ: "وحرفا الغنة: الميم والنون"[7]. وقالَ أيضاً: "ومن ذلك الميم عند الفاء والواو، نحو: ﴿ ◆③♦☺←⑨❻♏➔☹✐ ×⊗❼ ⊂➔⇔⬂⑩◆⌚✡⊗♑⊗☠⬀ ﴾ [البقـرة: 15]، و ﴿ ✡♦➔⌂⚐⇔ ▤ ▫♦⚱❐❶⅄♌♦ ﴾ [الأعـراف: 44] و ﴿ ♎➔⚐⇔ ▫♦⚱❐✡⓿☞❻⬀ ﴾ [المـــــــدثر: 2] و ﴿ ⊻♦◘■⓿⬂♑⊗⚐⇔ ❐◆♦• ﴾ [الفاتحـــــــــــة: 7] و ﴿ ♎➔☠⬀ ✂︎⚘⬂·✍⚘✎⬂ℯ⊗✓×♦ ﴾ [آل عمـــران: 10] و ﴿ ❐◆♎➔❑⑩← ✂︎⚘⬂✡❑⚘❻⊘ ﴾ و ﴿ ◆✎♦♊ ﴾ [لقمان: 22] وشِبه ذلك حيث سكنت.

---

(1) [الفاتحة: 2].

(2) [البقرة: 127].

(3) [الحجر: 51].

(4) [الحديد: 1].

(5) القرطبي، الموضح: 101.

(6) القرطبي، الموضح: 145.

(7) ابن الباذش، الإقناع: 175/1.

لا يجوز في شيء منه الإدغام لما فيهِ من الإخلالَ بالغنة، فالحكم أن تظهـر المـيم عندها، وتُبين بياناً حسناً من غير تكلفٍ"[1].

وعرف ابن الطحان (ت 561هـ) مصطلح الغنة في كتابِهِ (مرشد القـارئ) بقولِهِ: "والغنة: الصوت الزائد على جسمِ الميم والنون، منْبعِثٌ عن الخيشوم المركب فوقَ غار الحلق الأعلى"[2]. وقال: "ويصدق هذا أنك لو أمسكت أنفك لم تُمكن خروج الغنة، ولتغير التصويتُ بالنون ِلعدمِ الغنة بالمقدرةِ لها"[3]. كما أنه حدد صوتي الغنة حين قال: "والغنة في حرفين، وهما: الميم، والنون"[4].

وورد كذلك عند العطار الهمذاني (ت 659هـ) في كتابِهِ (التمهيد في معرفة التجويد) حيث قال: "والأغن النون والميم، سيما بذلك؛ لأن فيهما غنة، وهو صـوتٌ يخرج من الخياشيم... وإنما سمي هذا الصوت غنة لجريهِ مع النون والميم بعد لزوم اللسان موضعهما، يدلك على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك عند النطق بهما لانحـصر الصوت فيهما كالطنين، لأن الخيشوم مركب فوقَ الغار الأعلى، وإليهِ ســمو هـذا الصوت"[5].

وقال ابن الجزري (ت 833هـ) في كتابيهِ (النشر) و(التمهيد): "حرفا الغنة، وهما النون والميم الساكنان، سميا بذلك لأن فيهما غنة تخرج مـن الخياشـيم عنـد النطق بهما، فهي زيادةٌ فيهما، ومثلهما التنوين، وقالَ: ويقال لهما الأغنان لما فيهما من الغنة المتصلة بالخيشوم"[6].

كما ورد ذكر هذا المصطلح عند القسطلاني (ت 923هـ) في كتابهِ (لطائف الإشارات) [7].

---

(1) ابن الباذش، الإقناع: 177/1.

(2) ابن الطحان، مرشد القارئ: 38.

(3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 38.

(4) ابن الطحان، مرشد القارئ: 34.

(5) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد: 146.

(6) ابن الجزري، التمهيد: 106، والنشر: 204/1.

(7) القسطلاني، لطائف الإشارات: 195/1.

وقد ورد مصطلح الغنة عند البناء الدمياطي (ت 1117هـ) في كتابهِ (اتحاف فضلاء البشر) في أثناء حديثهِ عن أحكام النون الساكنة والتنوين[1].

وتحدث عنه المرعشي (1150هـ) في كتابهِ (جهد المقل) في أكثر من موضع أكتفي بذكر بعض هذهِ المواضع[2].

الغنة عند علماء التجويد المحدثين:

درس علماء التجويد المحدثون (الغنة)، حيث عرفوا الغنة وبينوا محلها، وحددوا مخرجها، وذكروا مراتبها، ووضحوا مقدارها، وشرحوا كيفية أدائها، وفي ذلك نذكر تعريف الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "الغنة: صوتٌ مستقر في جوهر النون – ومثلها التنوين – والميم، فيقال: النون حرفٌ أغن، والميم حرفٌ أغن، لأن في كل منهما غنة تخرج من الخيشوم عند النطق بهما، فهي زيادةٌ فيهما كالإطباق الزائد في حروفِهِ، والصفير الزائد في حروفِهِ. فالغنة من علامات القوة وهي صفةٌ لازمةٌ للنون والميم، سواء كانتا متحركتين أم ساكنتين، وسواء كانتا عند سكونهما مظهرتين أم مدغمتين أم مخفاتين. وسواء كانتا مخففتين أم مشددتين، فهي صفةٌ لازمةٌ لهما في جميع أحوالهما لا تنفك عنهما، غير أنها تكون فيهما حال تشديدهما أقوى منها في حال إدغامهما، وفي حال إدغامهما أقوى منها في حال إخفائهما، وفي حال إخفائهما أقوى منها حالَ سكونهما مظهرتين، وفي حال سكونهما مظهرتين أقوى منها في حال تحركهما"[3].

وقال الحصري (ت 1401هـ): "وعلى هذا، فمراتب الغنة في النون والميم خَمس مراتب:

الأولى: وهي أقوى المراتب –عند تشديدهما-، **والثانية:** وهي تلي الأولى في القوة -عند إدغامهما-، **والثالثة**: وتلي الثانية في القوة– عند إخفائهما- ، **والرابعة:** وتلي الثالثة في القوة – عند سكونهما مظهرتين-، **والخامسة:** تلي الرابعة في القوة –عند

---

(1) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 32-33.

(2) المرعشي، جهد المقل: 137-138، 163-165، 181، 194-212.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 109-110.

تحريكهما-". وقال: ومقدار الغنة: ألفٌ، أي حركتان، لا يزاد عليهمـا ولا يـنقص عنهما، فهي كالمد الأصلي يمد حركتين، بلا زيادةٍ ولا نقصٍ"[1].

وعرف المرصفي الغنة بأنها: صوتٌ أغن مركب في جسم النون ولو تنويناً والميم مطلقاً، أي أن صوت الغنة صفةٌ لازمة للنون والميم[2].

وعرفـه الحفيان بأنه صـوتٌ لذيـذ مركـب في جسم النون – ولو تنويناً – والميـم[3].

والغنة: صوتٌ يخرج من الخيشوم لا عملَ للسان فيهِ... فيقال النون حـرفٌ أغن والميم حرفٌ أغن، وهي صفةٌ لازمة للنون والميم في جميع أحوالهما[4].

8.2.2 أصوات اللين:

اللين لُغَةً: هو ضِد الخشونة. يقـال في فِعل الشيء اللين: لأن الشيء يلـين ليناً وليانـاً وتلّين[5]. واللين بالكسر وسكون الياء التحتانيةِ مقابِلَ الـصلابة، واللـين بتشديدِ الياء مقابِلُ الصلبِ[6].

وحروف اللين: هي الواو والياء والألف، وسميت حروف اللين لِما فيها مـن قبول المد[7].

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 111، وانظر: شكري ورفاقه، المنير فـي أحكـام التجويد: 138-139.

(2) المرصفي، هداية القاري: 177/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 110.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 168.

(4) قمحاوي، البرهان: 23، عثمان، حـق التلاوة: 134، العقرباوي، المرشد: 112.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (لين): 485/13.

(6) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1418/2.

(7) الجرجاني، التعريفات: 116.

اللين اصطلاحاً: استخدم سيبويه (ت 180هـ) مصطلح (اللينةِ) للدلالة على صوتَي: (الواو، والياء)، حيثُ قال: "ومنها (اللينةِ) وهي الواو والياء، لأن مخرجها يتسِع لهواء الصوت أشد من اتساعِ غيرها كقولِك: وأي، والواو. وإن شئتَ أجريتَ الصوت ومددتَ"[1].

وقد فَصلَ سيبويه بين الألفِ وبين الواو والياء، إذ سمى الألـفِ بالـصوت الهاوي؛ وربما يعود ذلك؛ لأنه لاحظَ أن مخرج الألفِ يتسِع للهواء أشد من اتـساع مخرجي الواو والياء، فقال: "ومنها الهاوي وهو حرفٌ اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو لأنك قد تَضم شفتيك في الواو، وترفع في اليـاء لسانك قبل الحنك، وهي الألف"[2].

نلاحظ أن قول سيبويه صحيحٌ ودقيقٌ؛ ذلك أن مخرج الألفِ أكثر اتساعاً من مخرجي الواو والياء.

وقالَ في موضعٍ آخر: "إذا تحركت لم تكن حرف لين، فَبعـد شـبهها مـن الألف"[3].

وورد هذا المصطلح عند ابن السراج (ت 316هـ) حيث قـال: "الحـروف اللينة هي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما". كما عرف ابن السراج الحرف الهاوي فقال: "والحرف الهاوي هو حرفٌ اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الـواو وترفع لسانك في الياء قبلَ الحنك، وهي الألف، وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً الألف ثم الياء ثم الواو"[4].

وورد عند ابن جني (ت 392 هـ) في كتابِهِ (سر صناعة الإعراب) حيـث قال: "إن الياء، والواو لَما تحركتا قويتا بالحركةِ، فلحقتا بالحروفِ الصحاح"[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 435/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 435/4-436.

(3) سيبويه، الكتاب: 197/4.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو: 403/3-404.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 22/1.

وبين ابن الحاجب (ت 646هـ) معنى اللين وحدد حروفـه بقولـهِ: "واللينةُ حروفُ اللين"، وهي الألف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهـو المعني باللين فيها، فإذا وافقها ما قبلها في الحركةِ فهي حرفُ مد ولـين، فـالألفُ حرفُ مد ولينٍ أبداً، والواو والياء بعد الفتحةِ حرفُ لينٍ، وبعد الضمةِ حـرفُ مـد ولين"[1].

وسمى الاستراباذي (ت 686هـ) أصوات "الألف، والواو، والياء" بالهوائيـة إذ قال: "والواو والياء والألف والهمزة هوائية؛ إذ هي من الهواء لا يتعلقُ بها شيءٌ"[2]. وقالَ في موضعٍ آخر من كتابِهِ (شرح الشافية): "وفضيلةُ الواوِ والياء اللين"[3].

اللين عند علماء التجويد والقراءات:

ورد مصطلح اللين عند مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) في كتابهِ (الكشف) حيث بين حرفي اللين حين قال: "وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان، اللتان قبلهما

فتحة نحو ﴿★☒Ø⇔↗📖﴾[4] ﴿✂︎✍︎◉︎ᘐ❍❍❑⇗↗♘﴾[5]"[6].

وورد عنده هذا المصطلح في كتابهِ (الرعاية) حيثُ قال: "حرفا اللين وهمـا: الواو الساكنةُ التي قبلها فتحةٌ، والياء الساكنةُ وإنما سميتا بذِلك، لأنهما يخرجان فـي لينٍ وقلةِ كُلْفَةٍ على اللسان، لكنهما نَقَصتا عن مشَابهةِ الألِفِ لِتغَير حركةِ ما قبلَهمـا عن جنسهما. فنقصتا المد الذي في الألف، وبقي فيهما اللين لسكونِهما فسميتا بحرفي اللين"[7].

---

(1) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 489/2.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 254/3.

(3) الاستراباذي، شرح الشافية: 270/3.

(4) [البقرة: 20].

(5) [التوبة: 98].

(6) القيسي، الكشف: 45/1.

(7) القيسي، الرعاية: 126.

نجد أن مكياً قد حدد حرفي اللين، وبين لنا سبب تسميتهما بهذهِ التسمية، كما أنه أرجع السبب في نقص المد فيهما إلى نقصهما عن مشابهة الألـف التـي هـي الأصل في المد، بسبب انفتاح ما قبلهما.

كما ورد هذا المصطلح عند الداني (ت 444هـ) في كتابهِ (التحديد)؛ إذ قال: "إلا أن المد الذي في الألف أكثر من المد الذي في الياء والواو، لأن اتساع الصوت بمخرج الألف أشد من اتساعهِ لهما، لأنك قد تَضم شفتيك في الواو، وترفع لـسانَك قبلَ الحنكِ في الياء، وتُسمى أيضاً حروف اللين لضعفها وخفائِهـا وأن الحركـات مأخوذةٌ منها، فالفتحةُ مِن الألفِ، والكسرةُ مِن الياء، والضمةُ من الواو"[1].

وورد كذلك لدى القرطبي (ت 461هـ) في أثناء حديثِهِ عن حرفـي الـواو والياء فقال: "الواو والياء تكونان تارةً من حروفِ المد واللين بأن تَسكُنا، ويكون ما قبلَهما مِنهما، وتارةً يتَحيز مخرجهما إذا تَغَيرتا عن هذا الوضع بأن تَسكُنا وينفتِح ما قبلهما. ومتى وجِد ذِلك زالَ عنهما معظَم المد وبقِي اللين وانبـسطَ الـلسان بهمـا وصارتا بمنزلةِ سائِر الحروفِ الجامدةِ، فأُلقِي عليهما حركاتُ الهمزات كمـا تُلقـى على غيرهما من الحروف الجوامد"[2].

وقال ابن الطحان (ت 561هـ): "واللين: عبارةٌ عما يجري من الصوت في حروف المد، ممزوجاً بالمد طبيعةً وارتباطاً، لا ينفصِلُ أحدهما في ذلك عن الآخر، وهو أجرى في الياء والواو إذا انفتَح ما قبلهما، كما أن المد أجرى فيهما إذا انكـسر ما قبلَ الياء، وانضم ما قبلَ الواو"[3].

وورد هذا المصطلح عند المالقي (ت 705هـ) فَعرفَه بقولِـهِ: "اللين، وهـي صفة الياء والواو الساكنتين بعد الفتحة، فأما إن سكنتا، وكانت حركة ما قبلهما مـن

---

(1) الداني، التحديد: 109.

(2) القرطبي، الموضح: 121.

(3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 50، الحموي، القواعد والإشارات: 42، ابن الجزري، التمهيد: 68.

جنسهما – فهما حرفا مد-، كما أن الألفَ حرفُ مد أبداً؛ لما لزمها السكون، وكون حركة ما قبلها من جنسها وا –تعالى- أعلم"[1].

وقالَ السمرقندي (ت 780هـ): "وفي الواو لين ومد إذ سكنت وانضم ما قبلها، وفيها لين إذ سكنت وانفتح ما قبلها، وفيها ثقل إذا تحركت، وكذا حكم الياء أن فيها مداً وليناً إذا سكنت وانكسر ما قبلها، وفيها لين إذا سكنت وانفتح ما قبلها، وفيها ثقلٌ إذا تحركت. وحروف المد واللين ثلاثة: الواو والألف والياء"[2].

وورد كذلك عند ابن الجزري (ت 833هـ) في كتابِهِ (النشر) حيثُ قال: "وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما"[3].

وحاولَ ناصر الدين الطبلاوي (ت 966هـ) تحديد المصطلحات الصوتية التي تخص الواو والياء في أحوالهما المختلفة، فقال: "الواو والياء إن تحركا بأي حركةٍ فحرفا علة، وإن سكنا: فإن لم تجانسهما حركةُ ما قبلهما كالخوفِ والبيتِ فحرفا لين، وإن جانستهما فحرفا مد ولين"[4].

يقول علي القاري (ت 1014هـ): "والتحقيق أن هذهِ الحروف تُسمى حروف العلة بالمعنى الأعم، سواء تكون متحركة أو ساكنة، حركة ما قبلها من جنسها أولا، ثم حروف المد، ثم اللين بالوجه الأخص، وهو مختصٌ بالواو والياء دون الألفِ"[5].

وذكره البناء الدمياطي (ت 1117هـ) فقال: "وأما حرفا اللين فَهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما ويصدق اللين على حرف المد فيقال حرفُ مد

---

(1) المالقي، شرح كتاب التيسير للداني: 186.

(2) السمرقندي، محمد بن محمود بن محمد، روح المريد في شرح العقد الفريد في نظم التجويد، مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (الرقم 22/2 مخطوطات مدرسة الحجيات)، الأوراق 124-143، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية:355.

(3) ابن الجزري، النشر: 204/1.

(4) الطبلاوي، ناصر الدين، محمد بن سالم، مرشدة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم 5/690)، 9، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، (1423هـ-2002م): 138.

(5) القاري، المنح الفكرية: 9.

ولين بخلاف العكس فلا يوصفُ اللين بالمد على ما اصطلحوا عليهِ فبينهما مباينَـةٌ حينئذٍ وإن تساويا من حيثُ قبولُ حرفِ اللين للمد..." [1]. وقد سـبقه النـويري (ت 857هـ) إلى هذِهِ الفكرة في كتابهِ (شرح طيبة النشر في القراءات العشر)[2].

اللين عند علماءِ التجويد المحدثين:

ورد مصطلح اللين عند علماء التجويد المحدثين، كما ورد عند من سبقهم من علماء العربية وعلماء التجويد القدماء، فعرفوه وبينـوا حروفَـه فهـذا الجريـسي (ت 1322هـ) يقول: "اللين: هو اخراج الحرفِ بعد كلفةٍ على اللسان، وهو صـفةٌ لازمةٌ للواو والياء التحتية الساكنتين المفتوح ما قبلهما، نحو: (خَوفٌ) و (بيتٌ)، فهما حرفا لينٍ بلا مد، فلا مد عليهما وصلاً، ويجوز مدهما وقفاً إذا وقع بعدهما سـاكِنٌ كَخَوفْ و بيتْ، ويكون وصف اللين فيهما أيضاً عند مجانسةِ ما قبلهما لهمـا، كـ ـَ (هود) و (شِيث)، وفي الألفِ كـَ (موسى)، وتَظهر فائدةُ ذلك عند لقائِهمـا الـساكن بعدها بسبب الوقفِ أو الإدغام، فتجري الأوجه الثلاثةِ: المد، والتوسط، والقصر"[3]. وهو عبارة عن مد حروف الواو والياء الساكنتين بعد فتح حالة الوقف مثل: خـوف وبيت مع لين وسهولة وعدم تكلف[4].

ووافقـه في ذلك الحصري (ت 1401هـ) في كتابِهِ (أحكام قراءة القـرآن الكريم)[5]

---

(1) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 37.

(2) النويري، شرح طيبة النشر: 375.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 56-57.

(4) دعاس، فن التجويد: 77.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 103.

الفصل الثالث

مصطلحات التشكيل الصوتي

1.3 الإبـدالُ :

الإبدالُ لُغَةً: هو تَنْحِيةُ الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى؛ وحروف البـدل: الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء والطاء والدال والجيم، وإذا أضفـت إليها السين واللام وأخرجت منها: الطاء والدال والجيم كانـت حـروف الزيادة(1). وهو أن يجعل موضع حرفٍ آخر، لدفع الثقل(2).

الإبدالُ اصطلاحاً: ورد هذا المصطلح لدى كثير من علماء اللغـة القـدماء، وكان الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) أول من استخدم هذا المصطلح فـي كتابه (العين) حيث يقول: "ضجع فلان ضجوعاً: أي نام وهـو ضـاجِعٌ، وكـذلك اضطجع وأصل هذه الطاء تاءً، ولكنهم استقبحوا أن يقولوا: اضتجع"(3).

فنجده هنا قد أبدلَ التاء طاءً. كما قال في موضع آخر: "والتاء التي تكون بدلاً من السين". إذ قال: "مثلُ: طست. والتاء بدل من السين لأن الأصل فيه طس والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت: طُسيسٌ. فترده إلى السين"(4).

وورد هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـ) فقد خصص له باباً أسـماه (هذا باب حرف البدل)(5) كما قال في موضع آخر من كتابه: "وإذا كانـت الهمـزة ساكنة وما قبلها فتحة، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك في قولك في رأس وبأس وقرأت: راس وباس وقرات، الحرف الذي منه الحركة التي قبلها لأنه لـيس

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (بدل): 11/57-58.

(2) الجرجاني، التعريفات: 21.

(3) الفراهيدي، كتاب العين: 1/212.

(4) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قبادة، الطبعة الخامسة، (1416هـ - 1995م): 298، الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف: 3/276.

(5) سيبويه، الكتاب: 4/237.

شيءٌ أقرب منه ولا أولى به"[1]. وقال أيضاً: "وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلـت ... وهي لغةٌ لتميم؛ قالوا: فَحصطَ برجاك وحِصطَ؛ يريـدون حـصتَ وفحـصتَ، والطاء كالصاد فيما ذكرنا"[2]. وورد هذا المصطلح عند سيبويه في مواضع كثيرة لا مجال لذكرها جميعها، وأكتفي بالإشارة إليها[3].

واستخدم ابن السكيت (ت 244هـ) مصطلح الإبدال فقال: "وقد يبدلون بعض الحروف ياءً... وأبدلوا النون من يتسنن يـاء كما قالوا تظنيت وإنمـا الأصـل تظننتُ"[4].

كما استخدم المبرد (ت 285هـ) هذا المصطلح إذ خصص له باباً كان قـد أسماه (هذا باب حروف البدل) وقال أيضاً: "فمن حروف البدل حروف المد واللّين"، وقـال: "والواو تكـون بدلاً من الألف الزائـدة في فاعـل، وفاعله، في التـصغير والجمع، كقولك: ضويرب، وضوارب" وقال: " والياء تكون بدلاً من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة وذلك قولك: ميزان، وميعاد، وميقات لأنه من وزنتَ ووعـدتَ ومن الوقت"[5].

كما وجدت أن المبرد استخدم لفظ القلب ومشتقاته بمعنى الإبدال، فوضع باباً في كتابِهِ المقتضب أسماه: (هذا باب ما تُقْلَب فيهِ السين صاداً وتركها علـى لفظهـا أجود) قال فيهِ: "وإنما تُقلب للتقريب مما بعدها، فإذا لقيها حـرفٌ مـن الحـروف المستعلية قُلبت معه ليكون تناولهما من وجهٍ واحدٍ" وقال: "وذلك قولـك: (سـطر – صطر) و(سقر – صقر) و (سلختُ – صلختُ) و(مساليخ – مصاليخ)"[6] نلاحظ أن مصطلح القلب الذي استعمله المبرد هنا للدلالة على الإبدال لا بمعنى القلب المكاني.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 3/543-544.

(2) سيبويه، الكتاب: 4/239-240.

(3) سيبويه، الكتاب: 4/238، 241، 393، 478-480، 483.

(4) ابن السكيت، اصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر: 301-302.

(5) المبرد، المقتضب: 1/61-62.

(6) المبرد، المقتضب: 1/225.

وورد هذا المصطلح عند ابن السراج (ت 316هـ) حيث قال: "الثاني من القسم الأول: وهو الإبدال لغير إدغام"(1) وقال: "الألف تُبدل من الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة"(2) وقال في أثناء حديثِهِ عن إبدال الياء من الواو: "إبدالها من اللامات، تُبدل في : "شقيت" وهي متحركة مفتوحة وقبلها كسرة، والواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكُسِر المضموم، وذلك قولهم: دلْوٌ، وأَدلٍ، وحقْوٌ، وأحقٍ، كان الأصل: أَدلُوٌ وأَحقُوٌ، قُلِبت الواو ياءً"(3).

كما أن ابن السراج استعمل لفظ القلب للدلالة على مفهوم الإبدال الذي ورد عند سابقيهِ، ونجد هذا في قولِهِ: "تُقلب الواو ياء في شَقِيتُ وغَبِيتُ، لانكسار ما قبلها"(4) كما قال أيضاً: "الألف تُبدل من الياء والواو إذا كانتا عينين وكانتا متحركتين، وقبلهما فتحة كاللام لا فرق بينهما وذلك نحو: قالَ وباع وخافَ والأسماء نحو: بابٍ ودارٍ، ونابٍ، فالواو والياءً تُقلب في جميع ذلك لأنهما متحركتان قبلهما فتحةٌ، فهذا يعود مستقصى في باب إبدال الألف من الواو، وهي عينٌ، وقالوا: العاب، يريدون: العيب، فهؤلاءِ بنوها على فعلٍ، وقالوا: أحال البئر حولها، قال الجرمي: فأبدلوا الألف من الواو"(5). وقال وهو يتحدث عن إبدال الدال في افتعل، وفعلت: "تبدل من التاء في افتعل قلباً مطرداً إذا كان قبل التاء حرفٌ مجهور، زايٌ أو دالٌ، تقول في افتعلَ من الزينة: ازدان ازدياناً ومن الزرع: ازدرع ازدراعاً وذاك أن التاء كانت مهموسة والزاي مجهورة، فأبدلوا التاء حرفاً من موضعها مجهوراً، و هو الدال"(6).

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: 244/3.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو: 246/3.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 255/3-256.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو: 258/3.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو: 251/3.

(6) ابن السراج، الأصول في النحو: 270/3.

واستخدمه أبو سعيدٍ السيرافي (ت 368هـ) حيث قال: "انهم لما احتاجوا إلى إبدال الياء: أو إبدال الواو بالألف، وإزالة إحداهما كان إزالة الواو وإبدالها أولى لأنها أثقل"[1].

كما استخدمه ابن جني (ت 392هـ) في أثناء حديثِهِ عن إبدال التاء مع الصاد والضاد والطاء والظاء، وهي أصوات الإطباق، حيث قال: "فأبدلوا من التاء ما هو مستعمل من حيزها وهو الطاء فقالوا: "مصطَبِرٌ" فاتفقت الصاد والطاء في الاستعلاء؛ ثم صرفوه على ذلك فقالوا: "يصطبر مصطَبِرٌ" لأن العلة قائمةٌ"[2].

واستعمل لفظ القلب في أثناء حديثِهِ عن إبدال الطاء من تاء افتعل وتاء فعلت: فقال: "وأما البدل فإن تاء افتعلَ إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً، أو ظاءً يقلب طاء البتة"[3] واستخدم هذا المصطلح أيضاً في كتابهِ الخصائص في أكثر من موضع[4].

وكذلك الزمخشري (ت 538هـ) قام بتخصيص فصلٍ يتحدثُ فيهِ عن مصطلح الإبدال هو (من أصناف المشترك إبدال الحروف) [5] وورد هذا المصطلح عنده في أكثر من موضع من كتابِهِ (المفصل) نذكر أهمها[6].

---

(1) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب ورفاقه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م: 217/1.

(2) ابن جني، أبو عثمان المازني النحوي البصري، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدا أمين، ملتزم الطبع: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، (1373هـ-1954م): 327/2.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 218/1.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (بيروت – لبنان)، ط1، (1421هـ-2001م): 372/2، 376، وسر صناعة الإعراب: 232/1-251.

(5) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 428.

(6) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 428-433.

كما ورد هذا المصطلح كذلك لدى ابن يعـيش (ت 646هــ) حيـث قـال الشارح: "البدل أن تُقيم حرفاً مقام حرف إما ضرورةً وإما صنعةً واستحساناً، وربما فرقوا بين البدل والعِوض فقالوا البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض ولذلك يقع موقعه نحو تـاء تخمة وتكـأة، وهاء هرقت، فهذا ونحـوه يقال لَـه بـدل ولا يقال له عِوض، لأن العِوض أن تُقيم حرفاً مقامِ حرفٍ في غير موضعِهِ نحو تاء عدة وزنة همزة ابن واسم ولا يقال في ذلك إلا تجوزاً مع قلته"[1].

فنجد أن ابن يعيش قد عرف البدل، وفرقَ بينه وبين مصطلح العِوض كما أنه قام بتقسيم البدل إلى قسمين هما:

1- إقامة حرف مقام حرف غيره مثل تاء تخمة وتكأة.

2- قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إمالته إليه، وهذا إنما يكـون فـي حروف العلة (الواو والياء والألف). وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياهـا وكثـرة تغيرها وذلك نحو قام؛ أصله قوم، فالألف واو في الأصل..." [2] ونلاحظ أن ابن يعيش قد استخدم لفظ (الإبدال) نفسه للإشارة إلى مصطلح (الإبدال) في أكثر من موقع في كتابه (شرح المفصل)[3]. وقال ابن عصفور (ت 669هــ): "وأُبـدِلَ الفاء من الثاء في ثُم، وجدث، فقالوا: قام زيد فُم عمرو، والأصل الثاء، لأن ثـم أكثر استعمالاً من فُم، وقالوا جدف، والأصل الثاء لقولهم في الجمع أجداث ولـم يقولوا أجداف"[4]

أما الاسترابـاذي (ت 686هـ) فقد استخدم لفظ الإبدال مرةً للدلالـة علـى مصطلح الإبـدال، ومـرةً أخـرى استخدم لفظ القلب للدلالة عليهِ – على مصطلح الإبدال -[5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 7/10.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 7/10.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 7/10-54.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 414/1.

(5) الاسترابادي، شرح الشافية: 197/3-233.

الإبدال عند علماء القراءات والتجويد

يتبع علماء التجويد والقراءات علماء العربية القدماء في تحديد مصطلح الإبدال فقد استخدم الفراء (ت 207هـ) لفظ الإبدال في كتابِهِ (معاني القرآن) عندما قال: "أن دساها من: دسستُ، بدلت بعض سيناتها ياء كما قالوا: تظنيت من الظن، وتقضيت ويريدون تقضضت من: تقضض البازي، وخرجت أتلعى: ألتمس اللعاع أرعاه. والعرب تبدل في المشدد الحرف منه بالياء والواو"[(1)] ومعنى قول الفراء أن كلمة دسست تصبح مع الإبدال، أي إبدال السين ياء أو واواً دسوتُ أو دسيتُ. وقال: "والعرب تبدل الفاء بالثاء فيقولون: جدثٌ وجدفٌ، ووقعوا في عاثور شّر وعافور شر، والأثاثي والأثافي، وسمعت كثيراً من بني أسد يسمي المغافير المغاثير"[(2)].

كما استخدم الفراء مصطلح العوض للدلالة على مفهوم الإبدال حيث قال: "وأناسٌ واحدهم إنُسِي، وإن شئتَ جعلته إنساناً ثم جعلته أناساً فتكون الياء عوضاً من النون، والإنسان في الأصل أنْسِيان لأن العرب تُصغره أُنَيسان"[(3)].

وورد هذا المصطلح لدى ابن مجاهد (ت 324هـ) في كتابِهِ (السبعة في القراءات) عندما قال: "وكان الفراء يحكي عن حمزة: (الزراط) بالزاي خالصة، ويحكي ذلك في الصاد الساكنة فقط، فإذا تحركت لم يقلبها زاياً"[(4)] فقد استخدم ابن مجاهد لفظ (القلب) بمعنى مصطلح (البدل) من خلال كلمة(يقلبها) في قوله السابق. وقال عندما تحدث عن قلب السين صاداً: " ... والسين الأصل، والكتاب بالصاد، وإنما كتبت بالصاد ليقَربوها من الطاء، لأن الطاء لها تصعد في الحنك، وهي مطبقة، والسين مهموسة، وهي من حروف الصفير، فثقُلَ عليهم أن يعمل اللسان منخفضاً ومستعلياً في كلمة واحدة، فقلبوا السين إلى الصاد، لأنها مؤاخية للطاء في

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 267/3.

(2) الفراء، معاني القرآن: 41/1.

(3) الفراء، معاني القرآني: 252/2.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2: 106،

الإطباق، ومناسبة للسين في الصفير، ليعمل اللسان فيهما متصعداً في الحنك عملاً واحداً"[1].

واستخدم مكي (ت 437هـ) لفظ "أُبدلت" للدلالة على مصطلح الإبدال من خلال قولِهِ: "... ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلتَ من حرف فيهِ غنة حرفاً آخر فيهِ غنة، وهو الميم الساكنة، فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نَفْسِهِ، فلا بد من إظهارها في هذا على كل حال.

والعلةُ في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء أن الميم مؤاخية للباء، لأنها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدة وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر. فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لِبعدِ المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأختِ الباء وهي الميم، أبدلتَ منها ميماً لمؤآخاتِها النون والباء"[2].

كما استخدم مكي لفظ (أبدلَ) عندما تحدث عن الهمزة الساكنة حيث قال: "فأما الساكنة فهي تجري على ما قبلها، فما قبلها من الحركة يدبرها، لأنها لما كانت ساكنة ضعفَتْ، فلم تدبر نفسها، إذ لا حركة فيها، ولا قوة، فدبرها أقرب الحركات منها، وهي الحركة التي قبلها، فإذا انفتح ما قبلها أبدلت ألفاً لأن الفتحة من الألف، والألف من إشباع الفتحة تحدث. وكانت الألف أولى بالبدل، لأنها أخت الهمزة في المخرج، ولأن الألف، إذا احتيج إلى حركتها في بعض اللغات أُبدل منها همزة، وإذا انضم ما قبلها أبدل منها واو ساكنة، لأن الضمة من الواو، والواو من إشباع الضمة تحدث، ولأن الواو تبدل منها الهمزة، إذا انضمت أو تطرفت بعد ألف زائدة، نحو: "دعاء" وأصله "دعاو"، ونحو "وجوه"، فَجعِلَت هي أيضاً في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة، وذلك نحو: "تؤمن، وتؤتي"، وإذا انكسر ما قبلها أُبدِلَ منها ياء ساكنة كالهمزة، لأن الكسرة من الياء، والياء تحدث من إشباع الكسرة، ولأن الياء تبدل منها همزة، إذا تطرفت بعد ألف زائدة نحو "سقاء" أصله "سقاي" فَجعِلت هي في

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 107.

(2) القيسي، الرعاية: 266، والكشف: 165/1، ابن الجزري، التمهيد: 168.

التخفيف للهمزة عِوضاً من الهمزة، وذلك نحو: "بئس، وبئر"، فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها"[1].

أما الداني (ت 444هـ) فقـد استخدم لفظ الإبدال في كتابيهِ (التحديـد) و (التيسير) في أثناء حديثهِ عن مصطلح الإبدال. فذكر الإبدال في أثناء حديثـهِ عـن الهمزتين في (باب ذكـر الهمـزتين المتلاصـقتين فـي كلمـة): مـن كلمـة ﴿ ◆↗📖❐☼⓿☒❻⬀✍⬧♑←☠⬀ ﴾ [2]، وكلمة ﴿ ↗◆📖❐♒⇔⮛←⑨← ﴾ [3] وذلـك مـن خـلال قولـه: "اعلـم أنهمـا إذا اتفقتـا بـالفتح نحـو "↗◆📖❐☼⓿☒❻⬀✍⬧♑←☠⬀" البقـرة آيـة/6، ويـس آيـة/10 و"↗◆📖❐☼☞←☠⬀ 📖❐⇖⇑🖪■☠⇖ " البقـــــرة آيـــــة/140 و"↗◆📖❐♒⇔⮛←⑨" الإسراء آية/61 وشبهه؛ فإن الحرميين*وأبـا عمـرو وهشاما يسهلون الثانية منهما، وورش يبدلها ألفاً"[4]. وقالَ أيضاً: "وحكـم تـسهيل الهمزة في البابين أن تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ما لم تنفـتح وينكسر ما قبلها أو ينضم فإنها تبدل مع الكسرة ياء ومع الضمة واواً"[5] وقالَ أيضاً: "اعلم أن حمزة وهشاما كانا يقفان على الهمزة الساكنة والمتحركة إذا وقعت طرفـاً في الكلمة بتسهيلها ويصلان بتحقيقها فإذا سهلا المضموم ما قبلها أبدلاها واواً فـي حال تحريكها وسكونها نحو قولِهِ "◆♉⬃⬀♉⬃↗⬧☪✂"[6].

---

(1) القيسي، الكشف: 102/1-103، والتبصرة: 75، 103، والداني، أبي عمرو عثمن بن سعيد ، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه (اوتويرتزل)، دار الكتاب العربي: 39، ابـن الجزري، النشر: 419/1، 428.

(2) [البقرة: 6].

(3) [الإسراء: 61].

* نافع وابن كثير (الحرميين).

(4) الداني، التيسير: 31-32.

(5) الداني، التيسير: 34.

(6) الداني، التيسير: 37.

كما استخدم لفظ القلب للدلالة على مصطلح الإبدال في كتابِهِ (التحديد) فـي أثناء حديثِهِ عن النون الساكنة قبل الباء حيث قال: "والحالة الثالثة: أن يقْلَبا ميماً من غير إدغام، وذلك إذا لقيا الباء نحو ﴿ 🕮❒♌🖅 🖃➔❑❻⌀🖰⌧ ﴾ [8/27]، و﴿ 🕮❒☼🖃▬🙜◎⇙♑←☠ ﴾ [23/2]، و﴿ ♊↖⑨⌂⑩🖮 🖃🙜⓿⮙⌦ ﴾ [27/35]﴾ و ﴿ ←→🖬➔☺⌂🕓☀💣🖮 🖃♦➔⇙⌫⮋🙛❑🙞 ﴾ [40/24] وما أشبهه. وإنما قُلبـا ميماً عندها خاصة من أجل مؤاخاة الميم للنون فـي الغنـة، ومشاركتها للباء في المخرج فَقُلِبا ميماً من أجل ذلك"[1]. واستخدم أيضاً لفظ القلـب في كتابِهِ (التيسير) بمعنى البدل وذلك حين قال: "وكذا أجمعوا على قلبهما ميماً عند الباء خاصة"[2].

كما ورد هذا المصطلح لدى القرطبي (ت 461هـ) في كتابِهِ (الموضـح)، لكنه استخدم لفظ (القلب) ليدل بِهِ على مصطلح (الإبدال) حيث قال: "... فإن النـون تنقلب ميماً وتصير في اللفظِ كقولك: مم بعد، مِم بيوتكُم، فامبجست منه، أمبئـوني. وكذلك سائِرها، كما تنقلب في عنبر ومنبر، ثم بعد قلبها ميماً يتحـول اللفـظ إلـى الإخفاء، لأن حظ الميم إذا سكنت أمام الباء الإخفاء، وغنة النون والميم عنـد البـاء تَشْتَبِه، فلا يوجد في اللفظ فـرق بـين قولـهِ: ﴿ 🕮❒🏱 🖃⮙→♦🕓♑⮙❷◉ ✍♓♎♊⌘ ✃🙞◉⇘◑♦❑⬀✌🖝 ﴾[3]، ﴿ 🕮❒🏱 🖃⮙○♎🕗 ✍♓♎♊⌘ ♉⮵☪❑▤❑🖰 ﴾[4]، وبين قولـهِ: ﴿ 🕮❒☼🖃▬◆☞♦▤⬈🖃 ✃🙞❁☞❻⬃⮛⮴ ﴾[5]﴾ ﴿ 🕮❒☼🖃⌛⮙★⬈❑❄⮙❼ ﴾[6]، سواءٌ كان مـا قبل الباء نوناً أو ميماً، لا فرق بينهما، كله في اللفظ سواءٌ، ولو تَكلفَ متَكلفٌ إخراج النون مظْهرةً من غير قلبٍ ولا إخفاء لأمكن ولكن بمشقة وفرط معالجة.

---

(1) الداني، التحديد: 117.
(2) الداني، التيسير: 45.
(3) [الرعد: 33].
(4) [سبأ: 8].
(5) [نوح: 17].
(6) [البقرة: 31].

وقال: " وإنما قلبت ميماً لأن الباء لزمت موضعها ولـم تتخَطـه ولا كـان للصوت مدارٌ بها في غير موضِعِها ومخرجها، كما كان للنون ... فأبـدِلت منهـا لذلك". وقال أيضاً: "ومن ذلك أيضاً الألف التي تُبدل من نون التأكيد الداخلـة علـى الفعـــل، كقولــــهِ تعــــالى: ﴿ ❒◆⓿⬧◆▤⬀❑☼☪ ⌘♊⚇♓✌ ﴾، وقولــهِ: ﴿ ◆⬧☼❑⬄▥☒➔☺ ✄ ⬧⓿⬯⇔☒❷⬆◆ ﴾[1]، لا يجـوز أن يبدِلَ من النون ألفـاً فـــي حـــــال الوصـــــل، فيقــــول:(◆⬧☼❑⬄▥☒➔☺ ⚇❑◆⑩⚇) ، ولا أن يترك إبدالها في حال الوقـف فيقول: (لنسعفن)، بل يقول في حال الوقف: لنسعفا، وليكونا. وفي حال الوصل يصِلُ بالنون ولا يخالف ذلك فيكون مخِلا"[3].

أما ابن الباذش (ت 540هـ) فقد سمى القلب إبدالاً، حيث قالَ عنـدما كـان يتحـدث عـن الهمزتين في كلمـة مثـل "⬀◆🕮❒☼⓿☒❻⬀✍⬧♑⬅☠⬀" و "⬀◆🕮❒☼☞⬅☠⬀ 🕮❒⬁⇳🖬■☠⬁" وشبهه، فإن الحرميين وأبـا عمـرو وهشاما يسهلون الثانية منهما، وورش يبدلها ألفاً[4]. وقالَ في موضع آخر: "وقالَ أبو محمد مكي: البدلُ أحسن في قراءة ورش خاصة لأن الرواية عنه أنه مد الثانية"[5]. واستخدمً ابن خالويه لفظ القلب للدلالة على مصطلح الإبدال عنـدما تحـدث عـن الهمزتين المختلفتين في الحركة حيث قال: "والحجة لمن جعلَ الثانية ياء: أنه كـره الجمع بين همزتين، فقلب الثانية ياءً لكسرها في أثناء حديثه عـن قولـه تعـالى ﴿

(1) [يوسف: 32].
(2) [العلق: 15].
(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 175-176.
(4) ابن الباذش، الإقناع: 1/257-258، 377.
(5) ابن الباذش، الإقناع: 1/381.

▫⧫◑⧫🕔✋♑🖬➔❏☑✂☎ 🕮❏✶✍☺●❏⧫ ✁✍✉✌⌛➔🖽⬂❷🕲﴾[1]

بعد أن لينها، وحركها لالتقاء الساكنين"[2].

كما أن هذا المصطلح ورد لدى ابن الجزري (ت 833هـ) إذ قال في كتابه (النشر): "أما (الذئب) فوافقهم على إبدالِهِ ورش والكسائي وخلف". وقال: "وإن كانت لاما من الفعل فإن حفصاً اختص بإبدالها في (هزوا)". وقال: "وانفرد أبو العلاء الحافظ النهرواني بالإبدال في (شانيك)"[3] كما ورد هذا المصطلح عنده في مواضع أخرى من كتابِهِ النشر لا مجالَ لذكرها هنا، وإنما أكتُفِي بالإشارة إلى مواطِنِها[4] كما ورد عنده في كتابه (التمهيد) وقد ذكرت ذلك النص سابقاً[5].

أما المحدثون من علماء التجويد فقد ورد عندهم هذا المصطلح بلفظ القلب حيث كان هذا اللفظ يدل على مصطلح الإبدال[6].

2.3 الإدغام:

الإدغَام لُغَةً: هو إدخالُ حرفٍ في حرف. يقال: أدغمت الحرف وأدغمته على أفعلته. والإدغَام: إدخال اللجام في أفواه الدواب. وأدغم الفرس اللجام: ادخلَه في فيهِ، وأدغم اللجام في فمه كذلك[7]. وهو إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها، وفي الصناعة: إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني،

---

(1) [التوبة: 12].

(2) ابن خالويه، أبو عبد ا الحسين بن علي بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5، (1410هـ - 1990م): 173.

(3) ابن الجزري، النشر، 1/394-396.

(4) ابن الجزري، النشر: 1/400، 403، 406.

(5) ابن الجزري، التمهيد: 168.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 122-123، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 179-182.

(7) ابن منظور، لسان العرب، (دغم): 12/236.

ويسمى الأول مدغماً، والثاني مدغماً فيه وقيل: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، نحو: مد، وعد[1].

الإدغام اصطلاحاً: كان أولُ من استخدم مصطلح الإدغام من علماء التجويد وعلماء القراءات الفراء (ت 207هـ) في كتابهِ (معاني القرآن) حيث قال: "العرب تُدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون. وذلك أنها قريبة المخرج"[2]. وعرفه ابن مجاهد (ت 324هـ) فقال: "الإدغام: تقريب الحرف من الحرف إذا قَرب مخرجه من مخارج اللسان كراهية أن يعمل اللسان في حرف واحد مرتين فيثقل عليه". "وهو إدخال حرف في حرف إما مماثل له أو مقارب في المخرج، إذ يؤدي النطق بهما إلى ضرب من الثقل فيوحدان حتى يخف جريانهما على اللسان" [3]. كما قسم الإدغام إلى نوعين صغير: وهو إدغام ساكن فيما يليه، وكبير: وهو إدغام متحرك في تاليه[4]. نجد هنا أن ابن مجاهد يود القول بأن الإدغام يستعمل للتخفيف على القارئ والتيسير عليهِ في النطق.

وهذا ابن خالويه (ت 370هـ) يستخدم لفظ الإدغام في أكثر من موضع من كتابه (الحجة في القراءات السبع) بالمفهوم الذي استقر عند السابقين[5].

واستخدم مكي (ت 437هـ) لفظ الإدغام، فنجده قد تعرض لظاهرة الإدغام في أكثر من موضع في كتابيهِ (الرعاية، والكشف)، إلا أنه لم يجعل له أبواباً خاصة [6]. فذكره في (باب الحاء) في أثناء حديثهِ، عن وقوع حاء بعدها عين في كلمتين

---

(1) الفراهيدي، كتاب العين، (دغم): 395/4، ابن دريد الأزدي، كتاب جمهرة اللغة، (دغم): 287/2-288، الجرجاني، كتاب التعريفات: 29-30، حاجي خليفة، المولى مصطفى بن عبد ا القسطنطني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، (1402هـ - 1982م): 1543/2.

(2) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة: 353/2.

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 113، 125.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 113، وينظر: ابن الجزري، النشر: 274/1-275.

(5) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع:77، 84، 85، 117، 260.

(6) القيسي، الرعاية: 216، 225، 228، 230، 233، 237، والكشف: 134/1.

وسكنت الحاء قبل العين، إذ قال: "فإذا سكنت الحاء قبل العين مـن الكلمتـين كـان التحفظ ببيان الحاء آكد، لأنها قد تهيأت بسكونها للإدغام، لأن كل حرف أدغمته في حرف، فلا بد من إسكان الأول أبداً، ثم تدغم"[1].

وقالَ في موضع آخر: "اعلم أن الحروف إنما يبدلُ بعضها في بعضٍ، ويدغم بعضها في بعضٍ، للتناسب والقرب الذي بينهما"[2].وقالَ في باب الميم: "إذا لقي الميم – وهي ساكنة – ميم أخرى وجب الإدغام، وإظهار تشديد متوسط، مع إظهار غنـة في الميم الأولى الساكنة، وذلك نحو: "خلقَ لكم ما في الأرض"، و"منهم من يـؤمن بهِ"، و "لهم ما يدعون" وهو كثير. وإنما كان التشديد في هذا النوع غير مشبع، لبقاء الغنة وإظهارها، فأنت إذا أدغمتَ لم تُدغم الحرفَ كله، إذ قد أبقيتَ بعضه ظـاهراً، وهو الغنة، وإنما يقع التشديد البالغ في المدغم إذا لم يبقَ من الحرف الأول شيءٌ إلا أدغم"[3]. وقال: "واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثليـن. وعلـة ذلك إرادة التخفيف لأن اللسان إذا لفظ بالحرف مـن مخرجه ثم عـاد مرةً أخرى إلـى المخرج بعينهِ ليلفظ بحرف آخر مثلث صعب ذلك"[4].

نلاحظ هنا أن مكياً كان مؤيداً وموافقاً لابن مجاهد في أن الإدغـام يـستعمل للتخفيف والتسهيل على القارئ في أثناء قراءة القرآن الكريم.

وعرفَ الداني (ت 444هـ) الإدغام في كتابهِ (التحديد) حيث قال: "ومعنـى الإدغام إدخالُ شيء في شيء وتغييبه فيه، مأخوذٌ من قول العرب: أدغمـتُ الفرس اللجام، إذا أدخلتُه في فيهِ. وقال بعض أهل اللغـة: الدغم التغطية، وقـد دغَمـه إذا غطاه"[5].

وقال أيضاً: "وأما المدغم من الحروف فحقّه إذا التقى بمثِلهِ أو مقاربهِ، وهـو ساكن، أن يدخل فيهما إدخالاً شديداً، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعـةً واحـدة، لا

---

(1) القيسي، الرعاية: 166.

(2) القيسي، الرعاية: 216.

(3) القيسي، الرعاية: 233، وانظر: باب المشددات: 245-246.

(4) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 134/1.

(5) الداني، التحديد: 102.

فَصلَ بينهما بوقفٍ ولا بغيره، ويعتمد على الآخـر اعتمـادةً واحـدةً، فيصيـران بتداخلهما كحرفٍ واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويشتد الحرف ويلـزم اللـسان موضعاً واحداً، غير أن احتباسهِ في موضع الحرف، لِما زيد فيهِ من التضعيف أكثر من احتباسِهِ فيهِ بالحرف الواحد.

والحرفان المتقاربان إذا أدغِم أحدهما في الآخر قُلِب الأول منهما إلـى لفـظ الثاني قلباً صحيحاً، وأُدغِم فيهِ إدغاما تاماً، هذا ما لم يكن للأول صوتٌ يبقى، نحـو صوت النون و التنوين إذا أُدغم في الياء والواو، وصوت الطاء إذا أُدغمـت فـي التاء، وبقي ذلك الصوت مع الإدغام، فإن الأول لا يقلَب قلباً صـحيحاً، ولا يـدغَم إدغاما تاماً، إذ لو فُعِلَ ذلك بهِ لذهب ذلك الصوت بذهابهِ لعدم وجودِهِ فـي غيـره. ويخرج كل حرفٍ مدغم من مخرج المدغم فيهِ، لا من مخرجِهِ، وذلك مـن حيـثُ القلب إلى لفظِه، فاعتمد اللسان عليهِ دونَه"[1].

قال القرطبي (ت 461هـ): "ثم الإدغام في المتقاربين: تارةً يكـون بقلـب الأول إلى الثاني وهو الأكثر الأشيع، كقولك ﴿ ✁✃✌☜➔☐☪❿🏱☞ ﴾[2] و ﴿ ✁✃✌❍❍◘■⏱☠⌘☞ ﴾[3]، وهو الأصل. وتارةً يكون بقلب الثـاني إلـى الأول نحو (مذكر)[4] في لغة من أبدلَ من تاء افتعل ذالاً معجمة وأدغمها في الـذال الأصلية، وتارةً يكون بأن يبدلا بحرف مناسب لهما ثـم يـدغم، وذلـك نحـو: ﴿ ✌⓾⑨●✍☜❷ ﴾[5] بدال غير معجمة. ومنه ما يقلب الأول من جـنس الثـاني ويترك من الحرف الأول شائبة ما، وذلك نحو ﴿ 🕮❒❍⌧➲☼💣 ﴾[6] فـي إبقـاء شائبةٍ من إطبـاق مـع التـاء عنـد الإدغـام، ومثـل ﴿ ✌♦♊ ⑨◆🙵⬀⑨☜

(1) الداني، التحديد: 101-102.

(2) [المائدة: 65].

(3) [النساء: 94].

(4) ليس له مثال في القرآن.

(5) [القمر: 15].

(6) [النمل: 22].

﴾✦✎☙✁﴿[1] و﴾♊︎♉︎♓︎✍︎﴿ ❒◆❻◆✁✎✶ℬ♑︎♉︎☠︎♐︎﴿[2]. في إبقاء الغنة مع إدغام النون في الياء والواو[3].

كما نجد القرطبي يستخدم لفظ (المشدد) بدلاً من المدغم في موضع آخر من كتابِهِ (الموضح) في الباب الثاني الذي خصصه لما يلحق الحروف العربية من أحكام عند النطق بها في التركيب، إذ قال: "اعلم أن التأليف: منه متعذر ممتنع ومنه ممكن، ولكنه منبوذٌ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل ... وهذا الضرب يعرض فيه عند الائتلاف والتجاور من الأحكام زيادةً على وضع بسيطِ الحروف كالمد والتشديد والإظهار والإخفاء والتليين والقلب،وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة"[4]. وقال: "والعلة في ذلك أن اعتماد آلة النطق على موضعٍ وارتفاعها عنه وعودها إليه ثم ارتفاعها عنه مستَثْقَلٌ يشبه مشي المقيد، فَجعِلَ اللسان أو غيره من المخارج ينبو عنهما نبوةً واحدةً طلباً للخفة، ولما في ذلك من السهولة على اللافظ"[5].

من قول القرطبي السابق نجد أن استخدامه لفظ التشديد بدل الإدغام يدل دلالةً واضحة على المفهوم الذي يدل عليه لفظ الإدغام؛ إذ لا فرقَ بين المصطلحين في المعنى.

كما عرف الخرساني (ت بعد 500هـ) الإدغام فقال: "واعلم أن الإدغام هو أن تصلَ حرفاً بحرف من المتماثل أو المتجانس أو المتقارب، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما بنبرةٍ واحدةٍ مشددةٍ من غير إبقاء أثر من الأول منهما، إلا إذا كان الأول مطبقاً أو أغن فإن فيها اختلافاً"[6]. وهذا يدلنا على أن الخرساني قد قسم الإدغام إلى ثلاثة أقسام.

---

(1) [الأعراف: 178].

(2) [الجاثية: 10].

(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 140-141، والفراء، معاني القرآن: 215/1-216.

(4) القرطبي، الموضح: 127-128.

(5) الداني، التيسير: 42-43، نقلاً عن القرطبي: الموضح: 140.

(6) الخرساني، الإيضاح: 106، نقلاً عن غانم قدوري الحمد،الدراسات الصوتية:397.

وعرفه ابن الطحان (ت 561هـ) في كتابه (مرشد القارئ) فقال: "والإدغام: عبارةٌ عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفاً واحداً مشدداً"[1]. ويقول ابن الطحان أيضاً: "وكيفية أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه حرفاً على صورة الحرف الذي يدغم فيه، فإذا تصير مثله حصل حينئذٍ مثلان، وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكماً إجماعياً. فإن جاء نصٌ بإبقاء نعت من نعوت الحرف المدغم، فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح، لأن شروطه لا تكتمل فيه، وهو بالإخفاء أشبه. وقد أطلق عليه هذا الاسم بعض العلماء. وهو قول شيخنا أبي العباس، رحمه ا [2]"[3].

أما ابن الجزري (ت 833هـ) فقد خصص باباً للإدغام في كتابهِ (النشر) أسماه (باب اختلافهم في الإدغام الكبير) فصل فيهِ القول حولَ الإدغام من كل جوانبه وأقسامه وشروطه وموانعه[4].

واستخدم علي القاري (ت 1014هـ) لفظ الإدغام ومشتقاته في أكثر من موضع في كتابهِ (المنح الفكرية) وقسم الإدغام إلى تام وناقص، وبين كل قسم[5]. ووافقه في ذلك مع التفصيل عليه محمد المرعشي (ت 1150هـ) في كتابه (جهد المقل) [6]. كما عرفه بقولهِ: "هو أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما على أن يصيرا حرفاً واحداً مغايراً لهما بهيأتهِ وهو الحرف

---

(1) ابن الطحان، مرشد القارئ: 51، وينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 113، ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، التذكرة في القراءات الثمان، حققه وراجعه وعلق عليه: سعيد صالح زعيمه، دار الكتب العلمية، (بيروت-لبنان)، ط1، (1422هـ-2001م): 72.

(2) أحمد بن خلف بن عيشون ابن عصفور، الإشبيلي، ت 531هـ، انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 52/1.

(3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 51.

(4) ابن الجزري، النشر: 274/1-296.

(5) القاري، المنح الفكرية: 29، المرعشي، جهد المقل: 182.

(6) المرعشي، جهد المقل: 184.

المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد المخفف وأقصر من زمان الحرفين المخففين"[1].

أما المحدثون من علماء التجويد فقد استخدموا لفظ الإدغام ومشتقاته بـنفس المفهوم الذي ثبت عند القدماء منهم، حيث عرفوا الإدغام بقولهم: "هو إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً"[2].

أقسام الإدغام:

قسم العلماء اللغويون الإدغام إلى قسمين هما:

1- **الإدغام الصغير:**

وهو أن يلتقي صوتان متماثلان الأول ساكن والثاني متحرك في كلمة واحدة أو كلمتين، وإدغام الأول في الثاني ولفظهما دفعةً واحدة. إذن هو ما كان فيهِ المـدغم ساكناً فيدغم في الثاني فيحصل فيهِ عمل واحد[3]. وهذا القسم ليس لَه قواعـد، لأنه واجب الحدوث دائماً سواء وقع في الكلمة الواحدة مثل: "العدد > العد" أم وقع فـي الكلمتين مثل: أحبس سعيداً > أحبسعيداً.

وقد تحدث ابن الجزري (ت 833هـ) عن مصطلح الإدغام حيـثُ عـرف الإدغام الصغير بقوله: " (والصغير) هو الذي يكون الأول منهما ساكناً"[4]. وقال في

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 181.

(2) الهلاوي، محمد عبد العزيز، كيف تجود القرآن وترتله ترتيلا، مكتبـة الاعتـصـام: 37، 40، عثمان، حق التلاوة: 97-98، العقرباوي، المرشـد: 85، 94، المحيسن، محمد محمد محمد سالم، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، مكتبـة الكليـات الأزهرية، (1389هـ-1969م)، 49/1، 55، 58، 96، صبرة، علي بن أحمـد الـشافعي مذهباً الغريانـي، كتاب العقـد الفريـد في فـن التجويد، المطبعة الأزهريـة المـصرية، ط2، (1333هـ): 36-53.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

(4) ابن الجزري، النشر: 274/1-275، 2/2.

موضع آخر: "وينقسم إلى جائز، وواجب، وممتنع...، فأما الجائز وهو الذي جـرت عادة القراء بذكرهِ في كتب الخلاف فينقسم إلى قسمين:

الأول: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة وينحـصر فـي فصول: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبل.

الثاني: إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين، حيثُ وقع وهو المعبـر عنـه عندهم بحروفٍ قَربتْ مخارجها ويلتحق بهما قسمٌ آخر اختلفَ في بعـضهِ، فذكره جمهور أئمتنا عقيب ذلك، وهو الكلام على أحكـام النـون الساكنـة والتنوين خاصةً، إلا أنه تتعلق به أحكامٌ أُخَر سوى الإدغام والإظهـار مـن الإخفاء والقلب والله تعالى أعلم"[1].

وسبب وجوبهِ الدائم هو أن الإنسان ينساقُ إليهِ انسياقاً لا خيار له فيه، فهـو آليةٌ نُطقيةٌ حتميـة[2] فحكم هذا القسم من الإدغام واجبٌ. ولقد وجب الإدغام عندما يكون الأول ساكناً لعسـر النطـق بالمثلين منْفَكين[3] وسمي هـذا القسم بالإدغـام الصغير: "لقلة العمل فيه عند الإدغام، بحيث لا يكون إلا عملاً واحداً، وهو إدغـام الأول في الثاني متى تحققت الشروط فيه[4] فعمل الإدغام في هذا القسم أقل من عمل الإدغام في الكبير"[5]. نجد أن هذا القسم من أقسام الإدغام يقع مباشرةً؛ إذ لا يـسبقه حذفٌ للحركة أو قلبٌ للصوت الأول من جنس الثاني كما هو في الإدغـام الكبيـر، وإنما يلتقي فيهِ صوتان متماثلان أولهما ساكن والثاني متحرك فيحدث الإدغام تلقائياً.

2- الإدغام الكبير:

---

(1) ابن الجزري، النشر: 2/2.

(2) الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصـرفها، دار الـشرق العربـي، بيروت، ط3: 123/1-124.

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 504/2.

(4) الزراري، عبد الودود، مدخل إلى علم التجويد، الوكالة العربية للتوزيع والنـشر، (الأردن– الزرقاء)، ط1، (1985م): 125.

(5) منصور، الوسيط في علم التجويد: 286.

هو أن يدخل حرفٌ متحركٌ في حرفٍ متحركٍ آخر. وهو ما كان فيهِ المدغم والمدغم فيهِ متحركين، سواء كانا مثلين أو متجانسين أو متقاربين[1] كإدغام اللام في اللام، كقولهِ تعالى: ﴿ ♉⊠➔⊠✍•◉♑⬧≣⬈☠⬉ ﴾[2] والتاء في الـسين كقولـهِ تعالى: ﴿ ✃✍◉♑⏲⭘⏲◘⬥⊠⏲✳♁⊠☪✃⇧⌘⬁◘➔♑←⚐⬄ ﴾[3] والتـاء فـي الطـاء كقولـهِ تعـالى: ﴿ ✃✍◉♑⏲⭘⏲◘⬥⊠⏲✳♁ ◓➔❏🗁■❼🗐 ﴾[4].

سمي هذا القسم من الإدغام بذلك لكثرة وقوعِهِ، إذ الحركة أكثر من السكون. وقيلَ لما فيهِ من الصعوبة.وكذلك سمي بهِ لأنه يسكن الأول ويدغم الثاني، فيحـصل فيهِ عملان فصار كبيراً[5].

وورد هذا القسم عند ابن الجزري (ت 833هـ) في كتابهِ (النشر) في أثنـاء حديثه عن الإدغام في (باب اختلافهم في الإدغام الكبير) حيث قال: " الإدغام هـو اللفظ بحرفين حرفٍ كالثاني مشدد وينقسم إلى كبير وصغير: (فالكبير) ما كان الأول من الحرفين فيهِ متحركاً. سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين. وسمي كبيـراً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون وقيلَ لتأثيـره في إسكان المتحرك قبـل إدغامه. وقيلَ لما فيه من الصعوبة. وقيـلَ لشمولـهِ نوعـي المثليـن والجنسيـن والمتقاربين"[6]. نلاحظ أن ابن الجزري قد شمل الحديث عن قسمي الإدغام (الصغير والكبير) وفسر لنا سبب تسمية هذا القسم بتلك التسمية.

ونلاحظ في هذا القسم ما يخالف القسم السابق، إذ يجب فيه القيام بعمليتين قبل الإدغام هما:

---

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

(2) [البقرة: 22].

(3) [النساء: 57].

(4) [الرعد: 29].

(5) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

(6) ابن الجزري، النشر: 274/1-275، 2/2.

أ- حذف حركة الصوت الأول، أي الصوت المدغم، وذلك ليتم التقـاء الـصوتين مباشرةً دون فاصل.

ب- قلب الصوت المدغم من جنس الصوت المدغم فيهِ إذا كان الصوتان مختلفيـن؛ لتتم عملية المماثلة بين الصوتين على صورة الإدغام[1]. وذلك بعكـس القـسم الأول من الإدغام الذي لا يحتاج لهاتين العمليتين.

(الإمالةُ والفَتْـح)

3.3 الإمالةُ

الإمالةُ لُغَةً: مالَ ميلاً وميلاناً: زالَ عن استوائِهِ. يقال: مالَ الحائط: لم يكن مستقيماً. ويقال: أمالَ قارئُ القرآن: استعمل الإمالة في قراءتِهِ[2]. وهي أن تُنَحي بالفتحةِ نحو الكسرة[3]. وهي عند القُراء والصرفيين أن تنحو بالفتحةِ نحو الكسرة وبالألفِ نحو الياء كثيراً وهو المحض، ويقالُ له الإضجاع والبطح والكسر؛ قليلاً وهو بين اللفظين، ويقالُ له أيضاً التقليلُ والتلطيف، وبين بين، فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائز في القراءة. والشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والمتوسطة بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة. قالَ الداني: علماؤنا مختلفون أيهما أوجه وأولى، وأنا أختار الإمالة الوسطى التي بين بين لأن الغرض من الإمالة حاصِلٌ بها وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء، والتنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء[4].

وجـاء البطْح بمعنى الإمالة؛ حيث ورد في (كشـاف اصطلاحات الفنـون) للتهانوي: البطْح: بالفتح وسكون الطاء المهملة عند القراء هو الإمالة[5].

---

(1) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 239.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (ميل): 758/11، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسـيط، (مال): 901/2.

(3) الجرجاني، التعريفات: 53.

(4) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 259/1.

(5) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 340/1.

الإمالة اصطلاحاً: ورد مصطلح الإمالة عند علماء اللغة القدماء، وكانوا قد ذهبوا في تعريف هذا المصطلح ثلاثة مذاهب. الفريق الأول يرى أن الإمالة هي: (تقريب الألفِ من الياء)، فقد قالَ سيبويه (ت 180هـ): "فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها"[1]. وقال سيبويه: "زعم الخليل: أن إجناح الألف أخفُ عليهم، يعني الإمالة، ليكون العمل من وجهٍ واحد"[2]. وقال أيضاً: "وقال الخليل: لو سميت رجلاً بها وامرأة – ويقصد (حتى، وأما، وإلا) جازت فيها الإمالة"[3].

وقال المبرد (ت 285هـ): "الإمالة هي أن تنحو بالألفِ نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلةٍ تدعو إليهِ"[4]. وقال ابن يعيش (ت 646هـ): "والإمالة في العربية عدولٌ عن الألفِ عن استوائِهِ وجنوحٌ بهِ إلى الياء، فيصير مخْرجه بين مخرج الألفِ المفَخَمة وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة وبحسب بعدهِ تكون خفتها"[5]. وقال السيوطي (ت 911هـ): "الإمالة هي أن ينَحى جوازاً بالألفِ نحو الياء"[6].

أما الفريق الثاني فيرى أن الإمالة، هي تقريب الفتحة من الكسرة، فهذا ابن جني (ت 392هـ) يقول: "إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من ضروب تجانس الصوت وذلك قولك في عالم: عالِم وفي سالم: سالِم، وفي جالس: جالِس وفي رمى: رمى وفي سعى: سِعى"[7]، حيث قال الاستراباذي (ت 686هـ): "الإمالة أن ينْحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد

---

(1) سيبويه، الكتاب: 117/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 278/3.

(3) سيبويه، الكتاب: 135/4.

(4) المبرد: المقتضب: 42/3.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 54/9.

(6) السيوطي، همع الهوامع: 198/6

(7) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 58/1، و اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، (1988م): 156.

المناسبة لكسرةٍ أو ياء، أو لكون الألف منقلبةً عن مكسورٍ أو ياء، أو صائرةً ياءً مفتوحةً، وللفواصل أو الإمالة قبلها على وجهٍ"[1].

أما الفريق الثالث فيرى أن الإمالة هي: تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة[2].

وقد بين سيبويه أن إمالة الفتحة نحو الكسرة وسيلة من وسائل تيسير النطق وبذل أقل مجهود عضلي، إذ الغرض من الإمالة تحقيق الانسجام الصوتي. قال سيبويه (ت 180هـ): "فالألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور وذلك قولك: عابد، عالمٌ، ومساجد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا: (صدر)، فجعلوها بين الزاي والصاد... فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف على قدر ذلك"[3].

أما ابن جني (ت 392هـ) فقد جعل الإمالة ضرباً من ضروب الإدغام الأصغر، وهي عنده (لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو عالِم ...؛ ألا تراك قربت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوتَ بالفتحة نحو الكسرة، فأملْتَ الفتحةَ نحو الياء)[4]. كما سمى هذِهِ الألف الإمالة ووصفها بقولِهِ: "التي تجدها بين الألفِ والياء نحو قولك في عالِم وخاتِم عِالم وخِاتِم"[5] ونجده قد فرقَ بين هذِهِ الألف وألف التفخيم[6].

---

(1) الاسترابادي، شرح الشافية: 4/3.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو: /160، ابن جني، اللمع في العربية: 156، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، **أسرار العربية**، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية. أسرار العربية:406، الزمخشري، المفصل: 400-401.

(3) سيبويه، الكتاب: 117/4.

(4) ابن جني، اللمع في العربية: 156.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 55/1.

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 52/1.

وورد هذا المصطلح عند الزمخشري (ت 538هـ) في أثناء حديثه عن المشترك، إذ قال: "فمن أصناف المشترك الإمالة، يشترك فيها الاسم والفعل وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء ليتجانس الصوت"[1].

الإمالة عند علماء التجويد:

كانت عناية علماء التجويد بمصطلح الإمالة قليلةً جداً مقارنَةً بعلماء اللغة، فهذا مكي (ت 437هـ) يسير على نهج الفريق الثالث من علماء اللغة في تعريف الإمالة حيث قال: "ومعنى الإمالة أن تُمِيلَ الفتحةَ نحو الكسرةِ، وتُميلَ الألفَ نحو الياء"[2]. كما عرفها في كتابهِ (الكشف) بقولِهِ: "واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة"[3]. فنجده هنا يستعمل لفظين في تعريف الإمالة هما (الميل، والتقريب) واستعمل أيضاً كلمة (تنحو) في معنى الإمالة، إذ قال في موضعٍ آخر: "ومعنى الإمالة في "الألف" أن تنحو بها نحو الياء، ولا تقدر على ذلك حتى تنحو بالفتحة التي قبلها نحو الكسرة"[4].

كما أنه سمى هذهِ الألف بـ "الألف الممالة"؛ حيث وصفها قائلاً: "الألف الممالة: التي هي ألفٌ بين الألفِ والياء، لا هي ألفٌ خالصةٌ، ولا ياء خالصة، إنما هي ألفٌ قريبةٌ من لفظِ الياء لِعِلَلٍ أوجبتْ ذلك. وبذلك قرأ حمزةُ والكسائي في كثيرٍ من القرآن نحو: الهدى، والعلا، وأُسارى، ووافقهما أبو عمرو وغيره على جملةٍ منه"[5]. ولعل مكياً قد أخذَ هذا التعريف، مما فهمه من حديث سيبويه (ت 180هـ) عندما قال في كتابِهِ (الكتاب): "الألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور وذلك قولك: عابِد، عالم، ومساجِد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل وإنما أمالوها للكسرةِ

---

(1) الزمخشري، المفصل: 400.

(2) القيسي، الرعاية: 129.

(3) القيسي، الكشف: 168/1.

(4) القيسي، الرعاية: 130.

(5) القيسي، الرعاية: 108.

التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها"[1]. كما قالَ سيبويه: "واعلم أن الألف إذ دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها"[2].

وقد حدد مكي (ت 437هـ) أصوات الإمالة بثلاثة أصوات في كتابه (الرعاية) في باب صفات الأصوات وألقابها وعللها؛ إذ قال: "حروف الإمالة: وهي ثلاثة أحرفٍ: "الألف" و"الراء" و "هاء التأنيث". ثم عللَ سبب تَسمِيتُها قائلاً: "وإنما سميت حروف الإمالة، لأن الإمالة في كلام العرب لا تكون إلا فيها"[3]. كما قال: "لكن "الألف" و "هاء التأنيث" لا تتمكن إمالتُها إلا بإمالة الحرف الذي قبلهما. و "الهاء": لا يمال إلا في الوقف، و"الراء" و"الألف" يمالان في الوقفِ والوصل.

ويقول: وإذا أَملْتَ من أجل الراء، فلا بد من إمالة ما قبلها، فإن كان "الفاً" فلا بد من إمالة ما قبلَ "الألف"، لأن الألِفَ لا تصلُ إلى إمالتها إلا بإمالة ما قبلها.

كما قال: فإذا قلتَ: في "دراهم" أملْتَ الألف لأجل كسرةِ "الراء"، وأملتَ فتحةَ الدال لأجل إمالة "الألف" فـ "الألف" و "هاء التأنيث" يمالان في أنفسهما، ويمال ما قَبلَهما من أجلهما. و"الراء" إنما يمالُ ما قبلها من أجلها إذا انكسرت وكان قبلها ألفٌ، وتُمال من أجل غيرها، نحو "ترى" و "اشترى" فافْهمه"[4].

كما أشار مكي إلى أنواع الألفات وما يكون أصلها قائلاً: "واعلم أن الألف الممالة تكون أصلية بدلاً من ياء، فتميلها، لتدل بالإمالة على أصلها، وتكون ألفاً زائدة، تُمالُ لشبهها بالأصلية؛ ولأنها لا أصل لها في الواو نحو: معزى، وقصارى، وقد يكون أصلها الواو، ولكنها أُميلَتْ لرجوعها إلى الياء في نحو "أزكى"، والكسرة مقدرة نحو "خاف"، التي توجب الإمالة"[5].

أسباب الإمالة:

---

(1) سيبويه، الكتاب: 117/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 126/4.

(3) القيسي، الرعاية: 129، ابن الجزري، التمهيد: 105.

(4) القيسي، الرعاية: 129-130.

(5) القيسي، الكشف: 168/1-169.

تحدث مكي عن أسباب الإمالة، وأفرد لها باباً خاصاً في كتابـهِ (الكـشف)، وأسماه (باب أقسام العلل) حيث قال: "واعلم أن العلل التي توجب الإمالـة ثـلاث: وهي الكسرة وما أُميل ليدل على أصلِهِ، والإمالة للإمالة"[1] ثم فصلَ الحديث في كل واحدٍ من هذهِ الأسباب إلا أنه لا مجال هنا لذكر هذهِ الأسباب بالتفصيل، لذا أكتفـي بالإشارة إلى أرقام الصفحات. وعلى من يرغب في زيادة معرفةٍ الرجوع إلى كتاب (الكشف) [2].

كما ورد هذا المصطلح عند الداني (ت 444هـ) فقال: "وأما الممال فعلـى ضربين: مشبع وغير مشبع، فالمشبع حقه أن يؤتى بهِ بين الكسر الشديد الذي يوجب القلب لشدته وليس له امامٌ، وبين الفتح الوسط ... وغير المشبع حقه أن يؤتى به بين الفتح الوسط وبين الإمالة التي دون الكسر. ويسمي القراء هذا الضرب بين اللفظين، وهما المذكوران"[3]. وقد ذكر الداني هذهِ التقسيمات في كتابةِ (الموضح لمذاهـ ـب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة) وقسم الإمالة إلى شديدةٍ ومتوسطة[4].

نلاحظ أن الداني قسم الإمالة إلى ضربين (مشبع وغير مشبع)، وقسمها أيضاً إلى قسمين هما: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة. وأيده في هذا التقسيم أبو شـامة (ت 665هـ) حيث قال: "والإمالة على ضربين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة، والقُـراء يستعملونهما معاً، فالإمالة المتوسطة حقّها أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة، والإمالة الشديدة حقّها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا اشباع مبالغ، قال: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزلَ القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجـاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، من تميم وقيس وأسد. وقال: وعلماؤنا مختلفون في أي

---

(1) القيسي، الكشف: 170/1.

(2) القيسي، الكشف: 170/1-183.

(3) الداني، التحديد: 103، وانظر: كتابه (الموضح): 24، نقلاً عن غانم قـدوري، الدراسـات الصوتية: 372، شلبي، عبد الفتاح، كتاب الإمالة في القراءات واللهجات، مكتبـة نهـضـة مصر- القاهرة، ط2، (1971م): 22.

(4) الحمد، الدراسات الصوتية: 372.

هذهِ الأوجه الثلاثة أوجه وأولى، وأختار أنا الإمالة الوسطى التي بين بين، لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، والاعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسرة المجاورة لها أو الياء"[1]. كما تبعه في هذا التقسيم الأخير ابن الجزري (ت 833هـ) في كتابِهِ (النشر)، حيث قال: "فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين إمالة شديدة وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جارٍ في لغة العرب. والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والاشباع المبالغ فيه والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة"[2].

وقال ابن الباذش (ت 540هـ) في أثناء حديثه في باب الإمالة: "معنى الإمالة أن تنْحى بالفتحة نحو الكسرة انتحاءً خفيفاً، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء، ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة نحو الكسرة. والغرض بها أن يتشابه الصوت مكانها، ولا يتباين"[3].

وورد ذكر هذا المصطلح لدى ابن الطحان (ت 561هـ) حيث عرف الإمالة بقوله: "والإمالة: عبارةٌ عن ضِدِ الفتح، وهي نوعان: إمالة صغرى، وإمالة كبرى. فالإمالة الصغرى: حدها أن ينطقَ بالألف مركبة على فتحة تُصرفُ إلى الكسر قليلاً. والعبارةُ المشهورة في هذا: بين اللفظين. ومعنى (بين اللفظين): بين الفتح وبين الإمالة الكبرى. والإمالة الكبرى: حدها أن ينْطَقَ بالألف مركبةً على فتحةٍ تنصرفُ إلى الكسر كثيراً. ونهاية ذلك الصرف أ ن لا يبالغ فيه حتى تنقلب الألفُ ياءً"[4].

وقد ورد هذا التقسيم عند أبي الرضا الحموي (ت 791هـ) في كتابِهِ (القواعد والإشارات في أصول القراءات) حيث قال: "والإمالة ضربان: أحدهما الكبرى، وهي المرادة عند الإطلاق، وحدها: نطقٌ بألفٍ خالصةٍ فَتُصرفُ إلى الكسر كثيراً. وقال: وهنا نجد في تعريف المؤلف قصوراً، لأن الإمالة قد تكون في الألف، وقد تكون في الفتحة نحو "الضرر" و "رأفة" و ما شكلَ ذلك.

---

(1) أبو شامة، إبراز المعاني: 204.

(2) ابن الجزري، النشر: 30/2.

(3) ابن الباذش، الإقناع: 268/1.

(4) ابن الطحان، مرشد القارئ: 55، ابن الجزري، التمهيد: 72.

والثاني: الصغرى، ويعبر عنها بالتقليل، وبين بين، والتلطيف؛ وحدها: النطق بالألف منصرفةً إلى الكسر قليلاً"[1].

وقال ابن الطحان (ت 561هـ): "والبطح والإضجاع: عبارتان قديمتان بمعنى الإمالة الكبرى، تقعان في كتب المتقدمين من علمائنا، رضي ا عنهم، ويعبرون عن الإمالة بالإشباع، والألف المعوج، واللي"[2] وقد ورد في (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) للتهانوي: البطح بالفتح وتسكين الطاء المهملة عند القراء هو الإمالة[3].

كما قال ابن الطحان في كتابيه (المرشد) و(مخارج الحروف وصفاتها): "والألف الممالة نوعان: صوتٌ مبطوحٌ صِرفٌ، ضِد الفتح الصرف. وصوتٌ بين الصوتين: الفتح والبطح"[4].

وسار الجعبري (برهان الدين إبراهيم بن عمر ت 732هـ) على نهج ابن الطحان ومن أيده في تقسيم الإمالة إلى كبرى وصغرى حيث قال: "وهي تنقسم إلى إمالة كبرى ويقال لها: إمالة محضة، وهي الإمالة التي لو زيدت لصارت الألفُ ياءً محضة والفتحة كسرة محضة، وإلى إمالة صغرى ويقال لها: بين بين أي بين الفتح الخالص وبين الإمالة الكبرى، وهي إمالة لو نقصت لصارت الألف ألفاً محضة والفتحة فتحة محضة"[5].

---

(1) الحموي، القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق: عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط1، (1406هـ - 1986م): 50، الخطيب، معجم القراءات: 57/11.

(2) ابن الطحان، مرشد القارئ: 55، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 688، ابن الجزري، النشر: 30/2، شلبي، الإمالة في القراءات واللهجات: 36، البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 74.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 340/1.

(4) ابن الطحان، مرشد القارئ: 40، ومخارج الحروف وصفاتها: 100.

(5) المرعشي، جهد المقل: 236، الحمد، الدراسات الصوتية: 375.

وعرف ابن الجزري (ت 833هـ) الإمالة، حيث قال: "والإمالـة أن تنحـو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيراً) وهو المحض"[1] وسبقه إلـى ذلـك المالقي (ت 705هـ) في كتابهِ (شرح كتاب التيسير) حيث قال: "وإن شئت قلـت: الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وكلتا العبارتين قائمة مـن لفظ سيبويه"[2]. وتبعهما في ذلك البناء، الدمياطي (ت 1117هـ)[3] وقال البنـاء، الدمياطي: "والإمالة في الفعل أقوى منها في الاسم لتمكنها في التصريف وهي دخيلة في الحرف لجمودهِ ولذا قلت فيه"[4] وكان قد سبقه لذلك النويري (ت 857هـ) فـي كتابِهِ (شرح طيبة النشر)[5].

أما المحدثون من علماء التجويد فلم يهتموا بهذهِ الظاهرة الصوتية اهتمام علماء التجويد وعلماء القراءات القدماء.

4.3 الفَتْـح :

الفَتْح لُغَةً: أن تفتح على من يستقرئك[6]، بالفتح وسكون التاء المثناة الفوقانية عند أهـل العربية يطلق على نـوعٌ من الحركـة، ويقالُ له التفخيم وهو شديـدٌ ومتوسـط[7].

الفتْح اصطلاحاً: ورد ذكر مصطلح (الفَتْح) عند مكي (ت 437هـ) في كتابِهِ (الكشف)، حيث اعتبر الفتح هو الرائد في الكلام في أثناء حديثِهِ في (باب تُذكر فيه علل الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين) إذ قال: "اعلم أن أصل الكلام كلـه الفـتح. والإمالة تدخلُ في بعضِهِ، في بعض اللغات لِعِلةٍ. والدليل على ذلك أن جميع الكلام،

---

(1) ابن الجزري، النشر: 30/2، النويري، شرح طيبة النشر: 62 .

(2) المالقي، شرح كتاب التيسير: 457.

(3) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 74.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 563 .

(5) النويري، شرح طيبة النشر: 62.

(6) ابن منظور، لسان العرب (فتح): 638/2.

(7) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 1263/2.

الفتح فيه سائِغٌ جائز، وليست الإمالة بداخلةٍ إلا في بعضِهِ، في بعض اللغات، لعلـة. فالأصلُ ما عم، وهو الفتح"[1].

كما ورد هذا المصطلح عند الداني (ت 444هـ) حيث قال: "وأما المفتـوح فحقه أن يؤْتَى بهِ بين منزلتين، بين التفخيم الشديد الذي يستعمِلُه أهلُ الحجـاز فـي نحو: الصلاة والزكاة فَينْحون بالألفِ نحو الواو، من شِدة التفخيم، وهـذِهِ اللغـة لا تُستعمل في القرآن؛ لأنه لا إمام لها، وبين الإمالة المحضة التي يـستعملها القُـراء، وهي التي دون الكسر الصحيح"[2].

وحدد الداني معنى الفتح بقولِهِ: "والفَتْح على ضربين: فـتح شـديد، وفـتح متوسط، والفتح الشديد هو نهايةُ فتح القارئ لفيهِ بلفظ الحرف الـذي بعـده ألـف، ويسمى أيضاً التفخيم، والقُراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قَرب منهم، لأن طباعهم في العجمةِ جرت عليـهِ، واسـتعملوه كذلك في اللغة العربية، وهو في القراءة مكروهٌ وعيبٌ، والفتح المتوسط هو ما بـين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القُراء كابن كثير وعاصم وغيرهما"[3].

نلاحظ أن الداني قد قسم الفتح إلى ضربين: الفتح الشديد، والفـتح المتوسـط وعرف كلاً منهما على حده. كما أنه استخدم مصطلح التفخيم للدلالة علـى الفـتح الشديد.

كما ورد هذا المصطلح عند ابن الباذش (ت 540هـ) دون أن يعرفه ويفصل القول فيه إذ قال: "ونظرنا إلى ما اختلفَ فيهِ القراء، فأماله بعضٌ، وفتحـه بعـضٌ، وجعله بعضٌ بين بين من الكلام..." [4]. وورد عنده مصطلح التفخيم، فهو عنده يعني التغليظ وربو الحرف وتسمينه[5].

---

(1) القيسي، الكشف: 168/1.

(2) الداني، التحديد: 102-103.

(3) الداني، الموضح: 24، نقلاً عن عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي: 162.

(4) ابن الباذش، الإقناع: 270/1.

(5) ابن الباذش، الإقناع: 324/1.

وعرف ابن الطحان (ت 561هـ) مصطلح (الفتح) في كتابه (مرشد القارئ) حيث قال: "والفتح : عبارةٌ عن النطق بالألف مركبةً على فتحةٍ خالصةٍ غير ممالةٍ إلى مصافِ الكسر"[1].

وقال ابن الطحان: "وتحديده: أن يؤْتَى بهِ على مقدار انفتاح الفم. مِثالُه: (كان)، تركب صوتُ الألفِ على فتحةِ الكاف، وهي فتحةٌ خالصةٌ، لا حظ للكسر فيها، معترضةً على مخرج الكاف اعتراضاً. وتحقيقُه أن ينفتح له الفم في النطق بـ (كان) ونظيرِهِ، كانفتاح الفم في (قال) ونظيرِهِ"[2].

وتبعه في ذلك أبو شامة (ت 665هـ) في كتابِهِ (إبراز المعاني)، وابن الجزري (ت 833هـ) في كتابِهِ (التمهيد)[3]، فقد عرف أبو شامة (ت 665هـ) الفتح إذ قال: "الفتح هنا ضد الإمالة؛ وهو منْقَسِمٌ إلى فتحٍ شديدٍ، وفتحٍ متوسط، فالشديد هو نهاية فتح القارئ لفيهِ بلفظ الحرف الذي بعده ألف، ويسمى التفخيم، والقراء يعدلون عنه، ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قَرب منهم، لأن طباعهم في العجمة جرت عليهِ، فاستعملوه كذلك في اللغة العربية، وهو في القراءة مكروهٌ وعيبٌ"[4].

وقال المالقي (ت 705هـ) في أثناء حديثِهِ عن مصطلح الفتح في (باب الفتح والإمالة وبين اللفظين) من كتابِهِ (شرح كتاب التيسير للداني): " ... كما يسمون الفتح: النصب، وهذا كلّه من غير أن ينتهي إلى قلبِ الفتحةِ كسرةً، والألفِ ياء"[5].
وسار على نهجِهِ ابن الجزري (ت 833هـ) في هذهِ التسمية حين قال: "ويقال له التفخيم وربما قيلَ له النصب"[6].

---

(1) ابن الطحان، مرشد القارئ: 54.

(2) ابن الطحان، مرشد القارئ: 54-55.

(3) أبو شامة، إبراز المعاني: 42، ابن الجزري، التمهيد: 71-72، وانظر: المرعشي، جهد المقل: 236-237.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني: 203-204، ابن الجزري، النشر: 2/29-30.

(5) المالقي، شرح كتاب التيسير للداني: 457.

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 2/29.

وقال ابن الجزري (ت 833هـ) في معرفة أيهما الأصل وأيهما الفرع في كل من الإمالة والفتح: "وقد اختلفَ أئمتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح أو أن كلاً منهما أصلٌ برأسِهِ مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزلَ بهما القرآن. فقد ذهب جماعةٌ إلى أصالة كلٍ منهما وعدم تقدمهِ على الآخر. وكذلك التفخيم والترقيق، وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسببٍ فكذلك لا يكون فتحٌ ولا تفخيم إلا بسبب. قالوا: ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة. وقالَ آخرون إن الفتح هو الأصل وإن الإمالة فرعٌ بدليل أن الإمالة لن تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب فإن فُقِد سببٌ منها لَزِم الفتح، وإن وجِد شيءٌ منها جاز الفتح والإمالة فما من كلمةٍ تُمال إلا وفي العربِ من يفتحها ولا يقال كل كلمةٍ تُفتح ففي العرب من يميلها. قالوا فاستدللنا باطراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة. قالوا وأيضاً فإن الإمالة تُصير الحرف بين حرفين بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء. وكذلك الفَتْحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة والفتح يبقي الألفَ والفتحةَ على أصلها قالوا فلَزِم أن الفتح هو الأصلُ والإمالة فرعٌ"[1].

5.3 الوقْفُ:

الوقْفُ لُغَةً: مصدر قولك وقَفْتُ الدابة ووقَفْتُ الكلمة وقفاً، وهذا مجاوز، فإذا كان لازماً قلت وقفتُ وقوفاً[2]. وهو: الحبس، والوقف في القراءة: قطع الكلمة عما بعدها[3].

الوقْفُ اصطلاحاً: كان سيبويه (ت 180هـ) أول من أشار إلى هذا المصطلح في أثناء حديثِهِ عن الحركة الإعرابية في الوقف على الكلمة؛ حيث عقد باباً للوقف في أواخر الكلم المتحرك في الوصل والتي لا يلحقها زيادة في الوقف فقال: "هذا باب الوقف في آخر الكَلِمِ المتحرك في الوصل التي لا تلحقها زيادة في

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 31/2-32.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (وقف): 429/9.

(3) الجرجاني، التعريفات: 328.

الوقف، فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعةِ أوجهٍ: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف"[1].

نلاحظ من قول سيبويه أنه جعلَ للوقف أربعة أنواع هي: (الوقف بالإشـمام، والوقف بغير الإشمام، والوقف بالروم، والوقف بالتضعيف). ثم يقول: "وأما الـذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمـه إسكانٌ على كل حال، وأن يعلِموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال وذلك أراد الذين أشموا، إلا أن هؤلاء أشد توكيداً"[2].

وفصلَ سيبويه القول في ذلك بما رواه عن الخليل، وجعلَ لكل واحدٍ من هذهِ الاصطلاحات علامة تميزه، فللإشمام نقطة توضع فوق الـسكون أعلـى الحـرف، وللروم خطٌ بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين، والخاء لمن أراد الوقف وأجـرى الحرفَ مجرى الجزمِ والإسكان[3] وعبر الخليل عن الوقف بالسكون[4] وجعل الوقف ضد الوصل، كما عبر عن التضعيف بالتثقيل في الحاق واو أخرى لـ (لَـو، وأَو) ساكنتي الآخر إذا سمي بهما، وعلل التثقيل هنا بقوله: "ليس في كلام العـرب اسـم آخره (واو) قبلها حرف مفتوح[5].

وقد ورد هذا المصطلح لدى معظم علماء العربية القدماء أذكر منهم ابن جني في كتابهِ (الخصائص)[6]، والزجاجي في كتابِهِ (الجمل في النحو)، حيث خـصص باباً بعنوان "الوقف" تحدثَ فيه عن أوجه الوقف، إذ قسم الوقف إلى سبعة أوجه حين قال:

---

(1) سيبويه، الكتاب: 168/4، وانظر: الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 392/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 169/4.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني: 33.

(5) ابن جني، الخصائص: 144/2، 496-497.

(6) ابن جني، الخصائص: 61/2-80.

فالوجه الأول : أن تقفَ على المرفوع والمجرور بالسكون، كقولك "هـذا زيـد"، و "مررت بزيـْد". وتقف على المنصوب بالألف، فتجعلها عوضاً من التنوين، فتقول: "رأيتُ زيداً"، و"لقيتُ عمراً".

والوجه الثاني : أن تقفَ عليه كُلهِ بالسكون، فتقول: "هـذا محمـد"، و"رأيـتُ محمد"، و"مررتُ بمحمد".

والوجه الثالث : أن تُعوض من التنوين في المرفوع واواً، ومن المنصوب ألفـاً، ومن المخفوضِ ياءً، فتقول: "هذا زيـدو"، و"مررتُ بزيـدي"، و "رأيتُ زيدا".

والوجه الرابع: روم الحركةِ: وهـو أن تلفظَ بآخـر الكلمة وأنـتَ تُـشيـر إلـى الحركة، لِيعلَم أنه مضموم في الوصل.

والوجه الخامس: الإشمام: وهو أخفى من روم الحركة؛ وإنما هو لـرأي العـين. والإشمام وروم الحركة إنما يكونان في المرفوع.

والوجه السادس: الإتباع: وهو أن تنقل حركة الحرفِ إلى ما قبله، لـيعلم الـسامع أنها حركةَ الحرفِ في الوصل، وأكثر ما يجيء ذلك في الـشعر، نحو قولهم: "هذا بكُر"، و "مررتُ بِبكِر" وليس ذلك في المنصوب. قال الشاعر(1):

أنَا ابن ماويةَ إذ جد النقُر (2)

الوجه السابع: التثقيل، كقولك: "هذا جعفَرّ، وعامرّ"، وما أشبه ذلك. قال الشاعر:

---

(1) نسب هذا الرجز في كتاب سيبويه لبعض السعديين، ونسبه المبرد في الكامل إلى عبيد بـن ماوية الطائي، وتبعه ابن منظور في اللسان، ووافقهما الجوهري، وهو لِفَـدكي بـن أعبـد المنقري، ونسب في شرح الجمل لابن هشام (ص 225) إلى الفرزدق.

(2) جد: تحقق واشتد، النقر: أن تلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثُم تصوت، وهـو صـويت يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسهِ، والمعنى: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيـل عنـد اشتداد الحرب. وعجز البيت: (..... وجاءت الخيلُ أثابي زمر) والبيت من شواهد سـيبويه 2: 284، الكامل 2: 162، المغني: 434، العيني 4: 559.

لقد خَشِيتُ أن أرى جدبا   في عامِنا ذا بعدما أَخْصبا[1]"[2]

ورد هذا المصطلح عند الزمخشـري في كتابِـهِ (المفصل)[3] وعند ابن يعيش في كتابـه (شرح المفصل)[4] وعند الاستراباذي في كتابِهِ (شـرح الشافية)[5] وعند السيوطي في كتابِهِ (همع الهوامع)[6].

الوقف عند علماء التجويد والقراءات

أَولى علماء التجويد والقراءات هذا المصطلح جل عنايتهم واهتمامهم، حيـث عرفوه وبينوا حالاته وأحكامه، فهذا الفراء (ت 207هـ) يتحدث عن هذا المصطلح في كتابِهِ (معاني القرآن)[7].

وهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول في تعريف الوقف: "هو أن تقفَ على الحركة،أي تتركها، كما يقول: وقفتُ على كلامك، أي تركته"[8].

كما وضح مكي الهدف من استعمال الروم والإشمام حيث قـال: "اعلـم أن الروم والإشمام استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركـة، كيـف كانـت فـي الوصـل" [9]. وقد فرق مكي بين الروم والإشمام حيث قال: "وأصل الروم أظهـر للحركة من أصل الإشمام، لأن الروم يسمع ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع. فمـن

---

(1) عده الأعلم في شرح أبيات الجمل من البحر السريع. والبيت من شواهد سـيبويه 2: 282، شرح اللمع: 420، شرح الشافية: 254.

(2) الزجاجي، الجمل في النحو: 309-310.

(3) الزمخشري، المفصل: 403-410.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 66/9-90.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 271/2-323.

(6) السيوطي، همع الهوامع: 199/6-221.

(7) الفراء، معاني القرآن: 144/2.

(8) القيسي، التبصرة: 104.

(9) القيسي، الكشف: 122/1.

رام الحركة أتى بدليلٍ قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشَم الحركـة أتى بدليل ضعيفٍ على ذلك والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم. فـالروم إتيانك في الوقف بحركةٍ ضعيفةٍ غير كاملة، يسمعها الأعمى، والإشمام بضم شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بِحِسهِ، لأنه لرأي العين"[1].

وتفريق مكي هذا بين كل من الروم والإشمام، يتطَلب مِنا أن نُعرفَ كلاً منهما على حده.

وتحدث في كتابِهِ (التيسير) عن مصطلح (الوقف بالسكون) حيث قال: "اعلـم أن من عادة القُراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصـل بالـسكون لا غير لأنه الأصل"[2].

وورد مصطلح السكون أو الوقف بالسكون لدى القرطبي (ت 461هـ) حيثُ قال: "وكذلك السكون ينبغي ألا تَستَوفيه إشباعاً فيخرج إلـى التـشديد أو الـسكون ومساواة حال قطع الكلام بوصله ولا يزعِجه وينفره فيصير حركةً أو بعضها، بـل يجعل الحركات والسكنات وزناً واحداً وقدراً معلوماً وكيلاً سواء، حذْو النعْل بالنعْـل والقُذةِ بالقُذةِ"[3].

أما النوع الأخير من أنواع الوقف التي أشار إليها سيبويـه، وهـو الوقـف بالتضعيف. فقد ورد عند مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) في كتابِـهِ (الرعايـة)، حيث خصص له باباً سماه (باب الوقف على المشدد) إذ قالَ فِيهِ: "اعلم أن الوقـف على المشدد، فيه صعوبةٌ على اللسان، لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفـصلين، كأنه حرفٌ واحدٌ، فلا بد من إظهار التشديد في الوقف في اللفظ، وتمكين ذلك حتـى يظهر في السمع التشديد. نحو الوقف على قولِهِ: "ما لكم من دونِهِ من ولي"، و "من طرفٍ خفي"، و"في يومِ نَحسٍ مستَمر"، و"أدهى وأمر"، وشبهه، تطلب كمال التشديد

---

(1) القيسي، الكشف: 122/1.

(2) الداني، التيسير: 58.

(3) القرطبي، الموضح: 191.

في الحرف الذي تقِفُ عليه من هذا النوع، وتقفُ على ساكنٍ قبله ساكنٌ غير منفصلٍ منه"[1].

وقالَ ابن الباذش (ت 540هـ): "والتضعيف: تشديد الحرف في الوقف، ولا يكون في الحرف الذي قبله ساكن نحو (العجل)، لأنه لا يجتمع في كلامهم ثلاثة سواكن. ونقل الحركة يكون فيما سكن ما قبل آخره فتحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين، فإن كان ذلك مما يجوز في الوقف نحو (مِنْه، وعنْه، وبالصبر، وهذا بكُر) ولا يكون في النصب. فأما المنصوب المنون فلا يكون فيهِ شيءٌ من هذهِ الوجوه لتوسطِهِ بإبدال التنوين ألفاً.

فهذا حكم الحرف الصحيح الموقوف عليهِ عند العرب. فأما ما عند القُراء في ذلك فذكر أبو الفضل الخُزاعي وغيره أن الرواية وردت عن حمزة و الكسائي بالروم والإشمام. وذكر عثمان بن سعيد أنها وردت بذلك عن الكوفيين وأبي عمرو.[2]"[3].

ورد مصطلح الوقف عند الداني (ت 444هـ)، حيث خصص له باباً سماه (باب ذكر الوقف وبيان أقسامِهِ). إلا أنه لم يقدم له تعريفاً واضحاً يذكر. وإنما تحدث فيهِ عن أهمية معرفة مواضع الوقف لدى قارئ القرآن، حيث سمى أنواع الوقف وذكر أسماءً مرادفةً لبعض هذه الأسماء إذ قال: "اعلموا أن التجويد لا يتحصلُ لقراء القرآن إلا بمعرفةِ الوقفِ ومواضعِ القطع على الكلام، وما يتجنب من ذلك لبشاعتِهِ وقبحِهِ،... فالوقف في كتاب ا – عز وجل – على أربعة أضرب: تام، وكافٍ، وحسنٌ، وقبيحٌ.

فالتام: هو الذي يحسن الوقف عليهِ والابتداء بما بعدِهِ، لأنه لا يتعلق مما بعده ولا ما بعده بهِ، وذلك يوجد عند تمام القصص وانقضاء الكلام، وأكثر ما يكون في رؤوس الآي، إذ هي مقاطِع وفواصل، وقد يجيء بعد آية وآيتين وأكثر.

---

(1) القيسي، الرعاية: 259.

(2) الداني، التيسير: 59.

(3) ابن الباذش، الإقناع: 505/1.

والكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده، إلا أن الـذي بعده متعلـقٌ بـهِ، وذلـك نحـو: ﴿ ❍⇖❷♒⌘♦✌♦*💣⇧ ⇖♦◘⊞■⓿⇘⌛➔☠⬀ 🕮⬆✌□♍⌧⌚✌⇦▤⬈☠⬀ ﴾⌘[23/4] والابتداء بما بعده في الآية كلهـا. ألا ترى أنه معطوفٌ بعضه على بعض فهو متعلقٌ بما قبله، ويـسمى هـذا الـضرب مفهوماً أيضاً.

والحسن: هو الذي يحسن الوقوفُ عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، وذلـك نحـ ـ ـو الوقـ ـ ـف علـ ـ ـى ﴿ ✃✍♏⇘⬧⌧☺⇧⑨⇦ ✐✶ ❻◆♋♉⇴
✃✍♏⇘➔⌧⌚◘■☺♎✓▫☙ ﴾⌘ [2/1]. و ﴾
✃✍♏❷▪❑⬀⚐◆⌚♊⇜ ✃✍♏❷▪❍♎⑩⚐☞ ﴾⌘ [3/1]، وشـ ـبهه.
وهو حسنٌ لأن المراد مفهوم، والابتداء بما بعده قبيحٌ لأنه مجرورٌ، ويـسمى هـذا الضرب صالحاً أيضاً.

وأما **الوقف القبيح:** فهو الذي لا يعرفُ المراد منه، وذلك نحو الوقف علـى ﴿ 🗀⧅❍⬄⚐☞ ﴾⌘ ، ﴿ ✌♦⌚◘⧅🖮 ﴾⌘ وشـبهها، والابتـداء بقولـهِ: ﴿ ✃✍✐✍ ﴾⌘ ، و﴿ ③◆❑⬀✈♎ ✃✍✐✍♏♎⬄▫☞ ﴾⌘ ، ألا ترى أنـه إذا وقف عليه لم يعلَم إلى أي شيءٍ أُضيفَ. وهذا يسمى وقـف الـضرورة لـتمكن انقطاع النفس عنده.

والقراء ينهون عن الوقفِ على هذا الضرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نَفَسه عليهِ، وعلى ما أشبهه من الوقف القبيح والبشيع أن يرجع إلى ما قبلـه حتـى يصِلَه بما بعده. والمختار الوقف التام، والكافي مستَحسن، والحسن جائز إذا اضطر إليه القارئ"[1]. نلاحظُ أن الداني سمى الأنواع الثلاثة الأخيرة بأسماء مرادفـة لهـا فمثلاً سمى (الكافي بالمفهوم) و (الحسن بالصالح) و (القبـيح بوقـف الـضرورة)، ونخلص من قولهِ بأن أفضل أنواع الوقف هو الوقف التام، الذي لا إشكالَ فيه.

كما تحدث القرطبي (ت 461هـ) عن الوقف في كتابهِ (الموضح) إذ عرف الوقف بقولهِ: "ولأن معنى الوقف أن يوقف عن الحركة، أي يترك"[2]، ثم قال: "فهو

---

(1) الداني، التحديد: 176-177، دعاس، فن التجويد: 96-97.

(2) القرطبي، الموضح: 206.

يجري في جميع الكلام معربها ومبنيها إلا في موضعين: أحدهما المنصوب المنـون، سواءً كان ممدوداً أو غير ممدود ...، والثاني الممدود، وهو على ضربين: مـشددٌ ومهموز[1].

أما ابن الجزري (ت 833هـ) فقد عرف الوقف بقولِهِ: "والوقف: عبارةٌ عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفَس فيهِ عادةً بنيةِ استئناف القراءة أما بمـا يلـي الحرف الموقوف عليهِ أو بما قبلَه"[2].

وعرفه البناء الدمياطي (ت 1117هـ) بقولِهِ: "والوقف عبـارة عـن قطـع النطق على الكلمة الوضعية زمناً يتنفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة، ولا يأتي في وسطِ الكلمة ولا فيما اتصلَ وسماً، ولا بد من التنفس معه"[3].

الوقْفُ عِند علماء التجويد المحدثين:

اتبع علماء التجويد المحدثون سابقيهم من علماء التجويد في هذا المصطلح (دراسةً وتعريفاً وشرحاً وتفصيلاً)؛ حيث عرفوه بتعاريف عدة منها:

1- قَطع الصوت على الكلمةِ زمناً يتَنَفس فيهِ عادةً بنيةِ استئنافِ القراءة؛ إما بمـا يلي الحرف الموقوف عليهِ، إن صلُح الابتداء بهِ، أو بالحرف الموقوفِ عليه، أو بما قبله مما يصلُح الابتداء بهِ، لا بنية الإعراض[4].

2- هو سكتَةٌ عن الكلام يؤخَذُ معها نَفَسٌ ومدتها في الحـديث العـادي قـدر مـا يستغرقه النفس الواحد، وقد يطولُ في تجويدِ القرآن الكريمِ ترتيلاً، وقد تقصر

---

(1) القرطبي، الموضح: 206-207.

(2) ابن الجزري، النشر: 240/1.

(3) البناء الدمياطي، الاتحاف: 100.

(4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 152، الحصري، أحكام قـراءة القـرآن الكريـم: 251، المرصفي، هداية القاري: 368/1، شكري ورفاقه، المنيـر فـي أحكـام التجويـد: 178، الحفيان، أشهر المصطلحات: 217.

أثناء الحديث العادي في الوقف المتعلق الشبيهِ بالسكتةِ اللطيفةِ في تلاوة القرآن الكريم[1].

وقد أضافَ الحفيان إلى أنواع الوقف التي ذكرها الداني ومر ذكرها سـابقاً، ووافقه فيها معظم علماء التجويد المحدثين أنواعاً ثلاثة هي:

1- **الممنوع:** وهو الوقف على ما لا يتم الكلام بهِ، وأقبح منه الوقف على ما يوهم وصفاً لا يليقُ بذات ا العليا، وصفاتِهِ المتفردة، وأسمائِهِ الحسنى ووحدانيتـهِ نحو: الوقفُ على كلمة يستحِي من قولِهِ تعالى: ﴿ ◑♎♌☐ ✁✍✐⅄ •• ③♦○⬄☝♦⌫⬃✍⬂⏲▦ 🕮❐♌ ④☐➢⇧❸♎♋⌘ ✌♦✞⧫⌧⌖ ✌☐✍ ﴾[2].

2- **الشاذ:** وهو الوقف على ما يوهم معنى غير المراد كالوقوف على : (قرت عين لي ولك) وهو شاذ لا يجوز.

3- **المتعانق:** وهو أن يأتي لفظان متواليان إذا وقف على أحدهما لم يجز أن يوقَفَ على الآخر نحو: ﴿ •• ❻◆③⬃◘○❁ ▫♉⓿❍○♉ ﴾[3]، فإذا وقفنا على (ريب) لا نقفُ على فيه، والعكس، وهكذا في كل وقـفٍ متعـانق، وعلامتـه (فيهِ)[4].

كما قسم علماء التجويد المحدثون الوقف إلى أقسامٍ أربعة هي:

أ- **الوقف الاختباري:** "بالباء التحتية الموحدة" وهو أن يطلب من القارئ أن يقـف لاختبارِهِ وامتحانِهِ، وللاطمئنان إلى جودة القراءة وعلمِهِ بكيفيـة الوقـف إذا اضطُر لذلك[5]. وهو متعلقٌ بالرسم العثماني لبيـان المقطـوع والموصـول والثابت والمحذوف من حروف المد والمجرور والمربوط مـن التـاءات. ولا

---

(1) أبو فراخ، الوجيز في أحكام التجويد: 135-136.

(2) [البقرة: 26].

(3) [البقرة: 2].

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات: 219.

(5) القضاة، محمد عصام ورفاقه، الواضح في أحكام التجويد، دار النفـائس – عمـان، ط3، (1418هـ-1998م): 122.

يوقف عليهِ إلا لعذرٍ كانقطاعِ نفسٍ أو سؤالٍ ممتحنٍ أو تعليم قارئ كيف يقـف إذا اضطر؛ لأنه قد يضطر إلى الوقف على شيء فلا يدري كيفَ يقف. وحكم هذا القسم من أقسام الوقف (الجواز)، على أن يعود إلى الكلمـة التـي وقـفَ عليها، فيبدأ بها ويصِلها بما بعدها إن صلح البدء بهِ، وإلا بدأ من كلمة قبلهـا من الكلمات التي يصح البدء بها.

ب- **الوقف الاضطراري:** وهو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورةٍ ألجأتْـه إلـى الوقـف، كضيقِ النفس أو انقطـاعهِ، أو العطاس، أو النسيان أو غلبة نوم، أو ضحك، أو بكاء. وما أشبه ذلك من الأعذار التي لا يتمكن معها مـن وصـل الكلمات بعضها ببعض؛ حتى يقف على ما يصح الوقف عليه، ثم يجب عليـه أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبتدئ بها إن صلح الابتداء بها، وإلا ابتدأ من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها[1].

ج- **الوقف الانتظاري:** وهو الوقف على الكلمة القرآنية ليستوعب ما فيها أو فيما قبلها من القراءات والروايات والطرق والأوجه، ولا يكون ذلك إلا حال تلقـى الطالب على الشيخ وجمعِهِ القراءات السبع أو العشر، أو الرواة عن القـارئ، أو الأوجه عن الراوي. وقد يكون حين يرغب القارئ في إعادة الآية الواحـدة أكثر من مرة لبيان معنىً أو تحسين صوتٍ. ولا يشترط في هـذا الوقـف ولا فيما قبله تمام المعنى، فللقارئ أن يقف على أيةِ كلمةٍ ليبين حكمها من حيـث الرسم، أو ليستوعِب ما فيها من أوجه القراءة مهما كان تعلقها بما بعدها، ولكن على القارئ أن يكون حصيفاً فلا يقف على ما يؤدي إلى إخلالٍ بـالمعنى أو إيهام معنىً فاسدٍ، كالوقف على كلمةِ (يغفر) من قولِـهِ تعـالى: ﴿ ◑☒♌︎□ ✁✍✎✈ ♦♦ ③♦⇔⇘▦♑❷⇖ 🕮❒♌︎ ④⇦⌑⇧❸♦✇☒ ✍☒○♑⊙ ﴾[2] ونحوها. وحكم هذا الوقف: الجواز، ويقال فيهِ مـا قيـل فيما قبله من حيث البدء.

---

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 153، الحصري، أحكام قراءة القـرآن: 252، المرصـفي، هداية القاري: 368/1، شكري ورفاقه، المنير: 178-179.

(2) [النساء: 48].

د- **الوقف الاختياري:** "بالياء المثناة التحتية"، وهو الوقف الذي يعمد القارئُ إليـهِ بمحضِ اختيارِهِ وإرادتِـهِ، لملاحظتِهِ معنى الآيـ ـات، أو ارتبـاط الجمـل، وموقع الكلمات دون أن يعرض له ما يقتضي الوقف من عذرٍ أو ضرورةٍ أو تَعلم حكم أو إجابةٍ عن سؤال. وهذا القسم هو المراد بالوقف عنـد الإطـلاق، بمعنى أنه إذا ذُكِر لفظُ "وقفٍ" أو إذا قيلَ: يوقف على كذا أو الوقف على كـذا تام، أو كاف أو نحو ذلك: لا يراد بهِ إلا الوقف الاختياري[1]. وأنـواع هـذا القسم هي (التام، الكافي، الحسن، القبيح) التي ذكرها الداني، ومر بنا ذكرهـا سابقاً.

6.3 الروم:

الروم لغةً: "رام الشيء يرومه روماً ومراما: طَلَبه، ومنه روم الحركة فـي الوقف على المرفوع والمجرور، وروم الحركة هو حركةٌ مختلسةٌ مختفاةٌ لـضربٍ من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام، لأنها تُسمع، وهي بزنة الحركـة وإن كانـت مختلسةً مثل همزة بين بين"[2]. وهو أن تأتي الحركةُ الخفيفة؛ بحيث لا يـشعر بـهِ الأصم[3].

الروم اصطلاحاً: استخدم سيبويه (ت 180هـ) لفظ (الـروم) إذ قـال: ".... وبأن تروم الحركة التحريك"[4]. وهو الإشارة للحركة بصوت خفي، وروم الحركـة يكاد الحرف يكون بهِ متحركاً، ألا تراك تفصل بهِ بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف: أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً[5].

---

(1) الجريسي، نهاية القول: 153، الحصري، أحكام قراءة القـرآن: 253-261، المرصـفي، هداية القاري: 369/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 179-182.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (روم): 300/12.

(3) الجرجاني، التعريفات: 151.

(4) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(5) ابن جني، الخصائص: 118/1، التهانوي، كشـاف اصطلاحات الفنون: 886/1.

كما أشار الزمخشري (ت 538هـ) إلى هذا المصطلح حيث قال: "والـروم: وهو أن تروم التحريك"[1].

الروم عند علماء التجويد

استخدم علماء التجويد مصطلح (الروم) حيثُ قال مكي (ت 437هـ): "اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبين الحركة، كيف كانت في الوصل. وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام، لأن الروم يـسمع ويـرى، والإشمام يرى، ولا يسمع. فمن رام الحركة أتى بدليلٍ قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشَم الحركة أتى بدليلٍ ضعيفٍ على ذلك"[2].

ثم عرف مكي الروم بقولِهِ: "فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضـعيفة غيـر كاملة، يسمعها الأعمى"[3] ويفرق مكي بين الروم والإشمام من حيث أن الروم يكون في أواخر الكلم، والإشمام يكون في الأوائل والأواسط والأواخر[4].

وورد هذا المصطلح عند الداني (ت 444هـ) إذ قال: ".... والروم أتم مـن الإشمام، لأنه تضعيفُ الصوت بالحركة، حتى يذهب معظمها، فيسمع لها صـويتٌ خفي يدرك معرفته الأعمى بحاسة سمعِهِ، ويستعملُ في الحركات الثلاث إلا أن عادة القراء أن لا يروموا المنصوب ولا المفتوح لخفتهما وسرعةِ ظهورهما إذا حـاولَ الإنسان الإتيان ببعضها، فيبدو الإشباع لذلك"[5].

وورد كذلك عند القرطبي (ت 461هـ) إذ أخرج المفتوح من الـروم حـين قال: "وإنما كان الروم في المكسور والمضموم؛ إعراباً كان أو بناءً، دون المفتوح،

---

(1) الزمخشري، المفصل: 338.

(2) القيسي، الكشف: 122/1، والتبصرة: 104.

(3) القيسي، الكشف: 122/1.

(4) القيسي، التبصرة: 105.

(5) الداني، التحديد: 171، والتيسير: 59، القرطبي، الموضح: 208.

وإن كان الأصلُ استواءهما في الروم، لأن المفتوح أخَف، وحركته أسرع ظهـوراً فلو رام الرائِم الإتيان ببعضها وجزئِها جاء كُلها وجملتُها"[1].

وذكر ابن الباذش (ت 540هـ) هذا المصطلح، حيث عرفَه قائلاً: "فـالروم: أن تُضعِفَ الصوت فـلا تُشبِع ما ترومـه. ويكـون في المرفوع منوناً أو غيـر منون، وفي المضموم، وفي المنصوب غير المنون، والمفتوح، والمجرور بالكـسرة أو الفتحة، والمكسور نحو: (عدو، وبريءٌ، ونستعين، ويعلَم، ومِن قبلُ، ومِن بعـد، وبِي الأعداء، ويعلمون، وجعلَ، ومِن عاصم، ومِن المآء، وعلى إبراهيم واسماعيلَ، وهؤلاءِ و﴿ ♉⮪◎⇙💣 ﴾[2]) وشِبهِهِ حيثُ وقع"[3]. كما قالَ: "وعمل الروم يمكن في الحركاتِ كلها لأنه عمل اللسان، فيلفظ بها لفظاً خفيفاً يسمع"[4].

نلاحظُ أن هناك اختلافاً في الرأي بين كلٍ من القرطبي وابن الباذش؛ ذلك أن القرطبي أخرج المفتوح من الروم، وأن ابن الباذش أدخل المفتوح في الـروم ولـم يخرجه منه كالقرطبي.

وهذا ابن الطحان (ت 561هـ) يتبع سابقيه حيث يقول: "والروم: عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويكون الفاني منها أكثر من الباقي"[5].

وعرفه ابن الجزري (ت 833هـ) بقولهِ: "هو عند القراء عبارة عن النطـق ببعض الحركة. وقال بعضهم هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمهـا، وكلا القولين واحد وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوتٍ خفي"[6].

وقال كذلك: "الروم وهو إذهاب أكثر الحركة، وإبقاء جزء منها حال الوقف. وهو النطق ببعض الحركة وتضعيف الصوت بها حتى يذهب معظمها"[7] وفائدتـه

---

(1) القرطبي، الموضح: 209.

(2) [مريم: 27].

(3) ابن الباذش، الإقناع: 504/1.

(4) ابن الباذش، الإقناع: 505/1.

(5) ابن الطحان، مرشد القارئ: 56، ومخارج الحروف وصفاتها: 96.

(6) ابن الجزري، النشر: 121/1، والتمهيد: 73.

(7) ابن الجزري، النشر: 121/2.

الإعلام بأصل الحركة؛ ليرتفع جهالة السامع. حيث قال ابن الجزري: "قالوا: فائـدة الإشارة في الوقف بالروم، والإشمام هي بيان الحركة التي تثبتُ في الوصل للحرف الموقوف عليهِ؛ ليظهر للسامع، أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها، وهـذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته، وإلا فلا يتأكد الوقف بالروم، أو الإشمام إذ ذاك؛ لأنه غير محتاجٍ أن يبـين نفـسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بـذلك علم صحة عمل القارئ"[1].

كما ذكر ابن الجزري أن الكوفيين يختلفون عن غيرهم في تسمية مـصطلح الروم والإشمام، إذ قال: "وقد حكي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً، والروم إشماما؛ قال مكي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال وأراه يريد بهِ الروم، لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماما وما سميناه إشماما روماً. وقـد ذكر نصر علي الشيرازي في كتابهِ (الموضح) أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلـى أن الإشمام هو الصوت وهو الذي يسمع لأنه عندهم بعض حركة، والروم هو الذي لا يسمع؛ لأنه رومٌ للحركة من غير تفوهٍ بهِ قال: والأول هو المشهور عنـد أهـل العربية"[2].

وعرفه زكريا الأنصاري (ت 926هـ) فقال: "والروم هو: الإتيان بـبعض الحركـة، ومـن ثم ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمع القريـب المـصغي دون البعيد"[3]. وورد ذكر هذا المصطلح عند البناء الدمياطي (ت 1117هـ) في كتابـهِ (اتحاف فضلاء البشر) حيث قال: "أما الروم فهو الإتيان ببعض الحركة وقفاً، فلـذا ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمعها القريب المصغي، وهو معنى قول التيسير هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع له صوتاً خفيفاً وهو عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء..." [4].

---

(1) ابن الجزري، النشر: 125/2.

(2) ابن الجزري، النشر: 121/2.

(3) زكريا الأنصاري، الدقائق المحكمة: 105.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 101.

الروم عند علماء التجويد المحدثين:

درس علماء التجويد المحدثون مصطلح (الروم) وعرفوه بتعـاريف عـدة، تختلفُ في الصياغة، والمعنى واحد فمن أهمها:

1- النطق ببعض حركةِ الحرفِ الأخير في الكلمة الموقوف عليها. وهو الإتيـان بالحركة بصوتٍ خفي يدركه الأعمى والقريب المصغي[1].

وقال الحصري (ت 1401هـ): "والمعتبر في دخول الروم: الحركةُ الملفـوظُ بها سواء كانت أصلية أم نائبة عن غيرها، فيدخل فيمـا جمِـع بـألفٍ وتـاء مزيدتين وما ألحق بهِ نحو: "(خلق ا السموات، وإن كُن أولاتٍ) وإن كـان منصوباً، لأن نصبه بالكسرة، والكسرة يدخلها الروم. ولا يدخل في الاسم الذي لا ينصرف نحو: (إلى إبراهيم، وبشرناه بإسحاق) لأن جره بالفتحة، والفتحة لا يدخلها الروم"[2].

نلاحظ هنا أن الحصري (ت 1401هـ) كان موافقاً للقرطبي (ت 462هـ ـ) في إخراج المفتوح من الروم.

2- هو الإتيان ببعض الحركة يسمعه القريب دون البعيد، ويـأتي فـي المكـسور والمضموم والمجرور[3].

3- وهو عبارة عن إطباق الشفتين عقب تسكين الحرف المـضموم أو المرفـوع إشارةً إلى أن الحركة المحذوفةَ ضمةٌ بدون صوت فلا يدركه الأعمى[4].

4- وهو صوتٌ ضعيف كأنك تروم الحركةَ ولا تتمها وتختلسها اختلاساً، وذلـك مما يدركه الأعمى والبصير، لأن فيهِ صوتاً يكاد الحرفُ يكون بهِ متحركـاً،

---

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 233.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 234.

(3) الحفيان، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، المستنبط الجديد في قواعد التجويد، دار الكتب العلمية، نقلاً عن كتابِهِ أشهر المصطلحات: 177.

(4) الأنصاري، الدقائق المحكمة: 42-43، العقرباوي، المرشد: 75.

وبعضهم لا يـرى الروم فـي المفتوح لخفتِهِ، فإذا حـاولَ النـاطق الإتيـان ببعض الفتحة جاءت كلها[1].

فالروم إذن هو الإتيان ببعض الحركة ويستعمل للمبصر والأعمى.

7.3 الإشْمـام:

الإشمام لُغَةً: روم الحرف الساكن بحركةٍ خفية يعتَد بها ولا تكـسر وزنـاً. والإشمام أن يشَم الحرف الساكن حرفاً كقولك في الضمة (هذا العمل) وتسكت، فتجد فيهِ إشماما للام لم يبلغ أن يكون واواً، ولا تحريكاً يعتد به[2].

وهو عند القراء والنحاة عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تـصويت. وقيلَ أن تجعلَ شفتيك على صورتهما. وكلاهما واحد، ويختص بالضم سواء كانـت حركة إعراب أو بناء إذا كانت لازمة، وهو بهذا المعنى من أقسام الوقف كما فـي الإتقان. وأما الإشمام بمعنى أن تنحو الكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعـدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركةِ ما قبلها فيستعمله النحاة والقراء في نحو (قِيـلَ وبيع).

وقيلَ الإشمام في نحو (قِيلَ وبيع) كالإشمام حالة الوقف، أعني ضم الـشفتين مع كسرة الفاء خالصاً، هذا خلافُ المشهور عند الفريقين. وقيلَ الإشـمام أن تـأتي الضمةُ خالصةً بعدها ياء ساكنة وهذا أيضاً مشهور عندهم، والغرض من الإشـمام في نحو قِيلَ وبيع الإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذهِ الحروف[3].

الإشْمام اصطلاحاً: استخدم القدماء من علماء العربية مصطلح (الإشمام) فقد ورد ذكـر هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـ) في (باب الوقف في آخر الكلم) في كتابهِ (الكتاب) حين قال: "...فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقَفُ عنـده علـى أربعةِ أوجهٍ: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن وبأن تـروم

---

(1) الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية: 266.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (شمم): 379/12، الأزهري، تهذيب اللغة، (شم): 291/11.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 211/1.

التحريك، وبالتضعيف..."[1]. كما استخدم سيبويه مصطلح الإشمام في أكثر من موضع في كتابهِ (الكتاب)[2].

وكان سيبويه قد أشار إلى نوع آخر من الإشمام غير الذي ذُكِر سابقاً، وهو الإتيان بالفاء بحركةٍ بين الضم والكسر، ويسمى روماً، حين قال: "وبعض العرب يقول: خِيفَ، وبيع، وقيلَ فيشم، إرادة أن يبين أنها فُعِلَ"[3].

وذكره الزمخشري (ت 538هـ) فقال: "وتقول فيما لم يسم فاعله قِيلَ وبيع بالكسر وقيلَ وبيع بالإشمام"[4]. وتبعه في ذلك ابن يعيش (ت 646هـ)[5].

وعرف الزمخشري الإشمام (في باب الوقف) بقولِهِ: "والإشمام وهو ضم الشفتين بعد الإسكان"[6].

واستخدم الاسترابادي (ت 686هـ) مصطلح (الإشمام) للدلالة على إشمام السين صوت الزاي حيث قال في أثناء شرحِهِ لكلام ابن الحاجب: "قولِهِ: (وضورع بها) أي بالصاد الزاي متحركة أيضاً: أي إذا تحركت الصاد وبعدها دال أُشِم الصاد صوتَ الزاي، ولا يجوز قلبها زاياً صريحة، لوقوع الحركة فاصلةً بينهما، وأيضاً فإن الحرف يقْوى بالحركة، فلم يقلَب، فلم يبقَ إلا المضارعة للمجاورة، والإشمام فيها أقل منه في الساكنة، إذ هي محمولة فيه على الساكنة التي إنما غيرت لضعفها بالسكون، فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة، بل يقتصر على ما سمع من العرب، كلفظ الصاد والمصادر والصراط، لأن الطاء كالدال"[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 169/4، 171-172، 342-343.

(3) سيبويه، الكتاب: 342/4.

(4) الزمخشري، المفصل: 403.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 74/10.

(6) الزمخشري، المفصل: 403.

(7) الاسترابادي، شرح الشافية: 232/3.

كما استخدمه الاستراباذي في أثناء حديثِهِ عن حركة فاء المبني للمجهول من الأجوف وكذلك حركة فاء المبني للمفعول من الأجوف[1]. كمـا اسـتخدمه بعـض العلماء وعزاه إلى لهجةٍ من اللهجات[2].

الإشمام عند علماء التجويد والقراءات:

كان ابن مجاهد (ت 324هـ) أول من استخدم مصطلح الإشمام حيث أطلقه على خلط الصاد بالزاي في كلمة (الصراط) حين قال: "غير أن حمزة كـان يـشِم الصاد فيلفظ بها بين الصاد والزاي"[3].

وعرفه مكي (ت 437هـ) بقولهِ: "والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير مـن غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسِهِ، لأنه لرأي العين"[4]. كما قالَ: "والإشـمام لا يكون إلا في حرفٍ ساكن نحو إشمامك ضمة الدال مـن: ﴿ ✡♦➔✍⌨➔⑨ ﴾[5] بعد إسكانها، وإشمامك ضمة النون الأولى مـن: ﴿ ✍♦🕯▫✌▭☪☐✍ ﴾[6] وهـي ساكنة، لأن أولَ المدغم لا يكون إلا ساكناً. فإن وقعـت الترجمـةُ بالإشـمام فـي المتحرك، فهو في الحقيقة رومٌ، لأنه لا يسمع نحـو تـرجمتهم الإشـمام فـي: ﴿ ✍⇖❶▦★♦✳● ﴾[7] و ﴿ 🔔✍⑩✍ ﴾[8] وشبهه، هذا إشمامٌ يسمع، فهو كـالروم، وهي ترجمةٌ على مذهبِ الكوفيين، لأنهم يترجمون عن الإشـمام، الـذي لا يـسمع بالروم، ويترجمون عن الروم الذي يسمع بالإشمام، الذي لا يسمع فكأن الروم عندهم من قولك: رمتُ فِعلَ كذا، وأنت لم تفعله. والإشمام من قولـك: شَـمِمتُ كـذا، إذا وجدتَ ريحه، فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام،

---

(1) الاسترابادي، شرح الشافية: 3/155-156.

(2) انظر: أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط: 1/61.

(3) ابن مجاهد، كتاب السبعة: 106.

(4) القيسي، الكشف: 1/122.

(5) [الفاتحة: 5].

(6) [يوسف: 11].

(7) [الملك: 27].

(8) [البقرة: 11].

وما لا يسمع في وجود الفعل من الروم، فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام، ومالا يسمع بالروم"[1].

وتحدث مكي عن إشمام الصوت عند حديثِهِ عن تخريج قراءة خلف عن حمزة لكلمة الصراط إذ قال: "وحجة من قرأه بين الصاد والزاي وهو خلف عن حمزة، أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر، لأن الصاد حرفٌ مهموس والطاء حرفٌ مجهور، أشم الصاد لفظ الزاي، للجهر الذي فيها، فصار قبل الطاء حرفٌ يشابهها في الإطباق وفي الجهر، اللذين هما من صفة الطاء، وحسن ذلك لأن الزاي من مخرج السين، والصاد مؤاخية لها في الصفير"[2].

ويفرق مكي بين الروم والإشمام، من حيث أن الروم يكون في أواخر الكَلِم، والإشمام يكون في الأوائل والأواسط والأواخر[3].

كما ورد هذا المصطلح (الإشمام) لدى الداني (ت 444هـ) حيث بين أن الإشمام لا يكون خاصاً بالوقف، بل إنه يحدث في الوصل أيضاً إذ قال: "وأما المشم من الحروف في حال الوصل أو الوقف فحقه أن يخلّص سكون الحرف ثُم يومى بالعضو، وهما الشفتان، إلى حركتِهِ لِيدل بذلك عليها من غير صوت خارج إلى اللفظ، وإنما هو تهيئةٌ بالعضو لا غير، ليعلَم بالتهيئةِ أنه يراد المهيأُ له، ولا يعرفُ ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين ويختص بهِ من الحركات الرفع والضم، لا غير، لأنهما من الواو، والواو تخرج من الشفتين وفيهما تعالج"[4].

وتحدث القرطبي (ت 461هـ) عن مصطلح الإشمام في كتابهِ (الموضح)، حيثُ بين أن المشم يختص بالمرفوع دون المكسور والمفتوح، إذ قال: "وأما الإشمام فهو يشارك الروم في أنه إبقاء جزءٍ من الحركة، لكن بعد قطع الصوت قبلَ الإتيان بهذا الجزءِ، ولهذا تمحض لِرؤْيةِ العين فأدركه المبصِر دون الأعمى، واختَص بهِ المرفوع والمضموم دون المكسور والمجرور والمفتوح والمنصوب، لأن الضم

(1) القيسي، الكشف: 122/1-123.

(2) القيسي، الكشف: 34/1-35.

(3) القيسي، التبصرة في القراءات: 105.

(4) الداني، التحديد: 98-99، 172، والتيسير: 59.

من الشفتين، وإذا أومأ بشَفَتِهِ نَحوه أمكن الإيماء وأدركه الرائي، وإن انقطَع الصوت، لأن الرائي يدرك مخرج هذهِ الحركة وهو الشفتان، فأمكن أن يـدركَها، أمـا فـي المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنما امتنَع لأن الكسر ليس مـن الـشفةِ، وإنما هو من مخرج الياء، ومخرج الياء من شجر الفم، والنظر لا يدركُه فلَم يـدرك حركته، وكذلك الفتح من الألِفِ، ولا آلةَ للألفِ يدركها النظر، لأن مخرجهـا مـن الحلق، والرائي لا يدركه ولا يدرك حركته، والصوت ينقطع دون الشروع في هـذا الجزء من الحركة فلم يبقَ للنظر ولا للسمع وصولٌ إلى إدراكهِ فامتنَع الإشمام فيـهِ لذاك"[1]. نلاحظُ أن القرطبي قد وافق الداني في حصر الإشمام في المرفـوع فقـط وسار على خطاه في ذلك.

وعرفه ابن الباذش (ت 540هـ) بقولِهِ: "والإشمام: هو أن تضم شفتيك بعـد الإسكان، وتهيئتهما للفظِ بالرفعِ أو الضم، وليس بصوتٍ يسمع، وإنما يراه البـصير دون الأعمى، ولا يكون في المجرور والمنصوب، لأن الفتحةَ من الحلق، والكـسرةَ مـن وسط الفم، فلا يمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجر لا آلـةَ له"[2].

وقالَ في (باب إشمام المتحرك): "اختلفوا في إشمام المتحـرك فـي أصـلٍ مطرد، وهو ما جاك من الفعل المعتل العين المبني للمفعول، وذلـك سـبعة أفعـال وهي: (قِيلَ، وغِيض، وحِيلَ، وسِيقَ، وجاْىء، وسِىء، وسيئت)[3].حيثُ وقعن. فقرأ الكسائي وهشام بإشمام الضم في أوائلها حيثُ وقعت. وقرأ ابن ذكروان بالإشمام في (حِيلَ، وسِيقَ، وسِئَ، وسيئت) فقط. وقرأ نافع بالإشمام في (سِئَ، وسِـيئَتْ) فقـط. والباقون بغير إشمام.

---

(1) القرطبي، الموضح في التجويد: 209-210.

(2) ابن الباذش، الإقناع: 505/1.

(3) قال محقق الكتاب: "الحرف الثاني ورد في هود: 4، الثالث في سـبأ: 54، والرابـع فـي الزمـر: 71، 73، والخامس في الزمـر: 69، والفجر: 23، والسادس في هـ ـود: 77، والعنكبوت: 33، والسابع في الملك: 27".

وقالَ أيضاً: وحقيقة الإشمام في هذِهِ الأفعال أن ينْتحى بكسر أوائلها انتحـاءً يسيراً نحو الضمة، دلالةً على أن أصلها (فُعِلَ) كما ينْتَحى بألف (رمى) نحو اليـاء، دلالةً على أنها منقلبةً منها، فهو مسموعٌ كالإمالة، بخلاف الإشـمام فـي الحـرف الموقوف عليه. وقد أجاز أبو محمد مكي أن يكون الإشمام في أوائل هذِهِ الأفعال قبل اللفظِ بالحرف، وحسن ذلك في المنفصل نحو (سِيءَ، وسيئت). فإن كان متصِلاً نحو: (وقِيلَ، وحِيلَ) لم يكن هذا الوجه عنده كحسنِهِ مع المنفصل، وذلك أن الإشمام قبـل الحرف غير مسموع فلا يتأتى في الإبتداء، لأنه يضم شَفَتَيهِ ساكناً قبل أن يشرع في التكلم، فإذا شرع في التكلم، كان الإشمام قبل الحرف رجوعاً إلى بعض الـسكوت، فلم يتمكن تمكنَه في الابتداء. فأما﴿ ✍♦🕯▫👌🗀☪□👓 ﴾في يوسف [11] فـأجمع القُراء فيه على الإدغام والإشارة إلى حركة النون المدغمة، فمن أهل الأداء مـن يسمي هذا إدغاما محضاً، ومنهم من يسميهِ إخفاءً، وهو أشبه، وا ُ أعلم"[1].

وعرف ابن الطحان (ت 561هـ) مصطلح (الإشمام) فـي كتابِـهِ (مرشـد القارئ) حيثُ قال: "والإشمام عبارةٌ عن ضم الشفتين، وهو بالأوائـل والأوسـاط والأطراف، يكون حامِلاً على الضمة خلفها الحركة والسكون، فيكون صوغُه بأوائل الكلام مع الشروع في كسر الحرفِ المشَم، ويكون صوغُه بأوساطِها سكونها الخالص في مدغماتها، ويكون صوغُه بأطرافِها عِند سكونِها الوقفي وإثر حصولِهِ، ولا يقصد بِهِ أن يقرع سمعاً في جميعها. فإن وجِد الإسماع غير مقصودٍ، فَلِعِلةٍ خافيةٍ إلا على من اقتدى بسنةِ التجويد العالية"[2].

وورد هذا المصطلح عند ابن الجزري (ت 833هـ) حين قال: "وأما الإشمام فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت وقالَ بعضهم: أن تجعلَ شفتيك على صورتها إذا لفظتَ بالضمةِ. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سـكون الحرف. وهذا مما لا يختلَفُ فيهِ "نعم". حكي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً والروم إشماما؛ قال مكي: وقد روى عن الكسائي في المخفوض وقال وأراه يريـد

---

(1) ابن الباذش، الإقناع: 534/1-535.

(2) ابن الطحان، مرشد القارئ: 56، انظر: القيسي، التبصرة: 104، الداني، التحديـد: 172، القرطبي، الموضح: 209، ابن الجزري، النشر: 121/2.

بـهِ الروم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه رومـاً إشماما ومـا سـميناه إشـماما روماً..." [1].

وعرفه الأنصاري (ت 926هـ) في كتابِهِ (الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية) بقوله: "والإشمام عبارة عن إطباق الشفتين عقب تسكين الحرف المضموم أو المرفوع إشارةً إلى أن الحركة المحذوفة ضمة بـدون صـوت فـلا يدركـه الأعمى"[2].

وورد كذلك عند البناء الدمياطي (ت 1117هـ) فعرفه بقولِهِ: "وأما الإشمام فهو حذف حركة المتحرك في الوقف فضم الشفتين بلا صوت إشارة إلـى الحركـة والفاء في فضم للتعقيب فلو تراخى فإسكان مجرد لا إشـمام، وهـو معنـى قـول الشاطبي: والإشمام إطباقٌ للشفاه بعيد ما يسكن، وهو أتم من تعبير غيره ببعد لعـدم إفادته التعقيب..." [3].

الإشمام عند علماء التجويد المحدثين:

درس علماء التجويد مصطلح (الإشمام) وعرفوه بما يلي:

1- عرفه الحصري (ت 1401هـ) بقوله: "وأما الإشمام: فهو الإشـارة إلـى الحركة من غير تصويتٍ، أو يقال: هو أن تجعلَ شفتيك بعـد النطق بالحرف ساكناً، على صورتهما إذا نطقتَ بالضمة"[4].

2- وعرفه الحفيان بقوله: "والإشمام: هو ضمك شفتيك بعيد سكون الحرف بـدون صوت فلا يدرك إلا بالبصر، أي أنه يـرى ولا يسمع وهـو في ذلك عكـس الـروم، ويكون في الحرف الموقـوف عليهِ ولا يكون إلا فـي المرفـوع أو المضموم".

وقال: وهناك نوعان آخران من الإشمام هما:

---

(1) ابن الجزري، النشر: 121/2، والتمهيد: 73.

(2) الأنصاري، الدقائق المحكمة: 42-43، العقرباوي، المرشد: 75.

(3) البناء الدمياطي، الاتحاف: 101.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 234-235.

الأول: خلط حـرف بحـرف كما فـي (الصراط، والصراط) حيث نمـزج الصاد بصوت الزاي، ويسمى إشمام الصاد الزاي، أي النطق بها بين السين والصاد أي بصوت الزاي، ونحوه أيضاً قول ا تعالى (تصديق) وذلك من قولـهِ تعـالى: ⋖□◆❸⬀♑◉♉⬉ ⬀☠♉♒⬂🕐❁🕐⬧🔔 ❼♉✖ ♌♍🔔☒✍ ⇳⑨⬧◑⬧♑◉ ﴾
⬧♌🔔☒✍ ♐◆✌ 🗏 ✐🖬🕐⬧⌛⬂♑◉☞❀♐✃ ❼✎🖫🕯□❄☯❀
♊⬂⌛🕐⬧♑◉◆□ 🗎❾◆❸◆✋⬂▦⬉③ ♐☪✞③♉⑨◆■
﴿♉❍⬃③⌧⑨◆③ ⬧✖⬃✓◆✉ ❽♉🔔⮝✐♐✃ ⬧✉③♉⑨⬄🕐⬧✍
[يوسف: 111]. فقد قرأ الأخوان بإشمام الصاد الزاي والباقون بالصاد الخالصة.

والثاني: خلط حركة بحركةٍ وهو نوعان: الأول: كما في (قِيلَ) وبابه وكيفية ذلك أن ينطق بحركة مركبة من حركتين ضمة فكسرة، وجزء الضمة مقـدم وهـو الأقل ويليهِ جزء الكسرة وهو الأكثر، والثاني: ضم الشفتين مصاحِباً لإسكان الحرف بدون صوت لـذلك الـضم وهـو فـي لفـظ (تأمنـا) فـي قـول ا تعـالى: ﴾
⬧⬧ ⌧🖮⬧♑◉ ♐◆✌ ♐◆✡♐◆✉□🕯❋🕐◆③ ☎✃□⬈♑◉♐⬧🔔
♐❋✡♉◑◆□ ⌧✃🡐♒□⬉③ 🗐❼■✍◆⬉ ♐□☪🗀✌▭🕯⬧✍
✐⬧🕮⬉◐ ◉♑⬧✡□🕐🕐⬂⬧🡐□♌◆ ﴿ [يوسف: 11].

وفي ﴾ ⬧⬧ ✍⬧🕯▭✌🗀☪□♐ ﴿هنا ضم الشفتين قُبيلَ النطق بالنون كمـن يريد النطق بضمة، والأصل فيها (لا تأمنُنَا)" [1].

فالإشمام، يكون بحركة الشفتين وهو للمبصر وليس للأعمى.

8.3 المـد: أو المط أو مطْلُ الحروف

المد لُغَةً: الجذب والمطل، مده يمده مداً ومد بهِ فامتَد ومدده فتمدد، وتمـددناه بيننا مددناه. وفلان يماد فلاناً أي يماطِلُه ويجاذبه[2]. وهو بالفتح والتشديد الزيـادة، وعند القراء إطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة وهو الألف والواو واليـاء

---

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 177-178.

(2) ابن منظور، لسان العرب (مدد): 486/3.

الساكنة التي حركات ما قبلها مجانسة لها[1]. وهو ما كان بعد الألف همزة، ككساء، ورداء[2].

المـد اصطلاحـاً: استخـدم الخليل بن أحمـد (ت 175هـ ـ) مـصطلـح (الحـروف الهوائية) للدلالة على الألف والياء والواو، وعللَ هذهِ التسمية بأنـه لـم يكن لهذهِ الأصوات حيز تُنسب إليهِ سوى الهواء، حيث قال: "الواو والياء والألـف اللينة، والهمزة، وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدرجِ اللهاة، إنما هي في الهواء فلم يكن لها حيز تنـسب إليـهِ إلا الجوف. وكان يقول كثيراً: الألف اللينةُ والواو والياء هوائية أي أنّها في الهواء"[3].

واستخـدم سيبويه (180هـ) مصطلـح (حـروف المد واللين) للدلالة على أصوات الألف والواو والياء حين قال: "وهذهِ الحروف غيـر مهموسـات، وهـي حروف لينٍ ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت؛ وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها، ولا أمد للصوت"[4]. وبين ظاهرة المد مع هذهِ الأصوات[5].

وقد اتبع المبرد (ت 285هـ) سيبويه فقال: "ومنها أن في الياء والواو مـداً وليناً، فلو أدغمتَ الواو في الياء والميم لذهب ما كان فيهما من المد واللين. وهـي حروفٌ بائنة من جميع الحروف؛ لأنها لا يمد صوتٌ إلا بها"[6].

وأشار ابن جني (ت 392هـ) إلى مصطلح (أصوات المد والليـن) بقولـهِ: "واعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذهِ الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة

---

(1) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون: 1497/2.

(2) الجرجاني، التعريفات: 296.

(3) الفراهيدي، العين: 57/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 176/4.

(5) سيبويه، الكتاب: 466/4-467.

(6) المبرد، المقتضب: 210/1.

بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو وقد كان متقدمو النحـويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة"[1].

وورد كذلك عند ابن يعيش (ت 643هـ) مصطلح (أصوات المد واللين) دالاً على الألف والواو والياء حيث قال: "وهي حروف المد واللين، وقيلَ لها ذلك لاتساع مخارجها"[2]. وورد لدى الاستراباذي (ت 686هـ) مصطلح (الحروف الهوائيـة) حيث قال: "والواو والياء والألف والهمزة هوائية، إذ هي من الهواء لا يتعلـق بهـا شيء"[3]. فنجد من قولهِ هذا أنه اقتفى أثر الخليل بـن أحمـد الـذي أطلـق نفـس المصطلح على أصوات المد واللين، كما أنه أضافَ الهمزة إلـى هـذه الأصـوات الثلاثة. ونجده في موضع آخر يستخدم مصطلح (حروف المد) حين قال: "الحركـةُ في الحقيقة بعض حروف المد"[4]. ونفهم من قولهِ أنه يعتبر أن الحركات جزء مـن أصوات المد.

المد عند علماء التجويد:

ذكر مكي (ت 437هـ) حروف المد في (باب صفات الأصـوات) إذ قـال: "وهي ثلاثة أحرف: "الألف"، و"الواو الساكنة التي قبلها ضمة"، و "الياء الساكنة التي قبلها كسرة" "[5]. وصوتا اللين وهما: الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الـساكنة التي قبلها فتحة[6] نحو: شيء وسوء[7]. ثم يفسر مكي سبب تسمية هذه الحـروف إذ قال: "وإنما سميت بحروف المد، لأن مد الصوت لا يكون في شيءٍ من الكـلام إلا

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 17/1، القرطبـي، الموضـح: 72، أنـيس، الأصـوات اللغوية: 38.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 130/10.

(3) الاستراباذي، شرح الشافية: 254/3.

(4) الاستراباذي، شرح الشافية: 127/3.

(5) القيسي، الرعاية: 125، والكشف: 45/1.

(6) القيسي، الرعاية: 126.

(7) القيسي، الكشف: 45/1.

فيهن"[1] وهذا ما أشار إليهِ المبرد من قبل حين قال: "وهي حروف بائنة من جميـع الحروف، لأنها لا يمد صوتٌ إلا بها"[2]. والعلة في ذلك – حسب ما أعلم – أن هذهِ الأصوات تتميز عن غيرها بأن الهواء المندفع من الرئتين حال النطق بها يندفع بلا وجود لأي عائق يؤثر على حركته في أعضاء النطق. علـى العكـس مـن بـاقي الأصوات التي لا امتداد فيها، فهي بحاجة إلى أن ينحبس الهواء حال النطـق بهـا وراء أحد مواضع النطق انحباساً إما كلياً أو جزئياً.

كما وجد مكي أن هناك اختلافاً في درجة هذا المد بين الألـف مـن جهـة، والواو والياء من جهةٍ أخرى حيث قال: "والألف هي الأصل في ذلك، و "اليـاء" و "الواو" مشَبهتان بالألف، وإنما اشتبها بالألف، لأنهمـا سـاكنتان كالألـف، ولأن حركـة ما قبلهما منهما كالألف، ولأنهما يتولدان من إشباع الحركة التـي قبلهمـا كالألف، ولأنهما يعرب بهما كالألف، ولأنهما يبدلان من الألف، والألف تبدل منهما في أشباهٍ لهذا"[3]. ثم قال: "والألف أمكن في هواء الفم – عند خروجها – من الـواو والياء، إذ لا يعتمد اللسان عند النطق بها على موضع من مواضع الفم"[4].

وورد مصطلح المد عند الداني (ت 444هـ) في كتابِهِ (التحديد) حيث قـال: "والممدود ثلاثة أحرف: الياء والواو والألف، سميت ممدودة لأن الصوت يمتَد بهـا بعد إخراجها من موضعها، إلا أن المد الذي في الألف أكثر من المد الذي في اليـاء والواو، لأن اتساع الصوت بمخرج الألف أشد من اتساعِهِ لهما، لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع لسانك قبلَ الحنك في الياء، وتُسمى أيضاً حروف اللـين لـضعفها وخفائها وأن الحركات مأخوذةٌ منها فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والـضمة من الواو"[5].

---

(1) القيسي، الرعاية: 125.

(2) المبرد، المقتضب: 210/1.

(3) القيسي، الرعاية: 125-126، ابن الجزري، التمهيد: 102.

(4) القيسي، الرعاية: 126-127.

(5) الداني، التحديد: 109، أبو شامة، إبراز المعاني: 754.

نجد أن الداني سار على خُطى سابقيه في تحديد عدد حروف المد، وتفـسير سبب تَسمِيتُها بتلك التسمية، وأنه عد الألف أكثرها مداً. كما أنه أطلق عليها تـسميةً أخرى غير المد وهي (حروف اللين) لاشتراكهما في الصفة ذاتها وهي الـضعف.
وقد قسم الداني الممدود إلى نوعين حيث قال: "وأما الممدود فعلى ضربين: طبيعـي ومتكلف، **فالطبيعي** حقه أن يؤتى بالألف والياء والواو التي هي حروف المد واللين ممكناتٍ على مقدار ما فيهن من المد الذي هو صيغتهن، من غير زيادةٍ ولا إشباع. وذلك إذا لم تلقَ واحدة منهن همزةً ولا حرفاً ساكناً، ويسمى هذا الـضرب القُـراء مقصوراً، لأنه قُصِر عن الهمزة الموجبة، لزيادتها في الإشباع لخفائها وشدتها، أي حـبس عنهـا ومنِـع منهـا. ومـن ذلـك قولـهِ تعـالى: ﴿ ⌦❻❑⇖❍ ✌❑◗❍◷⌫❍❻◆◷☠⌫ ✗⌧❼ ✃☺☐⌨⌫③⌦⓿◆☐☺✈⌦ ﴾[1] أي محبوسات. ويقدرونَه مقدار ألفٍ إن كان ألفاً، ومقدار ياءً إن كان ياء، ومقـدار واو إن كان واواً.

والمتكلف حقُه أن يزاد في تمكين الألف والياء والواو على ما فيهن من المد الذي لا يوصل إلى النطق إلا بهِ، من غير إفراطٍ فـي التمكـين ولا إسـرافٍ فـي التمطيط. وذلك إذا لَقين الهمزات والحروف السواكن لا غير. وحقيقة النطق بذلك أن تُمد الأحرف الثلاثةُ ضعفي مدهِن في الضرب الأول. والقُراء يقَدرون ذلك مقـدار ألفين إن كان حرف المد ألفاً، ومقدار ياءين أن كان ياء، ومقدار واويـن إن كـان واواً، لِما دخلته من زيادة التمكين وإشباع المد دلالةً على تحقيقِهِ وتفاضلِهِ"[2].

وقال القرطبي (ت 461هـ) في المد: "أما المد فَهو حكمٌ يجب لـحروفِ المد واللين إذا كـان عقِبيها همزةٌ أو حـرفٌ سِـاكِنٌ مـدغمٌ أو مظهـرٌ كـ: ﴿✃☺⓿⓿☺◻⌂☺✍↗ ﴾[3] و﴿☞☜✡☐☺✍↗☯﴾[4]

(1) [الرحمن: 72].

(2) الداني، التحديد: 100.

(3) [البقرة: 19].

(4) [البقرة: 22] لكنها وردت بناءً لا البناء.

و﴿♤⬧✎✐★✗﴾[1] و﴿بائع﴾[2]، وكـ﴿✂✐🌀✎✐✗✍✐✓✗♦﴾[3]

و﴿✂✐🌀⬂➔⊠✐✎⑩✍✐⇦✗♦﴾[4]

و﴿✂✐🌀⏲○✐✎⌘□□➔﴾[5]

و ﴿✂✐🌀➲⅄✐✎✌□□➔﴾[6] و﴿✂✐❀☞✎⬀❷♦✂❻✗﴾[7]

و﴿♦■○⇔✌♦➔✓▫﴾[8] و﴿③⬉□♤✗☪⬉□♌♦﴾[9]

و﴿③♦➔⇳🖬■☺←□♌﴾[10] إذا وقف عليها، وما أشبه ذلك"[11].

وقد تحدثَ القرطبي عن هذا المصطلح حديثاً موسـعاً، لا مجـال ولا سـعةَ لذكرِهِ هنا؛ إنما أكتفي بالإشارة إليهِ. حيثُ تناوله في أكثر من موضـع فـي كتابِـهِ

---

(1) [يوسف: 10].

(2) [ليس لها في القرآن مثال].

(3) [الفاتحة: 7].

(4) [المؤمنون: 113] .

(5) [عبس: 33].

(6) [النازعات: 34].

(7) [آل عمران: 193].

(8) [الفاتحة: 5].

(9) [البقرة: 4].

(10) [البقرة: 13].

(11) القرطبي، الموضح في التجويد: 128.

(الموضح في التجويد)[1]. كما قسم هذا المصطلح إلى ضربين هما: (مشدد) و (مهموز)[2]، ولا مجال لذكرهما هنا.

كما ورد هذا المصطلح عند ابن الطحان (ت 561هـ) في كتابه (مرشد القارئ) حيث قال : "والمد واللين: امتداد الصوت ولينُه، صفتان مرتبطان"[3]، كما قالَ في موضع آخر من كتابهِ ذاته: "والمد، واللين في ثلاثة أحرفٍ، وهي: الألف، وهو هواءٌ أبداً. والياء بعد كسر. والواو بعد ضمةٍ. فإن كانتا بعد فتح، كان اللين أجرى فيهما"[4] وقال: "والمد: عبارة عن أصوات المد واللين. وهو نوعان: طبيعي وعرضي. فالطبيعي: هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه والعرضي: هو الذي يعرض زيادةً على الطبيعي، لموجبٍ يوجبه"[5].

أما ابن الجزري (ت 833هـ) فقد عرف المد بقولِهِ: " المد هو زيادة مط في حرفِ المد عن المد الطبيعي لهذا الحرف، وهو الذي لا يقوم ذاتُ حرف المد دونه"[6] وتبعه في ذلك البناء الدمياطي (ت 1117هـ) في كتابِهِ (الإتحاف)[7].

وهذا علي القاري (ت 1014هـ) يتحدثُ عن المد إذ يقول: "ولا يخفى أن المد ليس حرفاً ولا حركةً، بل زيادة على كمية حرف المد"[8] فنلاحظ أن القاري قد نفى تسمية الحرف، وكذلك الحركة عن مصطلح المد، واعتبره زيادة على ذلك الحرف، كما أنه اعتبر أن المد لا يؤدي إلى تغيير المعاني إذا كان في آخر الكلمة.

المد عند المحدثين من علماء التجويد:

---

(1) القرطبي، الموضح في التجويد: 128-144.

(2) القرطبي، الموضح في التجويد: 207.

(3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 36.

(4) ابن الطحان، مرشد القارئ: 33-34.

(5) ابن الطحان، مرشد القارئ: 50، ابن الجزري، التمهيد: 173.

(6) ابن الجزري، النشر: 313/1.

(7) البناء الدمياطي، الاتحاف: 37-38.

(8) القاري، المنح الفكرية: 45.

اهتم علماء التجويد المحدثون بمصطلح المد، ودرسوه بعنايةٍ فائقةٍ، وأولـوه نصيباً كبيراً من الدرس والجهد. فقد عرفوه وبينوا حروفه والأصل فيـهِ وأنواعـه. فالمد عندهم هو: "إطالة الصوت بحرف من حروف المد، أو بحرفٍ مـن حرفـي اللين"(1).

وعرفه الحفيان بقولِهِ: "إطالة زمن صوت حرف المد إلى أكثر من حـركتين عند ملاقاة همز أو سكون"(2).

وقد قسم المحدثون المد إلى قسمين هما:

1- **المد الطبيعي:** وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا بهِ، ولا يتوقف على سبب كالهمزة أو السكون، بل يكفي فيهِ وجود أحد حروف المد الثلاثة المجتمعة في قولـه تعالى: ﴿☼➔❑⧉➌⧉❍❑☙﴾ (3) وسمي طبيعياً لأن صاحب الطبيعة الـسليمة لا ينقصه عن حدهِ ولا يزيد عليهِ"(4).

ويقسم هذا النوع إلى قسمين هما:-

أ- **المد الطبيعي الكلمي:** وهو ما كان موجوداً في كلمة، وله ثلاث حالات: **الحالة الأولى:** أن يكون حرف المد ثابتاً وصلاً ووقفاً نحو الألـف والـواو واليـاء فـي (أتجادلونني في) و (قالوا ربنا) سواء أكان متوسطاً أم متطرفاً، ثابتاً في الرسـمِ أم محذوفاً مثل: (هذا ربي).

الحالة الثانية: أن يكون حرف المد ثابتاً في الوقف دون الوصـل، وذلـك فـي الأحوال الآتية:

1- مد العوض، نحو ألف (عليماً) و(فتىً) وقفاً.

2- الألفـات الـسبع وهـي : ﴿أنـا﴾ حيـث وقعـت فـي القـرآن الكـريم، و﴿☜⍋⌚▤⬀✡❑☙﴾ [الكهـــــــــــــــــــــف: 38]، و

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129، المرصفي، هداية القاري: 266/1، شكري ورفاقـه، المنير في أحكام التجويد: 69، أبو فراخ، الوجيز في أحكام التجويد: 135.

(2) الحفيان، أشهر المصطلحات: 237.

(3) [هود: 49].

(4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129، شكري ورفاقه، المنير: 72، العقرباوي، المرشد: 54.

﴿✂✍♋☸ȹ☐✷✡✿♦﴾، و﴿✂✍♋☸ȹ✍❷▪☞←☐♦﴾،

و﴿✂✍♋☸○○⌛☒⓿☒♑﴾ [الأحـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـزاب: 10، 66، 67].

و﴿☞☑☐■⌚○⌂☒﴾ [الإنـ ـ ـسان: 4]، و﴿♫♦☐◆✂❻☹③❷♦✂﴾

[الانـ ـسان: 15]، والمقـ ـصود الموضـ ـع الأول، أمـ ـا الموضـ ـع الثـ ـاني:

﴿♫♦☐◆✂❻☹③❷♦✂﴾ [الإنسان: 16] فـلا تثبـت فيـهِ الألـ ـف

المتطرفة وصلاً ولا وقفاً.

3- المدود التي تحذف حال الوصل لمنع التقاء الساكنين لوجود ساكن بعـدها في كلمـ ـةٍ أخـ ـرى وتثبـ ـت فـ ـي الوقـ ـف نحـ ـو:﴿ ☐◆♫♦✍♦♦

✂✍☐⇘♦☐☺⇧⑨← ﴾ [النمـ ـ ـ ـ ـ ـل: 15]، و﴿ ◆♦✍ ✖☒❼

✂✍✿☞❻⇗✓⇘ ﴾ [طـ ـ ـ ـ ـ ـه: 6]، و ﴿ ◆✂✍✍☐☽→☐✂

✂✍✎⅄☎ ﴾ [الحشر: 18].

4- المد المنفصل عند الوقوف على حرف المد فيما يجوز فيهِ الوقف، نحو: (بمـا أنزل) عند الوقوف على (بمآ).

5- الواو والياء إذ كانتا متطرفتين متحركتين وقبلهما حركة مجانسة مثل: (وهو)، (وهي)، (يعفوا)، (تبتغي).

الحالة الثالثة: أن يكون حرف المد ثابتاً في الوصل دون الوقف، وذلك في:

1- **مد الصلة نحو:** (بيدهِ ملكوت)، و(إنه هو) ... أما في حال الوقف على هاء الضمير فتكون الهاء ساكنة ولا مد فيها.

2- **المد ا لعارض للسكون،** فإنه في حال الوصل مد طبيعي[1]. ويندرج ضـمن هذا المد **أ- مد تمكين،** ب- مد عوض، لا مجال لذكرهما هنا لـذا اكتفـي بالإشارة إلى مواضعهما[2].

ب- **المد الطبيعي الحرفي:** وهو ما كان موجوداً في واحدٍ من الحـروف الهجائيـة التي افتتح بها بعـض سـور القـرآن الكريـم مثـل ﴿☪○﴾ [3] والحـاء مـ ـن

---

(1) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 73-74.

(2) شكري ورفاقهن المنير في أحكام التجويد: 74-76.

(3) [طه: 1].

﴿❍☠﴾ [1]، وينحصر هذا المد في خمسة أحرف مجموعة في (حي طهر)، وهجاؤها على حرفين ثانيهما حرفُ مد، فيقول: -حا- ها- را- طاء- ياء-، وهذا المد ثابت في الوصل والوقف دائماً[2].

2- **المد الفرعي:** وهو إطالة الصوت بحرف من حروف المد زيـادةً علـى المـد الطبيعي، ويتوقف وجوده على سبب من همز أو سكون[3].

مراتب المدود:

تتفاوت مراتب المدود قوةً وضعفاً؛ وذلك تبعاً لتفاوت أسبابها. فالمدود ليست بدرجةٍ واحدة بل منها القوي والضعيف، ويعرف ذلك من مقدار المد وعدد الحركات فيها، فأقواها اللازم لأنه يمد ست حركات، ويليهِ المتصل الذي يمد أربع حركات أو خمساً أو ستاً، ويليهِ العارض الذي يمد حركتين أو أربعاً أو ستّاً، ثم يليهِ المنفـصل الذي يمد حركتين أو أربعاً أو خمساً أو ستّاً، ثم البدل الذي يمد حركتين أو أربعاً أو ستاً، وهذهِ المقادير في المد للقراء العشرة[4].

فالمد اللازم: هو أن يقع سكون أصلي بعد حرف المد، أو بعد حرف اللين في كلمــة، أو حــرف مــن فــواتح الــسور وصــلاً ووقفــاً[5]، نحــو:﴿ ✁✍✎·✍✎✍✐✍✐✍✑✒×﴾ هذا في كلمة، أمـا فـي حـرف فنحـو(ق) ، (ص)[6].

---

(1) [غافر: 1].

(2) المرصفي، هداية القاري: 273/1، شكري ورفاقه، المنير: 74.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 130، الحـصري، أحكـام قـراءة القـرآن الكـريم: 212، المرصفي، هداية القاري: 275، شكري ورفاقه: 76.

(4) شكري ورفاقه، المنير: 193، وانظر: الجريسي، نهاية القـول المفيـد: 136، الحـصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 228، العقرباوي، المرشد: 71، المرصـفي، هدايـة القـاري: 352/1.

(5) المرصفي، هداية القاري: 337/1، شكري ورفاقه، المنير: 82.

(6) شكري ورفاقه، المنير: 82.

وسمي هذا المد لازماً للزوم سببه في حالتي الوصل والوقف، وقيل سمي لازماً للزوم مده عند كل القراء مداً متساوياً بمقدار ست حركات اتفاقاً في الوقف والوصل[1].

ويقسم هذا المد إلى قسمين: المد اللازم الكلمي، والمد اللازم الحرفي، كما يقسم كل منهما إلى مثقل ومخفف[2].ومقدار هذا المد بجميع أنواعهِ ست حركات[3].

أما المد العارض للسكون: فهو أن يأتي بعد حرف المد حرفٌ متحركٌ في آخر الكلمة ثم يسكن بسبب الوقف فيقع سكون عارض لأجل الوقف بعد حرف المد. وسمي هذا المد عارضاً لعروض سببه في الوقف وهو السكون[4]. ويقسم هذا المد إلى ما يلي:

1- **المد العارض للسكون المطلق**: والمقصود ما يكون في حال الوصل مداً طبيعياً وفي حال الوقف عارضاً للسكون، نحو: (تَعلَمون)، (الصلواة)، ويمد جوازاً حركتين أو أربع حركات أو ست حركات[5].
2- **المد المتصل العارض للسكون** نحو (السمآءِ) ويمد وجوباً أربع حركات أو خمساً، ويمد جوازاً ست حركات.
3- **مد البدل العارض للسكون** نحو: (مآب) ويمد جوازاً حركتين أو أربع حركات أو ست حركات.
4- **مد اللين العارض للسكون** نحو: (خوفٌ)، فيمد بمقدار ست حركات أو أربع أو حركتين في حال الوقف، أما في حال النطق بحرفي اللين عند الوصل فلا بد

---

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 137، المرصفي، هداية القاري: 339، شكري ورفاقه، المنير: 82.

(2) انظر: شكري ورفاقه، المنير: 83-87.

(3) شكري ورفاقه، المنير: 83.

(4) شكري ورفاقه، المنير: 88-89.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد: 141، المرصفي، هداية القاري: 307/1، شكري ورفاقه، المنير: 89.

من القصر[1].

وقد استخدم مكي (ت 437هـ) مصطلح (المد العارض) في أثناء حديثِهِ عن زيادة المد في الوقف، حيث قال: "فأما الوقف على أواخر الكلام، التي قبلَ الآخر منها حرف مد ولين، نحو: (عليم وخبير، ويعلمون) وشبهه، فإنه يلزم من الوقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام، أن يمد بين الساكنين، مداً غير مشبع، لالتقائهما في الوقف ولا يلزم إشباع المد لأن الوقف والسكون عارضان"[2].

أما المحدثون من علماء الأصوات، نجد أنهم لا يتفقون مع القدماء من العلماء في تسمية أصوات المد، حيثُ أطلق البعض من المحدثين تسميات أخرى عليها فهذا إبراهيم أنيس قد أطلق على أصوات المد تسميةً أخرى هي: (أصوات اللين) إذ قال: "وأصوات اللين في العربية هي ما اصطلح القدماء على تسميته بالحركات من فتحةٍ وكسرةٍ وضمة، وكذلك ما سموه بألف المد، وياء المد، وواو المد، وما عداها فأصوات ساكنة"[3].

وأطلق كذلك مصطلح (أشباه أصوات اللين) على صوتي (الواو والياء) حيث قال: "هناك صوتان بين الأصوات اللغوية يستحقان دائماً أن يعالجا علاجاً خاصاً، لأن موضع اللسان معها قريب الشبهِ بموضِعِهِ مع أصوات اللين؛ ومع هذا فقد دلت التجارب الدقيقة على أننا نسمع لهما نوعاً ضعيفاً من الحفيف، وهذان الصوتان ما اصطلح علماء العربية على تَسمِيتُها بالياء والواو في مثل (بيت، يوم). ففي تكون "الياء نلحظ أن اللسان يكون تقريباً في موضع النطق بصوت اللين (i)، غير أن الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى حين النطق بالياء يكون أضيق منه في حالة النطق بصوت (i)؛ مما يترتب عليهِ أننا نسمع ذلك النوع الضعيف من الحفيف. فالياء لأنها تشتمل في النطق بها على صوت حفيف، يمكن أن تُعد صوتاً ساكناً. أما إذا نظر إلى موضع اللسان معها فهي أقرب شبهاً بصوت اللين (i)، لهذا اصطلح

---

(1) شكري ورفاقه، المنير: 89-90.

(2) القيسي، الكشف: 62/1.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 26.

المحدثون على تسمية الياء بشبه صوت اللين"[1]. ولم يفرق بين الواو والضمة إلا في ضيق الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك عند النطق بالواو، مقارنة بهِ عند النطق بالضمة (u) [2].

وقد أطلق قسم آخر من المحدثين مصطلح (الحركات) ليدل بهِ على أصوات المد[3].

كما أطلق براجشتراسر مصطلح (المد) على مد الحركات وعلى الصوت المشدد الصامت. حيثُ قال: "وللمد موضعٌ ثانٍ في تركيب الأصوات، غير مد الحركات، هو التشديد، فإن الحروف المشددة، وخصوصاً المتمادة منها، من أهم خصائصها أن امتداد نطقها، أطول من امتداد نطق الحروف غير المشددة. فالتشديد مد للحروف الصامتة، نظيرٌ لمد الحروف الصائتة أي الحركات"[4].

فيكون براجشتراسر بهذا مميزاً عمن سواه، إذ إنه انفرد بهذه التسمية من العلماء المحدثين في مجال علم الأصوات.

وأخيراً نخلص بأن الهدف من المد هو الانسجام الصوتي بين صوت المد والصوت الذي قبله أو بعده. سيما وأن المد -كما قلنا سابقاً- ليس حرفاً ولا حركةً، بل زيادة تطرأ على كمية حرف المد.

9.3 القصـر:

القصر لُغَةً: خلاف المد، والفعل كالفعل والمصدر كالمصدر[5]

وهو ضد المد وهو ترك المد وهو الأصل إذ المد لا بد له من سبب يتفـرع عليهِ. والمراد بالقصر: ترك تلك الزيادة لا ترك أصل الزيادة. وهـو حـذف المـد العرضي وإبقاء ذات حرف المد على ما فيها من غير زيادة[1].

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 43.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 43-44.

(3) حجازي، المدخل إلى علم اللغة: 43، براجشتراسر، التطور النحوي:46، 53.

(4) براجشتراسر، التطور النحوي: 53.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (قصر): 113/5.

القَصر اصطلاحاً: ذكره ابن مجاهد (ت 324هـ) في كتابـه (الـسبعة فـي القراءات)؛ حيث خصص له باباً سماه (المد والقصر)[2].

وعرفه ابن الطحان (ت 561هـ) في كتابِهِ (مرشد القـارئ) حيـث قـال: "والقَصر: عبارةٌ عن صيغة حرفِ المد واللين، وهو المد الطبيعي"[3].

وخَصص أبوشامة المقدسي (ت 665هـ) بـابـاً خاصاً لمصطلحي المـد والقصر أسماه (باب المد والقصر)، فعرفَ فيه مصطلح القصر إذ قال: "والقـصر: ترك الزيادة من المد، وقد يستعمل المد في إثبات حرف المد و القصر فـي حذفِـهِ، وذلك يأتي في فرش الحروف نحو: ومدأنا في الوصل، وفـي (حـاذرون) المـد، وقصر: ﴿ ↗◆✁✍⬧❹☞⬀☞⬅🏳 ✌♓♉♊ ❻♒✄🖃ॐ✍ ﴾[4] وأتاكم فقصر حفيظاً، ومعنى القصر: المنع؛ من قولهم قصرتُ فُلاناً عن حاجتِهِ: أي منعتُه منهـا، ومنـــــــــــــــــــــه ﴿ ❍⇖❑❻⌦ ✌❐⌫◑⏲⍐❑❻◆⌚☠⍉ ✖⍉❼ ✁✍⍐⍋③♉⓿◆✍✈♉ ﴾[5] فلهذا سمي منع المد قصراً، وا ُ أعلم"[6].

وذكر ابن الجزري (ت 833هـ) مصطلح القـصر فـي كتابيـهِ (النـشر، والتمهيد)، حيث قال: "وأما القصر فهو صيغة حرف المد واللـين، وهـو المـد الطبيعي"[7]. كما قالَ أيضاً في كتابِهِ (النشر): "والقصر عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حالِهِ"[8]. فنلاحظ أن مصطلح القصر عنـده هـو المـد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرفِ إلا بهِ كما عرفنا ذلك سابقاً.

---

(1) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1497/2.

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 134-135.

(3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 50.

(4) [الروم: 39].

(5) [الرحمن: 72].

(6) أبو شامة، إبراز المعاني: 113، المرعشي، جهد المقل: 213.

(7) ابن الجزري، التمهيد، 68، الحمد، الدراسات الصوتية: 524.

(8) ابن الجزري، النشر: 1/ 313.

وورد كذلك عند النويري (ت 857هـ) في كتابهِ (شرح طيبة النـشر فـي القراءات العشر)، فقال: "والقصر ترك تلك الزيادة"[1]. وقد خصص للمد والقـصر باباً أسماه (باب المد والقصر) في كتابه ذاته[2].

وذكره أيضاً البناء الدمياطي (ت 1117هـ) في كتابـهِ (اتحـاف فـضلاء البشر)، حيث عرفه كمن سبقه من العلماء دون زيادةٍ عليهم أو على ما قالوه عن هذا المصطلح[3]. وذكره عبد اللطيف الخطيب في معجمِهِ (معجم القراءات القرآنية)[4].

القصر عند علماء التجويد المحدثين:

ورد مصطلح القصر عند المحدثين من علماء التجويد، فقد عرفَه الجريـسي (ت 1322هـ) في كتابهِ (نهاية القول المفيد) فقال: "وأما القصر فمعناه في اللغـة: الحبس، ومنه قولـه تعـالى: ﴿ ❍⬉❑❻⌦ ✍❑⌫⌫❍⬂❑❻◆⌚☠ ☓⬂ ❼ ✃✍✍⌨⬂③⌫⓿◆✍✈⌫ ﴾[5] أي محبوسات فيها، ويعرف القصر أيضاً فـي اللغة: بالمنع؛ يقال: "قـصرتُ فلانـاً عـن حاجتـهِ: أي منعتـه عنهـا" ومنـه ﴿ ⍾⬧⌚⬁⬀❸◆⌚☠ ← ✃✍◉⌐⬅➲⍞❷⬁✍⬀ ﴾[6]،وفي الاصـطلاح: إثبـاتُ حرفِ المد من غير زيادة عليه"[7].

(1) النويري، شرح طيبة النشر: 374.

(2) النويري، شرح طيبة النشر: 374-415.

(3) البناء الدمياطي، الاتحاف: 37-44.

(4) الخطيب، معجم القراءات: 49/11.

(5) [الرحمن: 72].

(6) [الصافات: 48].

(7) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129.

ووافقه في ذلك المرصفي في كتابهِ (هداية القارئ) حيثُ قال: "هو إثبات حرف المد فقط وحرف اللين وحده من غير زيادةٍ عليهما. ويستفاد من التعريف الاصـطلاحي للقصر بالنسبةِ لحرف المد فقط أن المراد منه هنا هو ترك الزيادة التي فوقَ مقـدار المد الطبيعي لا ترك المد بالكلية كما قد يتبادر؛ لأنه يؤدي إلى حذفِ حرف القرآن، وهو غير جائز، وقد يرد القصر ويراد منه حذف حرف المد كليةً أو نوعاً ما، وهو قليل..." [1].

10.3 الاخْتِلاس

الاخْتِلاس لُغَةً: الخَلْس: الأَخْذُ في نُهزةٍ ومخاتَلَةُ، والاختلاس كالخَلْس، وقيلَ الاختلاس أَوحى مِن الخَلْسِ وأَخَص[2].

وهو عند القراء عدم تكميل الحركة كما شرح الشاطبي[3].

الاختلاس اصطلاحاً: ورد هذا المصطلح لدى سيبويه (ت 180هـ) لكن دون أن يعرفَه تعريفاً واضحاً حيث قال: "فأما الذين يشبعون، فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: "يضربها" و "من مأمنك" يسرعون في اللفظ. ومن ثُمّ قال أبو عمرو: "إلى بارئكم"[4].

ثم قال: "ويدلك على أنها متحركة قولهم: "من مأمنك" فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تُحققُ النون، ولا يكون هذا في النصب، لأن الفتح أخف عليهم، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات؛ وزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين"[5].

---

(1) المرصفي، هداية القاري: 266/1-267، وانظر: الحفيان، أشهر المصطلحات: 237.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (خلس): 78/6.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 116/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 202/4.

(5) سيبويه، الكتاب: 202/4، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 154-155.

وذكره المبرد (ت 285هـ) حيث قال: "ولا تدغم الشين في الجيم البتة ... أفرش جبلة. تظهر وتخفى ولا تدغم،... نحو قـولك: أراك متعففاً، إنمـا هـو كالاختلاس"[1].

أما ابن جني (ت 392هـ) فقد وضح معنى الاختلاس أكثر منهما، وبين أن الاختلاس يكون في الحركة الطويلة (حرف اللين والمد)، ويكون في الحركة القصيرة. كما ذكر لذلك أدلةً من القرآن قولِهِ تعالى ﴿ ❒◆✁✍︎♏︎⬆︎⓿⬂︎✍︎✎ ♐︎✁⬥⓿♐︎ ④☐❍⇧❸♐︎ ﴾[2] وقولـه ﴿ ⓿⬥◷♏︎♐︎⌨︎⍓︎ ✌︎♦︎✍︎ ﴾[3] وقولِهِ ✁✍︎♏︎⬂︎⌛︎☒︎⌨︎♐︎❷❸⬅︎ ﴿ ✍︎⬀︎☾☐✍︎ ☼♦︎⌨︎⬀︎⬃︎⬀︎ ﴾[4] ومن ذلك قول الشاعر:

سيفي وما كُنا بنجدٍ وما قرقَر قَمر الوادِ بالشاهق

فأنت ترى أن الياء قد اختلست في كل هذا وُأضعفت حتى لم يبقَ منها سوى الكسرة التي قبلها، ولذا عبر عن ذلك بالحذف"[5].

ومن اختلاس الواو وإضعافها قول الأسود بن يعفر:

فألحقتُ أخراهم طريق ُألاهم كما قيلَ نجم قد خوى متتابع

يريد: أولاهـم، ومـن ذلـك أيـضاً قولـهِ تعـالى﴿ ③♦☺⇧☒︎⬅︎ ✁✍︎✎✦ ✁✍︎♏︎⬂︎⌛︎♦︎◷➲♎︎✍︎• ﴾[6] وقولـــه ســـبحانه ﴿ ♋︎⍓︎☾◆⑨⇧⬋⬈ ✁✍︎♏︎❽☐✍︎♦︎✍︎☼♎︎⓿◆☐• ﴾[7]. قال: "كُتبت في المـصحف بـلا واو

(1) المبرد، المقتضب: 211/1.

(2) [الفجر: 4].

(3) [الكهف: 64].

(4) [الرعد: 9].

(5) ابن جني، الخصائص: 294/2.

(6) [الشورى: 24].

(7) [العلق: 18].

للوقف عليها كذلك"[1]. فلو أردت الوقف على (يمح أو سندع) لوقفتَ عليها بغير واوٍ على ما ذكر.

أما بالنسبة إلى اختلاس الحركات القصيرة، فقد قال ابن جني: "ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو: حِيِي وأحِيِي وأعِيِي، فهو وإن كان مخفىً بوزنهِ محركاً ..."[2] حيثُ أن هذا الاختلاس للحركات عبارة عن حذف أو إضعافٌ لها حتى تقترب من السكون. كما قام ابن جني بتفسير الاختلاس في الحركة بأنه نوعٌ من التخفيف على ألسنتهم فقال: "وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاساً وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو:﴿ [illegible] ﴾[3] مختلساً لا محققاً، وكذلك قولهِ: (أليس ذلك بقادر على أن يحي الموتى) مخفىً لا مستوفى ... والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة"[4].

وقال ابن جني: "فأما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة بين بين وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركتها تخفيفاً، فليست حركة مشَمة شيئاً من غيرها من الحركتين، وإنما أُضعف اعتمادها، وأُخفيت لضربٍ من التخفيف وهي بزنتها إذا وفّيتْ ولم تُخْتَلَس"[5]. فنلاحظ أن ابن جني قد اتبع سيبويه في حديثهِ هذا، عندما قال كحركة همزة بين بين. حيث أشار إليها سيبويه في قولهِ الذي ذكرته سابقاً.

وورد هذا المصطلح لدى ابن يعيش (ت 643هـ) في أثناء حديثهِ عن الإدغام حيث نقلَ كلام ابن مجاهد، الذي قال: "يترجمون عنه بإدغام وليس بإدغامٍ

---

(1) ابن جني، الخصائص: 2/294-295.

(2) ابن جني، الخصائص: 2/146.

(3) [يوسف: 11].

(4) ابن جني، الخصائص: 1/73.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/56.

إنما هو إخفاء والإخفاء اختلاس الحركة وتضعيف الصوت..."[1] ونخلص من قول ابن يعيش، بأنه قد أدرج مصطلح الاختلاس تحت مصطلح أو باب الإخفاء. وهـذا يدلنا على أنهما متفقان في المعنى.

الاختِلاس عند علماءِ التجويد:

أولى علماء التجويد هذا المصطلح جل عنايتهم واهتمامهم. فهذا ابن مجاهـد (ت 324هـ) يقول: "واختلفوا في كسر الهمزة واختلاس حركتها وإشباعها في قولِهِ ﴿❍⊗⍰◘■❼ ✍♦✍❻✶⊄≣↗☠⬀﴾[2] فكان ابن كثير ونافـع وعاصـم وابن عامـر وحمزة والكسائي يكسرون الهمزة من غيـر اخـتلاس ولا تخفيـف. واختُلِفَ عن أبي عمرو... وقال سيبويه: كان أبو عمرو يخـتلاس الحركـة مـن ﴿✍♦✍❻✶⊄≣↗☠⬀﴾[3] و﴿③♦☐♖←❺↓✍↗☀﴾[4] وما أشبه ذلـك مما تتوالى فيهِ الحركات، فَيرى من سمعه أنه قد أسكن، ولم يكن يسكن..." [5].

أما مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) فقد أشار إلى هذا المصطلح في كتابـهِ (الكشف) حيث قال: "قولِهِ: (ينصركُم، وبارئْكم) وشبهه، قرأه أبو عمرو في روايـة الرقيين عنه بإسكان الراء والهمزة في "بارئكم" و "يأمركم" و "يشعركم" و "ينصركم" و "بارئكم" ... وقرأ في رواية العراقيين عنه باختلاسٍ حركة الراء والهمـزة فـي ذلك"[6].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 123/10، 140، 147.

(2) [البقرة: 54].

(3) [البقرة: 54].

(4) [البقرة: 67].

(5) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 155-156.

(6) القيسي، الكشف: 240/1، ابن الجزري، النشر: 212/2.

وقال: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو في رواية الرقيين عنه (أرنـي، وأرنَـا) بإسكان الراء. وقرأ أبو عمرو في رواية العراقيين عنه باختلاس"[1].

وقالَ أيضاً: "وعلة مـن اختلاس الحركـة أنها لغة للعـرب فـي الـضمات والكسرات تخفيفاً، لا ينقص ذلك الوزن، ولا يتغير المعرب، ولما كان تمام الحركة مستثقلاً، لتوالي الحركات وكثرتها، والإسكان بعيداً، لأنه لا يغير الإعراب من جهتِهِ فتوسط الأمرين، فاختلاس الحركة، فلم يخل بالكلمةِ من جهة الإعراب، ولا ثقلَها من جهة توالي الحركات، فتوسط الأمرين.

وعلة من أتم الحركة، لم يسكن، ولا اختلاس أنه أتى بالكلمة علـى أصـلها، وأعطاها حقها من الحركات، كما يفعل بسائر الكلمات، ولم يستثقل توالي الحركات، لأنه في تقدير كلمتين، المضمر كلمة، وما قبله كلمة..." [2]. وقال: "والاختلاس فيـهِ تكلفٌ وتَعمدٌ ومؤونةٌ، وهو خارجٌ عن الأَصول، قليلٌ العمل بهِ، قليلٌ الرواية لَه"[3].

وقالَ في موضعٍ آخر من كتابهِ (الكشف): "وحجة من اختلاس حركة الخـاء وأخفاهـا أن أصلَـه "يفتعلـون"، فالخاء ساكنـة، فلّما كانت ساكنة في الأصل في "يختصمون"، وأدغمت التاء في الصاد لم يمكن أن يجتمع ساكنان: المشدد و الخـاء، فأعطاهما حركةً مختلسةً، أو مخفاةً، ليدل بذلك أن أصل الخاء السكون، فيدل علـى أصلها أنه السكون بعض الحركـة فيها، لأن الحركـة المختلسة والمخفاة حركـــة ناقصة"[4].

أما الداني (ت 444هـ) فقد أشار إلى هذا المصطلح في أكثر مـن مـوطن حيث قال: "وأما المختلس حركتُه من الحروف فحقه أن يسرع اللفظ بهِ إسراعاً يظن

---

(1) القيسي، الكشف: 241/1، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 170، ابن الجزري، النشر: 214/2.

(2) القيسي، الكشف: 241/1-242.

(3) القيسي، الكشف: 242/1.

(4) القيسي، الكشف: 217/2-218.

السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامة في الحقيقة، إلا أنها لم تُمطط لا تُرسل بها، فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها"[1].

كما ذكر الداني مصطلح الاختلاس في أثناء حديثِهِ عن إخفاء الحركات، حيث قال: "فأما إخفاء الحركات فهو اختلاسها والإسراع باللفظ من غير تسكين ولا تشديد، وهو عند النحويين بزنة متحرك، يعنون أن الصوت يضعفُ لا أنه يـسكّن رأسـاً، وذلك فـي قولـهِ تعـالى﴿: [illegible]﴾[2] في قول الجماعة"[3].

كما قال الداني: "والهمزة إذا سهلت وجعلت بين بين أُشِير إليها بالـصدر إن كانت مفتوحة، وإن كانت مكسورة جعلت كاليـاء المختلسـةِ الكسرة، وإن كانـت مضمومة جعلت كالواو المختلسة الضمة، من غير إشباع"[4].

وورد هذا المصطلح عند القرطبي (ت 461هـ) عندما ذكر لنـا المواضـع التي تُختلس فيها الحركات أو تُشبع حيث قال: "الياء إذا انفتحت وقبلها كسرة في مثل قولـــهِ تعـــالى: ﴿ [illegible] ﴾[5]، ﴿ [illegible] ﴾[6] و﴿ [illegible] ﴾[7] و﴿ [illegible] ﴾[8] و﴿ خافية ﴾ و﴿ [illegible] ﴾[9] ينبغي أن تختلس

---

(1) الداني، التحديد: 98، القرطبي، الموضح في التجويد: 192.

(2) [يوسف، 11].

(3) الداني، التيسير: 73.

(4) الداني، التحديد: 99.

(5) [البقرة: 71].

(6) [النساء: 92].

(7) [الغاشية: 1]

(8) [الحآقة: 24].

(9) [القارعة: 10-11].

الكسرةُ التي مثلَ هذهِ الياءات اختلاساً خفيفاً ولا تشبع فتصير في اللفظ ياءين كأنـه يقول: شِيبية، وحامِيية، حتى كأنك تأتي بياءٍ ساكنةٍ بعدها ياءٌ مفتوحةٌ، وذلـك غيـر مرضي، بـل ينبغي أن يكون الكسر فيها خلساً بزنتِهِ في عين عِدةٍ، وزاي زنـةٍ، وصاد صلةٍ"[1].

وقالَ أيضاً: "ويفَرقُ بين المشْبع والمخْتَلَسِ في اللفظِ ككسرةِ ما قبلَ الياء فـي ﴿ ◑☊❄❑☊❼☑ 🕮❑❀♦🕭❼⮛ ﴾[2] و﴿ ③♦⑨☊❽⌂ ◑☊✆♦⓿⬂⌨⌂ ﴾ و﴿ ✌☊♉♒☊☊✖ ◑☊♦• ﴾[4] و﴿ ③♦🕯▫☠☊ •♦ ✍♦⌛☒🖬✵☠⬉ ﴾[5] و﴿ ❑◆♉⇳♑☊❻ ﴾[6] و﴿ 📪♦⓿⬂☹⮈☊⌘ ✆☊🖬⮊⅄🕶✎★☊▦☊✓✗♦ ﴾[7] فإن هذهِ الكسرات تُشْبع ما دامـت اليـاء ساكنةً، فإذا تحركت بالفتح عادت الحركة التي قبلها إلى الاختلاسِ، لأنك لو أشْبعتَ كسرة ما قبلها مع الفتح فيها صارت في تقدير ياءين، وذلك مستكرهٌ"[8].

كما أن القرطبي ذكر مصطلح الاختلاس في أكثر من موضـع فـي كتابِـهِ (الموضح)، لا مجال لذكرها هنا. لذلك أكتفي بالإشارة إلى هذهِ المواضع وهي[9].

وورد هذا المصطلـح لدى ابن الطحان (ت 561هـ) حيثُ عرفـه بقولِـهِ: "والاختلاس: عبارةٌ عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع بهِ أن الحركـة قـد ذهبت، وهي كاملةٌ في الوزن"[10]. وكان في ذلك موافقاً للداني (ت 444هـ)[1].

---

(1) القرطبي، الموضح في التجويد: 196.

(2) [المائدة: 28].

(3) [المائدة: 28].

(4) [البقرة: 249].

(5) [هود: 105].

(6) [آل عمران: 20].

(7) [البقرة: 125].

(8) القرطبي، الموضح: 197.

(9) القرطبي، الموضح: 191-193، 197-199، 201، 205.

(10) ابن الطحان، مرشد القارئ: 56، الحموي، القواعد والإشارات في أصول القراءات: 52، ابن الجزري، التمهيد: 73.

وأما ابن الجزري (ت 833هـ) فقد ورد عنده هذا المصطلح في أثناء حديثِهِ عن الروم والإشمام في باب (الوقف على أواخر الكلم) حيث قـال: "تظهـر فائـدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الروم في المفتوح والمنصوب غيـر المنون. ... الروم عندهم بعض حركة. وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفـتح، كما يدخل على الضم والكسر لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس. وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث؛ ولذلك جاز الاختلاس عند القـراء فـي هـاء (يهدي) وخاء (يخَصمون) المفتوحين؛ ولم يجز الروم عندهم في نحو (لا ريب، وأن المساجد) وجاز الروم والاختلاس عند النحاة في نحو (أن يضرب)؛ فالروم وقفـاً والاختلاس وصلاً وكلاهما في اللفظ واحد". وقال: "فـالروم عنـد القـراء غيـر الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً. والاختلاس والإخفاء عندهم واحد؛ ولذلك عبروا بكلٍ منهما عن الآخر كما ذكروا في (أرنا، ونعما، ويهدي، ويخصمون) وربما عبـروا بالإخفاء عن الروم أيضاً كما ذكر بعضهم في (تأمنا) توسعاً"[2].

نخلص من قول ابن الجزري أن الاختلاس والإخفاء مصطلحان مترادفـان، يؤدي كلٍ منهما معنى الآخر. كما أن بعض العلماء جمع في المعنى بـين الإخفـاء والروم. إلا أن ابن الجزري نفى اجتماع (الروم والإخفاء) في المعنى عندما قـال: "فالروم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً". فهذا يولد إشكالية في الفهم؛ إذ نلاحظ وجود تناقض في الآراء هنا وا ُ أعلم.

كما ورد هذا المصطلح لدى البناء الـدمياطي (ت 1117هـ ـ) فـي كتابِـهِ (اتحـاف فـضلاء البـشر) فـي أكثـر مـن موضـع حيـث قـال: "ومنهـا ﴿[illegible]﴾[3] بالنمل فقرأه بالاختلاس قـالون وابن ذكروان بخلافٍ عنه وكذا يعقوب ... واختلفَ عن الحلواني عـن هـشام فـي الاختلاس والإشباع فتلخص أن لقالون وكذا يعقوب الاختلاس فقط..." ومنها (يرضِهِ لكم) بالزمر فقرأه باختلاس ضمة الهاء نافع وحفص وحمزة ... وكذا ابـن جمـاز

---

(1) الداني، التحديد: 97.

(2) ابن الجزري، النشر: 126/2.

(3) [النمل: 28].

الإشباع والوجه الثاني لهشام وأبي بكر الاخـتلاس والبـاقون ... وكـذا يعقـوب الاختلاس فقط وافقهم الأعمش ... ولهشام وأبي بكر الإسكان والاختلاس فقط ولابن ذكروان الاختلاس والإشباع..."

ومنهـ ـ ـا ﴿ 🕮❐♌ ◉♑⅄☠⇗ ③♦❷♦■🡐⓵▦ ﴾[1] بالبلـ ـ ـد و ﴿ ⌘◰⓿⬂❷ॐ✂ ③♦❷♦■🡐⓵ ﴾[2] و﴿ ⅄☒❷❖✂ ③♦❷♦■🡐⓵ ﴾[3]

بالزلزلة فأما موضع البلد فقرأه بالإسكان هشام من طريق الحلواني ... وأما موضعا الزلزلة فقرأهما بالإسكان هشام... وقرأهما بالاختلاس يعقوب بخلافٍ عنـه وابـن وردان من طريق ابن هرون...".

ومنها بيدِهِ موضعي البقـرة ﴿ 🖃⍉⓿◆⑨⍤■⍉🕗 ⬈⬈☽⬂⑨◰☐⬈ ✂🙥🙜♑☪♓⍤▤⬩🕭◰⮈ ﴾[4] ﴿ ❐◆✂🙥⌗⬁❸◆🖃🡐❐✂☎ ✌⍤♊ ﴾[5] منـه وموضـع المـؤمنين ﴿ 🕭➔✍⇗ ✌◆♊🖎 🖃⍉⓿◆⑨⍤■⍉🕗 ✌◆🖬⬩▤⬈❐☠🡐 ﴾[6] وموضـ ـ ـ ـ ـع يـ ـ ـ ـس ﴿ ✂🙥✐⅄🕭⍤❽ 🖃⍉⓿◆⑨⍤■⍉🕗 ﴾[7] فقـرأه رويس باختلاس كسرة الهاء فـي الأربعـة، والباقون بالإشباع ومنهـا ﴿ ✍➔❷⇗🙢◰🕭⬩🙥☼⍤❍▦ ﴾[8] بيوسـف فقرأه باختلاس كسرة الهاء قالون وابن وردان بخلاف عنهما والباقون بالإشـباع ..."[9].

---

(1) [البلد: 7].

(2) [الزلزلة: 7].

(3) [الزلزلة: 8].

(4) [البقرة: 237].

(5) [البقرة: 60].

(6) [المؤمنين: 88].

(7) [يس: 83].

(8) [يوسف: 37].

(9) البناء الدمياطي، الاتحاف: 36.

وعرف البناء، الدمياطي الاختلاس بأنه: الإتيان بثلثي الحركة، أو بأكثرها عند بعضهم، وقال آخرون: هو النطق بالحركة بسرعة[1].

وقالَ عبد اللطيف الخطيب: "ويكون الاختلاس في كل الحركات، ولا يختص بالوقف، والثابت فيهِ من الحركة أكثر من الذاهب، وقدر الأهوازي الباقي من الحركة بالثلثين، وقالوا: لا يضبطه إلا المشافهة. وقال: ويلتبس أمر الاختلاس بإسكان الحرف، وأكثر ما كان هذا في الروايةِ عن أبي عمرو في نحو: ينْصركُم ويشْعِركُم، وبارِئكُم، ويأمركُم، فقد روي عن أبي عمرو إسكان الراء، وكذا الهمزة في بارِئكم، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركاتٍ ثقالٍ من نوعٍ واحدٍ مثل: يأمركُم، أو حركتين من نوعٍ واحدٍ: بارِئكُم"[2].

وروى جماعة عنه الاختلاس وهو الإتيان بثلثي الحركة. وروى الدوري عن أبي عمرو إتمام الحركة، وهي ضمة الراء كقراءة الباقين في "يأمركم" وهي رواية علي بن نصر عنه أيضاً[3].

أما المحدثون من علماء التجويد فقد اتبعوا القدماء منهم في الحديث عن مصطلح الاختلاس؛ لكن ليس بالدرجة التي كان عليها القدماء من الاهتمام فقد عرفه الحفيان بقولِهِ: "أما الاختلاس: فهو إضعافٌ قليل في الصوت عند النطق بالحركة بحيث يكون الباقي منها أكثر من الذاهب ويعبر عنه بالإخفاء أيضاً"[4].

11.3 الإظْهار:

الإظْهار لغةً: الظاهر: خلاف الباطن؛ ظهرً يظهر ظهوراً فهو ظاهر وظهير[5].

---

(1) البناء الدمياطي، الاتحاف: 136، ابن الجزري، النشر: 212/2.

(2) الخطيب، معجم القراءات: 45/11.

(3) الخطيب، معجم القراءات: 46/11، وانظر: 93/2.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات: 179.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (ظهر): 602/4.

الإظهار اصطلاحاً: كان سيبويه (ت 180هـ) أول مـن أشـار إلـى هـذا المصطلح أثناء دراسته لأحكام النون الساكنة والتنوين إذ قال: "... تكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بينة موضعها من الفم. وذلك أن هـذه الـستة تباعدت عن مخرج النون... وهو قولك: مِن أجل زيدٍ، ومِن هنا، ومِن خافٍ، ومـن حاتم، ومِن عليك، ومن غلبك، ومنْخُلٌ. بينة، هذا الأجود الأكثر"[1].

نجد أن سيبويه استخدم لفظ (بينة) للدلالة على الإظهار، كما أنه استخدم فـي مكان آخر لفظ (البيان) للدلالة على الإظهار أيضاً وذلك أثناء حديثه عن التقاء النون الساكنة مع الميم ومع الواو والياء.

فقال: "وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينة. والواو واليـاء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شَاةٌ زنْماء وغَنَمٌ زنمٌ، وقَنْواء وقُنْيةٌ، وكُنْيةٌ ومنْيةٌ. وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف"[2].

فقد استخدم في هذا النص فلفظ "بينة" و "البيان" للدلالة على الإظهار كمـا أن المبرد (ت 285هـ) أشار إلى هذه الظاهرة أثناء دراسته لأحكام النون الساكنة فقال: "... فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمن عليها القلب، فكان مخرجهـا مـن الفم لا من الخياشيم لتباعد ما بينهما. وذلك قولك: من هو؟ فتظهر مـع القـراءتين ﴿ 🕮❐•⬥ ③⬧➔⬃◼⬛☠⬉ 👌⬧♊⇳ ❀⬏⬛◼📪⬧ ﴾[3] فتبين. وإنما قلت: أجود القراءتين؛ لأن قوما يجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة؛ لأنهما أقـرب حروف الحلق إلى الفم. فيقولون: منخل، ومنغل. الهاء، وكذلك من حاتم؟ ولا تقول: من حاتم؟ فتخفي، وكذلك من علي؟ واجود وهذا عندي لا يجوز. ولا يكون أبداً مع حروف الحلق إلا الإظهار"[4].

واستخدم ابن السراج (ت 316هـ) أثناء دراسته لهـذه الظـاهرة عبـارات سيبويه بنصها، كما أنه استخدم مصطلحات سيبويه نفسها، للدلالة علـى "الإظهـار"

---

(1) سيبويه، الكتاب: 454/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 455/4.

(3) [الملك: 14].

(4) المبرد، المقتضب: 215/1-216.

مثل لفظ (بينة، فتبين، ابانتها، البيان)[1] واستخدم ابن يعـيش (ت 643هـ ـ) لفـظ "البيان" للدلالة على الإظهار أثناء حديثه عن أحكام النون الساكنة فقال: وأما الحـال الثانية وهو أن تبين ولا تدغم ولا تخفى وذلك مع حروف الحلق الستة "وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والخاء والغين كقولك (من أبوك ومن هلال، ومن عندك ومن حماك، ومن غيرك ومن خلفك) وإنما وجب البيان عند هذه الحـروف لتباعدهـا منهـا"[2].

واستخدم الاستراباذي (ت 686هـ) مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عن إدغام المثلين[3]، وأثناء حديثه عن اللام الساكنة غير المعرفة[4]، وهكذا نجد علماء العربية القدامى استخدموا أثناء دراستهم لهذه الظاهرة لفظ "بينة" ولفظ "البيان" ولفظ "فتبين"، ولفظ "ابانتها" ولفظ "الإظهار" للدلالة على نطق النون الساكنة والتنـوين دون أي تغيير في مخرجهما أو أي صفة من صفاتهما عند التقائهما بأحد أصـوات الحلـق، وكذلك للدلالة على نطق الميم الساكنة مع بقية أصوات العربية ما عدا الباء. أي أن النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة، إذا التقت بهذه الأصوات لا تتغير.

أما علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح "الإظهار" أيضا للدلالة على النـون الساكنة والتنوين إذا وقعت قبل أصوات الحلق (الهمزة، والهاء، والعـين، والحـاء، والغين، والخاء)[5]. كما استخدموه للدلالة على الميم الساكنة إذا وقع بعـدها بقيـة أصوات العربية ما عدا الباء[6]. كما أنهم استخدموه للدلالة على المعنى اللغوي وهو "البيان والوضوح"[7].

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: 3/418-419.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 10/144-145.

(3) الاسترابادي، شرح الشافية: 3/240.

(4) الاسترابادي، شرح الشافية: 3/279.

(5) القيسي، الرعاية: 262.

(6) القيسي، الرعاية: 232.

(7) القيسي، الرعاية: 157.

فقد ورد مصطلح الإظهار عند السعيدي (ت 410هـ) أثناء توضيحه حـال النون الساكنة إذ قال: "إنما ظهرت النون الساكنة عند حروف الحلق لأنها تخرج من ذلق اللسان، وهي بعيدة من الحلق، ولا يكون الإخفاء والإدغام: إلا لمقاربة الحرفين أو تزاحمها في المخرج الواحد"[1].

واستخدم السعيدي (ت 410هـ) أيضاً مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عـن الميم الساكنة إذا أردت إظهارها عند الفاء والواو في كتابه (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي). إذ قال: "ومما يحفظ أيضا إسكان الميم الساكنة إذا أردت إظهارهـا عند الفاء والواو في مثل قوله تعالى عند الفـاء: ﴿ ❐◆③♦☺←⑨❻♏➔☹⬀ ×⚲❼ ⮌➔⬄⬂⑩◆🕔✡⚲♑⚲☠⬀﴾[2]... وعنـد الـواو نحـو قولـه: ﴿ 🕮❐☼☛←⚐⬄ ❐◆⬈◆✁✉♦✍✎♦⬈✍⬈☠﴾⬀[3]... وما أشبه هذه الحروف"[4].

وقد استخدم مكي (ت 437هـ) مصطلح "الإظهار" في غير موضع من كتابه (الرعاية) وبالمعاني المختلفة التي استخدم فيها فاستخدمه لبيان حال النون الساكنة والتنوين عند لقائهما بأحد أصوات الحلق عندما قال في (باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين): " اعلم أن التنوين الساكنة والتنوين في كلام العرب، وفي القرآن، أحكاماً كثيرةً مقيدةً. وهما يجريان على ستة أقسام الأول: أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق.."[5].

---

(1) السعيدي، أبو الحسن علي بن جعفر الرازي، اختلاف القراء في اللام والنون، مخطوط في مكتبة المتحف البريطاني الرقم (4254 مشرقيات): 60-61، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية: 429.

(2) [البقرة: 15].

(3) [الاعراف: 71].

(4) السعيدي، التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي، مخطوط في مكتبة وهبي أفندي (ملحـق بالمكتبة السليمانية باستانبول) (الرقم 2/40) : 45، 54، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسـات الصوتية: 461.

(5) القيسي، الرعاية: 262.

واستخدم الداني (ت 444هـ) مصطلح "الإظهار" أيضا وذلك عندما وضع بابا بعنوان (باب ذكر الإظهار والإدغام للحروف السواكن)[1]. واستخدمه أيضاً أثناء حديثه عن أحوال النون الساكنة والتنوين وذلك عندما قال: "وأجمعوا أيضا على إظهارهما عند حروف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والحـاء العين والخـاء والغين"[2].

واستخدم القرطبي (ت 461هـ) مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عن إخفاء النون قبل الخاء والغين في لغة بعض العرب، وذلك عندما قال: "فأما الغين والخاء فإنهما أقرب حروف الحلق إلى حروف الفم، فتأثرا بذلك القرب حتى جاز فيهما الإخفاء والإظهار جميعاً. وقد قُرِئ بهما. فمن أخفى النون عندهما أجراهما مجرى حروف الفم، ومن أظهرها معهما فأكنه اعتبر قربهما من باقي حروف الحلق، فأجرى عليهما حكمها من الإظهار"[3]. وقد ذكر القرطبي أمثلة للإظهار في كتابه (الموضح)[4].

واستخدم ابن الباذش (ت 540هـ) مصطلح "الإظهار" أثناء تعليقه على قول من قال بإخفاء الفاء والواو عند الميم، وذلك حيث قال: "فأما الفاء والواو فغير ممكن فيهما الإخفاء إلا بإزالة مخرج الميم من الشفتين، وقد تقدم امتناع ذلك، فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رقيقاً غير عنيف فقد اتفقوا على المعنى واختلفوا في تسميته إظهاراً أو إخفاء، ولا تأثير لذلك. وأما الإدغام المحض فلا وجه له"[5].

واستخدم العطار (ت 569هـ) مصطلح "الإظهار" عندما قال: "وإظهارها عند الواو أسهل منه عند الفاء، وذلك لأن الميم توافق الواو في المخرج، فأما عند الفاء فيحتاج إلى تكلف لأن الفاء بانحدارها إلى الفم باعدت الميم"[6].

---

(1) الداني، التيسير: 41.

(2) الداني، التيسير: 45.

(3) القرطبي، الموضح: 172.

(4) القرطبي، الموضح: 158-169.

(5) ابن الباذش، الإقناع: 1/181-182.

(6) العطار، التمهيد: 155.

وورد عند ابن الجزري (ت 833هـ) مصطلح "الإظهار" أثناء بيانه لأحكام النون الساكنة والتنوين وذلك عندما قال: ":اعلم أن النون الساكنة والتنوين يظهران عند ستة أحرف من حروف الحلق، وهن: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، نحو ﴿ ✌⇧♊♉ ☽♒✆♦♐⊙❍☺ ﴾[1]، ﴿ ◆③◆☪⬃★♦❑⬀♍ ﴾[2]، ﴿ ◘➷➚✧♦✐➚⌚ 🕮❒❍⇧❑◆❽▤ ﴾[3]، ﴿ ✌♊♉⇧ ♎⊡✎⑩⌨ ﴾[4]،

﴿ ♉↖❷↖✎⊙ ♎⊡✎❻☃ ﴾[5]، ﴿ ✂✎❀☞☼⬃♑⊡⏲❷☎↖ ﴾[6]، ﴿ ✌♊♉⇧ ↖♉✡⑨♉ ﴾[7]، ﴿ 🕮❒☼⬃➔⊡☺⇧💣❁ ﴾[8]، ﴿ ♉⊡☪❑❑⊙ ➘♦🔔☃♉⓿◆❑⌨ ﴾[9]، ﴿ ✌♓♉♊⇧ ❍⊡▤⬉⑩⚐✌ ﴾[10]، ﴿ ➘⊠▥➔❑❻➘ ❍⊡◘⨂➚☹∢ ﴾[11]، ﴿ ❑◆✂✎✞▫♦❑❷⬀ ﴾[12]، ﴿ ✌♓♉♊⇧ ➘⊠▥➔❑❻☃ ﴾[13]، ﴿ ▫♦❍❁❹↖☪⬃⬄☞⌀➔❑♌♦ ﴾[14]، ﴿ ✌♓♉♊ ✌❑✎✐➚⊙

---

(1) [آل عمران: 62].

(2) [الأنعام: 26].

(3) [الأعلى: 5].

(4) [الرعد: 33].

(5) [التوبة: 109].

(6) [البقرة: 25].

(7) [البقرة: 79].

(8) [الفاتحة: 7].

(9) [الحاقة: 22، الغاشية: 10].

(10) [فصلت: 42].

(11) [البقرة: 225].

(12) [الكوثر: 2].

(13) [فصلت: 32].

(14) [الإسراء: 51].

➘⊠❷⬀❸⬂ ⬈◆✂♋⬉♊🙩 ﴾(1)، ﴿ ✍♓♉♊⇳ ⌘⌂❑⬀🙥⊙ ﴾(2)، ﴿ ❐◆✂🙥🙩⬂☺⬅☪②⌂☪♉◑⬧❑ ﴾(3)، ﴿ ⬉◆🖬⬂⑩☺🕑🙥 ⌘⌂🖮⬂❷❸☪✂ ﴾(4)، والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن النون والغنة بعد مخرجهما عن مخارج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار، الذي هو الأصل"(5).

نلاحظ أن مصطلح الإظهار شائع بين علماء التجويد للدلالة على حال النون الساكنة والتنوين عند لقائهما أحد أصوات الحلق، وهو إظهارهما وعدم إخفائهما أو قبلهما أو إدغامهما، وكذلك على حال الميم.

أما المحدثون من علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح الإظهار وعرفوه بأنه: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنّة في الحرف المظهر، وحروفه ستة: الهمزة، و(الهاء، الطاء) المهملتان و (الحاء، الغين) المعجمتان، الخاء. وجمعه بعضهم في أوائل كلمات نصف بيت مرتباً على ترتيب المخارج فقال: أخي هاك علماً حازه غير خاسر. وتكون هذه الحروف مع النون في كلمة وفي كلمتين ومع التنوين (ولا يكون إلا من كلمتين)، ومثلوا لذلك(6).

وسميت هذه الحروف حروف الإظهار لظهور النون الساكنة والتنوين عند تلاقي واحد منها، سواء كانت تلك الحروف في كلمة منفصلة عنها نحو: ﴿ ✍◆♊⇳ ⬈◆✂✍◆♊⌘ ﴾(7).

---

(1) [محمد: 15].

(2) [قريش: 4].

(3) [المائدة: 3].

(4) [النساء: 35].

(5) ابن الجزري، التمهيد: 165-166.

(6) قمحاوي، البرهان: 8، الجريسي، نهاية القول المفيد: 117، صبرة، كتاب ملخـص العقـد الفريد: 4.

(7) [البقرة: 62].

واستخدم محمد المرعشي (ت 1150هـ) مصطلح "الإظهار" عند حديثه عن لقاء الميم الساكنة بالباء، وذلك عندما قال: "ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه"[1].

12.3 الإخْفَاء:

الإخْفَاء لغةً: أخفيت الشيء: سترته وكتمته. وشيءٌ خفي: خافٍ، ويجمع على خفايا. وخَفِي عليهِ الأمر يخفى خفاءً[2].

الإخْفَاء اصطلاحاً: ورد هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـ) حيث قال: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم"[3]. وقال أيضاً لفظ "يخفى" للدلالة على إخفاء النون الساكنة، أثناء حديثه عن مجيء الغين والخاء بعد النون الساكنة، إذ قال: "ألا ترى أنه يقول بعض العرب: منْخُلٌ ومنْغُلٌ فَيخفي النون كما يخفيها مع حروف اللسان والفم، لقرب هذا المخرج من اللسان"[4].

واستخدم المبرد (ت 285هـ) مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون الساكنة مع أصوات الفم أيضاً، أثناء حديثه عن إظهار النون الساكنة مع أصوات الحلق، وذلك عندما قال: "فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمن عليها القلب، فكان مخرجها من الفم لا من الخياشيم، لتباعد ما بينهما. وذلك قولك: من هو؟ فتظهر مع الهاء وكذلك من حاتم؟، ولا تقول: مـن حاتم؟ فتخفي، وكذلك مـن علـي؟"[5].

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 202.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (خفا): 290/14، الرازي، مختار الصحاح، (خفي): 201.

(3) سيبويه، الكتاب: 454/4.

(4) سيبويه، الكتاب: 451/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 415/3.

(5) المبرد، المقتضب: 215/1-216.

واستخدم ابن السراج (ت 316هـ) مصطلح "الإخفاء" أيضاً للدلالة على إخفاء النون الساكنة في حروف الفم، وذلك عندما قال: "وإنما أخفيت النون في حروف الفم"[1]. وقال أيضاً: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم"[2]. واستخدم لفظ "الإخفاء" للدلالة على إخفاء النون في الغين والخاء، في قوله: "ألا ترى أن بعض العرب يقول: مِنْخُل ومِنْغل، فيخفي النون، كما يخفيها مع حروف اللسان"[3] استخدم ابن السراج في النصوص السابقة لفظ "أخفيت" و "خفيا" و "فيخفي" للدلالة على إخفاء النون.

واستخدم الزمخشري (ت 538هـ) مصطلح "الإخفاء" أثناء حديثه عن أحوال النون الساكنة وجعل من أحوالها "الإخفاء" إذ قال: "والرابعة الإخفاء مع سائر الحروف وهي خمسة عشر حرفاً كقولك من جابر، ومن كفر ومن قتل وما أشبه ذلك"[4]. واستخدم ابن يعيش (ت 643هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء توضيحه لحال إخفاء النون الذي ذكره الزمخشري إذ قال: "وإنما أخفيت عندها لأنها تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر، فكان بين النون وحروف الفم اختلاط فلم تَقْوَ قُوة حروف الفم فتدغم فيها ولم تبعد بعد حروف الحلق فتظهر معها وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد فتوسط أمرها بين الإظهار والإدغام فأخفيت عندها لذلك"[5].

واستخدم الاستراباذي (ت 686هـ) مصطلح "الإخفاء" في أثناء بيانه حال النون الساكنة إذ قال: "... فإذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلى إخفائها. أحدهما: سكونها، لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك. والآخر: كون الحرف الذي لا يحتاج في إخراجه على فضل

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: 418/3.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو: 417/3.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 415/3.

(4) الزمخشري، المفصل: 400.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 145/10، 147.

اعتماد عقيب النون بلا فصل؛ ليجري الاعتمادان على نسق واحد، فأخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق"[1].

نلاحظ أن علماء العربية القدماء استخدموا مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون عند الأصوات التي يقرب مخرجها من مخرج النون، ولم يطلقوه على إخفاء صوت الميم الساكنة عند صوت الباء.

أما علماء التجويد والقراءات فقد تابعوا علماء العربية القدماء في استخدام مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون الساكنة عند أصوات الفم، كما أطلقه بعضهم للدلالة على إخفاء الميم الساكنة عند صوت الباء[2]، وقدموا تفصيلات تتعلق بكيفية أداء النون المخفاة، وبتوضيح مخرجها، فقد ورد هذا المصطلح عند الفراء (ت 207هـ) حيث قال أثناء عرضه قراءات القراء لقوله تعالى: ﴿ ⌘⊘☞♎⤤⇱☪⬧◻ ✌♦⌶ ♠✹⌖♦☛✎↗↓﴾[3]: "القراءة بنونين، والكتاب أتى بنون واحدة وقد قرأ عاصم ﴿ ⌘⊘☞♎⤤⇱☪⬧◻ ✌♦⌶ ♠✹⌖♦☛✎↗↓﴾ فجعلها نوناً، ... وأما الذين قرءوا بنونين فإن النون الثانية، تخفى ولا تخرج من موضع الأولى، فلما خفيت حذفت، ألا ترى أنك لا تقول فننجي بالبيان، فلما خفيت الثانية حذفت واكتفى بالنون الأولى منها"[4]. وقال في موضع آخر: "وذلك أن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة على اللسان، فلما خفيت الثانية حذفت"[5].

واستخدم السعيدي (ت 410هـ) لفظ "المخفاة" للدلالة على إخفاء النون الساكنة إذ قال: "إن النون المخفاة لا يكون لها حظ في الفم، وتصير غنة في الخياشيم لا غير"[6].

---

(1) الاستراباذي، شرح الشافية: 272/3.

(2) الحمد، الدراسات الصوتية: 462-463.

(3) [يوسف: 110].

(4) الفراء، معاني القرآن: 56/2.

(5) الفراء، معاني القرآن: 210/2.

(6) السعيدي، اختلاف القراء: 60، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 446.

وقد استخدم مكي (ت 437هـ) مصطلح الإخفاء حيث قال: "إن النون المخفاة لا يكون لها حظ في الفم وتصير غنة في الخياشيم لا غير..." [1]. وبين حال الصوت المخفي والصوت المدغم ، فقال: "والإخفاء: إنما هو أن يخفى الحرف في نفسه لا في غيره، والإدغام: إنما هو أن يدغم الحرف في غيره لا في نفسه، فتقول: خفيت النون عند السين، وأخفيت النون عند السين، ولا تقول: خفيت في السين ولا أخفيتها في السين، وتقول: أدغمت النون في الواو، ولا تقول أدغمتها عند الواو"[2].

وقال للدلالة على إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أصوات الفم (اللسان): "والإخفاء إنما هو أن يخفى الحرف في نفسه لا في غيره"[3]. وقال في أثناء حديثه عن إخفاء النون والتنوين: "أنهما يخفيان عند باقي الحروف التي لم يتقدم لها ذكر، نحو: "من شاء" و "من كان" ... وشبهه"[4]. واستخدم لفظ "أخفيتها" أثناء بيانه لمخرج النون إذ قال: "أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم لا غير، فإذا أخفيتها عند ما بعدها صار مخرجه من الخياشيم لا غير، فتذهب النون عند الإخفاء وتبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة"[5]. واستخدم لفظ "الإخفاء" أيضاً أثناء حديثه عن الميم الساكنة، عند لقائها باءً أو فاءً أو واواً، فنفى ظاهرة الإخفاء عن الميم مع هذه الأصوات، عندما قال: "لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن، لأنهن كلهن يخرجن من ما بين الشفتين، غير أن الفاء يخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، ولولا اختلاف صفات الباء والميم والواو...لم يختلف السمع بهن، ولكن في السمع

(1) القيسي، الرعاية: 267.

(2) القيسي، الرعاية: 269.

(3) القيسي، الرعاية: 269.

(4) القيسي، الرعاية: 267.

(5) القيسي، الرعاية: 267، الكشف: 166/1.

صنفاً واحداً"[1]. نلاحظ أن مكياً قد نفى صفة الإخفاء عن الميم الساكنة التي أثبتها بعض علماء التجويد لها[2].

وورد هذا المصطلح عند الداني (ت 444هـ) أثناء بيانه لمخرج النون والتنوين، إذ قال: "وأما إخفاء النون والتنوين فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما"[3]، وقال أيضاً: "والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو عارٍ من التشديد فاعلمه"[4]،واستخدم لفظ "اخفيا" أثناء تعليله ظاهرة إخفاء النون والتنوين عند أصوات الفم إذ قال: "وإنما أخفيا عندهن لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق، فيجب الإظهار للتراخي، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف (لم يرو) فيجب الإدغام للمزاحمة، فأخفيا فصارا لا مظهرين ولا مدغمين وغنتهما مع ذلك باقية، ومخرجهما من الخيشوم خاصة، ولا عمل للسان فيهما"[5].

واستخدم القرطبي (ت 461هـ) مصطلح "الإخفاء" أثناء حديثه عن النون والتنـوين حيث قال: "والنون والتنوين تخفيان عند خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي : القاف والكاف والجيم والشين والضاد والصاد والسين والزاي والطاء والدال والتـاء والظاء والذال والثاء والفاء. ومعنى خفائها اتصال النون بمخارج هـذه الحـروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف مـن غيـر معالجة بالفم، ولذلك إذا لفظ بها اللافظ وسد أنفه بان الاختلال فيها... فمثال إخفـاء النون مع القاف قوله تعالى: ﴿ ❒◆👌♦♊🕭⬧♐✌♦ ↈ⌂🕯⬆☼❽⌘✌⬉ ﴾[6]، ومع الكاف﴿ 👌♦♊📪☒🕭♌♦⬉♦⑨🡐❒☒✂✏⌖ ﴾[7]، ومـع الجـيم﴿

(1) القيسي، الرعاية: 233.

(2) الحمد، الدراسات الصوتية: 463.

(3) الداني، التحديد: 102.

(4) الداني، التيسير: 45.

(5) الداني، التحديد: 117.

(6) [الأنعام: 93].

(7) [البقرة: 98].

﴿[illegible]﴾[1]، ومع الشين ﴿[illegible]﴾[2]، ومع الضاد ﴿[illegible]﴾[3]، ومع الصاد ﴿[illegible]﴾[4]، ومع السين ﴿[illegible]﴾[5]، ومع الزاي ﴿[illegible]﴾[6]، ومع الطاء ﴿[illegible]﴾[7]، ومع الدال ﴿[illegible]﴾[8]، ومع التاء ﴿[illegible]﴾[9]، ومع الظاء ﴿[illegible]﴾[10]، ومع الذال ﴿[illegible]﴾[11]، ومع الثاء ﴿[illegible]﴾[12]، ومع الفاء ﴿[illegible]﴾[13].

وإنما خفيت النون مع هذه الحروف لأنها حروف الفم، والنون أيضاً لها مخرج من الفم، والإخفاء في طلب الخفة به كالإدغام في طلب الخفة به، فلما أمكن استعمال الخيشوم وحده في النون ثم استعمال الفم وحده فيما بعده كان أخف عليهم من استعمال الفم في إخراج النون ثم عودهم إليه فيما بعدها. وهذا يعني قول

---

(1) [النمل: 89].

(2) [الاسراء: 86].

(3) [يونس: 108].

(4) [الحجر: 26].

(5) [التوبة: 91].

(6) [إبراهيم: 44].

(7) [التوبة: 66].

(8) [فصلت: 49].

(9) [يونس: 87].

(10) [سبأ: 22].

(11) [ص: 8].

(12) [البقرة: 25].

(13) [الأنبياء: 59].

سيبويه: (كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة)[1]، ولا يقع لبس في خروجها من الخيشوم. وساغ ذلك في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مـدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق"[2].

واستخدم ابن الباذش (ت 540هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء حديثـه عـن المـيم الساكنة إذ نفى عنها ظاهرة الإخفاء، وذلك عندما قال: "قال لي أبـي –رضـي ا عنه- : المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء، ولا يتجه إخفاؤها عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم، كما يفعل ذلـك فـي النون المخفاة. وإنما ذكر سيبويه الإخفاء في النون دون الميم[3]، ولا ينبغي أن تحمل الميم على النون في هذا ... إلا أن يريد القائلون بالإخفاء انطبـاق الـشفتين علـى الحرفين انطباقاً واحداً، فذلك ممكن في الباء وحدها في نحو: أكرم بزيد"[4].

واستخدم ابن الجزري (ت 833هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء توضـيحه الإخفـاء وحقيقته، في قوله: "وأما الإخفاء فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عنـد أحرفهما"[5]، وقال أيضاً أثناء حديثه عن أحكام النون الـساكنة والتنـوين: "القـسم الخامس: إخفاء النـون الساكنة والتنوين عند باقي الحروف، وهي خمـسة عـشر حرفـاً"[6]. هنا استخدمه للدلالة على إخفاء النون الساكنة، واستخدمه فـي موضـع آخر للدلالة على إخفاء الحركة إذ قال: " ويستعمل أيضاً عبارة عن إخفاء الحركـة، وهو نقصان تمطيطها"[7]. واستخدمه غيره على إخفاء الميم الساكنة عند الباء والفاء والواو[8]، وكان المرعشي (ت 1150هـ) قد عالج هذا الموضوع إذ قال: "إن معنى

---

(1) سيبويه، الكتاب: 454/4.

(2) القرطبي، الموضح: 177.

(3) سيبويه، الكتاب: 454/4.

(4) ابن الباذش، الإقناع: 181/1.

(5) ابن الجزري، التمهيد: 168.

(6) ابن الجزري، التمهيد: 69.

(7) ابن الجزري، التمهيد: 70، ابن يعيش، شرح المفصل: 47/10.

(8) الحمد، الدراسات الصوتية: 462-464.

إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه... وبالجملة فإن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباء أدخل وأقوى انطباقاً كما سبق في بيان المخارج، فتلفظ بالميم في (أن بورك) بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جداً، ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم.

فزمان انطباقهما في (انْبورك) أطول من زمان انطباقهما في (أبورك)، وزمان انطباقهما في الميم أطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد. ولو تلفظت بإظهار الميم هنا كان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقها في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه، لكن دون قوة انطباقهما في الباء، إذ لا غنة في الباء أصلاً، بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية. والغنة تورث للاعتماد ضعفاً"[1]. نلاحظ أن المرعشي قد استخدم لفظ الإخفاء للدلالة على إخفاء الميم الساكنة.

أما المحدثون من علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون الساكنة والتنوين مع أحد أصوات الفم (اللسان)، وللدلالة على إخفاء الميم الساكنة مع الباء؛ حيث أطلقوا عليه اسم الإخفاء الشفوي، فنجدهم يعرفون الإخفاء بأنه: "النطق بالصوت بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الصوت الأول"[2].

مراتب الإخفاء:

للإخفاء مراتب متفاوتة في القوة، بحسب قرب حروف الإخفاء من النون الساكنة والتنوين وبعدها عنها، فكلما قربت النون الساكنة أو التنوين من حروف الإخفاء كان إخفاؤهما أقوى من غيره. وهو على ثلاث مراتب:

---

(1) المرعشي، جهد المقل: 30-31.

(2) قمحاوي، البرهان: 10-12، صبرة، ملخص العقد الفريد: 6-8.

الأولى وهي أقواها: عند الطاء والدال والتاء.
الثانية وهي أوسطها: عند عشرة حروف هي الصاد والذال والثاء والجيم والـشين والسين والزاي والفاء والضاد والظاء.
الثالثة وهي أدناها: بحيث يكونان قريبين من الإظهار، وذلك عند القاف والكاف[1].

13.3 الإقْلاب:

الإقلاب لغةً: التحويل[2].

الإقلاب اصطلاحاً: أطلق بعض القدماء مصطلح "الإقلاب " على ظاهرة تأثر صوت النون بصوت الباء. وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـ) حيث قال: "وتقلب النون مع الباء ميماً، لأنها من موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع ... وذلك قولهم: ممبك يريدون من بك، وشمباء، وعمبر يريدون: شنباء وعنبراً"[3].

وورد عند المبرد (ت 285هـ) حيث كان مؤيداً لكلام سيبويه السابق من خلال قوله: "وتقلب مع ا لباء ميماً إذا كانت ساكنة، وذلك عمبر، وشمباء، وممبر: فهي في كل هذا ميم في اللفظ"[4]. ووافقهما في ذلك ابن السراج (ت 316هـ)[5].

أما علماء التجويد والقراءات فقد استخدموا هذا المصطلح كمن سبقهم من علماء اللغة حيث ورد هذا المصطلح عند مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) عندما قال: " والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء أن الميم مؤاخية للباء، لأنها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدة. وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر. فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون

---

(1) المرصفي، هداية القاري: 173/1.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (قلب): 130/1.

(3) سيبويه: الكتاب: 453/4.

(4) المبرد، المقتضب: 216/1.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو: 416/3.

والباء"[1]. نلاحظ أن مكياً قد استخدم لفظ "الإبدال" بمعنى "الإقلاب" للدلالة على ظاهرة قلب النون مع الباء ميماً.

وورد مصطلح "الإقلاب" عند الداني (ت 444هـ) في كتابه (التحديد) حيـث قال: "والحال الثالثة أن يقلبا ميماً من غير إدغام، وذلـك إذا لقيـا البـاء، نحـو ﴿ 🕮❒♌🖅 🖅➔◘❻⌀🖰⌧ ﴾[2]، و ﴿ 🕮❒☼🖅▭⊗◎⇗♑←☠ ﴾[3]، ﴿ ♊⇖⑨◸⑩🖮 🖅⊗⓿⮝⌧ ﴾[4]، ﴿ ←→▪➔☺◸🕓💣🖮 🖅♦➔⇗⌫⍝🙵◘🙞 ﴾[5]، وما أشبهه. وإنما قلبا ميماً عندها خاصة من أجـل مؤاخاة الميم للنون في الغنة ومشاركتها للباء في المخرج فقلبا ميماً من أجل ذلك"[6].

واستخدم ابن الباذش (ت 540هـ) مصطلح الإقلاب في كتابه (الإقنـاع) إذ قال: "وإذا قلبت النون عند الباء ميماً، ويسميه بعض العلماء إبدالاً"[7]. كما اسـتخدم ابن الباذش مصطلح "الإبدال" بمعنى "الإقلاب" بقوله: "أجمعوا علـى إبـدال النـون والتنوين ميماً قبل الباء سواء كانت النون منه كلمة أو كلمتين، أو كان سكونها خلقة أو لجـ ـ ـازم نحـ ـ ـو ﴿ 🕮❒♌🖅 ﴾ و ﴿ 🕮❒☼🖅▭⊗◎⇗♑←☠ ﴾[8]، و ﴿ 🖅←◘❻⌀🖰⌧ ﴾[9]، و ﴿ ◘◆③⇖⬩⇗✌⍨⮫🖅 🖅⊗🙞🙞✎★ ﴾[10]، و﴿ 🕛➔☹✌ 🖅←≣⇖☠⬋ ﴾[11]"[1].

(1) القيسي، الرعاية: 266.

(2) [النمل: 8].

(3) [البقرة: 33].

(4) [فاطر: 27].

(5) [النور: 40].

(6) الداني، التحديد: 117.

(7) ابن الباذش، الإقناع: 257/1.

(8) [البقرة: 33].

(9) [النمل: 8].

(10) [البقرة: 256].

(11) [البقرة: 18].

واستخدم ابن الجزري (ت 833هـ) هذا المصطلح أثناء حديثه عن أحكـام النون الساكنة والتنوين في كتابهِ (التمهيد) حيث قال: "القسم الرابع: الإقلاب... فـإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء قلبت ميماً، من غيـر إدغـام، وذلـك نحـو ﴿ 🕮❐♌🖎🖎 🖎←❐❻🖉🖰☒ ﴾[2]، و ﴿ 🕮❐☼🖎🖃⚐◎🖎♑←☠ ﴾[3]، ﴿ ♊⬉⑨⍓⑩🖮 🖎⚐❶⮝⌦ ﴾[4]، والغنة ظاهرة في هذا القسم.

وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومـشاركة للبـاء فـي المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعد المخـرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت البـاء وهي الميـم، أبدلت منها لمؤاخاتها النـون والبـاء"[5]. إذن النون تصبح ميماً في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بصوت الباء.

أما المحدثون من علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح "الإقلاب" للدلالة على هذه الظاهرة إذ قالوا: "المراد بالإقلاب: قلب النون الساكنة والتنوين ميماً عند البـاء مع الغنة"[6].

14.3 الإعتِبار:

الاعتبار لغَةً: رد الشيء إلى نظيره بأن يحكم عليه بحكمـه، ومنـه سـمي الأصل الذي ترد إليه النظائر عِبرة[7].

الاعتبار اصطلاحاً: عبارة عن القصر في بعض القراءات، وذلك أن بعضهم يعتبر حرف المد واللين مع الهمزة، فإن كانا منفصلين لم يزد شيئاً على الصيغة[1].

---

(1) ابن الباذش، الإقناع: 257/1.

(2) [النمل: 8].

(3) [البقرة: 33].

(4) [فاطر: 27].

(5) ابن الجزري، التمهيد: 70.

(6) قمحاوي، البرهان: 10، عثمان: حق التلاوة: 103، العقرباوي، المرشد: 44-45.

(7) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 227/1. علماً بأن هذا المعنى ليس قريباً من المعنى الاصطلاحي.

وهو المد المنفصل وسمي بذلك لأنهم اعتبروا الكلمتين من كلمة، ويقال له أيضاً: مد حرف لحرف، ومد البسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين والمد الجائز، من أجل الخلاف في مدهِ وقصرهِ[2]، وهو لقب من ألقاب المد المنفصل، ذلك أن من القُراء من لا يفـرقُ بين المتصل والمنفصل في المد، ومنهم من يفَرقْ، فلا يمد حرف المد إذا كان الهمز في كلمةٍ أُخرى، ويمده إن كانا في كلمةٍ واحدة وعلى قول هذا الفريق سمي المنفصلُ اعتباراً[3].

والاعتبار هو عبارة عن القصر عند من اعتبر حرف المد واللين، فقصره إن انفصلَ عن الهمز الذي بعده، ومده إن اتصلَ بها فسمي اعتباراً[4].

15.3 التمكين:

التمكين لُغَةً: هو مقام الرسوخ والاستقرار على الاستقامة[5].

التمكين اصطلاحاً: هو عبارة عن الصيغة أيضاً (صيغة حروف المد واللين)، وقد يعبر بهِ عن المد العرضي. يقال منه: مكن، إذا أريدت الزيادة[6].

وقد أطلقَه بعضهم على القصر أيضاً باعتبار كونه أمكن في الحركة، وأطلقَه الأكثر على المد الفرعي، وهو أصح استعمالاً، وأشهر اصطلاحاً، فيدخلُ فيهِ المـد نحو قوله تعـالى: ﴿ 🔔♦✍️◉♒↗❑✁☎ ❒◆📖❒🔔⬂⌛♦◘➔❑✁☎ ﴾[7]

---

(1) ابن الطحان، مرشد القارئ: 50-51، الحموي، القواعد والإشارات: 43، ابـن الجـزري، التمهيد: 68.

(2) ابن الباذش، الإقناع: 465/1.

(3) ابن الجزري، النشر: 316/1، البناء الدمياطي، الاتحاف: 38.

(4) الحموي، القواعد والإشارات: 43.

(5) الجرجاني، التعريفات: 74.

(6) ابن الطحان، مرشد القارئ: 51، الحموي، القواعد والإشارات: 43، ابن الجزري، التمهيد: 68، الحمد، الدراسات الصوتية: 524.

(7) [يوسف: 71].

وقولِهِ تعـالى: ﴿ ✃✂♐✎⅄♎♑❸ ③⬉□◆♒⬄□✍□⬇ ﴾ [1] ونحوهمـ ـا [2].

قال الجريسي (ت 1322هـ) في كتابِهِ (نهاية القول المفيد): "ومعنى التمكين أنه يجب على القارئ أن يفصِلَ بين الواوين أو الياءين بمدةٍ لطيفـةٍ بمقـدار المـد الطبيعي، حذراً من الإدغام أو الإسقاط، وهو معنى قول أبي علي الأهوازي: المِثلان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منهما ضمةٌ، أو ياءين قبلَ الأولى منهما كـسرةٌ، فإنهم أجمعوا على أنهم يمدان قليلاً، أي طبيعياً ويظهران بلا تشديدٍ ولا إفراط" [3].

16.3 الإشْباع:

الإشْباع لُغَةً: في القوافي: حركة الدخيل، وهو الحرف الذي بعـد التأسـيس ككسرة الصاد في كلمة ناصب، وقيل: الإشباع اختلاف تلك الحركة إذا كان الـروي مقيداً وقال الأخفش: الإشباع حركة الحرف الذي بين التأسيس والروي المطلق [4].

الإشْباع اصطلاحاً: عبارةٌ عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن لَـه ذلك، ويستعمل أيضـاً ويراد بـهِ أداء الحركـات كواملَ غير منقوصاتٍ ولا مخْتلساتٍ [5].

وفي ذلك قال سيبويه (ت 180هـ): "فأما الذين يشبعون، فيمططون؛ وعلامتها واوٌ ويـاءٌ، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: (يضربها)، و (مـن مأمنك) [1].

---

(1) [الناس: 5].

(2) الحموي، القواعد والإشارات: 43-44.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 112، 146.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (شبع): 205/8.

(5) ابن الطحان، مرشد القارئ: 51، ابن الجـزري، التمهيـد:68-69، الحمـد، الدراسـات الصوتية: 524.

17.3 التسهيلُ:

التسهيلُ لغةً: التيسير[2].

التسهيلُ اصطلاحاً: هو عبارةٌ عن تغيير يدخُلُ الهمزةَ، وهـو علـى أربعـةِ أقسام: بين بين، وبدل، وحذف، وتخفيف. فأما بين بين فهو نشوء حرفٍ بين همـزة وبين حرف مد[3]. وأما البدل[4] فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضـاً منها، وأما الحذف فهو إعدامها، دون أن يبقى لها صورة[5].

وأما التخفيف فهو عبارة عن معنى التسهيل. وعبارة عن حذف الصلات من الهاءات، وعبارة عن فك الحرفِ المشددِ القائِمِ على مِثْلَين، ليكون النطـق بحـرفٍ واحدٍ من الحرفين، عارٍ من الضغط، عاطلٍ من علامةِ الشد التي لها صورتان فـي النقط في صناعةِ الخط[6].

والتسهيل هو صرف الهمزة عن حدها نُطقاً، وهو لدى الحموي (ت 791هـ) ثلاثة أضربٍ[7]. أولُها: بين بين، وهو إيجاد حرفٍ بين همزةٍ، وحرفِ مد. وقد قالَ سيبويه (ت 180هـ) في (الكتاب): "اعلم أن كُل همزةٍ مفتوحةٍ كانت قبلهـا فتحـة فإنك تجعلها إذا أردتَ تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة، والياء الساكنة، وإذا كانت الهمزة مضمومة، وقبلها فتحة صارت بين الهمزةِ، والواو الساكنة"[8].

والثاني: الحذف رأْسياً (كسيال). إعدامها دون خَلَفٍ لها.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 202/4.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (سهل): 417/11.

(3) القيسي، الكشف: 77/1-78، الداني، التيسير: 32، القرطبي، الموضح: 82.

(4) الحموي، القواعد والإشارات: 46.

(5) الحموي، القواعد والإشارات: 46.

(6) ابن الطحان، مرشد القارئ: 53، ابن الجزري، التمهيد: 70-71.

(7) الحموي، القواعد والإشارات: 46-47.

(8) سيبويه، الكتاب: 541/3-542. بتصرف يسير، القيسي، الكشف: 77/1.

والثالث: البدل المحض، وهو إبدالها إن انْضم ما قبلها واواً (كيويد)، أو انكسر يـاءً (كإيتِ) أو انفتَح ألفاً (كيأتي).

قال سيبويه (ت 180هـ): "وإذا كانت الهمزة ساكنة، وقبلها فتحة فأردتَ أن تُخففَ أبدلْتَ مكانها ألفاً، وذلك قولك في رأس وبأس وقرأتُ: راس وباس وقـرات، وإن كان ما قبلها مضموماً، فأردتَ أن تُخففَ أبدلْتَ مكانها واواً، وذلك قولـك فـي الجؤْنَةِ، والبؤْسِ، والمؤمن: الجونَةَ،والبوس، الموِمن. وإن كان قبلها مكسوراً أبدلْتَ مكانها ياءً، وذلك الذئْب والمِئَرةُ: ذِيبٌ ومِيرةٌ"[1] وذكر كذلك في الصفحة نفـسها أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها تُخففُ بإبدالِها واواً نحو (الجـؤن) تقـولُ فيهـا الجون.

قال مكي (ت 437هـ): إن ورشاً كان يبدل من الهمزة الثانية ألفاً وأن همزة بين بين أقيس وأحسن له ولغيره، ممن خَففَ الهمزة الثانية، ومع الألف يشبع المد[2].

وأما إذا كانت الهمزة الثانية في كلمةٍ مكسورة أو مضمومة، والأولى مفتوحة، فإنهـا تُجعـلُ فـي التخفيف، المكسورة بيـن الهمـزة واليـاء، والمـضمومـة بين الهمزة والـواو، والمفتوحـة بيـ ـن الهمـزة والألـ ـف، وذلـك نحـو: ﴿ 📖□↗✂❶•⊹✂ ﴾[3] و﴿ 📖□↗↓↷◉⇘✉⇖❼ ﴾[4]

وشبهه. وأما ما كان من كلمتين، على اتفاق الحركةِ بالكسر أو الضم، فإنه إذا خُففت الأولى جعلت بين بين أيضاً، وبين الهمزة والياء نحو: "هؤلاء إن كنتم" والمضمومة بين الهمزة والواو نحو: "أولياء أُولئك"، فإذا خُففت الثانية، فكذلك أيضاً مثل تخفيـف الأولى، وأما ما كان من كلمتين، باتفاق الحركة بالفتح، فإنه إذا خُففت الثانية جعِلت بين بين، بين الهمزة والألف، وعن ورش أنه يبدِلُ من الثانيةِ ألفـاً، والأول أقـيس، ومع الألف يتمكن إشباع المد[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 3/543-544.

(2) القيسي، التبصرة: 20، 21، الداني، التيسير: 32، ابن الجزري، النشر: 1/358.

(3) [مريم: 66].

(4) [القمر: 25].

(5) القيسي، التبصرة: 19، الداني، التيسير: 32، ابن الجزري، النشر: 1/358-360.

وأما ما كان من كلمتين، باختلاف حركة الهمزة، فإنك إذا خففـت الثانيـة، وقبلها حركة، جعلتها بين بين، إن كانت مضمومة فبين الهمـزة والـواو نحـو:﴿ ✸→&◘⑨⌧✃✏➚◆ ☽⚭❶⬂ ❍⌧➢❁❸◆ ﴾[1] إلا أنه يكـون قبلهـا ضمة، فالأخفش يجعلها بين الهمزة والواو. وذكر أبو علي عن الأخفش قوله: "ومع ذلك فإن أبا الحسن قد جوز على قياس أكميك في المنفصل فقال: إلا أن المكـسورة منفصلة فتكون على موضعها أنها تقلب إلى جنس حركتها"[2].

18.3 التخفيف:

التخفيف لغةً: ضد التثقيل، واستخفه خلاف استثقَلَه[3].

التخفيف اصطلاحاً: هو بمعنى التسهيل، ولا يخفى أن تخفيف الهمزة أعم من تسهيلها، لأنه يشمل الإبدال، والحذف، والنقل، والتسهيل[4]. ويستَعمل التخفيف عبارة عن حذف صلة الهاء في (عليهِ)، ونحوها وأشهر من روي عنه وصل هاء الضمير بحرفٍ من القُراء السبعةِ ابن كثير، وقد روي ذلك عن غيرهِ في بعض المـشددات؛ حيثُ ورد في كتاب (الكشف) لمكي بن أبي طالب (ت 437هـ): "وحجة من أثبـتَ بعد الهاء واواً إذا كان قبلها ساكن غير الياء نحو "منهو، واجتباهو"، وهو ابن كثير، أنه أتى بالهاء مع ما هو تقويةٌ لها لخفائها، وهو الواو، فجرى على الأصل في إثبات التقويةِ بعدها"[5]. وقد عبر عن فكِ المشددِ بالتخفيف.

19.3 التشديد:

---

(1) [البقرة: 133].

(2) الفارسي، أبو علي، الحجة في علل القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبـد الحلـيم نجار وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، (1965م): 272/1، ابن يعيش، شرح المفصل: 113/9.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (خفف): 98/9.

(4) الحموي، القواعد والإشارات: 37.

(5) القيسي، الكشف: 43/1.

التشديد لغةً: خلاف التخفيف [1]

التشديد اصطلاحاً: هو عبارةٌ عن ضِد هذا التخفيف الذي صِيغَ بالفَك، فيكون النطق بحرفٍ لز بموضِعِهِ، فاندرج لتضعيفِ صيغتِهِ شديد الفك[2]. وأما التثقيل فهو عبارة عن رد الصِلات إلى الهاءات[3].

وقال الحموي (ت 791هـ): "فظهر لي أنه إنما سمي ثقلاً بالنسبة إلى الهاءات المختلسة، إذ هو أسهلُ على النطق أي أن الاختلاس أسهل في النطق. وقال بعض أهل هذا الشأن: التشديد والتثقيل واحد"[4].

وأضافَ الحموي: "وقطع الجعبري في العقودِ بالفرق. فالظاهر أن التشديد أخص؛ لأنه حبس محل النطق، وهو مخرج الحرفِ المنطوق بهِ مشدداً. والتثقيل: يطلَقُ عليهِ لِثِقَلِهِ على الناطق، ويطلق على رد صلة الميم قياساً على جمهور قُراء الحجاز كابن كثير وابن جعفر وابن محيصن ونافع في روايةٍ عنهم يصِلُون الميم في نحو: ﴿ 📖❒☼⬀➔⌺☺⇳☼✱◆● ⬉♦▣■⓿⬂♑☣⸙⬀ ➘⌧❷⬀❸⛒ ﴾ ✂︎✍☜♑⬂☺⌺⇔⬂⊘➔❐✞⬁ ⬊♦▣■⓿⬂♑⛒⚐⇔ ﴾[5]. ونحو: ﴿ ❒◆☜⮳▦✹✍ ❻◆♾⌺⍾⬂☪◆⏲♑⬅☣⬀ ③⬉☪▦♉☽➔❒♌◆ ﴾[6]. فيقولون في عليهم (عليهمو)، وفي رزقناهم (رزقناهموا). ولا ريب أن المتكلم يحس بشيءٍ من الثقل عِند إلحاقِهِ لحرفِ المد بالميم؛ فالمصنف لم يبعِد حين ألحقَ صلة الميمات بصلةِ الهاءات"[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (شدد): 286/3.

(2) انظر: القرطبي، الموضح: 139، ابن الطحان، مرشد القارئ: 53، ابن الجزري، التمهيد: 71.

(3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 53، الحموي، القواعد والإشارات: 47، ابن الجزري، التمهيد: 71.

(4) الحموي، القواعد والإشارات: 47.

(5) [الفاتحة: 7].

(6) [البقرة: 3].

(7) الحموي، القواعد والإشارات: 48.

فكل تشديد تثقيل، ولا العكس. فإن قيلَ: لا يصح قياس الهاء على الميم في هذا الحكم؛ لأن مرجعها إلى الاختلاس ومرجع الميم إلى السكون بدليل عدمِ ورود النقل باختلاسِ ميم الجمع، إنما الخلافُ دائِرٌ بين الصلةِ، والسكون[1].

قال الحموي (ت 791هـ): "والجواب عنه من وجهين: أحدهما قطع النظر عن الأصل؛ والكلام إنما هو في موجبِ الثُقل، وهو حصولُ الزيادةِ على الأصل مطلقاً، والجامع بينهما المسوغُ للقياس كون كل منهما أثقل على الناطق مما كان عليه أولاً. إذ المختلس يزيد في الحركة لِيتم حرفَ مد، والمسكن يحرك، ثُم يمد الحركة؛ ليصيرها حرفاً؛ ففي كل من الفعلين زيادةُ كلفةٍ؛ فَثَقُلَتْ حينئذٍ صِلَةُ الميم لوجودِ الزيادةِ كما ثَقُلَتْ صلةُ الهاء لوجودِ الزيادةِ[2].

أما الوجه الثاني: على تقدير النظر إلى الأصل المرجوع إليهِ في الهاء، والميم، فالتعبير بالتثقيل عن صلةِ الميم الجمعيةِ أولى من التعبير بهِ عن صلة الهاء، ويشهد لذلك أن صِلَةَ الميم تحتاج إلى حركةٍ أولاً؛ إذ الميم تكون ساكنةً في الأصل، بعد حصول صورة الحركة تأتي بالصلة، وصلةُ الهاء تكون الحركةُ فيها موجودةً قبل صِلَتِها، فالصلَةُ في الميم أثقلُ؛ إذ الناطقُ يتكلفُ أمرين: أحدهما التحريك، والثاني: صِلَةُ الحركةِ؛ والناطقُ بصلةِ الهاء يتكلفُ الصلةَ لا غير لوجود الحركة قبل.

وما زاد التكلفُ له كان أثقل، وما كان أثقل، فالتعبير عنه بالثقل أولى من التعبير به عما دونه في الثقل وأقرب حقيقةً"[3].

20.3 التتْميم:

التتميم لغةً: أن ينقص الأيسار في الجذور فيأخذ رجل ما بقي حتى يتمم الأنصباء[4].

---

(1) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 124.

(2) الحموي، القواعد والإشارات: 48.

(3) الحموي، القواعد والإشارات: 48-49.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (تمم): 82/12.

التنْميم اصطلاحاً: هو عبارةٌ عن التثقيل أيضاً، إلا أن التتميم مـستَعملٌ فـي صِلاتِ الميماتِ خصيصٌ بها[1].

21.3 النقْلُ:

النقْلُ لغةً: تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نقلَه ينقُلُه نقلاً فانتقل[2].

النقْلُ اصطلاحاً: هو عبارةٌ عن حكْمٍ مستقِلٍ ينصرفُ عند الحـذفِ أحـد الضروبِ الأربعةِ في التَسهيل، وهو تعطيلُ الحرفِ المتقدمِ للهمـزةِ مـن شـكلِهِ، وتحليتِهِ بشكل الهمزةِ في نَوعي الأداءِ من وقفهِ ووصلهِ[3].

والنقل هو الحذف المذكور من أضرب التسهيل سالفاً، ونَظَمَ الكاتب عبارتَـه بنقل حركةِ الهمزةِ إلى الهمزةِ الساكنةِ قبلها، فإن كانت الهمزةُ مفتوحةً فُتِح الـساكن، أو مـضمومةً ضـم الـساكن، أو مكـسورةً كُـسِر الـساكن كـالأرضِ و ﴿ 🕮❒▫⧫☺⍓⌶⇧ 🕮❒🙰❍☯☙ ﴾ [4] والإيمان[5].

وتُشير عبارةُ سيبويه (ت 180هـ) في (الكتاب) إلى أن هـذا النـوع مـن تخفيفِ الهمزِ يفْعلُه أهلُ نجدٍ حيثُ قال بعد الحديث عن النقل: "واعلم أن الهمزةَ إنما فَعلَ بها من لم يخففها؛ لأنه بعد مخرجها ولأنها نبرةٌ في الصدرِ تَخْـرج باجتهـادٍ، وهي أبعد الحروفِ مخرجاً، فَثَقُلَ عليهم ذلك، لأنه كالتهوع"[6]. والمعلوم أن الهمزة ظاهرةٌ بدويةٌ فاشيةٌ في نجدٍ.

وقد أخذَ بهذا النوع من التخلصِ من الهمزِ ورشٌ راوي نـافع، قـال البنـاء الدمياطي في (الإتحاف): "واعلم أن ورشاً من طريقيهِ اختص بنقل حركـةِ همـزةِ

---

(1) ابن الطحان، مرشد القارئ: 54، الحموي، القواعد والإشارات: 49، ابن الجزري، التمهيد: 71.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (نقل): 803/11.

(3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 54، أبو شامة، إبراز المعاني: 42، ابن الجزري، التمهيد:71.

(4) [التوبة: 109].

(5) الحموي، القواعد والإشارات: 49.

(6) سيبويه، الكتاب: 548/3.

القَطْعِ إلى الحرف الساكن الملاصق لها من آخر الكلمةِ التي قبلها فيتحرك الـساكن بحركةِ الهمزةِ وتسقط الهمزة بشرطِ أن يكون الساكن غير حرفِ مـد سـواء كـان تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك أَصلياً أو زائداً ..." [1].

22.3 التحقيق:

التحقيق لغةً: هو الإشباع، يقال: صبغتُ الثوب صبغاً تحقيقـاً: أي مـشبعاً، وثوب محقق إذا كان محكم النسيج[2].

التحقيق اصطلاحاً: هو عبارةٌ عن ضد التسهيل، وهو الإتيـان بـالهمزةِ، أو بالهمزاتِ خارجاتٍ من مخارجِهن، مندفِعاتٍ عنْهن، كاملاتٍ في صفاتِهن[3]. وقـال ابن الجزري (ت 833هـ): "والتحقيق هو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذ بلغتَ يقينه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقّه من غير زيادةٍ فيهِ ولا نقـصانٍ مِنه. إلى أن قالَ: وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشـباع المـد، وتحقيق الهمزةِ، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات وتوفيـة الغُنـات ..." [4].

23.3 الفَغْر:

الفَغْر لغةً: فَغَر فاه يفْغَره ويغْفُره؛ الأخيرة عن أبي زيد، فَغْراً وفُغُوراً: فتحه وشحاهِ؛ وهو واسع فَغْرِ الفم؛ وفَغَر الفم نفسه وانْفَغَر: انفتَح[5].

---

(1) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 59.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (حقق): 66/10، التهـانوي، كـشاف اصـطلاحات الفنـون: 392/1.

(3) القرطبي، الموضح: 215-216، ابن الطحان، مرشد القـارئ: 54، الحمـوي، القواعـد والإشارات: 49، ابن الجزري، التمهيد: 71.

(4) ابن الجزري، النشر: 205/1.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (فغر): 69/5.

الفَغْر اصطلاحاً:هو بالغين المعجمةِ، وهو بفتح الفاء وإسكان الغـين، وهـو عبارةٌ قديمةٌ بمعنى الفَتْح، قال أبو الأصبغ: وهو يقَع في كُتُبِ الأوائِل مِن علمائنا – رضي ا عنهم- وهو عبارةٌ عن التغليظ(1).

24.3 الإرسالُ:

الإرسالُ لغةً: التوجيه(2).

الإرسالُ اصطلاحاً: هو عبارةٌ عن تحريكِ ياءِ الإضـافةِ بحركـةِ الفَـتْح أو الألف، ويعبر عنه بالفتح أيضاً(3). والأول أجود؛ لاستغناء المعبر بهِ عن التنصيص على محل الفَتْح؛ إذِ التعبير بالإرسال يخَصصه بياءِ الإضافةِ عرفاً(4).

الخاتمـة:

بعد أن تحدثت الباحثة عن مصطلحات الأداء الصوتي عند علمـاء التجويـد والقراء بينت معناها اللغوي والاصطلاحي وأصلت لهذه المصطلحات، توصلت إلى النتائج التالية:-

1- أن الهدف من دراسة هذه المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كيفيـة أدائها أداءً صحيحاً وليؤديها قارئ القرآن أداءً صحيحاً وسليماً.
2- إن مصطلح التجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنية مـن مـصطلحات علم التجويد والقراءات التي تفرد بها علماء التجويد والقراءات القرآنية.

---

(1) ابن الطحان، مرشد القارئ: 55، ابن الجزري، التمهيد: 72.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (رسل): 338/11.

(3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 55، ابن الجزري، التميهد: 72.

(4) الحموي، القواعد والإشارات: 50.

3- أن علماء اللغة والنحو كانوا أسبق إلى مصطلحات الأداء الصوتي من علمـاء التجويد والقراءات القرآنية وبخاصةٍ ما يتعلق منها بصفات الأصوات.

4- فصل علماء التجويد والقراءات في مصطلحات التشكيل الصوتي كالوقف والمد والروم والإشمام والاختلاس والتسهيل أكثر من علماء اللغة والنحو.

5- أن علم التجويد وعلم القراءات القرآنية قد أثرى الدرس الصوتي العربي القديم والحديث بكثير من الآراء والأفكار الصوتية التي ساهمت في تطور الـدرس الصوتي العربي.

المراجع

أبو فراخ، محمد إبراهيم، 1990م، **الوجيز في أحكام التجويد**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، ط2.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، 1964م، **تهذيب اللغة**، حقق وقدم له: عبد السلام هارون، راجعه: محمد النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، 1975م، **شرح شافية ابن الحاجب**، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها: محمد محيي الدين عبدالحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (د.ت)، **أسرار العربية**، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية.

الأندلسي، أبو حيان، 1984م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس، ط1.

الأنصاري، زكريا بن محمد الشافعي، 1980م، **الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد**، تحقيق: نسيب نشاوي، دمشق.

الأنصاري، زكريا، 1990م، **شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد**، راجعه: أبو الحسن محي الدين الكردي، علق عليه: محمد غياث صباغ، مؤسسة مناهل العرفان-بيروت، ط2.

الأنطاكي، محمد، (د.ت)، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت، ط3.

الأنطاكي، محمد، (د.ت)، **الوجيز في فقه اللغة**، دار الشرق، ط3.

أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، 1961م، دار النهضة العربية، مصر، ط3.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، 1983، **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، حققه و قدم له: عبد المجيد قطامش، ط1.

براجشتراسر، 1982م، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.

البناء الدمياطي، العلامة الحبر البحر الفهامة الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الشافعي، (د.ت)، **اتحاف فضلاء البشر في القراآت الأربع عشر**، رواه وصححه وعلقَ عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت-لبنان.

التهانوي، محمد علي، (د.ت)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1.

الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسين بن يوسف أبو المكارم التبريزي، (د.ت)، **شرح شافية ابن الحاجب**، عالم الكتب، بيروت.

الجرجاني، علي بن محمد، 1992م، **كتاب التعريفات**، حققه وقدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2.

الجريسي، محمد مكي نصر، 2003م، **نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد**، ضبطها وصححها وخرج آياتها: عبد ا محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، 1933م، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشرهِ ج. براجشتراسر، مكتبة الخانجي بمصر.

ابن الجزري، محمد بن محمد، 1980م، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد، 1997م، **التمهيد في علم التجويد**، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4.

ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن جني، أبي عثمان المازني النحوي البصري، 1954م، **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف**، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدا أمين، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 1985م، **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 1988م، **اللمع في العربية**، تحقيق: سميح أبو مغلـي، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 2001م، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجـار، دار الهدى للطباعة والنشر-بيروت، ط2.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، 1983م، **الإيضاح في شـرح المفـصل**، تحقيق: موسى بناي الفليلي، ط2، بغداد.

حاجي خليفة، المولى مصطفى بن عبد ا القسطنطني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي، 1982م، **كشف الظنون عن أسامي الكتـب والفنـون**، دار الفكر.

حجازي، محمود فهمي، 1989م، **مدخل إلى علم اللغة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2 معدلة.

حسان، تمام، (د.ت)، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، دار الثقافة، المغرب.

حسان، تمام، 1979م، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة.

حسنين، صلاح الدين صالح، 1984م، **دراسات في علم اللغة الوصفي والتـاريخي والمقارن**، دار العلوم للطباعة والنشر.

الحصري، محمود خليل، 1999م،**أحكام قراءة القرآن الكريم**، ضبط نصه وعلـق عليه: محمد طلحة بلال منيار، دار البشائر الاسـلامية للطباعـة والنـشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط4.

الحفيان، أحمد محمود عبد السميع، 2001م، **أشهر المصطلحات فـي الأداء وعلـم القراءات**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

الحفيان، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، (د.ت)، **المستنبط الجديد فـي قواعـد التجويد**، دار الكتب العلمية، نقلاً عن الحفيان، أشهر المصطلحات.

الحمد، غانم قدوري، 1986م، **الدراسات الصوتية عند علماء التجويـد**، مطبعـة الخلود، بغداد، ط1.

الحمد، غانم قدوري، 2001م، **أبحاث في علم التجويد**، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1.

الحموي، القاضي أحمد بن عمر بن محمد بـن أبـي الرضـا، 1986م، **القواعـد والإشارات في أصول القراءات**، تحقيق: عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط1.

ابن خالويه، أبو عبد ا الحسين بن علي بن أحمد، 1990، **الحجة فـي القـراءات السبع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5.

الخراساني، أحمد بن أبي عمر أبو عبد ا الأندرابي، **الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم**، مخطوط في جامعة استانبول (رقم 1350هـ) نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتية.

الخطيب، عبد اللطيف، (د.ت)، **معجم القراءات أصول ومصطلحات وفهارس**، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق، (د.ط).

الخفاجي، أبو محمد عبد ا بن محمد بن سعيد الحلبي، 1980م، **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

الخولي، محمد علي، (د.ت)، **الأصوات اللغوية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، (د.ط).

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، 1988م، **التحديد في الاتقان والتجويد**، دراسة وتحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، ط1.

الداني، أبو عمرو عثمن بن سعيد، (د.ت)، **التيسير في القـراءات الـسبع**، عنـي بتصحيحه: (اوتويرتزل)، دار الكتاب العربي، (د.ط).

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، **كتاب الإدغام الكبير** مخطوط في المتحف البريطاني (الرقم 3067 مشرقيات)، ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة (الرقم 3 قراءات وتجويد)، نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتية.

داود، محمد محمد، (د.ت)، **العربية وعلم اللغة الحديث**، دار غريب، القاهرة، (د.ط).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، (د.ت)، **كتاب جمهرة اللغة**، دار صادر، بيروت، ط1.

دعاس، عزة عبيد، 1987م، **فن التجويد**، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء-الأردن، ط2.

الرازي، محمد بن أبي بكر، 2001م، **مختار الصحاح**، تحقيق وشرح وضبط: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت-لبنان، (د.ط).

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق، (د.ت)، **كتاب الجمل في النحو**، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، (د.ط).

الزراري، عبد الودود، 1985م، **مدخل إلى علم التجويد**، الوكالة العربية للتوزيع والنشر، الأردن-الزرقاء، ط1.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد ا ، (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ط).

الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، 1990م، **المفصل في علم اللغة**، قدم له وراجعه وعلق عليه: محمد عز الدين السعيدي، دار احياء العلوم، بيروت-لبنان، ط1.

زوين، علي، 1986م، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.

ستيتية، سمير شريف، 2003م، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط1.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، 1988م، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3.

السعران، محمود، 1999م، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربـي، القاهرة، ط2.

السعيدي، **التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي**، مخطوط في مكتبة وهبي أفندي (ملحق بالمكتبة السليمانية باستانبول) (الـرقم 2/40)، نقـلاً عـن الحمـد، الدراسات الصوتية.

السعيدي، أبو الحسن علي بن جعفر الرازي، **اختلاف القراء فـي الـلام والنـون**، مخطوط في مكتبة المتحف البريطاني الرقم (4254 مشرقيات)، نقـلاً عـن الحمد، الدراسات الصوتية.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، 1981م، **مفتاح العلوم**، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1.

ابن السكيت، **اصلاح المنطق**، (د.ت)، شرح وتحقيق: أحمد محمـد شـاكر وعبـد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، (د.ط).

السمرقندي، محمد بن محمود بن محمد، **روح المريد في شرح العقد الفريد في نظم التجويد**، مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة فـي الموصـل (الـرقم 22/2 مخطوطات مدرسة الحجيات)، نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتية.

سيبويه، ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، 1991م، **الكتاب**، تحقيق: عبـد الـسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1.

السيرافي، أبو سعيد، 1986م، **شرح كتاب سيبويه**، حققه وقدم لـه وعلـق عليـه: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئـة المصرية العامة للكتاب،(د.ط).

السيوطي، جلال الدين، 1980م، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامـع**، تحقيـق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ط).

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد ا ، 1983م، **رسالة أسباب حدوث الحـروف**، تحقيق: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: شاكر الفحام،

أحمد راتب النفاخ، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمـشق، دمـشق- سورية.

أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن اسماعيل، (د.ت)، **إبراز المعـاني مـن حـرز الأماني**، تحقيق وضبط وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلميـة، (د.ط).

شاهين، عبد الصبور، 1987م، **أثر القراءات في الأصول والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء**، مكتبة الخانجي-بالقاهرة، ط1.

شاهين،عبد الصبور، (د.ت)، **في التطور اللغوي**، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنـان، (د.ط).

شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤيـة جديـدة فـي الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، (د.ط).

شكري، أحمد خالد، 1996م، **قراءة الإمام نافع عن روايتي قـالون وورش مـن طريق الشاطبية**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

شكري، أحمد خالد ورفاقه، 2004م، **المنير في أحكام التجويد**، المطابع المركزية، عمان-الأردن، ط5.

شلبي، عبد الفتاح، 1971م، **كتاب الإمالة في القراءات واللهجات**، مكتبـة نهـضة مصر-القاهرة، ط2.

صبرة، علي بن أحمد الشافعي مذهباً الغرياني، (د.ت)، **كتاب العقد الفريد في فـن التجويد**، المطبعة الأزهرية المصرية، (د.ط).

الطبلاوي، ناصر الدين (محمد بن سالم)، **مرشدة المشتغلين فـي أحكـام النـون الساكنة والتنوين**، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم 5/690)، نقلاً عن الحمد، 2002م، المدخل إلى علم أصـوات العربيـة، منـشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العربي.

ابن الطحان، أبو الأصبغ السماتي الإشبيلي، 1984م، **مخارج الحروف وصـفاتها**، تحقيق:محمد يعقوب تركستاني، ط1.

ابن الطحان، السماتي، 2002م، **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**، تحقيـق: حاتم صالح الضامن، دار البشير، مؤسسة الرسالة، عمان، ط1.

عبد التواب، رمضان، 1985م، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحـث اللغـوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

عثمان، حسني شيخ، 1981م، **حق التلاوة**، دار العدوي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط3.

ابن عصفور، الإشبيلي،1987م، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الـدين قبـادة، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1.

العطار، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني، 2000م، **التمهيد في معرفة التجويد**، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط1.

العطية، خليل إبراهيم، 1983م، **في البحث الصوتي**، منشورات دار الجاحظ للنشر- بغداد، (د.ط).

العطية، خليل إبراهيم، **جهود الكوفيين في علم الأصوات**، مجلة كليـة الآداب فـي جامعة البصرة، مطبعة دار الحكمة في البصرة، 1991م: عدد 53/22.

العقرباوي، زيدان محمود سلامة، 1991م، **المرشد في علم التجويد**، دار الفرقـان للنشر، عمان، (د.ط).

العقرباوي، زيدان محمود سلامة، 1997م-1998م، **أساليب التعليم عنـد القـراء والمقرئيين**، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، مديرية التعليم الشرعي، (د.ط)

عمر، أحمد مختار، 1997م، **دراسة الصوت اللغوي**، عـالم الكتـب – القـاهرة، (د.ط).

ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، 2001م، **التذكرة في القراءات**، حققه وراجعه وعلق عليه: سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

الفارسي، أبو علي، 1965م، **الحجة في علل القراءات**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شبلي، القاهرة، (د.ط).

ابن فارس، 1991م، أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ط).

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (د.ت)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ط).

فروخي، أحمد، 1972م، **التجويد الواضح**، الجزائر، (د.ط).

القارئ، ملا علي بن سلطان محمد المكي، 1948م، **المنح الفكرية وشرح المقدمة الجزرية**، وبهامشها شرح شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري على المقدمة الجزرية، لأبي الخير محمد الجزري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولادة بمصر، (د.ط).

القرطبي، عبد الوهاب، 2000م، **الموضح في التجويد**، تحقيق وتقديم: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط1.

القسطلاني، شهاب الدين، 1972م، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق وتعليق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د.ط).

القضاة، محمد عصام ورفاقه، 1998م، **الواضح في أحكام التجويد**، دار النفائس-عمان، ط3.

قمحاوي، محمد الصادق، (د.ت)، **البرهان في تجويد القرآن**، دار ابن زيدون، بيروت، ط1.

القوزي، عوض حمد، 1981م، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، كلية الآداب-جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (د.ت)، **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: محي الدين رمضان، دار المأمون، دمشق، (د.ط).

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1984م، **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلازمها**، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان-الأردن، ط2.

القيسي، مكي بن أبي طالب،1985م، **التبصرة في القراءات**، حققه وعلق عليه: محيي الدين رمضان، منشورات المخطوطات العربية، الكويت، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1987م، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط4.

كانتيو، جان، 1966م، **دروس في علم أصوات العربية**، نقله إلى العربية: صالح القرمادي بدار المعلمين العليا بتونس، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، (د.ط).

المارغني،إبراهيم المارغني، 2003م، **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**، اعتنى بهِ وراجعه: كمال حميده، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، صيدا- بيروت، ط1.

ماريوباي، 1983م، **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2.

المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد أبي محمد المالكي، 2003م، **شرح كتاب التيسير للداني في القراءات المسمى الدر النثير والعذب النمير**، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط).

المحيسن، محمد محمد محمد سالم، 1969م، **المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر**، مكتبة الكليات الأزهرية، (د.ط).

ابن مجاهد، (د.ت)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف،ط2.

المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم المشهور بان أم قاسم، (د.ت)، **شرح الواضحة في تجويد الفاتحة**، حققه وعلق عليه: عبـد الهـادي الفـضلي، دار القلـم، بيروت-لبنان، (د.ط).

المرصفي، عبد الفتاح السيد عجمي، 2001م، **هداية القـاري إلـى تجويـد كـلام الباري**، دار الفجر الإسلامية-المدينة المنورة، ط1.

المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده، 2001م، **جهد المقل**، دراسـة وتحقيق: سالم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

مرعي، عبد القادر، 1993 **المصطلح الصوتي عند علماء العربيـة القـدماء فـي ضوء علم اللغة المعاصر**، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحـث العلمـي، ط1.

مصطفى، إبراهيم ورفاقه، 1985م، **المعجم الوسيط**، أشرف على طبعهِ: عبد السلام هارون ورفاقه، المكتبة العلمية، طهران، (د.ط).

منصور، محمد خالد عبد العزيز، 1999م، **الوسيط في علم التجويد**، دار النفـائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.

ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، 2003م، **لسان العرب**، حققه وعلق عليه ووضع حواشـيه: عـامر أحمـد حيدر، راجعه: عبـد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيـروت-لبنـان، ط1.

موسى، عبد الرازق بن علي بن إبراهيم، 2003م، **الفوائد التجويدية فـي شـرح المقدمة الجزرية**، دار الضياء، ط3.

نصر، عطية قابل، (د.ت)، **غاية المريد في علـم التجويـد**، دار التقـوى للنـشر والتوزيع، (د.ط).

النعيمي، حسام سعيد، (د.ت)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابـن جنـي**، دار الرشيد للنشر، (د.ط).

النويري، أبي القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي، 2002م، **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، تقديم وتحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

الهلاوي، محمد عبد العزيز، (د.ت)، **كيف تجود القرآن وترتله ترتيلا**، مكتبة الاعتصام، (د.ط).

اليسوعي، الأب هنري فليش، (د.ت)، **العربية الفصحى نحو بناءٍ لغوي جديد**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية-بيروت، (د.ط).

ابن يعيش، موفق الدين بن علي النحوي، **شرح المفصل**، دار الكتب، بيروت.

الملحق (أ)

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات